جامعة العلوم الإسلامية العالمية
كلية الدراسات العليا
قسم اللغة العربية، اللغويات

الدرس اللغوي في مسائل أبي علي الفارسي

The Linguistic lesson in Al-masa'el of Al-farisee

إعداد:
إسماعيل عبد الغني أحمد مزهر

إشراف:
الدكتور محمود مبارك عبيدات

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات درجة الكتوراه
في اللغة العربية – اللغويات في جامعة العلوم العالمية الإسلامية

عمان 2014/12/1م

جامعة العلوم الإسلامية العالمية
كلية الدراسات العليا
قسم اللغة العربية، اللغويات

الدرس اللغوي في مسائل أبي علي الفارسي

إعداد:
إسماعيل عبد الغني أحمد مزهر

إشراف:
الدكتور محمود مبارك عبيدات

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات درجة الكتوراه
في اللغة العربية – اللغويات في جامعة العلوم العالمية الإسلامية

عمان 2014/12/1م

جامعة العلوم الإسلامية العالمية
كلية الدراسات العليا
قسم اللغة العربية، اللغويات

الدرس اللغوي في مسائل أبي علي الفارسي

The Linguistic lesson in Al-masa'el of Al-farisse

إعداد:
إسماعيل عبد الغني أحمد مزهر

إشراف:
الدكتور محمود مبارك عبيدات

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ
2014/12/1م

أعضاء لجنة المناقشة:
1- الدكتور محمود مبارك عبيدات (رئيسا ومشرفا)
2- الأستاذ الدكتور عبد الله نايف عنبر (عضوا)
3- الدكتور حسن خميس الملخ (عضوا)
4- الدكتور ناصر إبراهيم النعيمي (عضوا)

The world Islamic science & education (wise)
Faculty of graduate studies
Dept of Arabic language, linguistic

The Linguistic lesson in almasa'el of ALFARISEE

Ismael abdulghani ahmad mezher

Surveillance:
Dr. Mahmoud Mubarak obaidat

"A Dissertation Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Doctor of Arabic language in linguistic at The World Islamic Science and Education University".

Amman
1-12-2014

الملخص:

يهدف البحث إلى دراسة الفكر اللغوي في كتب مسائل أبي علي الحسن النحوي الفارسي (288هـ - 377هـ)، الذي يعد علما من أعلام النحو واللغة في القرن الرابع الهجري، وكتبُ المسائل التي سيتناولها البحث هي: المسائل البغداديات أو المشكلة، والمسائل البصريات، والمسائل العسكريات، والمسائل الحلبيات، والمسائل الشيرازيات، والمسائل العضديات، والمسائل المنثورة.

اعتمد البحث على كتب المسائل السبعة؛ لتكون مصدرا يستقي منه البحث مادته، باستعمال أدوات البحث العلمي، كالجمع بين النصوص، وملاحظة أوجه الشبه والاختلاف بينها وتوضيحها، بالإضافة إلى ما يميّزها من غيرها من كتب اللغة والنحو، ومدى تأثر الفارسي فيها بغيره من علماء اللغة، ومصادره في جمع مادته اللغوية.

قسّمتُ البحث إلى مقدمة وتمهيد وأربعة فصول، فتناولت في المقدمة أسباب هذه الدراسة وأهميتها، وأهم المشكلات والصعوبات التي واجهت البحث، بالإضافة إلى المنهج العلمي للدراسة، وضم التمهيد نبذة عن حياة الفارسي ومكانته العلمية.

وجعلت الفصل الأول في الدرس اللغوي، وقسمته إلى مبحثين: الأول في الدرس اللغوي في بغداد، والثاني في الدرس النحوي في كتب المسائل، ليكون أنموذجا تطبيقيا للدراسة في كتب المسائل. وكان الفصل الثاني في الشواهد النحوية في كتب المسائل، وقسمته إلى خمسة مباحث: كان الأول في الشواهد القرآنية، والثاني في الاستشهاد بالحديث النبوي، والثالث في الشواهد الشعرية، والرابع في الاستشهاد بالأمثال العربية، ثم المبحث الخامس، وكان في النماذج النحوية والأمثلة المصنوعة.

أما الفصل الثالث ففي منهج أبي علي الفارسي في كتب المسائل، وانتظم في سبعة مباحث، الأول في مواضيع كتب المسائل، والثاني في التأويل عند المفسرين والنحويين، والثالث في التأويل النحوي، والرابع في التعليل النحوي، والخامس في التحليل والاستنتاج، والمبحث السادس في الشرح والإيضاح، أما المبحث السابع فكان في الفصل بين جزئي الجملة.

أما الفصل الأخير فكان في الشخصية العلمية لأبي علي الفارسي، وقسمته إلى أربعة مباحث، الأول في تأثر الفارسي بأقوال العلماء والرواة، والثاني: مآخذه واعتراضاته عليهم، والثالث في الاحتكام إلى الأصول النحوية، والرابع في استقلالية الفكر اللغوي عند الفارسي. وختمت البحث بخاتمة بيّنت فيها منهج الفارسي اللغوي، وأسلوبه العلمي في الاستشهاد النحوي، وما يميّز فكره اللغوي.

إن هذا البحث دراسة لغوية تعتمد على المنهج الوصفي الاستقرائي في كتب مسائل أبي علي الفارسي؛ وذلك لملاحظة القضايا الجزئية، والتوصّل إلى نتائج علمية كلية عن الدرس اللغوي فيها، بالاعتماد على الملاحظة والمقارنة وجمع النصوص والتوفيق بينها.

إن من أهم نتائج البحث دراسة الفكر اللغوي للفارسي في كتب المسائل، وأن يكشف لنا حقيقة ما كانت عليه طبيعة المسائل اللغوية في القرن الرابع، ومدى تطور الدرس اللغوي في بغداد، وإبراز القيمة العلمية للآراء اللغوية عند الفارسي.

قائمة المحتويات:

المقدمة :

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف الخلق والمرسلين محمد بن عبد الله، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فإن الجهود اللغوية المبذولة في عصرنا الحاضر، لم يكن لها أن تتوقف عند حد معين، أو تكتفي بدراسة نمط لغوي واحد، بل قد أتيح لها أن تأخذ أبعادا شتى، جعلت من اللغة مادتها، فنالت نصيبها من الدرس والتحليل؛ لأن الموروث الحضاري أكبر من أن ينضب أو يقف عند حد معين.

لقد توجّهت أنظار الدارسين والباحثين في العصر الحاضر إلى العناية باللغويين ودراسة فكرهم وإنتاجهم، نظرا لقلة الدراسات العلمية التي تناولتهم، فالناظر إلى اللغويين القدامى والمحدثين على حد سواء يجد أنهم لم ينالوا نصيبا وافرا من الدراسة والاهتمام، فكانت الدراسات اللغوية في حقهم شحيحة متهاونة لا تكاد تروي الغليل أو تشفي العليل، فالناظر مثلا إلى الأبحاث والكتب التي تناولت فكر أبي علي الفارسي وإنتاجه اللغوي، يجد أن المسافات شاسعة والخطى نائية عن بلوغ المراد، وقس على ذلك كثيرا من اللغويين والنحويين، وليس خافيا على أحد ما كان لأبي علي الفارسي من أعظم الأثر في اللغة والنحو.

يقوم هذا البحث على دراسة كتب المسائل عند أبي علي الفارسي، للوصول إلى نتائج علمية عن الدرس اللغوي في كتب المسائل، وتعتمد الدراسة على الجمع والتوفيق بين النصوص، الأمر الذي من شأنه أن يساعد على التعرّف إلى منهج الفارسي وشخصيته العلمية في إجاباته عن الأسئلة، بحيث يمكن أن تُفرد آراؤه في بحث مستقل يجد فيها القارئ حاجته من الدراسة دون الحاجة إلى الرجوع إلى كتب المسائل السبعة.

إن من ثمرة الجهود اللغوية المبذولة في عصرنا الحاضر، أنها ترتق الفتق، وتبعث فكرَ العلماء المتقدمين وعلمهم، فتنفض عنه غبار السنين، وتعيده من جديد، إذ ليست الدراسة مقصورةً على الخلوص بنتيجة ما، ويمكن القول: إنها لا تتوقف عند حد معين، أو تكتفي بدراسة نمط واحد، بل أُتيح لها أن تأخذ أبعادا شتى، جعلت من اللغة مادّتها وإطارها الذي لا تتجاوزه في الدرس والتحليل.

أهمية الرسالة:

لا شك أن الدرس اللغوي في كتب المسائل عند الفارسي ذات أهمية بالغة، فقد كان ذا فضل كبير على معاصريه وتلامذته ومتأخريه، ويعد أبو علي الفارسي علما من أعلام اللغة في القرن الرابع الهجري، وقد بزغ نجمه في هذا القرن الذي زخر بكوكبة من أعلام اللغة والنحو، فقد أخذ النحوَ عن جملة من كبار الأعلام في النحو العربي، منهم أبو إسحاق الزجاج "ت 311 هـ"، وأبو بكر بن السراج "ت 316 هـ"، وأبو بكر الخياط "ت 320هـ"، وتذكر كتب التراجم أنه عكف على حلقة أبي بكر بن مجاهد شيخ القراء في عصره "ت 324"، وأنه أخذ عن أبي الحسن الأخفش الأصغر "ت 315 هـ"، كما عاصر أبا القاسم الزجاجي "ت 337 هـ"، وأبا سعيد السيرافي "ت 368 هـ"، وابن خالويه "ت 370 هـ"، وأبا الحسن علي بن عيسى الرماني "ت 384 هـ"[1].

[1] – ينظر : أبو علي الفارسي ، **التكملة** ، تحقيق حسن فرهود ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، مقدمة المحقق، ص10.

أما تلامذته فكان على رأسهم أبو الفتح عثمان بن جني "ت 392 هـ" الذي صحبه أربعين سنة في أسفاره وترحاله ينهل من معين علمه ، فكان جديرا بأن يخلفه ببغداد في التدريس .

تتجلى أهمية الدراسة في أن كتب المسائل لم تكن تحوي نقولا نحوية فحسب، بل كانت زاخرة بآراء أبي علي اللغوية والنحوية والصرفية والصوتية، فأبدى فيها موافقاته واعتراضاته على علماء سبقوه، فأجاب وشرح وفسّر وفصّل ووضّح وعلّل واحتج واستنتج، ثم أطلق أحكامه اللغوية التي ظلت إلى يومنا هذا متناقَلة في كتب اللغة. ولا شك أن الفارسي قد أودع حصيلة علمه واطلاعه في كتب المسائل في قضايا اللغة والنحو والصرف.

مسوغات الدراسة ومشكلاتها:

لا شك أن فكر أبي علي الفارسي بحاجة إلى إعادة دراسة ونظر؛ لتقديمه بصورة عليمة عصرية تليق بمكانته وعلمه، فضلا عن أن كتب المسائل لم تنل حظها من الدراسة والبحث، بل إنها لم تحظ بالتحقيق جميعها، إذ ما تزال كتب من مسائله مخطوطة لم تصل إليها يد محقق، أضف إلى ذلك أن كتبه المحققة لم تُطبع بوفرة، فالنسخ محدودة، ومن المعلوم أن دراسة كهذه من شأنها أن تقدم للغة العربية خدمة تليق بمنزلة أبي علي الفارسي، تحيي فيها القديم، وتنفض عنه غبار الزمن، وتلبسه لباس الحداثة والتطور.

لعل من أبرز المشكلات التي واجهت البحث قلة توافر كتب المسائل في المكتبات العربية، حيث إن الطبعات الصادرة من دور النشر شحيحة، وهي إما أن تكون قديمة إلى حد أنه لا يكاد يكون خطها واضحا، فأغلب النسخ التي توافرت بين يديّ طُبعت في الثمانيات، أي قبل حوالي أربع وثلاثين سنة، وإما أن تكون حسنتها الوحيدة أنها حديثة الطبع واضحة الخط غير أنها لم تكن بالمستوى العلمي الذي يليق بمثل تلك الكتب، فكتاب المسائل البغداديات أو المشكلة على سبيل المثال أعادت طبعه دار الكتب العلمية بتعليق الدكتور يحيى مراد، فكان الكتاب بمثابة إعادة تصوير لطبعة الدكتور صلاح الدين السنكاوي المنشورة عام 1983م، دون أن تصل به إلى مرحلة التعليق أو الشرح، إذ لم تكن تعليقاته على الكتاب تتجاوز ورقتين في مجملها كلها مع الفهارس، غير أن الباحث لم يجد مناصا من الاعتماد عليها، لما ذكرت من وضوح الخط وحسن التبويب فحسب، بالإضافة إلى طبعة الدكتور صلاح الدين السنكاوي.

دوافع دراسة كتب المسائل الفارسية :

1- الرغبة في معرفة الفكر اللغوي الذي قدمه الفارسي لمن بعده.
2- الموازنة بين كتب مسائله السبعة؛ للخروج ببحث شامل يسهل على القارئ عدم الرجوع إلى كل كتاب على حدة.
3- معرفة آراء أبي علي الفارسي اللغوية، وتقديمه لآراء النحويين، والمفاضلة أو الترجيح بينها؛ للوصول إلى نتائج يخرج بها البحث توضّح للقارئ شخصية الفارسي العلمية وطريقة عرضه وإجابته الارتجالية للمسائل التي كانت تطرح عليه.
4- جمع كتب المسائل في بحث يجمع فيه مسائله اللغوية؛ ليتسنى للقارئ معرفتها دون العودة إلى الكتب نفسها.

أهداف الدراسة:

يهدف البحث إلى تقديم الأثر اللغوي الذي خلّفه الفارسي في كتب المسائل، وإظهار ما كان له من أثر في علوم اللغة كالنحو، واللغة؛ وهذا من شأنه أن يبسط الكلام على العلوم السابقة، غير أن هدف البحث توضيح رأي الفارسي في كل علم على حدة بصورة ليست مكررة، بحيث لا يهدف إلى تكرار الكلام على علوم اللغة كلها، فقد أشبعت بحثا وتفصيلا وشرحا، ولا يجدر بهذا البحث الإطالة والإسهاب، ولكن المراد فيه الخروج بنظرات عامة عن منهج الفارسي وأسلوبه في درسه اللغوي، وما تميز به فكره، أو انفرد فيه برأيه، وتقوم هذه الدراسة على أهداف عديدة، منها:

1- دراسة الفكر اللغوي للفارسي في كتب المسائل السبعة التي ذكرتها سابقا.
2- توضيح ما انفرد به الفارسي من آراء لغوية.
3- إفراد القضايا اللغوية التي وردت في كتابه في دراسة مستقلة.
4- دراسة أسلوب الفارسي في كتبه، ومعرفة أوجه الاتفاق والافتراق فيها.
5- دراسة شخصيته ومنهجه في كتبه.
6- جمع المادة العلمية من كتب المسائل السبعة في بحث واحد.
7- معرفة طبيعة الدرس اللغوي والنحوي في كتب المسائل.
8- معرفة أسلوبه العلمي في الاستشهاد النحوي.

أسئلة الدراسة والبحث:

اجتهدت في هذا البحث أن أصل إلى إجابة عن جملة من الأسئلة التي كان يطرحها البحث في كتب مسائل الفارسي، ولم يكن لي أن أصل إليها لولا الدراسة اللغوية، وجمع النصوص وتوضيحها، وأهم تلك الأسئلة:

- ما الذي أضافه الفارسي على الدرس اللغوي في كتبه؟
- بِمَ تمتاز كتب المسائل؟ وما أوجه الاتفاق والافتراق بينها؟
- كيف كان اعتماد الفارسي على غيره من العلماء؟ وما مدى تأثره بهم؟
- كيف ظهرت شخصية أبي علي الفارسي؟ وهل كان مستقلا بآرائه اللغوية؟
- ما الذي يميّز فكر الفارسي عن غيره من اللغويين السابقين واللاحقين؟
- هل انفرد بآراء لغوية مستقلة؟
- كيف ظهر ميله إلى المدرسة البصرية على حساب الكوفية؟
- كيف وفّق الفارسي بين النصوص اللغوية في كتبه؟
- ما هي جملة الأحكام اللغوية التي أصدرها الفارسي؟
- هل اتسمت كتبه بالتكرار في عرض المسائل اللغوية؟

منهج البحث:

إن هذا البحث دراسة لغوية تعتمد على المنهج الوصفي الاستقرائي في كتب مسائل أبي علي الفارسي، فالمنهج الوصفي يُعنَى بتحليل النصوص تحليلا يوصف فيها النص ويُشرح، باتباع خطوات مدروسة ومنظمة في معالجة الظواهر اللغوية، أما الاستقراء فلملاحظة القضايا الجزئية، فهو يقود البحث إلى نتائج علمية كلية عن الدرس اللغوي فيها، بالملاحظة والمقارنة

وجمع النصوص والتوفيق بينها؛ فالاستقراء تتبّع منهجي لجزيئات ظاهرة ما تتبعًا استقصائيا[1]؛ مما يعني أن عناصر البحث ومكوناته في الأغلب هي مادته نفسها، أما نتيجته فهي الحكم المنبثق عن تلك الجزئيات المدروسة والملاحظة، وذلك للإجابة عن أسئلة البحث؛ باتباع خطوات مدروسة، تُجمع فيها المادة المدروسة، ثم ترتَّب وتقسَّم وتبوَّب.

خطة البحث:

قامت هذه الرسالة على مقدمة موجزة عن البحث وأهميته وأبرز الصعوبات التي واجهت الباحث فيها، وتمهيد ضم نبذة عن حياة الشاعر وبيئته وعصره ومكانته، والحديث عن آراء العلماء واللغويين في الفارسي، ثم انتظم البحث في أربعة فصول كانت على النحو الآتي:

* الفصل الأول : الدرس اللغوي في كتب المسائل ، وهو من مبحثين: كان المبحث الأول: الدرس اللغوي في بغداد، وما شهدته من ازدهار وتطور في الدرس اللغوي. أما المبحث الثاني فكان عن الدرس النحوي في كتب المسائل تحديدا، وقد تحدثت فيه عن الجملة العربية أنموذجا يعبر عن الدرس النحوي في مسائله، غير أني فصّلت الكلام فيها لأهميتها وكثرة ورودها، فذكرت أقسامها الواردة في المسائل.

* الفصل الثاني : الشواهد النحوية في كتب المسائل، وانتظم في خمسة مباحث على النحو الآتي: كان المبحث الأول: الشواهد القرآنية، وما يتعلق فيها من القراءات القرآنية، أما المبحث الثاني: فهو الاستشهاد في الحديث النبوي، والمبحث الثالث: الشواهد الشعرية، وقد ظهر المبحث الثالث كبيرا؛ لأن الفارسي أكثر من الاعتماد عليه في كتبه، فانقسم إلى ثمانية أقسام، ذكرتها كاملة مع ما اشتملت عليه من مواطن ورودها، وأعدادها في كتبه. وضمّ المبحث الرابع الكلام على الاستشهاد بالأمثال العربية. والمبحث الخامس: النماذج النحوية والأمثلة المصنوعة في المسائل.

* الفصل الثالث : منهج أبي علي الفارسي في كتب المسائل ، وهو في ستة مباحث، تتجلى فيها مقدرة أبي علي اللغوية ونبوغه الفكري، وهي: المبحث الأول: مواضيع كتب المسائل، والمبحث الثاني: التأويل النحوي، والمبحث الثالث: التعليل النحوي، والمبحث الرابع: قدرة أبي علي الفارسي على التحليل والاستنتاج. والمبحث الخامس: منهجه في الشرح والإيضاح. والمبحث السادس: قضية الفصل بين الجزئين في الجملة.

* الفصل الرابع : شخصية أبي علي الفارسي العلمية في كتب المسائل، وتنبع أهمية الفصل الرابع في أنه تطبيق عملي لما تقدّم ذكره من فصول، وهو في ثلاثة مباحث: كان المبحث الأول حول تأثره بأقوال اللغويين والنحاة وآرائهم. وكان المبحث الثاني: اعتراضاته على غيره من العلماء. والمبحث الثالث: استقلالية الفكر اللغوي عند الفارسي في إصدار الأحكام.

وختمت البحث بخاتمة بيّنت فيها منهج الفارسي اللغوي، وأسلوبه العلمي في الاستشهاد النحوي، وما يميّز فكره اللغوي. وبالخلاصة التي توصل إليها، قسمتها إلى نقاط عديدة، خلصت

---

[1] – انظر: الملخ، حسن خميس، **التفكير العلمي** في النحو العربي – الاستقراء، والتحليل، والتفسير، دار الشروق، عمان، ط1، 2002م، ص67.

فيها إلى النتائج التي توصلت إليها؛ ليتسنى للقارئ معرفة الحاجة لمثل هذه البحوث النحوية؛ ولتكون نبذة سريعة أعرض فيها ما كنت قدمته من قبل.

الدراسات السابقة:

يقوم عنوان البحث على دراسة شقين أساسيين، الأول: أبو علي الفارسي، وفكره وجهوده اللغوية، وهو مبحث مطروق من جهاته كلها، فقد توجهت إليه أنظار كثير من الدراسين والباحثين، وقامت حوله كثير من الدراسات اللغوية، والرسائل العلمية ، منها:

- " توجيه القراءات القرآنية بين أبي علي الفارسي ومكي بن أبي طالب في كتابيهما الحجة والكشف، دراسة لغوية من أول سورة مريم إلى آخر سورة الصافات" رسالة علمية، طه طلال عبد العليم، نوقشت بتاريخ 2005م.
- " توجيه القراءات القرآنية بين أبي علي الفارسي ومكي بن أبي طالب في كتابيهما الحجة والكشف، دراسة لغوية من أول سورة الأعراف إلى آخر سورة الكهف" رسالة علمية، سيد مصطفى محمود أبو طالب، نوقشت بتاريخ 2005م .
- " مآخذ أبي علي النحوي على من سبقه، في كتبه: البغداديات، والعسكريات، والإيضاح، والتكملة، والشيرازيات، والعضديات"، بلسم وحيد الشيباني، رسالة لنيل درجة الماجستير، جامعة بغداد، نوقشت عام 2002م، وهذه الرسالة تختلف عن هذا البحث اختلافا بيّنا في المنهج والطريقة وفي اعتماد كتب أبي علي الفارسي.
- " موقف أبي علي الفارسي من سيبويه من خلال آرائه النحوية من كتابه التعليقة على كتاب سيبويه" رسالة علمية، شعبان حسن أبو العينين محمد، نوقشت بتاريخ 2004م.
- " آراء أبي علي الفارسي في شرح التسهيل لابن مالك، وابنه بدر الدين" رسالة علمية، محمد أحمد عبد الفتاح مصطفى، نوقشت بتاريخ 2007م.
- " أثر أبى على الفارسى فى جهود ابن سيده النحوية" للدكتورة نادية حسكور.
- " منهج الفارسى فى البحث النحوى وتطوره" ، رسالة علمية ، نادية حسكور، إشراف الدكتور فخر الدين قباوة، جامعة حلب، نوقشت بتاريخ 1999م.
- " الحجة في القراءات السبع، النصف الأول من الجزء الرابع " لأبي علي الفارسي، رسالة علمية، تحقيق ودراسة محمد حسين الحسين، نوقشت بتاريخ 1987م.

وغيرها الكثير من الدراسات السابقة التي اهتمت بدراسة أبي علي الفارسي وجهوده اللغوية.

أما الشق الأخر فهو دراسة كتب المسائل السبعة التي قدّمت ذكرها، فعلى الرغم من بحثي عن دراسة تتناول الدرس اللغوي لأبي علي الفارسي في كتب المسائل، إلا أنني لم أعثر على دراسة لغوية مماثلة تقوم على دراسة كتب مسائله السبعة، فلم تحظ كتب المسائل بحقها من الدراسة والبحث والتقصي، والمكتبة العربية والدراسات اللغوية بحاجة إلى دراسة مثل هذا الموضوع.

التمهيد:

يعدّ أبو عليّ الفارسيّ علما من أعلام العربية، وواحداً من أبرز علمائها في القرن الرابع الهجري، وقد استحق المكانة العليا التي تليق به، مثله في ذلك مثل كبار النحويين واللغويين، حتى عدّ أنحى من جاء بعد سيبويه، لاستقلالية فكره اللغوي، وتفرّده بآراء لغوية ما تزال إلى الآنِ شاهدةً على خلود نتاجه اللغوي؛ فحدا ذلك بالكثير من تلاميذه ومن بعدهم إلى التأثر به وبثّ أفكاره في كتبهم.

إن الباحث في حياة أبي علي الفارسي يجد نفسه حائرة أمام أسئلة لم يُجدِ معها البحث في كتب التراجم نفعا للوصول إلى إجابة عنها؛ لأنه لو كان أبو علي أديبا -كاتبا أو شاعرا- لاستطعت التعرف إليه من خطرات نفسه، وهواجس حسه، فإن آثار الأديب صورة لما اعتمل في نفسه من خواطر وأحاسيس، أضف إلى ذلك أن أبا علي لم يحظ من المترجمين الأولين كابن النديم في الفهرست، والزبيدي في الطبقات إلا بأسطر لا تنقع غلة الباحث ولا تروي منه ظمأ[1]، غير أن هذا البحث لا يُراد منه الغوص في كنه حياة أبي علي الفارسي، أو تجلية ما لفها من غموض وإبهام، بل يكتفي بالإشارة الموجزة إلى ما أشار إليه السابقون الأولون عن حياته ونشأته وبيئته ووفاته.

أولا: أبو علي الفارسي، اسمه ونسبه:

هو أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان بن أبان الفارسي[2]، ومن الغريب أن لا يحظى بترجمة دقيقة في كتب التراجم تليق بمكانته العلمية، والأعجب منه أن لا تجد في كتب التراجم من أولاه حق العناية والاهتمام، وقد لاحظ الدكتور عبد الفتاح شلبي في كتب التراجم أنه لم يزد المؤرخون على أن ذكروا من اسم أبي علي ونسبه ما لا يتعدى جده الخامس، فالخطيب في تاريخ بغداد لا يذكر اسم أبي علي كاملا، بل لم يزد في ترجمته على صفحة[3]، وتابعه في ذلك القفطي في إنباه الرواة، والسيوطي في بغية الوعاة، وابن النديم في الفهرست لا يذكر اسمه كاملا، واقتصر على لقبه وكنيته وأبيه وجده عبد الغفار، وابن تغري بردى يقف عند جده الأول عبد الغفار ولا يزيد شيئا، وكذلك فعل الأنباري وابن الأثير في الكامل، وأبو الفداء في تاريخه[4].

ولعل عدم معرفة المؤرخين بنسب الفارسي مردّه إلى أن الفرس لا يحتفظون بأنسابهم كاحتفاظ العرب بها، ويرى الدكتور عبد الفتاح شلبي أننا لو عددنا "أباناً" جد أبي علي - وهي كلمة عربية مصروفة - أولَ من أسلم من أجداده، فإنه يقدّر أن يكونوا قد دخلوا في الإسلام وتسموا بأسماء المسلمين في حوالي القرن الثاني الهجري، إذا كان كل جيل يمثل من الأعوام أربعين[5].

---

[1] - انظر: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، أبو علي **الفارسي - حياته ومكانته** بين أئمة التفسير وآثاره في القراءات والنحو، دار المطبوعات الحديثة، جدة، ط3، 1409هـ/1989م، ج1/ص51.

[2] - انظر: الحموي، ياقوت، **معجم الأدباء**، دار الفكر، دمشق، ط3، 1400هـ/1980م، ج7/ص232.

[3] - الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت، **تاريخ مدينة السلام** وأخبار محدثيها وذكر قطانها العلماء من غير أهلها ووارديها، تحقيق بشار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1422هـ/2001م، ج8/ص218.

[4] - انظر: شلبي، **الفارسي حياته ومكانته**، ج1/ص52.

[5] - انظر: شلبي، **الفارسي حياته ومكانته**، ج1/ص53.

أما نسبه من أمه فيرى المؤرخون أنها عربية سَدوسية من سدوس شيبان، من ربيعة الفَرَس[1]، ويظهر من نسب أبي علي الفارسي أن هذه المصاهرة التي كانت بين الفرس والعرب شاعت في العصر العباسي من العِلية كالخلفاء والأمراء والوزراء وحتى من عامة الشعب، ولم يعد العرب يتحرجون من ذلك مزوِّجين أو متزوجين[2].

ثانيا: مولده ونشأته:

وُلد أبو علي النحوي الفارسي بـ" فسا"، ولد في سنة ثمان وثمانين ومئتين[3]، وقدم بغداد فاستوطنها[4]، ولم يكن أبو علي ينسب نفسه إلى بلدته، تحرّجا من لفظتها، ولكنه اكتسب شهرته بنسبته إلى " فارس"، " فقد كتب في توثيق الشيرازيات لأحمد بن سابور المذكور في ظهر كل جزء من أجزائها ما نصه: " قرأ عليَّ أبو غالب أحمد بن سابور هذا الكتاب، وكتب الحسن بن أحمد الفارسي بخطه"[5]. وقد تكرّر نص هذا التوثيق ثلاث عشرة مرة، في أول كل جزء من أجزاء الشيرازيات، وكذلك نسب أبو علي نفسه إلى فارس في مكاتبته بينه وبين الصاحب"[6]. وربما نُسب إلى صنعة النحو، فقيل: أبو علي النحوي[7].

تعد مدينة " فسا " مدينة كبيرة، وهي أصح هواء من شيراز[8]، وأوسع أبنية، وبناؤهم من طين، وأكثر الخشب في أبنيتهم السرو، وهي مدينة مفترشة البناء، واسعة الشوارع[9].

ثالثا: أسفاره وترحاله:

لم تكن بلاد فارس مستقرة سياسيا وقتئذ، على عكس ما كان عليه الحال في عاصمة الخلافة، وإن كانت الخلافة قد ضعفت في بغداد إلا أنها ظلت محتفظة بكيانها الثقافي، وصدارتها في ميدان البحث العلمي في ذلك العهد[10].

عاش أبو علي الفارسي في عصر تمزق الدولة العباسية، وعاين الضعف والوهن الذي أصاب هذا الجسم العملاق، ورأى بأم عينه كيف بدأ يتهاوى، من بعد إحكام البنيان، عرش بني العباس، فتداعى أصحاب المطامع كما تتداعى الأكلة إلى قصعتها، كلّ حاكم يطمع بنصيب منها، فتسمّوا بأسماء الأمراء والسلاطين والملوك، ولم تكن الحال السياسية في حاضرة الخلافة بأحسن حالا من غيرها، ولم يبق لخليفة بغداد إلا بغداد وما حولها، وليس له من هيبة الخلافة إلا الاسم، في ظل التآمر والعصيان العسكري من العناصر غير العربية[11]، غير أن الحياة العلمية

---

[1] – انظر: الحموي، **معجم الأدباء**، ج7/ص233.
[2] – انظر: عبد الفتاح شلبي، **الفارسي حياته ومكانته**، ج1/ص55.
[3] – انظر: شلبي، **الفارسي حياته ومكانته**، ج1/ص57.
[4] – الخطيب البغدادي، **تاريخ مدينة السلام**، ج8/ص217. وانظر: الحموي، ياقوت بن عبد الله الرومي، **معجم البلدان**، دار صادر، بيروت، ط2، 1995م، ج4/ج261.
[5] – الفارسي، **المسائل الشيرازيات**، مقدمة المحقق، ص5.
[6] – شلبي، **الفارسي حياته ومكانته**، ج1/ص59.
[7] – الفارسي، **المسائل الشيرازيات**، مقدمة المحقق، ص5.
[8] – انظر: الحموي، **معجم البلدان**، ج4/ص261.
[9] – انظر: الحموي، **معجم البلدان**، ج4/ج261.
[10] – شلبي، **أبو علي حياته ومكانته**، ج1/ص62 ، 63.
[11] – انظر: بلاشير، ريجيس، **أبو الطيب المتنبي**، دراسة في التاريخ الأدبي، ترجمة إبراهيم الكيلاني، دار الفكر، دمشق، د.ط، ص55.

بأنواعها في بغداد كانت متقدمة مزدهرة، ولم يحل تعدد الدويلات والحكام بين انتقال العلماء من بلد إلى بلد، ومن أمير إلى أمير، ومن سلطان إلى سلطان[1].

انتقل أبو علي الفارسي إلى بغداد في أول رحلة له في حياته، وهو لمّا يكمل عقده الثاني من عمره، ويبدو أن حياة الفارسي قبل انتقاله إلى بغداد عاصمة الخلافة العباسية، في سنة سبع وثلاثمئة للهجرة لم تكن معروفة، فالأخبار عن تلك المرحلة شحيحة لا تبين بشيء ينكر، غير أن الفارسي كان كثير الترحال، لا يستقر على حال، فإلى جانب أسفاره في بلاد فارس، والعراق، فقد طوّف في بلاد الشام، ومضى إلى طرابلس، وأقام بحلب، وزار المعرة، وغيرها[2]، وكتب مسائله الكثيرة برهان على ارتحاله وشهرته في كل بلدة حل فيها، وقد أحصى الدكتور عبد الفتاح شلبي أسفاره بين البلدان ومدة إقامته بها على النحو الآتي[3]:

1- بلاد فارس: من مولده عام 288هـ حتى 307هـ.

2- العراق: من عام 307هـ إلى عام 341هـ.

3- حلب ودمشق: من عام 341هـ إلى عام 346هـ.

4- العراق: من عام 346هـ إلى عام 348هـ.

5- بلاد فارس: من عام 348هـ إلى عام 368هـ.

6- بغداد: من عام 368هـ إلى سنة وفاته 377هـ.

رابعا: مكانته العلمية وثقافته:

يعد الفارسي من كبار اللغويين في عصره، فهو فارس العربية، وحائز قصب السبق فيها منذ أربعين سنة[4]، انتهت إليه الرياسة في النحو وانفرد به وقصده الناس من الأقطار وعلت منزلته في العربية[5]، حتى قيل: لم يكن بين أبي علي وبين سيبويه أحد أبصر بالنحو منه[6]، وكان كثير من تلامذته يقدّمه على المبرّد ويقول: هو فوق المبرد، وأعلم منه[7].

وقد "ارتفع أبو علي عن طبقته المعاصرة إلى طبقة القدامى من النحويين الأولين، فهو لا يضع نفسه في الطبقة التي وضعه فيها الزبيدي"[8]، ويضعه الزبيدي في الطبقة العاشرة من النحويين البصريين، ومن أصحاب ابن السراج[9]، فقد كانت له شخصيته العلمية البارزة في

---

[1] – انظر: الفارسي، أبو علي، **الحجة للقراء السبعة** أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد، تحقيق بدر الدين قهوجي، وأحمد يوسف الدقاق، دار المأمون، دمشق، ط1، 1404هـ / 1984م، مقدمة المحقق، ص25.

[2] – انظر: الحموي، **معجم الأدباء**، ج7/ص233.

[3] – عبد الفتاح شلبي، **أبو علي حياته ومكانته**، ج1/ص70.

[4] – انظر: الحموي، **معجم الأدباء**، ج18/ص157.

[5] – انظر: ابن تغري بردي، ابن عبد الله الظاهري، **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**، طبعة وزارة الثقافة، دار الكتب، القاهرة، ط1، ج4/ص151. وانظر: الفيروزأبادي، محمد بن يعقوب، **البلغة** في تراجم أئمة النحو، تحقيق محمد المصري، تنقيح حسان أحمد المصري، دار سعد الدين، دمشق، ط1، 1421هـ/2000م، ص108.

[6] – انظر: الحموي، **معجم الأدباء**، ج7/ص232. وانظر: ابن الأنباري، أبا البركات، **نزهة الألباء** في طبقات الأدباء، تحقيق إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء، ط3، 1405هـ/1985م، ص23.

[7] – انظر: الحموي، **معجم الأدباء**، ج7/ص232، وانظر: السيوطي، **بغية الوعاة** في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، دمشق، ط2، 1399هـ/1979م، ج1/496.

[8] – شلبي، **الفارسي حياته ومكانته**، ج1/ص107.

[9] – انظر: الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن، **طبقات النحويين واللغويين**، دار المعارف، القاهرة، ط2، 1984م، ص120.

سَوق الأدلة ومناقشتها، وعقليته نفّاذة غواصة في الوصول إلى خفايا المعاني، وتقليبها على وجوهها المختلفة، ثم ترجيح الوجه الذي يرتضيه، وإن خالف غيره من أئمة البصريين[1].

أخذ عن أبي بكر بن السراج، وأبي إسحاق الزجاج[2]، وممن عاصره من اللغويين أبو سعيد السيرافي، وعلي بن عيسى الرماني، وأبو القاسم الزجاجي، وابن خالويه[3].

علا صيت أبي علي في الآفاق واتسعت شهرته، فصار علما عند المتأخرين من النحاة والفقهاء، فإذا قالوا: الفارسي، وأبو علي، فإنهم يعنون به الشيخ أبا علي الفارسي؛ لشهرته عمن سواه، وإن أرادوا غيره كان لا بد من القرينة المميزة والإشارة الدالة[4]، وكتبه عجيبة حسنة لم يسبق إلى مثلها[5].

وقال ابن خلكان: وكان الفارسي إمامَ وقته في عِلم النحو، وجرَتْ بينه وبين أبي الطيب المتنبي مجالس، ثم انتقل إلى بلاد فارس، وصحِبَ عضدَ الدولة ابن بويه، وتقدَّم عنده، وعلتْ منزلته، حتى قال عضد الدولة: أنا غلام أبي علي الفسوي في النحو[6]. وقال الفيروزأبادي: "الإمام العلاَّمة قرأ النحو على أبي إسحاق الزجاج...، وبَرَع في النحو، وانتهتْ إليه رئاستُه"[7].

وقال فيه الخطيب البغدادي: " وعَلَتْ منزلتُه في النحو حتى قال قوم من تلامذته هو فوق المبرِّد وأعلم منه، وصنَّف كتبًا عجيبة حسنة لم يُسبق إلى مثلها، واشتهر ذِكْرُه في الآفاق، وبَرَع له غلمان حُذَّاق مثل عثمان بن جني، وعلي بن عيسى الشيرازي، وغيرهما، وخَدَم الملوك، ونفق عليهم، وتقدَّم عند عضد الدولة، فسمعتُ أبي يقول: سمعت عضدَ الدولة يقول: أنا غلامُ أبي عليٍّ النحوي الفسوي في النحو"[8].

خامسا: شهرة أبي علي الفارسي:

لعل أبا علي الفارسي قد اكتسب شهرته ومكانته اللغوية من توافر ثلاثة أسباب، كانت عاملا رئيسا في ظهوره وارتفاع صيته، وهي:

أوّلاً: اتصاله بالأمراء والوزراء:

نال الفارسي من الحظوة العالية والمكانة المرموقة باتصاله مع الأمراء والوزراء؛ ما أجرى صيته على ألسنة الناس، وقد اتصل الفارسي أولا بسيف الدولة الحمداني هو وتلميذه ابن جني، فكان له عليه أعظم الأثر في أن يحظى بهذه المكانة العليا بين أقرانه من اللغويين، وتصدر المجالس العلمية، على الرغم من حال التقلب وعدم الاستقرار الذي شهدته البلدان الإسلامية كافة وقتئذ، واتصل الفارسي بعضد الدولة البويهي الذي أحب أبا علي وجعله من

---

1 – الفارسي، **الحجة**، مقدمة المحقق، ص34.
2 – الحموي، **معجم الأدباء**، ج7/ص252. وانظر: ابن الأنباري، **نزهة الألباء**، ص232.
3 – شلبي، **الفارسي حياته ومكانته**، ج1/ص131.
4 – انظر: عبد الفتاح شلبي، **أبو علي حياته مكانته**، 1/59.
5 – انظر: الخطيب، **تاريخ بغداد**، ج8/ص218.
6 – انظر: ابن خلكان، أبو العباس أحمد بن محمد بن أبي بكر، **وفيات الأعيان** وأنباء أبناء الزمان، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط1، 1320هـ/1900م، ج2/ص80، 81.
7 – الفيروزأبادي، **البلغة**، ص108.
8 – انظر: الخطيب، **تاريخ بغداد**، ج8/ص218.

خواصّه وجلاسه، حتى إنه قال فيه: أنا غلام أبي علي النحوي في النحو[1]، فكان لصحبة أبي على الفارسي للأميرين أخبار كثيرة مشهورة في اللغة والنحو، ذكرتها كتب اللغة والأخبار، واتصل بالوزير الصاحب بن عباد مدة، فكان الفارسي شيخه، فأخذ عنه[2]، وظل الصاحب يرسل إليه كتبا بعد سفره[3].

انعكس اتصال الفارسي بالأمراء على حالته المادية والنفسية، فكان مستغنيا عن العمل، تكفيه مؤنة البحث عما يبحث عنه عامة الناس في سعيهم وكدِّهم لتحصيل لقمة العيش، فعرفه تلاميذه "بخلوّ سربه، وسروح فكره، وفروده بنفسه، وانبتات علائق الهموم عن قلبه، يبيت وقواصي نظره محوطة عليه، وأحناء تصوره محوزة إليه، مضجعه مقر جسمه ومجال همته، ومغداه ومراحه مقصوران على حفظ بنيته"[4].

يقول عنه تلميذه ابن جني: أقام على هذه الحال سبعين سنة زائحة علله، ساقطة عنه كُلفه، وجعله همه وسدمه، لا يَعتاقُه عنه ولد، ولا يعارضُه فيه مَتجر، ولا يسوم به مطلبا، ولا يخدم به رئيسا إلا بأخرَة، وقد حط عنه أثقاله، وألقى عصا ترحاله[5]، ومن مظاهر ذلك أنه قرأ كتاب سيبويه على مبرمان الذي كان لا يقرئ الكتاب إلا بمئة دينار[6]، وعُرف عنه أنه كان يصطنع في حياته ما يصنعه الأغنياء المترفون: يتخذ الغلمان، ويملك الدواب، وينزل إلى السميرات حين ينتقل إلى بلاد العراق[7].

ثانيا: السفر والترحال:

كان أبو علي الفارسي كثير الترحال، لا يقيم على حال، وكتب المسائل دليل على ما كانت عليه حاله من الرحلة والسفر، فأكسبه ذلك شهرة واسعة كانت تسبقه، وكان من ثمرة رحلاته الالتقاء بكبار اللغويين ممن عاصروه، فقد التقى في العراق بأبي بكر ابن مجاهد المقرئ، وأبي إسحق الزجاج النحوي اللغوي وصاحب الاختيار في النحو والعروض، وابن الخياط الذي كان يخلط بين مذهبي البصرة والكوفة، وابن دريد اللغوي صاحب الجمهرة، ومبرمان النحوي، وأبي بكر بن السراج صاحب الأصول، وتبحر في اللغة والنحو وعلوم العربية ما شاء أن يتبحر، فقرأ كتاب سيبويه على مبرمان، وأبي بكر بن السراج، كما سمع من الزجاج كتابه في معاني القرآن، وسمع معاني القرآن من أبي بكر ابن مجاهد[8]، يقول عنه الذهبي: قدِم بغداد شابًّا، وتخرَّج بالزجَّاج، وبمبرمان، وأبي بكر السَّراج، وسكن طرابلس مدَّة، ثم حلب، واتَّصل بسَيْف الدولة[9].

---

[1] – انظر: الخطيب، **تاريخ بغداد**، ج8/ص218، والحموي، **معجم الأدباء**، ج7/ص234. والسيوطي، **بغية الوعاة**، ج1/ص496، وابن خلكان، **وفيات الأعيان**، ج3/ص236، ابن الأنباري، **نزهة الألباء**، ص232. وانظر: الفيروزأبادي، **البلغة**، ص108.

[2] – ابن الأنباري، **نزهة الألباء**، ص238.

[3] – انظر: الحموي، **معجم الأدباء**، ج7/ص249.

[4] – ابن جني، أبو الفتح عثمان، **المحتسب** في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق علي النجدي ناصف، وعبد الحليم النجار، وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، مطبوعات وزارة الأوقاف، القاهرة، 1415هـ/ 1994م، ص34.

[5] – ابن جني، أبو الفتح عثمان، **الخصائص**، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، المكتبة العلمية، القاهرة، ط1، د.ت، مقدمة المحقق، ج1/ص19.

[6] – انظر: الحموي، **معجم الأدباء**، ج7/ص232. وانظر: شلبي، **الفارسي حياته ومكانته**، ج1/ص74.

[7] – انظر: الشلبي، **الفارسي حياته ومكانته**، ج1/ص74.

[8] – انظر: الحموي، **معجم الأدباء**، ج7/ص252، 253. وانظر: ابن الأنباري، **نزهة الألباء**، ص232، 233. وانظر: السيوطي، **بغية الوعاة**، ج1/ص496.

[9] – الذهبي، أحمد بن عثمان، **سير أعلام النبلاء**، تحقيق شعيب الأرنؤوط وأكرم البوشي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط9، 1413هـ/1993م، ج16/ص379.

<u>ثالثا:</u> تلاميذ أبي علي:

لا شك أن شهرة التلميذ من شهرة الشيخ؛ لما له عليه من فضل في العلم والمعرفة، ولعل مما أذاع صيت الشيخ أبي علي الفارسي تلامذته، ومن أكثرهم شهرة وأذيعهم صيتا أبو الفتح عثمان بن جني، فقد كان من حذاق الأدب، وأذيعهم صيتا، وأعلمهم بعلم النحو والتصريف[1]، وكان قد لزم أبا على الفارسى دهرا، وسافر معه حتى برع وصنف، وسكن بغداد، وتخرج به الكبار. وله مصنفات مشهورة منها: سر الصناعة، واللمع، والتصريف، والتلقين فى النحو، والتعاقب، والخصائص، والمقصور والممدود، وما يذكر ويؤنث، وإعراب الحماسة، والمحتسب في الشواذ[2].

يرجع تعلّق أبي الفتح ابن جني بشيخه إلى مسألة في التصريف، يقال إنها مسألة قلب الواو ألفا في نحو: قال، وقام. حدث ذلك حين كان يدرّس العربية في جامع الموصل وهو شاب، سأله إياها أبو علي الفارسي، فقصّر فيها، فقال له أبو علي: زبّبت قبل أن تحصرم. فسأل عنه فقيل له: هذا أبو علي الفارسي، فلزمه من يومئذ أربعين سنة، واعتنى بالتصريف فما أحد أعلم منه به، ولا أقوم بأصوله وفروعه، ولا أحسنَ أحدٌ إحسانه في تصنيفه، حتى نبغ بسبب صحبته إياه وبلغ من أمره ما بلغ[3]. وقد توثقت بعد ذلك الصلات بين أبي الفتح وأستاذه أبي علي الفارسي بأوثق الأسباب والعُرى، وكان ابن جني يظهر من التعلق به والتقبل لرأيه والانتفاع بعلمه أحسن ما يظهر تلميذ لأستاذه. وهو لا يفتأ في كتبه يذكر أبا علي وعلمه، ويرجع علمه ورزانته إلى فضل أستاذه، ويبجّح بالانتساب إليه والتشبث بأسبابه[4].

مؤلفات الفارسي وكتبه:

ذكرت كتب التراجم كثيرا من مؤلفات أبي علي، فذكر ياقوت الحموي أكثر مؤلفاته، ثم ابن النديم، وابن خلكان، والسيوطي. ومؤلفاته موزعة ما بين مطبوع، ومخطوط، ومفقود، ومنها[5]:
الحجة في علل القراءات، والتذكرة في النحو، والتعليقة على كتاب سيبويه، والترجمة، والإغفال أو المسائل المصلحة من كتاب "معاني القرآن وإعرابه" لأبي إسحاق الزّجّاج، والتتبع لكلام أبي علي الجبائي في التفسير، والتكملة في التصريف، وهو تكملة لكتاب الإيضاح في النحو، ومختصر عوامل الأعراب، وأبيات المعاني، وشرح أبيات الإيضاح، أو الإيضاح الشعري، والإيضاح النحوي في الرياض ألّفه بأمر عضد الدولة ابن بويه، والمقصور والممدود، ونقض الهاذور، وأبيات الأعراب والعرب، وغيرها.

---

[1] – ابن الأنباري، **نزهة الألباء**، ص244.
[2] – انظر: الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ج17/ص18. وانظر: ابن النديم، محمد بن إسحاق بن محمد الوراق، **الفهرست**، تحقيق إبراهيم رمضان، دار المعرفة، بيروت، ط2، 1417هـ/1997م، ص115.
[3] – انظر: ابن خلكان، **وفيات الأعيان**، ج3/ص246. وانظر: ابن الأنباري، نزهة الألباء، ص245.
[4] – ابن جني، **الخصائص**، مقدمة المحقق، ج1/ص18، 19
[5] – انظر: الخطيب، **تاريخ بغداد**، ج8/ص218، والحموي، **معجم الأدباء**، ج7/ص234. والسيوطي، **بغية الوعاة**، ج1/ص496، وابن خلكان، **وفيات الأعيان**، ج3/ص236، ابن الأنباري، **نزهة الألباء**، ص232. وانظر: الفيروزآبادي، **البلغة**، ص108.

وللفارسي كتب كثيرة في المسائل منها الكتب المطبوعة المحققة التي تناولتها هذه الدراسة، ومنها غير المطبوع، وهي:

- المسائل الحلبيات في النحو.
- المسائل البغداديات أو المشكلة في النحو.
- المسائل العسكريات.
- المسائل الكرمانية.
- المسائل الشيرازيات.
- المسائل القصرية.
- المسائل البصريات.
- المسائل المجلسيات.
- المسائل الدمشقيات.
- المسائل الأهوازية.
- المسائل المنثورة.
- المسائل المصلحة.

كان الفارسي يحب الشعر ويحفظه ويرويه، بل يغبط الشعراء على قوله، غير أنه لم يكن يقرضه، وإن أثبت لنفسه إلمامه به وتحقيقه علومه، فقد قال: إني لأغبطكم على قول الشعر، فإن خاطري لا يواتيني على قوله مع تحقيقي العلوم التي هي مواده. ولم يكن يُعهد له من الشعر إلا ثلاثة أبيات قالها في الشيب، وهي[1]:

خَضَبْتُ الشَّيْبَ لَمَّا كَانَ عَيْباً	وَخَضْبُ الشَّيْبِ أَوْلَى أَنْ يُعَابَا
وَلَمْ أَخْضِبْ مَخَافَةَ هَجْرِ خِلٍّ	وَلَا عَيْباً خَشِيْتُ وَلَا عِتَابَا
وَلَكِنَّ الْمَشِيْبَ بَدَا ذَمِيماً	فَصَيَّرْتُ الْخِضَابَ لَهُ عِقَابَا

تاريخ وفاته:

تختلف روايات المؤرخين والمؤلفين في تاريخ وفاته، وقد بحث الدكتور عبد الفتاح شلبي فوجد أن الأخبار والآراء تضاربت وانقسمت إلى ثلاثة أقسام[2]:

1- يرى ابن النديم في الفهرست أن أبا علي توفي قبل السبعين وثلاثمئة للهجرة[3].

2- يذكر ابن الأثير في الكامل في أحداث سنة ثلاثمئة وست وسبعين أنها شهدت وفاة أبي علي الفارسي النحوي صاحب الإيضاح وقد جاوز تسعين سنة[4].

3- يرى كثير من المؤرخين أنه انتقل إلى جوار ربه في ربيع الأول، سنة ثلاثمئة وسبع وسبعين، ليدفن في مقابر الشونيزى بالجانب الغربي من بغداد قريبا من قبر أبي بكر الرازي الفقيه[5].

---

[1] – انظر: الحموي، **معجم الأدباء**، ج7/ص251، 252. وانظر: ابن خلكان، **وفيات الأعيان**، ج3/ص246.
[2] – انظر: شلبي، **الفارسي حياته ومكانته**، ج1/ص71 - وص142.
[3] – انظر: ابن النديم، **الفهرست**، ص88.
[4] – انظر: ابن الأثير، علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني، **الكامل** في التاريخ، تحقيق محمد عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1417هـ/1997م، ج3/ص436.
[5] – انظر: الخطيب، **تاريخ بغداد**، ج8/ص218.

لا شك أن الرأيين الثاني والثالث متفقان على وفاته بعد السبعين وثلاثمئة، والراجح لي من الرأيين الأخرين أنه توفي سنة سبع وسبعين وثلاثمئة للهجرة، وهذا ما يرجحه الدكتور عبد الفتاح شلبي، ويظهر له ذلك لثلاثة أمور يذكرها، وهي[1]:

أولا: في سنة ثلاثمئة وتسع وستين كان أبو علي وكيل عضد الدولة في عقد العقد للخليفة الطائع لله على ابنة عضد الدولة.

ثانيا: تذكر كتب تاريخ المحدثين أن أبا علي الفارسي روى عنه التنوخي والجوهري، وقد سمع التنوخي أبا علي في رجب سنة خمس وسبعين وثلاثمئة، وهذا ينفي قول ابن النديم أنه توفي قبل السبعين وثلاثمئة.

ثالثا: ولد ابن جني سنة ثلاثمئة وثلاثين للهجرة، وقد صحب أبا علي أربعين سنة، ولما مات تصدر مجلسه ببغداد، فإذا كان موت أبي علي قبل سنة ثلاثمئة وثلاثين -كما يقول ابن النديم- فمعنى هذا أن ابن جني لازم شيخه منذ ولادته.

---

[1] – انظر: شلبي، **الفارسي حياته ومكانته**، ج1/ص141، ص142.

الفصل الأول:

الدرس اللغوي في كتب المسائل

المبحث الأول: الدرس اللغوي في بغداد:

كان لازدهار الحركة العلمية وتطوّرها في بغداد أعظم الأثر على الدرس اللغوي خاصة، وعلى سائر العلوم عامة، فقد كانت بغداد في القرن الرابع الهجري حاضرة الخلافة، ومنارة العلوم المزهرة، يَفِد إليها العلماء والطلاب من مناطق شتى عالِمين ومتعلّمين، وقد كان هذا ثمرة تنافس الأمراء والوزراء على اجتذاب العلماء والأدباء، وما احتاجوا إليه من كتب ومكتبات ومدارس[1]، من أمثال عضد الدولة، وسيف الدولة الحمداني، والصاحب بن عباد، وغيرهم، فنهضت بغداد.

وبعد، فإن الدرس النحوي في بغداد بدأ في مستهل القرن الثالث الهجري، حين تأثّر البغداديون بعلماء الفريقين الكوفة والبصرة، وكان على رأسهم يعقوب بن السكيت، وثعلب[2]، وقد كان لهما إسهام بالغ في نشأة الدرس اللغوي في بغداد، إذ قال أبو العباس المبرد في ابن السكيت: " ما رأيت للبغداديين كتابا أحسنَ من كتاب ابن السكيت في المنطق"[3]. فكان النحو في بغداد بين مؤيد للبصريين، ومؤثر للكوفيين، ومازج بين المذهبين، وإن قلّ هؤلاء، وقد ضمّت بغداد جميع أولئك العلماء، فممن كان فيها ذا نزعة بصرية[4]، وقد أفاد الفارسي منهم كثيرا في مسائله، وهم:

1- أبو إسحاق الزجاج: تلقى النحو عن ثعلب، ثم عن المبرد.
2- أبو بكر بن السراج: سمع من المبرد وكان أحد تلاميذه.
3- أبو القاسم الزجاجي: سمع من ابن السراج والأخفش، ولازم الزجاج فنسب إليه.
4- مَبْرَمان: واسمه أبو بكر محمد بن علي العسكري، سمع من المبرد، وأكثر من الأخذ عن الزجاج.
5- ابن درستويه: وهو أبو محمد عبد الله بن جعفر، تلقّى عن ابن قتيبة وثعلب والمبرد، ثم لازم المذهب البصري مع التعصب الشديد له .

وممن غلبت عليه النزعة الكوفية من البغداديين[5]:

1- أبو موسى الحامض: لازم ثعلبا زهاء أربعين حولا، وكان شديد العصبية للكوفية.
2- ابن الأنباري: وهو أبو بكر محمد بن القاسم، أخذ عن أبيه وعن ثعلب.

---

[1] – انظر: ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر الدمشقي، **البداية والنهاية**، مكتبة المعارف، بيروت، د.ط، ج11/ص202 .
[2] – انظر: إبراهيم محمد نجا، **المذهب النحوي البغدادي**، دار الحديث، القاهرة، 1429هـ / 2008م، ص27 - 28 .
[3] – ابن خلكان، **وفيات الأعيان**، ج6/ص396. وانظر: ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحق، **إصلاح المنطق**، تحقيق أحمد شاكر، وعبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، د.ط، 1368هـ / 1949م، المقدمة، ص9.
[4] – انظر: الطنطاوي، محمد، **نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة**، دار المعارف، القاهرة، ط2، 1966م، ص172 – ص175.
[5] – انظر: الطنطاوي، **نشأة النحو**، ص175 – ص176.

وممن جمع بين الفريقين[1]:

1- ابن قتيبة الدينوري: أبو محمد عبد الله بن مسلم، سمع من الزيادي، والسجستاني، وابن راهويه، وغيرهم.
2- ابن كيسان: أبو الحسن محمد بن أحمد بن إبراهيم، أخذ عن المبرد وثعلب، وغيرهما.
3- الأخفش الصغير: أبو الحسن علي بن سليمان، أخذ عن المبرد وثعلب واليزيدي وأبي العيناء.
4- ابن شقير: أبو بكر أحمد بن الحسين.
5- ابن الخياط: أبو بكر محمد بن أحمد.
6- نفطويه: أبو عبد الله إبراهيم بن محمد المهلبي، أخذ عن المبرد وثعلب.

يرى الدكتور مهدي المخزومي أن النحو في بغداد لا يعدو أن يكون درسا لغويا، ويرجع ذلك إلى أنه لمّا بلغ الدرس النحوي فيها ما بلغ من الذيوع والشهرة والاتساع على أيدي التلامذة، وَهِم كثير من القائلين بوجود مذهب بغدادي مستقل، يقف بإزاء المذهب البصري والكوفي، وأن كثيرا منهم وهِم أيضا أن أبا علي الفارسي وابنَ جني من أعلام المذهب البغدادي، مع أنهما يسلكان مسلك البصريين، وينتهجان منهجهم[2]، ولقد اتجه كثير من الدارسين إلى استعمال مصطلح "الدرس اللغوي"؛ للإشارة إلى المصطلحات والآراء اللغوية التي ذهب إليها اللغويون.

ظهر حديثا في كتب المؤلفين والباحثين استعمال مصطلح " المدرسة"؛ ليدل على التوجه النحوي أو الفكر النحوي لكل بلد من البلاد التي اهتمت بعلم النحو، ومصطلح المدرسة يحمل الدلالة نفسها لمصطلح المذهب الذي استعمله الأوائل من الفقهاء واللغويين[3].

لم يكن مصطلح " المدرسة" متداولا في متون كتب النحو واللغة قديما، وقد ذهب الدكتور إبراهيم السامرائي في تعليله لنشأة هذا المصطلح إلى القول: " إن استعمال " مدرسة" بهذا المعنى من اصطلاحات الباحثين في عصرنا الحاضر، ويبدو للسامرائي أن مصطلح "مدرسة" بهذا المعنى قد غلب في استعمال المحدَثين بترجمة الكلمة الأعجمية، إنكليزية أو فرنسية[4]، إذ كان ينسب كل عالم إلى بلدته دون أن يُنعت باتجاه أو مذهب أو مدرسة، وقد دأبت الدكتورة خديجة الحديثي في البحث والتقصي عن هذا المصطلح الحديث فلم تجد له أثرا في المصنفات اللغوية القديمة، وكتب طبقات النحاة على حد سواء[5].

لم تمنع حداثة المصطلح كثيرا من المؤلفين والباحثين من أن يجعله دالا على جملة من الآراء اللغوية التي اختلف بها أصحابها عن غيرهم، فاستعمله الدكتور مهدي المخزومي في رسالة علمية نال بها درجة الدكتوراه أسماها " مدرسة الكوفة، ومنهجها في دراسة اللغة والنحو"، وتبعه الدكتور شوقي ضيف فألّف كتابا بعنوان " المدارس النحوية"، ثم ألف الدكتور عبد الرحمن السيد كتابا سماه " مدرسة البصرة النحوية- نشأتها وتطورها"[6]، ونال إبراهيم نجا درجة الكتوراه في رسالة بعنوان " المذهب النحوي البغدادي"، وقد ساق الدكتور كريم الأسدي

---

[1] – انظر: الطنطاوي، **نشأة النحو**، ص176 – ص178.
[2] – انظر: المخزومي، مهدي، **الدرس النحوي في بغداد**، دار الرائد العربي، بيروت، ط2، 1407هـ / 1987م، ص9، 10 .
[3] – انظر: السامرائي، إبراهيم، **في الدرس النحوي واللغوي**، دار كنوز المعرفة، عمان، ط1، 1436هـ/2015م، ص86.
[4] – انظر: السامرائي، إبراهيم، **المدارس النحوية**، أسطورة وواقع، دار الفكر، عمان، 1987م، ص12.
[5] – انظر : الحديثي، خديجة، **المدارس النحوية**، مطبعة جامعة بغداد، 1986م، ص15.
[6] – انظر: الحديثي، **المدارس النحوية**، ص16 .

في كتابه " نشأة النحو العربي ومسيرته الكوفية" مؤلفات ظهرت لهذه التسمية، منها كتاب بعنوان " المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي"، وهي رسالة علمية لنيل درجة الدكتوراه، كان الدكتور شوقي ضيف أحد أعضاء اللجنة فيها[1].

يرى الدكتور إبراهيم السامرائي أن الاختلاف بين النحويين، بصريين وكوفيين، ليس من شأنه وطبيعته وموادّه أن يؤلّف مدرسة، وإني لأقصر الخلاف على البصريين والكوفيين فلا أتسع فيه، فأدرج ما زعم أنه مذهب بغدادي. وقد احتفل آخرون من المعاصرين فتوسّعوا في التصنيف، وجعلوا للمصريين مذهبا، ولأهل إفريقية، وللأندلسيين مذهبا، وعدوا جملة ذلك مدارس نحوية"[2].

جملة القول فيما تقدم أن الدرس النحوي في بغداد لم يكن يمثل مدرسة مستقلة، فما وقع بين نحويي البصرة والكوفة، وهما قطبا الخلاف النحوي، لا يشكّل مدرستين مختلفتين فمن باب أولى أن لا يكون النحو في بغداد مستحقا هذه التسمية، غير أنه يمكن أن يُعبَّر عنه بالدرس النحوي، إذ لم يكن النحو في بغداد أوائلَ القرن الرابع يمثل اتجاها واحدا، أو مذهبا واحدا، بل مثّل اتجاهين مختلفين سارا في خطين متوازيين إلى أن تغلّب الاتجاه البصري في بغداد في عصورها المتأخرة[3]، وبذلك لا يمكن الجزم بقيام مذهب مستقل يدعى المدرسة البغدادية.

---

[1] = انظر: الأسدي، كريم مرزة، **نشأة النحو العربي ومسيرته الكوفية** -مقارنة بين النحو الكوفي والنحو البصري، دار الحصاد، دمشق، ط1، 2003م، ص176 .

[2] = انظر: السامرائي، إبراهيم، **رحلة في المعجم التاريخي**، عالم الكتب، ط1 ، القاهرة، 1999م، ص298 .

[3] = انظر: المخزومي، مهدي، **الدرس النحوي في بغداد**، ص9، 10 .

المبحث الثاني: الدرس النحوي في كتاب المسائل:

عكف الفارسي على العلم منذ نعومة أظفاره فبزغ نجمه في العلم، وذاع صيته حتى طبّق الآفاق، وكان كثير الارتحال، يحاضر ويؤلف ويروي ويُسأل ويُجيب، في كل بلدة انتقل إليها، فكانت كتب " المسائل " التي ألفها نسبة إلى كل مدينة ارتحل إليها، فأجاب فيها عن مسائل في اللغة والنحو، وأملى في جوامعها، وكتب "المسائل" وهي مجموع الأسئلة التي طُرحت عليه في كل بلد ارتحل إليها؛ لإقبال الناس عليه يسألونه مسائل لغوية شتى، لما كان له من الشهرة والنبوغ آنئذٍ.

كتب المسائل التي سأتناولها بالدراسة والبحث هي المحققة المطبوعة، فغيرها من المسائل لم تنل نصيبها من التحقيق، أو لم يُعثر على مخوطاتها[1]:

1- " المسائل البغداديات أو المشكلة في اللغة والنحو " نسبة إلى مدينة بغداد، حققها صلاح الدين عبد الله السنكاوي، وتقع في اثنتين وخمسين ورقة.

2- " المسائل البصريات " نسبة إلى مدينة البصرة، وهي أمالٍ ألقاها في جامعها، حققها الدكتور محمد الشاطر أحمد، وتقع في ثمان وثلاثين ورقة.

3- " المسائل العسكريات " نسبة إلى بلدة عسكر مكرم، من دراسة وتحقيق الدكتور علي جابر المنصوري، وحققها أيضا الدكتور إسماعيل عمايرة، وتقع في اثنتي عشرة ورقة.

4- " المسائل الحلبيات في اللغة والنحو " نسبة إلى مدينة حلب، وهي من تقديم وتحقيق الدكتور حسن هنداوي، وتقع في إحدى وتسعين ورقة.

5- " المسائل الشيرازيات في اللغة والنحو " نسبة إلى مدينة شيراز، وهي من تحقيق الدكتور حسن هنداوي، وتقع في مئة وسبع وخمسين ورقة.

6- " المسائل العضديات في اللغة والنحو"، وهي مسائل سألها عضد الدولة البويهي فقط، وقد حققها الدكتور علي جابر المنصوري، وتقع في مئة وست ورقات.

7- " المسائل المنثورة في اللغة والنحو " تحقيق الدكتور شريف عبد الكريم النجار، وتقع في ثمان وعشرين ورقة.

يتناول البحث أهم المسائل النحوية الواردة في كتب مسائل أبي علي الفارسي، وذلك بتقسيمها في أبواب نحوية تضم أغلب ما ورد فيها، وهي وإن كانت مسائل متفرقة في مواضع مختلفة إلا أنه يمكن جمعها وتقسيمها، وقد اعتمدت في تقسيمها على منهج أبي علي الفارسي نفسه في تقسيمه أبوابَ النحو في كتابه الإيضاح العضدي في النحو، الذي اختصر به بعض

---

[1] – انظر: الحموي، معجم الأدباء، ج7/ص240، 241. وانظر: الفارسي، **المسائل المشكلة**، تحقيق صلاح السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد، مقدمة المحقق، ص24- ص30.

أبواب كتاب سيبويه بأسلوب موجز، فالكتاب يعكس اسمه، أراد منه الفارسي التيسير والإيضاح، فبدأ أولا يعرّف فيه كل باب نحوي، ثم يذكر أمثلة توضيحية، وشواهد نحوية، وقد أفدت من كتاب الإيضاح في هذا البحث إفادة كبيرة.

من الواضح ملاحظة أن التقسيم الذي اعتمده الفارسي في كتاب الإيضاح قريب من تقسيمه لأبواب النحو في كتاب التعليقة، وكتاب المسائل العسكريات، وكل ذلك كان على وفق تقسيم سيبويه نفسه لأبواب النحو في الكتاب.

ظهر كتاب الإيضاح العضدي في النحو " مرتبا ترتيبا منهجيا يجمع بين المتجانس من الموضوعات، ويدل دلالة واضحة على ما يمتاز به أبو علي من قدرة على التنظيم والابتكار، فهو كتاب يختصر فيه ويشرح بعض أبواب كتاب سيبويه، فألمّ بما فيه من نظام علمي واضح، وبأسلوب أقربَ إلى التقسيم وإطلاق الاصطلاحات في هذا العلم، والترتيب الذي آثره أبو علي في الإيضاح هو ترتيب بصري، واصطلاحاته بصرية وما فيه من مسائل النحو جاء على مذهب البصريين"[1].

اختلفت أبواب النحو التي طرقتها كتب مسائل الفارسي وتنوعت تنوّعا متباينا، ومرد ذلك راجع إلى اختلاف الإجابة في كل مسألة كان يُسأل عنها، غير أن أكثر المسائل ضمّت النحو بصورة كبيرة بالمقارنة مع غيرها، والظاهر فيها أن الفارسي لم يكن يعتمد نهجا واحدا في كتبه، غير أن طبيعة الدرس النحوي تُحتّم على الباحث أن يُقسم المبحث إلى قسمين، القسم الأول: الجملة في كتب المسائل الفارسية، وما يقتضيه المبحث من الكلام على أقسام الكلمة الثلاثة: الاسم والفعل والحرف. والقسم الثاني: الكلام على مكملات الجملة الفعلية في كتب المسائل: المفعولات، والحال، وأقسامه ، والتمييز، والمنادى، والاستثناء، والتوابع.

إن كتب مسائل أبي علي، وإن كانت أبوابها النحوية مبعثرة على وفق ما جاءت في المسائل النحوية، إلا أنها تشكل صورة عامة عن آراء أبي علي الفارسي النحوية، مستخلصة من كتب مسائله السبعة التي وردت فيها، غير أن هذا البحث ليس من شأنه الخوض في مسائل الخلاف النحوية، وإنما الشأن فيه بإبراز المسائل مجردة من الخلاف؛ لأن ذلك يعني التوسع الذي لا حد له، إلا إذا اضطرني البحث إلى إيراد بعض المسائل بالتفصيل، على حسب ورودها في الكتب، وإن أمكن إيجازها والتصرف بها بما لا يكون فيه إطالة مخلة أو مملة.

إن الناظر في كتب المسائل يجد أنها عالجت النحو خاصة، واللغة عامة؛ ما يجعل منها كتبا نحوية بالدرجة الأولى، إذ يجد القارئ من عناوين الكتب ما يدل دلالة واضحة على متنها، وهي وإن تناولت مسائل لغوية صرفية، وصوتية، ودلالية، إلا أنها عُنيت أكثر ما عُنيت بالنحو، وجعلت منه هدفها الأول المدروس، فحين ترد مسألة من المسائل النحوية تجد الفارسي يستطرد فيها من القضايا الصرفية والصوتية والدلالية ليشرحها ويعالجها؛ لإثبات صحة جوابه عن المسألة النحوية من جهاتها كلها، فيكون بذلك أبو علي الفارسي قد عرض في كتب مسائله قضايا نحوية كثيرة عالجها من نواحٍ شتى، وهو ما سيأتي الكلام عليه لاحقا إن شاء الله.

[1] – الفارسي، **الإيضاح** العضدي، تحقيق حسن شاذلي فرهود، دار التأليف، مصر، ط1، 1389هـ/1969م، مقدمة المحقق، ج1/ص11.

أولا: الجملة العربية:

تحتمل لفظة " الجملة " لغةً دلالاتٍ مترادفة في الأذهان كالكلام، واللغة، والقول، وتشير كلها إلى معان مترادفة وقريبة من الذهن، وعادة ما تستعمل في اللغة العربية في السياق نفسه، ولم يُجمع النحويون في تعريفهم للجملة اصطلاحا على معنى يتفقون عليه، فذهب أكثر النحويين إلى أن الكلام عبارة عن الجملة المفيدة فائدة تامة، وقد وافق رأيُ الفارسي رأي أكثر النحويين في القول بإفادة الجملة لمعنى، إذ يقول: "حقيقة الجملة أن تكون مفيدة"[1]، وذهبت شرذمة من النحويين إلى أن الكلام يطلق على المفيد وغير المفيد إطلاقا حقيقيا[2]، وأشار ابن هشام في تعريفه للكلام أنه يُطلَق في اللغة على الجمل المفيدة[3]، كقوله تعالى: ﭽ ۆ ۈ ۈ ۇ ۇ ۆ ۆ ۈ ۈ ۋ ۋ ۅ ۅ ې ﭼ المؤمنون: ١٠٠.

يطلق مصطلح " الكَلِم" عند النحويين على المفيد وغير المفيد، واستعملها النحويون في الغالب غير مفيدة، أما سيبويه فكانت عنده فيما هو دالٌّ على معنى لا يكون مفيدا إذا لم يكن مركبا[4]، وذكر السيوطي في كتاب " همع الهوامع " أن طائفة من النحويين لم تفرّق بين الجملة والكلام، بل جعلوا اللفظتين مترادفتين، ولكن السيوطي يرى أن الجملة أعمّ من الكلام؛ لأن شرط الكلام الإفادة بخلافها، إذ يقول: " والكلام قول مفيد، وهو ما يحسن السكوت عليه"[5].

مهما يكن فثمة فرق بين الكلام والجملة، حيث إن الكلام شرطه أن يكون مفيدا، بخلاف الجملة، فربما كانت الجملة سليمة في بنائها النحوي، ولا تتحصل بها الإفادة في المعنى، كجملة الشرط مثلا، أما الكلام فلا يلطلق إلا على المفيد خاصة، قال أبو البركات الأنباري في التفريق بين الكَلِم والكلام: " الفرق بينهما أن الكَلِم ينطبق على المفيد، وعلى غير المفيد، وأما الكلام فلا ينطبق إلا على المفيد خاصة"[6]، ولهذا قال الله تعالى: ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﭼ النساء: ١٦٤.

يرى السيرافي في شرحه معنى " الكَلِم" عند سيبويه أنه قد يكون أراد بالكلم: الاسمَ والفعل والحرف الذي جاء لمعنى، فقال: وهذه الجملة هي اسم وفعل وحرف، هنّ بعض العربية؛ لأن العربية جملة وتفصيل، وليست هذه الجملة كلَّ العربية، والدليل على ذلك أنه ليس

---

[1] – الفارسي، **المسائل المنثورة**، ص171.

[2] – انظر: العكبري، أبو البقاء (ت616هـ)، **التبيين** عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1406هـ/1986م، ص113، 114.

[3] – انظر: ابن هشام، **شرح قطر الندى وبل الصدى**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، ط11، القاهرة، 1383هـ/1963م، ص11 .

[4] – انظر: الكوفي، عمر بن إبراهيم، **البيان في شرح اللمع لابن جني**، تحقيق علاء الدين حموية، دار عمار، عمان، ط1، 1423هـ/2002م، ص4.

[5] – جلال الدين السيوطي، **همع الهوامع** في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبد السلام محمد هارون، وعبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، د.ط، 1413هـ/1992م، ج1/ص29.

[6] – انظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربية**، تحقيق بركات هبود، دار الأرقم، بيروت، ط1، 1420هـ/1999م، ص35 .

من أحاط علما بحقيقة الاسم والفعل والحرف أحاط علما بالعربية كلها[1]. ويرى عبد القاهر الجرجاني في "دلائل الإعجاز " أن الجملة هي المركب الذي تتم به الفائدة، إذ " لا نظمَ في الكلم ولا ترتيب حتى يعلق بعضها ببعض ويُبنى بعضها على بعض، وتجعل هذه بسبب من تلك "[2]، وهو ما سمّاه النظم، غير أن بعض النحويين يرى الإفادة في الكلام لا في الجملة، فتركيب قولك: قام زيد. هو جملة وكلام؛ لشموله المعنيين، فقد تحصّل في التركيب الإفادة، في حين أن التركيب قد اقتصر على الفعل والفاعل. غير أن الجملة قد تكون شرطية لكنها لا تفيد معنى في الذهن، كتركيب الجملة الشرطية في قولك: إن قام زيد. ولم تتبع فعل الشرط بالجواب، فيكون ذلك جملة لا كلاما، وكذلك إن قلت: " الذي قام أبوه، فلا يسمى شيء من هذا مفيدا؛ لأنه لا يحسن السكوت عليه، فلا يسمى كلاما"[3].

أورد الخليل لفظ الجملة في معجم العين المنسوب إليه ، ولكنه حين فسّرها تفسيرا لغويا قال فيه: "والجملة جماعة كل شيء بكماله من الحساب وغيره ، وأجملتُ له الحساب والكلام من الجملة"[4]؛ ما يدل على أن مصطلح الجملة لم يكن مستعملا زمنَ الخليل، ولم يُرد الكلام على الجملة بمفهومها الاصطلاحي في كتاب سيبويه، ولم يعرض إلى ذكر كلمة "جملة"، واستغنى عنها بكلمة " كلام " فقد أفرد سيبويه في باب أسماه " علم ما الكلمُ من العربية " قولَه: " فالكلم: اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل"[5]، فعلى الرغم من تفصيله في الكلام على أقسامها فإنه لم يأت على ذكر كلمة "الجملة".

ذكر أحد الباحثين أن الفـراء أول من استعمل مصطلح الجملة؛ أورده في كتابه "معاني القرآن" ثلاث مرات[6]، و استعمله أبو العباس المبرد في كلامه على الفاعل في كتابه المقتضب، إذ يقول: " وإنما كان الفاعل رفعا؛ لأنه هو والفعل جملة يحسن السكوت عليها، وتجب بها الفائدة للمخاطب"[7].

---

[1] – انظر: السيرافي، **شرح كتاب سيبويه**، تحقيق رمضان عبد التواب، ومحمود حجازي، ومحمد عبد الدايم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1986 م، ج1 /ص50 .

[2] – الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، تعليق محمد رشيد رضا، دار المعرفة، 1981م، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 1995م، ص54 .

[3] – انظر: ابن هشام الأنصاري، **شرح شذور الذهب**، شرحه وحققه محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 1416هـ / 1995م، ص52 .

[4] – الفراهيدي، الخليل بن أحمد، **العين**، تحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1424هـ/2003م، ج1 /ص261.

[5] – سيبويه، **الكتاب**، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1425هـ / 2004م، ج1 /ص12.

[6] – انظر: الحمزاوي، علاء إسماعيل، **الجملة الدنيا والجملة الموسعة** في كتاب سيبويه، دراسة وصفية تحليلية، بحث نشرته مجلة الكتاب التذكاري للدكتور محمود فهمي حجازي، مصر، 2001م، ص5.

[7] – أبو العباس المبرد، **المقتضب**، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، 1415هـ / 1994م، ج1 /ص146.

ثانيا: الجملة في كتب المسائل :

عُني أبو علي الفارسي بدراسة الجملة، فعالجها من جانبين: من حيث كونها اسمية وفعلية في قسمين، ومن حيث كونها اسمية وفعلية وظرفية وشرطية في أربعة أقسام[1]، وقد خالف هذا التقسيمَ بعضُ النحويين، فرفضه ابن يعيش موضّحاً موضع الخلاف فيه، ثم ساق تقسيماً جديداً شاع بين النحاة، وجعل الجملة ضربين: فعليّة واسمية، إذ يقول: وهذه قسمة أبي عليّ، وهي قسمة لفظية، وهي في الحقيقة ضربان: فعليّة واسمية؛ لأنّ الشرطية في التحقيق مركّبة من جملتين فعليّتين فعل وفاعل، والجزاء فعل وفاعل، والظرف في الحقيقة للخبر الذي هو استقرّ وهو فعل وفاعل[2]، وتفيد كل جملة معنى ليس في الأخرى إذ " تكون الجملة الواقعة مسندا لاسمية لإفادة الثبوت، وفعلية لإفادة التجدد، وشرطية للاعتبارات المختلفة الحاصلة من أدوات الشرط، وتكون ظرفية لاختصار الفعلية؛ إذ هي مقدرة بالفعل"[3].

أفرد الفارسي للجملة في كتاب المسائل العسكريات باباً مستقلا، فقال في تعريفها: اعلم أن الاسم يأتلف مع الاسم يكون منهما كلام، وذلك نحو: زيد أخوك، وعمرو ذاهب. ثم قال: والفعل مع الاسم، نحو: قام زيد، وذهب عمرو. ويدخل الحرف على كل واحد من هاتين الجملتين فيكون كلاما[4]، ولا تخلو الجمل من الفعل والفاعل، أو المبتدأ والخبر[5]، وكذا قال الزمخشري: " الكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى، وذلك لا يتأتي إلا في اسمين كقولك: زيد أخوك، وبشر صاحبك، أو في فعل واسم، نحو قولك: ضرب زيد، وانطلق بكر، وتسمى جملة"[6].

انتقل الفارسي بعد ذلك ليذكر الجمل في الباب الثاني من كتابه المسائل العسكريات، وسمّاه باب ما ائتلف من هذه الألفاظ الثلاثة - التي هي الكلم " من الاسم والفعل والحرف"- كان كلاما مستقلا. أما تقسيمه الجملة تقسيما بلاغيا فكان على ثلاثة أقسام[7]: الجملة المتألفة من جزئين: أحدهما خبر، والآخر مخبر عنه. والجمل التي تستقل استقلالا مفيدا مستغنى به عن غيره. وبعض الجمل قد تقوم مقام بعض.

كان تقسيم أبي علي للجملة على نحو مفرد، فقد جعل الجمل مكونة من الاسم والفعل والحرف على صورة الإفراد، وهذا التقسيم قاده إلى الكلام على مسألة منطقية تتعلق بالأصل

---

[1] – الفارسي، أبو علي ، **المسائل العسكريات في النحو العربي**، دراسة وتحقيق علي جابر المنصوري، مطبعة جامعة بغداد، ط2، 1982م، مقدمة المحقق، ص38، 39.

[2] – ابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش الموصلي، **شرح المفصل**، مطبعة مكتبة المتنبي، القاهرة، د.ط، " 1956 م "، ج1/ص88-89.

[3] – الخطيب القزويني، جلال الدين محمد بن عبد الرحمن، **تلخيص المفتاح في المعاني والبيان والبديع**، تحقيق عزت عبد الواحد، مكتبة الإيمان، المنصورة، د.ط، 2008م، ص55.

[4] – الفارسي، **المسائل العسكريات**، ص83، وانظر: الفارسي، **الإيضاح العضدي**، ج1/ص9.

[5] – الفارسي، **المسائل العسكريات**، ص96.

[6] – الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر، **المفصل في علم العربية**، تحقيق فخر صالح قدارة، دار عمار، عمان، ط2، 1425هـ/2004م، ص32.

[7] – الفارسي، **المسائل العسكريات**، ص97 .

والفرع من الكلمة والجملة، إذ يقول: المفرد هو الأصل؛ لأنه الأول، والجملة منه تركب، فالمفرد الأول. ويدلك على أن المفرد الأول أن المبتدأ والخبر في المعنى كالفعل والفاعل، في أن كل جملة جزءان أحدهما حديث والآخر محدَث عنه، فكما أن الفعل أحد الجزئين من الجملة التي هي الفعل والفاعل، وهو مفرد غير جملة، فكذلك خبر المبتدأ الذي هو بجزئيه ينبغي أن يكون مفردا غير جملة. وإذا كان مفردا كانت الجملة واقعة في الخبر في موضعه[1].

ثالثا: أجزاء الجملة في مسائل الفارسي:

وافق الفارسي سيبويه في التفريق بين الأسماء والأفعال، وتابعه في " أن بعض الكلام أثقل من بعض، فالأفعال أثقل من الأسماء؛ لأن الأسماء هي الأولى، وهي أشد تمكنا"[2]. ثم شرع الفارسي يشرح كلام سيبويه موضحا إياه بقوله: " الأسماء هي الأول للأفعال؛ لأنها مأخوذة من نوع منها هو المصدر. والدليل على أنها مأخوذة منه، أن الأفعال إذا صيغت من الأبنية الثلاثة دل كل بناء على حدث مخصوص، دلالته على الزمان، والمصدر قبل أن يصاغ الفعل منه لا يخص حدثا بعينه لكنه يعم بالدلالة الأحداث الكائنة في جميع الأزمنة، وحكم الخاص أن يكون من العام. فحكم الفعل إذاً أن يكون من المصدر"[3]، وكذا فإن الأفعال يستغني بعضها ببعض[4]، وقال ابن السراج في بيان ذلك: " والاسم إنما هو لمعنى مجرد من هذه الأحداث والأفعال، وأعني بالأحداث التي يسميها النحويون المصادرَ، نحو: الأكل والضرب والظن والعلم والشكر"[5].

ويرى أبو علي أن العلاقة بين الجمل الفعلية آصر من الجمل الاسمية وأشد تماسكا، ودليله على ذلك أن " اتصال الفعل بالفاعل أشد من اتصال المبتدأ بالخبر، ألا ترى أن كل واحد منهما قد يحذف لدلالة الآخر عليه، ولا يفعل هذا بالفعل والفاعل"[6]؛ إذ لا يحذف الفعل دون فاعله، ولا الفاعل دون فعله، فتعلّقهما معا تعلّقا لا فكاك منه، إذ لا يتم بناء الجملة إذا فقد أحدُ عنصري الجملة الآخرَ.

الاسم عند أبي علي الفارسي:

عرّف الفارسي الاسم في كتاب الإيضاح بأنّه: " ما جاز الإخبار عنه"[7]، وأنه " أعم من الفعل؛ لأن الاسم كما يجوز أن يكون مخبرا عنه فقد يكون خبرا"[8]، واقتصر في تعريفه الاسم على قول سيبويه حين قال: " الاسم ما اقتصر سيبويه بتعريفه في أول الكتاب"[9]، وقد عرّف سيبويه الاسم بقوله: " الاسم: رجل، وفرس، وحائط"[10]، ويعلق الفارسي عليه بقوله: " وهذا وصف يشمل عامة الأسماء، ولا يخرج منه إلا اليسير منها، وذلك مثل: " إذ، إذا "؛ لأنهما عند

---

[1] – الفارسي، **المسائل البصريات**، تحقيق محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني، القاهرة، ط1، 1405هـ/1985م، ص215.
[2] – سيبويه، **الكتاب**، ج1/ص20 .
[3] – الفارسي، **المسائل المشكلة**، تعليق يحيى مراد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1424هـ/2003م، ص18 .
[4] – انظر: الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (ت 340 هـ)، **الإيضاح** في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط3، 1399هـ/1979م ، ص100.
[5] – ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل، **الأصول في النحو**، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1417هـ/1996م، ج1/ص39.
[6] – الفارسي، **المسائل البصريات**، ص546 .
[7] – الفارسي، **الإيضاح العضدي**، ص6 .
[8] – الفارسي، **الإيضاح العضدي**، ص7 .
[9] – الفارسي، **المسائل العسكريات**، ص70 .
[10] – سيبويه، **الكتاب**، ج1/ص12.

النحويين من الأسماء، ومع ذلك لا يجوز الإخبار عنهما"[1]. ويصف الاسم في المسائل المشكلة بأنه ما يدل على معنى[2]. ويزيد على تعريفه الاسم بقوله: " واعلم أن الاسم يقع خبرا كما يكون مخبرا عنه، وذلك نحو: زيد أخوك، وعمرو منطلق. وهذا أيضا معنى يختص به الاسم، وليس كذلك الفعل والحرف"[3]، ويضيف على ذلك رأي أبي بكر ابن السراج في أن الاسم " ما دل على معنى مفرد، وذلك المعنى يكون شخصا و غير شخص"[4].

علامات الاسم:

وصف أبو علي الاسم بما وصفه أبو العباس المبرد حين فصّل الكلام في علامات الاسم، فقال: الاسم ما وصفه أبو العباس من أنه ما دخل عليه حرف من حروف الجر، وإن كان بعضها لا يدخل عليه حرف الجر كـ" كيف"؛ لأنه اسم بدلالة أنه لا يتألف من اسم كان فيه كلام مفيد مستقل، ولا يُظَن أنه فعل، ولا يجوز أن يكون حرفا، ويستثنى من ذلك أيضا الأسماء المسمى بها الأفعال، مثل: نزال، وتراكِ، وصه، ومه، ونحو ذلك[5]، ومن علامات الاسم دخول الألف واللام، وجواز الكناية عنه بالضمائر، ودخول التنوين[6]، وقد أشار أبو علي الفارسي إلى علامات الاسم في غير موضع من كتب مسائله السبعة.

الفعل، تعريفه، وأقسامه:

عرّف سيبويه المسند والمسند إليه بقوله: " هما ما لا يستغني واحد منهما عن الأخر، ولا يجد المتكلم منه بدا"[7]، وعرّف الفارسي الفعل بأنه: ما كان مسندا إلى شيء، ولم يسند إليه شيء، وتابع أبو علي سيبويه بتعريفه الفعلَ أيضا، ووصفه بما وصفه سيبويه، فقال سيبويه: "الفعل أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبُنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع"[8]، وهذا الترتيب الذي ذكره سيبويه تابعه عليه الفارسي، وزاد عليه أنه رتّبه ترتيبا زمنيا في الإيضاح حين قال: " الفعل ينقسم بانقسام الزمان: ماضٍ، وحاضر، ومستقبل"، غير أن ترتيبه لم يكن من الدقة كما كان ترتيب الزجاجي، إذ يقول أبو القاسم الزجاجي في تقسيمه للزمان في الأفعال على حسب الأوّليّة: " أسبق الأفعال في التقدم الفعلُ المستقبل؛ لأن الشيء لم يكن ثم كان، والعدم سابق للوجود، فهو في التقدم منتظر، ثم يصير في الحال ماضيا، فيخبر عنه بالمضيّ. فأسبق الأفعال في المرتبة المستقبل، ثم فعل الحال، ثم الماضي"[9].

لم يرد سيبويه من تعريفه الفعل أن يوضّح أقسامه الثلاثة، بل أراد من ذلك أن يحد أزمنته التي يقع فيها؛ فربما لا يدل الفعل الماضي على زمن المُضيّ، وذلك إن دل على الدعاء،

---

1 – انظر: الفارسي، **المسائل العسكريات**، ص70، 71.
2 – انظر: الفارسي، **المسائل المشكلة**، ص69.
3 – الفارسي، **المسائل العسكريات**، ص72.
4 – الفارسي، **المسائل العسكريات**، ص72. وانظر: ابن السراج، **الأصول**، ج1/ص36.
5 – انظر: الفارسي، **المسائل العسكريات**، ص71.
6 – الفارسي، **المسائل العسكريات**، ص73، وانظر: الفارسي، **الإيضاح العضدي**، ص6 . وانظر: السيوطي، **همع الهوامع**، ج1/ص9.
7 – سيبويه، **الكتاب**، ج1/ص23 .
8 – سيبويه، **الكتاب**، ج1/ص12 .
9 – الزجاجي، **الإيضاح**، ص85 .

كقولك: غفر الله لك، أو رحمه الله[1]، وهذا مراد أبي علي الفارسي من الأدلة التي احتج بها ليوضح المراد من قول سيبويه: الفعل أمثلة أخذت من لفظ أحداث الفعل، وهي:

- الدليل الأول: يرى أن لفظ الفعل " قد جرى عندهم مجرى الآن، وما يتخاطبون به ويتعارفون، وهذا النحو غير ضيق في كلامهم، ألا ترى قوله عز وجل: ﭽ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﭼ الدخان: ٤٩ ، " وهذا على سبيل التهكم، وهو أغيظ للمستهزأ به"[2]، وكذلك قوله:

أَبْلِغْ كُلَيْباً وأَبْلِغْ عنكَ شاعِرَها   أني الأغَرُّ وأنّي زُهرةُ اليَمَن[3]

فأجاب جرير :

أَلَمْ تكُنْ في وُسومٍ قد وَسمَتُ بها   من حازَ موعِظةً يا زُهرةَ اليَمَن[4]

وكذلك قوله تعالى: ﭽ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﭼ الصافات: ١٤٧ "[5]، يريد أن يجعل ذلك على سبيل الحكاية، قال ابن جني في ذلك: " فسماه زهرة اليمن على مذهب الحكاية لقوله، أي: يا من قال: إني زهرة اليمن، ولستَ عندي كذلك. وكذلك قوله عز وجل: ﭽ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﭼ الدخان: ٤٩ ، وإنما هو في الحقيقة عنده الذليل المهان، ولكن تقديره - والله أعلم- إنك أنت الذي كان يقول له رهطه وعشيرته: أنت عزيز كريم"[6].

- الدليل الثاني: والدليل عنده على أن الفعل مأخوذ من المصدر، " أن هذه المصادر تقع دالة على جميع ما تحتها، ولا تختص شيئا منه دون شيء، ألا ترى أن " الضرب" يشمل جميع هذا الحدث، ولا يخص ماضيا منه من حاضر، ولا حاضرا من الآتي، وأن هذه الأمثلة تدل على أحداث مخصوصة، وحكم الخاص أن يكون من العام، ويستحيل كون العام من الخاص، وهذه الأمثلة تدل على معنيين، أحدهما يأتي من الآخر"[7].

- الدليل الثالث: " إن اعتلال المصادر لاعتلال الأفعال، لا يدل على أنها مشتقة منها، فأسماء الفاعلين لما اعتلت بجريانها على الفعل، لم تدل على أنها مشتقة من الأفعال، ولو كانت ألفاظ هذه الأحداث مشتقة من ألفاظ الأمثلة لوجبت أن تتضمن الدلالة في

---

[1] – انظر: ابن فارس، **الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها**، تصحيح ونشر المكتبة السلفية، مطبعة المؤيد، القاهرة، 1328هـ/1910م ص53.

[2] – ابن عادل النعماني، أبو حفص عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي، **اللباب في علوم الكتاب**، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، 1419هـ / 1998م، ج4/ص75 .

[3] – انظر: الفارسي، **المسائل العسكريات**، ص74، 75. وانظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني، **سر صناعة الإعراب**، تحقيق حسن هنداوي، د.ط، د. ت، ص405 . وانظر: ابن جني، **الخصائص**، ج2/ص461.

[4] – انظر: الفارسي، **المسائل العسكريات**، ص74، 75. وانظر: ابن جني، **سر صناعة الإعراب**، ص405. وانظر: ابن جني، **الخصائص**، ج2/ص461. وقد ورد البيت مختلفا في ديوان جرير:

أَلَمْ تَكُنْ في وُسُومٍ قَدْ وَسَمْتُ بِهَا   مَنْ حَانَ، مَوْعِظَةٌ، يَا حَارِثَ الْيَمَن

انظر: جرير، **ديوانه**، دار بيروت، 1406هـ/1986م، ص467.

[5] – الفارسي، **المسائل العسكريات**، ص74، 75 .

[6] – ابن جني، **سر صناعة الإعراب**، ص405 .

[7] – الفارسي، **المسائل العسكريات**، ص75 .

لفظها على ما اشتقت منها، وعلى زيادة معنى آخر... ولما كان " المضرب" مأخوذا من الضرب دل على مكانه"[1].

الفعل المضارع:

يذكر الفارسي مشابهة الفعل المضارع للاسم، ومضارعته إياه، إذ يرتفع بوقوعه موقع الأسماء [2]، فلا يكون فعل مرتفع إلا بهذا الوصف؛ لأنه واقع موقع الاسم المفرد، فقولك: مررت برجل يقوم، وهذا رجل يقوم، ورأيت رجلا يقوم. فهو بمثابة قولك: مررت برجل قائم، وهذا رجل قائمٌ، ورأيت رجلا قائماً [3]، وينقل كلام سيبويه على مضارعة الفعل المضارع للأسم في قوله: "وإنما ضارعت أسماءَ الفاعلين أنك تقول: إن عبد الله لَيفعلُ، فيوافق قولك: لَفاعلٌ، حتى كأنك قلت: إن زيدا لفاعل. فيما تريد من المعنى. وتلحقه هذه اللام كما لحقت الاسم، ولا تلحق "فَعَلَ " اللام"[4]. ومثل ذلك قوله تعالى: ﭽ ﮒ ﮓ ﮔ ﭼ النحل: ١٢٤، وقد بيّن أوجه الشبه بين بين الفعل المضارع والأسماء بجهات، منها:

- أولا: عموم دلالة الأفعال المضارعة لغير وقت .
- ثانيا: دخول اللام المزحلقة عليها، وحكمها أن تدخل على الأسماء المبتدأة دون الأفعال[5].

رفع الفعل المضارع:

يرى الفارسي أن العلة في رفع الفعل المضارع أنه يقع موقع الأسماء، ويبيّن ذلك في مسألة أفرده فيها، وهي قوله: " إن سأل سائل فقال: بمَ يرتفع الفعل المضارع؟. قيل له: بوقوعه موقع الأسماء، وذلك: "زيدٌ يقومُ، ويقومُ زيد"، فلما وقع موقعه رُفع.

فإن قال: ما أنكرتم أن يكون قولك: " سيقومُ، وسوف يقومُ" لم يقع موقع الأسماء؟. قيل له: لا يلزم هذا، وذلك أن "السين، وسوف" بمنزلة الألف واللام في "الرجل"، فلما كانت الألف واللام لم تغيّر معنى "الرجل" فكذلك السين، وسوف.

فإن قال: ما أنكرتم أن يكون هذا غير صحيح، وذلك أن عوامل الأسماء تدخل على "الرجل" وفيه الألف واللام، وعوامل الفعل لا تدخل عليه وفيه السين وسوف، وهذا يوجب مخالفته للأسماء، وأنه لم يقع موقعها وفيه السين وسوف. قيل له هذا لا يلزم، وذلك أن النعاني التي تدخل على "الرجل" وفيه الألفو اللام تغيره عن حاله أنْ لو لم تكن الألف واللام فيه موجودة، فدخول الألف واللام ليس فيه أكثر من التعريف، ودخول السين وسوف قد أخرجته إلى حيّز الاستقبال بدخولها.

فلما كانت " أنْ" وأخواتها إنما تدخل لتقيد الاستقبال، و"لا" تنفي الأشياء مستقبلا، لم تحتج أن تدخل على السين وسوف؛ لأنه لو دخلت على السين وسوف، وهي مع " يقوم" لكان المعنى الذي يستفاد به وهي داخلة على السين وسوف مُستَفادا به أنْ لو لم يقع، وإذا كان هذا

---

[1] – الفارسي، **المسائل العسكريات**، ص75، 76 .
[2] – الفارسي، **المسائل المنثورة**، تحقيق وتعليق شريف عبد الكريم النجار، دار عمار، عمان، ط1، 2004م، ص143 .
[3] – انظر: الفارسي، **الإيضاح العضدي**، ص308 .
[4] – سيبويه، **الكتاب**، ج1/ص14 .
[5] – انظر: الفارسي، **المسائل المشكلة**، ص18 ، ص 20 .

هكذا لم تحتج إليه. وكذلك "لم" وذلك أنها تُخرج الفعل المضارع إلى المضي، فلو وقعت عليه وفيه السين وسوف لأخرجته عن حال الاستقبال، وقد أخرجتْه وعلم أنه للماضي، وإن لم يكن فيه السين وسوف، فلم يحتج أن تدخل عليه.

وليس هكذا سبيل الألف واللام؛ لأن العوامل إنما دخلت عليه وفيه الألف واللام، دخلتْ عليه وهو معرفة كما تدخل وهو نكرة، ولا يكون المعنى فيه موجودا إذا دخلت وفيه الألف واللام إذا أنزلناه عنه، فافترق حال الألف واللام والسين وسوف"[1].

نصب الفعل المضارع:

يوافق رأي أبي علي الفارسي رأي البصريين بنصب الفعل المضارع إذا سبق بحرف من الحروف الناصبة له، أو التي تُضمَر " أنْ" بعدها ، وهي: " لن، وأن، وكي، وحتى، وإذن، واللام المكسورة، والجواب بالفاء"، وقد قسّم أبو علي تلك الحروف التي تنصب الفعل المضارع إلى ثلاثة أضرب[2]:

1- حرف يظهر ولا يجوز أن يضمر، نحو: لن، وإذن، وكي.
2- وحرف يظهر في موضع ولا يظهر في موضع آخر، وذلك كالفعل الواقع بعد الفاء، إذا كانت جوابا لستة أشياء، وهي: النفي، والأمر، والنهي، والاستفهام، والعرض، والتمني.
3- وحرف يضمر في موضع ويظهر في ذلك الموضع، مثل ذلك الفعل الواقع بعد حرف العطف كقولك: يعجبني ضرب زيد ويغضبَ. تريد: وأن يغضبَ، وذلك حين يكون المضارع معطوفا على اسم خالص الاسمية .

وقد وردت الحروف الناصبة للفعل المضارع في مواضع متفرقة من مسائل أبي علي الفارسي، فذكر أنَّ " أنْ" تعمل في الفعل المستقبل، وهي مختصة بالفعل وما وُضع موضع الفعل[3]، مثلها في ذلك مثل " لن، وإذن"[4]، ولا يجوز الرفع للمضارع بعد " أنْ " إلا أن يكون بعدها " السين، أو سوف، أو قد، أو لا"؛ لأنها حينئذ مخففة من " أنّ" الشديدة التي لا تلي إلا الأسماء، وكذلك إذا خُفِّفت.

وقال في " لن": هو لما انتصب لحرف ظاهر لا يجوز أن يضمر، وتكون لنفي الأفعال المستقبلة[5]، فإنها بمنزلة " أنْ"، ويخالف أبو علي الفارسي قول الخليل في أن: " لن" أصلها: " لا أنْ"، إذ يرى الخليل أنهم لما حذفوا الهمزة تخفيفا التقى ساكنان، وهما النون والألف، فحذفت الألف وبقيت النون فصارت " لن". ودليله على ذلك الإشكال في جواز قولك: "زيدا لن أضرب"، فتجويزهم لهذا دليل على أنه ليس بمعنى " لا أن"؛ لأن زيدا صلة للفعل، والصلة لا تتقدم الموصول[6].

أما " كيْ" فقال أبو علي فيها: هي على وجهين: الأول: أن تكون " أنْ " مضمرة بعد "كيمه"؛ لأنها من عوامل الأسماء، وتكون بذلك في معنى اللام. الأخر: أن تكون " كي " بمنزلة

---

[1] – الفارسي، المسائل **المنثورة**، ص143-145.
[2] – انظر: الفارسي، **الإيضاح العضدي**، ص309، ص312 .
[3] – الفارسي، **المسائل المنثورة**، ص145، ص187 .
[4] – الفارسي، **المسائل البصريات**، ص705 .
[5] – الفارسي، **الإيضاح العضدي**، ص309 .
[6] – انظر: الفارسي، **المسائل المشكلة**، ص135. الفارسي، **المسائل المنثورة**، ص145، 146 . ابن فارس، **الصاحبي**، ص136.

"أنْ"[1]؛ لأن " كي " تكون على ضربين: أحدهما أن تنصب الفعل بنفسها، والآخر أن تنصبه بإضمار " أنْ "[2].

اختلف النحاة في إظهار " أن" بعد " حتى، وكي" ، فذهب الكوفيون إلى أن " حتى" تكون حرف نصب، ينصب الفعل المستقبل من غير تقدير " أنْ"، وذهب البصريون إلى أنها حرف جر، والفعل بعدها منصوب بتقدير " أنْ" والاسم بعدها مجرور بها[3]، ويوافق رأي أبي علي الفارسي رأي البصريين، فيقول: " حتى" هي غاية، وينتصب الفعل بعدها بإضمار " أن"، كما ينتصب بعد اللام بإضمار " أن"[4]، وهي بمنزلة " أن" فقد صارت من عوامل الأسماء، وإن كانت من عوامل الأسماء لزم أن يكون بعدها " أنْ" لتنصب الفعل المضارع[5].

واللام هي اللام الجارّة للأسماء، فهي من عوامل الأسماء ولا بد من إضمار " أن" بعدها لنصب الفعل، وإن شئت أظهرتها[6]، ومذهب الفارسي في ذلك مذهب البصريين؛ إذ ذهب البصريون إلى أن المضارع بعدها منصوب بـ " أن" المصدرية مقدرة، وذهب الكوفيون إلى أن لام التعليل هي الناصبة للفعل المضارع بنفسها[7]، قال ابن جني تلميذ أبي علي: " واعلم أن اللام في نحو قولهم: جئت لأكرمك، وقوله تعالى: چ ٱ ٻ ٻ ٻ ٻ پ چ الفتح: ١ ، چ□ □ □ □ □ چ الأنفال: ٣٣، إنما هي حرف جرّ وليست من خصائص الأفعال، كـ"لام الأمر، ولام القسم، وغيرهما"، وإنما الفعل بعدها منصوب بـ " أن مضمرة"، والتقدير: جئت لأن أكرمَك، فـ"أن" والفعل بعدها في تقدير المصدر، والمصدر اسم، فكأنه قال: جئت لإكرامك"[8].

كذلك فالجواب بالفاء ينصب الفعل على إضمار " أن" أيضا؛ لأنها لو كانت الفاء ناصبة بنفسها لجاز أن تنصب وتعطف عليها، فتقول: " ما جئتني فأغضبَ وفأفعلَ"، وكذا فإنه لا يجوز أن ينصب الفعل بعدها إن دل على الحال، لأن الحال لا يعمل فيه الفاء، كما يرتفع الفعل إن دلّ على الإيجاب[9].

أما الحرف الذي يظهر في موضع ولا يظهر في موضع آخر، كالواو، وتقديرها تقدير الفاء، من إضمار " أنْ "، ومن ذلك: الفعل الواقع بعد الفاء إذا كانت جوابا لستة أشياء: النفي، والأمر، والنهي، والاستفهام، والعرض، والتمني، ويجمع ذلك كله أنه غير واجب، والواجب الخبر المثبت دون المنفي. ووجه شبهها للفاء أنهما يكونان مع ما بعدهما جملة واحدة. وقد ذكر أبو علي لها أمثلة في غير موضع، منها[10]:

- أن لا تدل على الجمع بين الشيء وضده، كالنهي عن الشيء وإتيانه، كقول الشاعر:

---

[1] – الفارسي، **المسائل المشكلة**، ص135. الفارسي، **المسائل المنثورة**، ص146 .
[2] – الفارسي، **الإيضاح العضدي**، ص310 .
[3] – الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن أبي الوفاء بن عبيد الله، **الإنصاف** في مسائل الخلاف، تحقيق جودة مبروك محمد، مراجعة رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 2003م، ص477. وانظر: الزمخشري، **المفصل**، ص331.
[4] – الفارسي، **الإيضاح العضدي**، ص257
[5] – الفارسي، **المسائل المنثورة**، ص146 .
[6] – الفارسي، **المسائل المنثورة**، ص147 .
[7] – انظر: الأنباري، **الإنصاف**، ص461.
[8] – ابن جني، **سر صناعة الإعراب**، ص331، 332 .
[9] – الفارسي، **المسائل المنثورة**، ص147، الفارسي، **المسائل البصريات**، ص854، 855 .
[10] – الفارسي، **المسائل البصريات**، ص 854، 855. وانظر: الفارسي، **الإيضاح العضدي**، ص312 .

لا تَنْه عَنْ خُلُقٍ وتَأْتِيَ مِثْلَهُ   عارٌ عليك إذا فعلتَ عَظِيمُ [1]

- إذا قلت: " لا يسعني شيء ويعجزَ عنك "، فالدلالة تقضي نصب الفعل المضارع، لأن تقدير الكلام: الذي يسعني هو يسعك.

- أن تكون جوابا للتمني. فقد قرأ عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي بالنصب[2] قوله تعالى: چ□ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ چ الأنعام: ٢٧.

- أن تكون معطوفة على اسم، كقول الشاعر:

وما أنا للشيء الذي ليسَ نافِعِي   ويغضبَ منهُ صاحبي بقؤول[3]

فيكون في صلة " الذي "، ويكون تقديره: وما أنا للشيء الذي ليس ينفعُ ويغضبُ منه.

أما " أو " فإذا نصبت بعدها الفعل، فتقدير ما بعدها المصدر، وهو قولك: " ألزمك أو تقضيَني "؛ لأن التقدير: ألزمك إلا أن تقضيني؛ لأن " ألزمك " في تقدير اسم هو: يكون لزومي أو قضاء، فتقديره في تقدير جملة واحدة. وينصب ما بعدها إذا عطف الفعل على اسم، كقوله تعالى:چ □ □ □ □ ی ی ی ی □ □ □ □ □ □ □ □ چ الشورى: ٥١، فكان تقديره: إلا أن يوحيَ أو أن يرسلَ، وكقول الشاعر :

فلولا رِجالٌ مِنْ رَزامٍ أعِزَّةٍ   وآلُ سُبَيْعٍ أو أسوءَك عَلْقَما[4]

أراد أن يقول: أو أن أسوءَك[5]، فجعل تقديره تقدير المصدر؛ لأنه عطف الفعل على " رجال". ومثل ذلك قول ذي الرمة يقول فيه:

فَإِنَّكَ عَنْ عَشْرٍ وعَشْرٍ مُنَاخَةٍ   إِلَى بَابِهِ أَوْ تَهْلَكِي فِي الْهَوالِكِ[6]

قال أبو علي: كان "تهلكي" فعلا، فلما أراد عطفه على "مناخة" أضمر "أنْ" فكأنه أراد أن يقول: فإنك مناخة، أو هلاك ذات هلاك؛ لأنه يقال: ناقة ذات هلاك، فلما جمع بينهما هذا الوجه من أنه عطف فعلا على اسم، أضمر "أنْ"، وقدّر تقدير المصدر[7].

وأما " إذن " فهي من الحروف التي لا تضمر، وإنما تعمل في الفعل إذا كان جوابا، وكانت مبتدأة، ولم يكن الفعل الذي بعدها معتمدا على ما قبلها، وكان الفعل مستقبلا [8]، بمنزلة "أنْ" إذا سبقت الفعل، ولا تكون كذلك إن لم تلِ الفعل كأن تكون جوابا إذا قلت: " والله لأفعلن

---

[1] – أبو الأسود الدؤلي، **ديوانه**، صنعة أبي سعيد الحسن السكري، تحقيق محمد حسن آل ياسين، دار الهلال، بيروت، ط2، 1418هـ/1998م، ص404.
[2] – انظر: سيبويه، **الكتاب**، ج3/ص44.
[3] – الأصمعي، أبو سعيد عبد الملك بن قُريب بن عبد الملك، **الأصمعيات**، تحقيق أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط3، د.ت، ص74.
[4] – الفارسي، **المسائل المنثورة**، ص161. وانظر: ابن جني، **سر صناعة الإعراب**، ص274.
[5] – ابن جني، **سر صناعة الإعراب**، ص274.
[6] – انظر: عبد السلام هارون، **معجم شواهد النحو**، ص335.
[7] – انظر: الفارسي، المسائل **المنثورة**، ص159.
[8] – الفارسي، **الإيضاح العضدي**، ص311 .

كذا"، فيقول السائل: " أكرمُك إذن" فتدخل جوابا ولا تلي الفعل. ولا تنصب الفعل أيضا إن دلت على الحال، كأن تقول إذا شاورك إنسان: " إذن، أظنُّ ذلك" فلا تعمل[1].

جزم الفعل المضارع:

عدّد أبو علي حروف الجزم، فقال: " الحروف التي تجزم: لم، ولما، ولا في النهي، واللام في الأمر، و" إنْ " التي للجزاء "[2]، وأفرد الفارسي مسائل في أدوات الشرط الجازمة، سماه باب المجازاة، فقال: " وجزاء الشرط ثلاثة أشياء: أحدها: الفعل، والآخر: الفاء، كقوله تعالى في التنزيل: ﭽ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ ﭼ الجن: ١٣ ، والثالث: إذا، كقوله تعالى: ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﭼ الروم: ٣٦ ، فموضع الفاء مع ما بعده جزم، وكذلك موضع " إذا" وما بعدها؛ بدلالة أنه لو وقع في موضع ذلك فعل لظهر الجزم فيه[3]، وينكر الفارسي أن الحروف الناصبة والجازمة لا يجوز أن يحال بينها وبين ما عملت فيه[4].

انتقل الفارسي في المسائل المنثورة إلى الكلام على العامل في فعل الشرط وجوابه، إذ يرى أن العامل في جواب الشرط فعله، وعلة ذلك أن جملة فعل الشرط لم تكن مفيدة، فتنزّلت منزلة الحرف الذي لولا وقوعه في جملة لما أفاد معنى، وإنما هي متعلقة بما بعدها كتعلق الحرف بما بعده، ولايكون جواب الجزاء إلا الفاء أو الفعل، وذلك أن الجزاء مرتبط بجوابه، فيحتاج إلى شيء يوصل إليه الجواب[5]، وهذا الرأي قاله البصريون، فذهبوا إلى قولين: أولهما: أن حرف الشرط جزم الفعل والجواب معا، وثانيهما: أن جازم الجواب هو فعل الشرط، وجازم فعل الشرط هو الأداة. أما الكوفيون فذهبوا إلى أن جواب الشرط مجزوم بجواره فعل الشرط[6].

فعل الأمر في كتب المسائل:

الأمر عند العرب ما إذا لم يفعل المأمور به سُمّي عاصيا، ويدخل في معنى الأمر قولك: افعل، وليفعل، وله معان كثيرة غير الأمر[7]، والفعل عند البصريين ثلاثة أقسام، خلافا لما يراه الكوفيون في قولهم: الفعل قسمان، وجعلوا الأمر مقتطعا من المضارع[8]. ويرى الفارسي أن أصل فعل الأمر "إفْعلْ" الفعل المضارع " لِتفعلْ"، لكنه صار كالمرفوض المستغنى عنه بغيره، ويعلّل ذلك بقوله: " الأمر للمخاطب المواجه يستعمل في الأمر العام الشائع بغير حرف المضارعة نحو: افعل، وعلى هذا عامة ما في التنزيل من هذا النحو، وما في سائر الكلام نثره ونظمه، وقد جاء في الخطاب بحرف المضارعة، ولحاق لام الأمر أوله...، وليس ذلك بالمِستحسن لقلته في الاستعمال، وأنهم كانوا استغنوا بـ"افعل" عن "لتفعل"، كما استغنوا بترك "وذَرَ، وودَعَ"، فصار " لتفعل " كأنه في المرفوض المستغنى عنه بغيره. فأما قول القائل: ليفعل. فهو أحسن من قولهم: لتفعل"[9]. ويرى الجمهور جزم اللام لفعل المخاطب، أقل من

---

[1] – الفارسي، **المسائل المنثورة**، ص147 .
[2] – الفارسي، **الإيضاح العضدي**، ص319 .
[3] – انظر: الفارسي، **الإيضاح العضدي**، ص320.
[4] – انظر: الفارسي، **المسائل المنثورة**، ص178 .
[5] – انظر: الفارسي، **المسائل المنثورة**، ص 164، 165، 167، 168.
[6] – انظر: الأنباري، **الإنصاف**، ص483.
[7] – انظر: ابن فارس، **الصاحبي** ، ص154، 155 .
[8] – انظر: السيوطي، **همع الهوامع**، ج1 /ص15. وانظر: العكبري، التبيين، ص176، 177.
[9] – الفارسي، **المسائل العضديات**، ص183، 184 .

جزمها لفعل المتكلم، وقالوا: الأكثر الاستغناء عن جزم فعل المخاطب، نحو: "افرحوا، وخذوا، وقم"[1].

اختلف النحاة في إعراب فعل الأمر، فذهب الكوفيون إلى أن فعل الأمر للمواجه المُعرّى عن حرف المضارعة، نحو: " افعل"، معرب مجزوم؛ لأن الأصل في الأمر للمواجه في نحو: "افعل" هو " لِتفعلْ" ، وذهب البصريون إلى أنه مبني على السكون[2]، وذهب الفراء في معاني القرآن إلى أن فعل الأمر للمواجه فرع على الفعل المضارع، ومقتطع منه، وأنه معرب مجزوم، وعامل جزمه لام محذوفة، ولكن لمّا كثر في الاستعمال، وجرى على ألسن الناس، استُثقل مجيء اللام فيه مع كثرة استعماله، فحُذفت اللام مع حرف المضارعة تخفيفا[3].

إعراب الفاعل عند الفارسي:

ذكر الفارسي في الإيضاح أن " إعراب الفاعل رفع، وصفته أن يُسند الفعل إليه مقدما عليه"[4]. وقد اشترط في الفاعل أن لا يكون جملة، وأقام علاقة عكسية بين الفاعل والمبتدأ ، فقال في تفصيل صورته: " اعلم أن الفاعل لا يجوز أن يكون جملة، ولا يجوز في الجمل أن تقوم مقام الفاعل، لأن الفاعل يكنى عنه، فلا يجوز قيام الجمل مقامه، لأنك لو فعلت ذلك للزمك إضمارها، وليس لها إضمار...، إن الجمل ليست أسماء مضمرة، وإنما هي مظهرة، والمظهرات إذا أقيمت مقام الفاعل لزم الكناية عنها وإضمارها، وذلك لا يجوز في الجمل...، وأيضا فإن الفاعل عكس المبتدأ، فلو جاز أن يقوم مقامه في الجملة لجاز أن يقوم مقام المبتدأ، فكنت توقع الجملة موقع الاسم المبتدأ على أنها محدث عنها ثم تسند الحديث بعدُ إليها...، ألا ترى أن كل ما صلح أن يكون فاعلا من الأسماء صلح أن يكون مبتدأ، وقد يكون مبتدأ ما لا يكون فاعلا نحو: " كم، مذ"، فكذلك لو جاز أن تكون الجملة فاعلة ومرفوعة الموضع لكونها فاعلة، لصلحت أن تكون مرفوعة الموضع لوقوعها موقع المبتدأ"[5]. وقد اختلف النحويون في وقوع الفاعل ونائبه جملةً، والمشهور بينهم المنع مطلقا، وأجازه هشام وثعلب مطلقا نحو " يعجبني قام زيد"[6].

نائب الفاعل، وصوره:

أطلق الفارسي قاعدة عامة على الأفعال المبنية للمجهول، فقال: الأفعال التي لا تتعدى لا تبنى للمفعول به، ولكن قد ينقل الفعل الذي لا يتعدى إذا أُريدت تعديته بالهمزة، فيقال: أذهبتُ زيدا. ويوصل أيضا إلى المفعول به بحرف الجر، فيقال: ذُهبت به. ونضعّف العين من الفعل الذي لا يتعدى فيتعدى[7].

---

[1] – انظر: الأزهري، خالد بن عبد الله، **شرح التصريح على التوضيح**، شرحه على أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1421هـ / 2000م، ج2/ص395 .

[2] – انظر: الأنباري، **الإنصاف**، ص414.

[3] – الفراء (ت 207هـ)، يحيى بن زياد، **معاني القرآن**، تحقيق محمد علي النجار، دار السرور، بيروت، د.ط، ج1 /ص469.

[4] – الفارسي، **الإيضاح العضدي**، ص63 .

[5] – الفارسي، **المسائل المشكلة**، ص212، 213، وانظر: الفارسي، **المسائل البصريات**، ص 722 .

[6] – انظر: ابن هشام الأنصاري، أبو محمد عبد الله بن يوسف، **مغني اللبيب** عن كتب الأعاريب، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، د.ط، 1416هـ / 1996م، ج2/ص491، 492 .

[7] – الفارسي، **الإيضاح العضدي**، ص69، 70 .

قد ينوب عن الفاعل أشياء غير المفعول به، لكنه الأصل في النيابة عنه، فإذا لم يوجد المفعول به أقيم الظرف أو المصدر أو الجار والمجرو مقامه، ومذهب البصريين إلا الأخفش أنه إذا وُجد بعد الفعل المبني لما لم يُسمّ فاعله: مفعول به، ومصدر، وظرف، وجار ومجرور تعيّن إقامة المفعول به مقام الفاعل[1]، فبذلك يكتسب المفعول به من الفاعل: لزوم الرفع، ووجوب التأخر عن الفعل، وعدم جواز حذفه[2]، والسبب في أن يقوم المفعول به مقام الفاعل التناوب بينهما في العمل، بحيث يدل أحدهما على وجود الأخر، كما أنه يمكن أن يكون الفاعل مفعولا به في المعنى، فإذا قلت: مات زيد. فسُمّي " زيد" فاعلا، ولم يُحدث بنفسه الموت، وهو مفعول في المعنى؛ لوقوع الموت عليه[3]، فـ" الفعل يبنى له كما يبنى للفاعل، ويضاف المصدر للمفعول به كما يضاف إلى الفاعل، ويضاف المصدر إلى المفعول به ولا يذكر الفاعل، كما يضاف إلى الفاعل، ولا يذكر المفعول به، وليس المفعول له هكذا ولا ما أشبهه مما لم يقم مقام الفاعل"[4].

تعريف الحرف عند الفارسي:

تابع أبو علي الفارسي أقوال النحويين في أن الحرف " ما يدل على معنى في غيره، ولا يكون خبرا، ولا يجوز أن يخبر عنه، لأنه لا يجوز أن تقول: زيد حتى، أو عمر لعل. فجعلتهما أخبارا عن الاسم، وكذلك لو أخبرت عنهما فقلت: حتى منطلق، أو حتى يقوم، فجعلت ما بعدها خبرا عنهما لم يستقم"[5]، ومعنى دلالة الحرف على معنى في غيره " أن دلالة الحرف على معناه الإفرادي متوقفة على ذكر متعلقه بخلاف الاسم والفعل"[6]، ويؤكد الفارسي ذلك بقوله: " ويدخل الحرف على كل واحد من الجملتين فيكون كلاما"[7]، ثم يبيّن ذلك بقوله: "الحرف ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل، نحو: لام الجر، وبائه، وهل، وقد، وثم، وسوف، وحتى، وأما"[8].

اعترض الفارسي على من جعل الحرف ما دل على معنى في غيره بالحروف الزائدة، نحو " ما" في قولهم: إنك ما وخيرا؛ وذلك لأنها لا تدل على معنى في غيرها، ومن المعلوم أن من الحروف في العربية حروفا زوائد[9]، وقد اختلف العلماء على تسميتها بالحروف الزائدة، فالزيادة واللغو من عبارة البصريين، والصلة والحشو من عبارة الكوفيين[10]. وخالف ابن عصفور رأي الفارسي حيث قال: الحرف " كلمة تدل على معنى في غيرها، ولا تدل على معنى في نفسها، وحينئذ لا تدخل عليه الأسماء؛ لأن الأسماء وإن دلت على معنى في غيرها، فهي مع ذلك دالة على معنى في نفسها"[11]، وقد أوجز ابن السراج في كتابه الأصول أقسام الكلام، فقال: الاسم تخصه أشياء يُعتبر بها، منها أن يقال: إن الاسم ما جاز أن يُخبر عنه،

---

[1] – انظر: ابن عقيل، عبد الله بن عقيل العقيلي الهمداني، **شرحه على ألفية ابن مالك**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، د.ط، 1422هـ/ 2001م، ج1/ص460، 462 .

[2] – انظر: ابن عقيل، **شرحه لألفية ابن مالك**، ج1/ص460 .

[3] – انظر: الأنباري، **أسرار العربية**، ص85 .

[4] – الفارسي، **المسائل البصريات**، ص229 .

[5] – الفارسي، **المسائل العسكريات**، ص81

[6] – المرادي، ابن أم قاسم، **الجنى الداني في حروف المعاني**، تحقيق فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط2، 1403هـ/ 1983م، ص20 . وانظر: ابن فارس، **الصاحبي**، ص53.

[7] – الفارسي، **الإيضاح العضدي**، ص9 .

[8] – الفارسي، **الإيضاح العضدي**، ص8 .

[9] – انظر: الرماني، علي بن عيسى، **معاني الحروف**، تحقيق إسماعيل شلبي، دار الشروق، جدة، ط2، 1401هـ/1981م، ص40، ص75 .

[10] – الزركشي، محمد بن عبد الله، **البرهان في علوم القرآن**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، ط1، 1377هـ/1958م، ج3/ص72 .

[11] – ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن الإشبيلي، **شرح جمل الزجاجي**، تحقيق صاحب أبو جناح، مؤسسة دار الكتب، الموصل، جامعة الموصل، ط1، 1400هـ/1980م، ج1 /ص101.

والفعل ما كان خبرا ولا يجوز أن يُخبر عنه، والحرف ما لا يجوز أن يُخبر عنه، ولا يجوز أن تكون خبرا[1].

ليست للحرف علامة مميّزة كعلامة الاسم أو الفعل، غير أنه يمكن أن تعد علامة الحرف أن لا يقبل شيئا من خواصّ الاسم ولا خواص الفعل[2]، ذهب الفارسي إلى التفريق بين الاسم والحرف بعد أن أثبت أن كل واحد منهما يدل على معنى في غيره[3]، وذلك بجواز الإخبار عن الاسم، وامتناع الإخبار عن الحرف، وأن الحرف قد يوجد في بعض المواضع غير دال على المعنى الذي يدل عليه في سائر المواضع، وذلك كباء الجر في قولك: بحسبك، چ□ □ □چ النساء: ٧٩ ، وليس زيد بقائم، وفلان كذا الهيئة. فالباء هنا لا تدل على الإلصاق، والكاف لا تنبئ عن التشبيه، ولا معنى لذلك فيه، لأنه لم يُضِف شيئا ما كان، وإنما تدل على هذه المعاني إذا أضافت شيئا، وكان معتدا بها غير ملغاة، فالاسم أبدا دال على المعنى الذي وضع له. فهذا أحد ما ينفصل به الاسم من الحرف، وإن اجتمعا في باب الدلالة على معنى مفرد[4].

مكملات الجملة في كتب المسائل:
أولا: المفعول به:

عرّف الفارسي المفعول به بقوله: كل اسم منصوب دل على ما وقع عليه فعل الفاعل نفيا أو إثباتا، ثم انتقل إلى الكلام على تعديه أو لزومه، فقال: ويسمى الفعل متعديا، ويكون المفعول واحدا فصاعدا إلى ثلاثة[5]. وقد يُنقَل الفعل الذي لا يتعدى إذا أريدت تعديته بالهمزة، فيقال: أذهبتُ زيدا. ويوصل أيضا إلى المفعول به بحرف الجر، فيقال: ذهبت به. ونضعّف العين من الفعل الذي لا يتعدى فيتعدى[6].

اختار أبو علي من الأفعال المتعدية إلى مفعولين الفعل " رأى"، واستطرد في الكلام عليه في المسائل الحلبيات، وجملة القول في الأفعال المتعدية إلى مفعولين مما كان أصلهما مبتدأ وخبرا أنه: " لا يجوز الاقتصار على أحدهما، وذلك نحو " رأيت زيدا أخاك"، و"علمت بكرا منطلقا"، فهذا يجوز أن يقوله الأعمى كما يقوله البصير؛ لأنه لا يراد به الإبصار...، وإنما لم يجز الاقتصار على أحد المفعولين؛ لأنهما في معنى المبتدأ وخبره، فكما لا يجوز الاقتصار على أحدهما، كذلك لا يجوز الاقتصار على أحد المفعولين"[7].

وفي قضية تقيم المفعول به على عامله في قولك: " زيدا جاريتُك أبوها ضارب" أن "إنكار هذه المسألة لتقديم المفعول فيها لا ينبغي؛ لأن المفعول قد يُقدَّم، إلا أنها على قول بعض أصحابنا فيها بعض القبح، وذلك أنه من قولهم: إن المعمول يقع حيث يقع العامل، والعامل هنا خبر الابتداء، الذي هو "ضارب الأب"، ولو قدمت خبر الابتداء هنا فأوقعته في موقع "زيد"

---

[1] – انظر: ابن السراج، **الأصول**، ج1/ص37.
[2] – السيوطي، **همع الهوامع**، ج27/1.
[3] – الفارسي، **المسائل المشكلة**، ص69، 70.
[4] – الفارسي، **المسائل المشكلة**، ص69، 70 .
[5] – الزمخشري، **المفصل**، ص60.
[6] – الفارسي، **الإيضاح العضدي**، ص69، 70 .
[7] – الفارسي، **المسائل الحلبيات**، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط1، 1407هـ/1987م، ص71 ، وانظر: الفارسي، **الإيضاح العضدي**، ص173.

لقبح. ألا ترى أنك كنت تفصل بين المبتدأ وخبره بالمبتدأ الأول، وهو أجنبي منهما، فهذا قبيح لا نعلمه جائزا في الكلام"[1].

ثانيا: المفعول المطلق:

اقتصرت تسمية المفعول المطلق أول الأمر على تعريفه بالمصدر، ويظهر في كتب المسائل أن رأي الفارسي من رأي البصريين، فذهب البصريون إلى أن الفعل مشتق من المصدر وفرع عليه، وذهب الكوفيون إلى أن المصدر مشتقٌ من الفعل وفرع عليه، نحو: ضرب ضربا، وقام قياما[2]، ورأي أبي علي الفارسي أن المفعول المطلق من المصادر التي تقع للمبالغة، فإذا قلت: " ضربت ضربا"، فكأنك أردت المبالغة فلذلك ذكرتَه[3].

يرى أبو علي أن المصادر تُنصب لأن المعاني تعمل فيها[4]، وكذلك فإن المصدر يثنّى، كقولك: " حنانيك، وهذاذيك"؛ لأنه في معنى المبالغة، أي: شيء بعد شيء، فلما خرج عن المصادر بالمبالغة وأريد به: شيء بعد شيء ثنّي؛ لأن التثنية مبالغة[5].

سمّى الفارسي المصدر الذي ينوب عن فعله بالمصدر، فقال: "ومن المصادر قولك للرجل تراه قدم من سفر: " مَقدَمَ خير"، ومثله: " مبرورا مأجورا". قال سيبويه: إذا نصبت شيئا من هذه المصادر فالمضمر هو غير المظهر، وإذا رفعت فالمضمر هو المظهر، فلذلك جاز"[6]. وذكر الفارسي في الإيضاح أن المفعول المطلق من الأسماء المنصوبة التي تجيء بعد تمام الكلام، شرط أن لا يكون مقيدا بشيء من حروف الجر، كالمفعول به، وله، وفيه، ومعه[7].

مما يدخل في باب النائب عن المفعول المطلق أن يقال: " له صوتٌ صوتَ الأسد"؛ لأن الهاء في " له " بمنزلة الفاعل؛ فـ" صوت " يدل على " تصوت "، فنصبت صوتا إذ قام مقام تصوت، وإذا قال: " له صراخٌ بكاءَ ثكلى " نصب؛ لأن الصراخ في الحقيقة ضرب من البكاء[8]. وكذا ذكر المصادر النائبة عن أفعالها في "سبحانَ" فقال: " فتحت؛ لأن تأويله الإضافة عند الفراء، وهو تنزيه وضع موضع المصدر، في الأصل: سبحت تسبيحا"[9].

أما قولهم: " عمرك الله، وقعدك الله" فقد ذكرهما سيبويه في جملة المصادر التي تنتصب على إضمار فعل، لا يستعمل إظهاره، كذلك معاذ الله، ولا يجوز انتصابه بحجز المضاف إليه "عمْر " بينه وبين اسم الله؛ لأن الأسماء التي تنتصب على هذا الوجه لا يكنّ معارف، إنما يكنّ نكرات، وفي كون هذا الاسم معرفة دلالة على أن انتصابه بحجز المضاف إليه لا يجوز. فإذا امتنع هذا الوجه ثبت انتصابه على الوجه الآخر، وهو أن يكون بفعل، وذلك الفعل هو عمّرتك الله، أي: سألت الله تعميرك [10]، فهو مصدر مستعمل بحذف الزيادة منه، والمعنى فيه: عمّرتك الله تعميرك إياه، أي: عمّرتك الله تعميرا مثل تعميرك إياه نفسك، فالمصدر

---

[1] – الفارسي، المسائل **البصريات**، ص546.
[2] – انظر: الأنباري، **الإنصاف**، ص192.
[3] – انظر: الفارسي، **المسائل المنثورة**، ص5 .
[4] – انظر: الفارسي، **المسائل المنثورة**، ص20 .
[5] – انظر: الفارسي، **المسائل المنثورة**، ص9 .
[6] – الفارسي، **المسائل المنثورة**، ص6 .
[7] – الفارسي، **الإيضاح العضدي**، ص167. وانظر: السيوطي، **همع الهوامع**، ج3/ص94.
[8] – الفارسي، **المسائل المنثورة**، ص10، 11 .
[9] – الفارسي، **المسائل البصريات**، ص 410 .
[10] – الفارسي، **المسائل الشيرازيات**، تحقيق حسن بن محمود هنداوي، دار كنوز إشبيليا، الرياض، ط1، 1424هـ/2004م، ص80،79.

مضاف إلى الفاعل، والاسمان الأخران مفعول به، وحذف الكلام واختصر لكثرة استعمالهم إياه إذا أريد برُّ المخاطب بذلك وملاطفته والتقرب منه. أما قولهم: قعدَك الله. فكأن المعنى: تحفيظك الله، من قوله: چ ذ ٹ ٹ ڈ ڈ ٹ ٹ ڈ ڈ چق: ١٧ ، أي: حافظ [1].

ومما ينصب على المصدر قولك: أعطيته درهما أو درهمين أكثر ما أعطيته. فـ "ما" موصولة بالفعل، فهو بمنزلة الإعطاء كأنه قال: أكثر الإعطاء. فالأكثر هو ضرب من الإعطاء لأنه بعضه، ومن ذلك: " قعد القُرْفُصاءَ، واشتمل الصمّاءَ "، فكما نصب القرفصاء لما كان ضربا من القعود، نصبت الصمّاء لما كانت ضربا من الاشتمال. وكما انتصب " أكثرَ ما أعطيته" انتصاب المصادر فكذلك انتصاب " أقلَّ ما أعطيته "[2]، فكلٌّ من " قعد القرفصاء، واشتمل الصماء، ورجع القهقرى" دلت على كيفية المصدر، ؛ وذلك أن القرفصاء ضربٌ لا يقع على كل قعود، وهو أن يقعد مشتملا متداخلا، وتقديره: قعد القعود القرفصاء، واشتمل الصمّاء، معناه: الاشتمالة الصماء، وهو أن يتحلل بثوب وتكون يده داخل الثوب، وليس كل اشتمال كذلك. ورجع القهقرى معناه: الرجوع القهقرى، كأنه رجع كما ذهب متوجها إلى الوجه الذي كان منه الذهاب، وليس كل رجوع كذلك[3].

أضاف الفارسي في كلامه على ما يناب عن مصدره لفظة " شيء"، إذ يرى جواز أن تكون" شيء" توضع موضع المصدر، وتُنصب نصبه، وذلك أنه لما فيه من الإبهام والشِّياع يقع على الأحداث كما يقع على الأعيان، ومن ثمّ جاز أن يعنى به الحدث، ويُوقَعَ موقعه، فتقول: ضربته شيئا، فتنصب شيئا انتصاب المصدر[4].

ثالثا: المفعول لأجله:

وهو ما سماه سيبويه ما ينتصب من المصادر ؛ لأنه عذر لوقوع الأمر، فقال في بابه: "انتصب لأنه موقوع له، ولأنه تفسير لما قبله " لمَ كان؟"، وليس بصفة لما قبله ولا منه، فانتصب كما انتصب الدرهم في قولك: عشرون درهما. وذلك قولك: فعلت ذلك حذارَ الشر. وفعلت ذلك مخافةَ فلان وادّخارَ فلان"[5]، وهو أيضا كل مصدر منصوب دلّ على حدث قلبي مصدره الحس، وشرط بعض النحويين أن يكون من أفعال النفس الباطنة[6]، وقد يكون بيانا لسبب، أو " هو علة الإقدام على الفعل، وهو جواب: لمه؟. وذلك قولك فعلت كذا مخافة الشر، وادخار فلان، وضربته تأديبا له، وقعدت عن الحرب جبنا"[7]، ويسمى المفعولَ له أو المفعول من أجله، ويشترط في نصبه ثلاثة شروط: المصدرية، وإبانة التعليل، واتحاده مع عامله في الوقت والفاعل[8]. ويقول الفارسي في بيان صفته: " إذا قلت: فعلته مخافةَ الشر. فهذا مفعول له؛ لأن الفعل لا يفعل إلا لغرض من الأغراض، ومعنى من المعاني، فيفعل بأن يكون يفعل بشيء أو مع شيء أو لشيء، فإذا كان هذا لهذا، وحذفت هذه الحروف الجارة تسلط الفعل إلى مفعوله فنصبه، إذ قد تعلق به"[9].

---

[1] – انظر: الفارسي، **المسائل الشيرازيات**، ص53، 55، 56
[2] – الفارسي، **المسائل الشيرازيات**، ص293.
[3] – الأعلم الشنتمري، أبو الحجاج يوسف بن سليمان، **النكت** في تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه، تحقيق رشيد بلحبيب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ط1، 1420هـ/1999م، ج1/ص246.
[4] – الفارسي، **المسائل الشيرازيات**، ص293، 294، وانظر: الفارسي، **الإيضاح العضدي**، ص167 .
[5] – سيبويه، **الكتاب**، ج1/ص367.
[6] – انظر: السيوطي، **همع الهوامع**، ج3/ص131، ص132.
[7] – الزمخشري، **المفصل**، ص78.
[8] – ابن عقيل، **شرحه** على الألفية، ج1/ص521 .
[9] – الفارسي، **المسائل المنثورة**، ص15، 16 ، وانظر: **الإيضاح** العضدي، ص197 .

وقد امتنع المفعول له أن يقام مقام الفاعل؛ لأن انتصابه ليس كانتصاب المفعول به إنما هو علة للفعل وغرض له، فامتنع أن يقوم مقام الفاعل كما امتنع الظرف أن يقام مقام الفاعل وهو ظرف، وليس كذلك المفعول له؛ لأنك متى أقمته مقام الفاعل خرج عن أن يكون مفعولا له، ولم يكن عليه دلالة؛ لأنه إنما يعلم كونه مفعولا له متى كان فضلة بعد الفاعل يقدر وصولا الفعل إليه بعد اللام[1].

يرى أبو علي أنه يجوز أن يقع المفعول له نكرة كما يقع معرفة، ونكر كلام أبي العباس المبرد الذي قال فيه: " أقبحَ الرِّياشي في قوله: " مخافة الشر " ونحوه حالٌ. أقبحَ الخطأ، وهو خلاف قول سيبويه؛ لأن سيبويه يجعله معرفة ونكرة، إذا لم يضفه أو لم يدخله الألف واللام كمجراه في سائر الكلام؛ لأنه لايكون حالا"[2].

رابعا: الحال عند الفارسي:

الحال كل فضلة منصوب دلّ على حال صاحبه أو هيئته، أو هو ما يقع جوابا لسؤالك عنه بـ " كيف"، ومثل ذلك أن يقال: " ما شأنك قائما، وما شأن زيد قائما، وما لأخيك قائما، فهذا حال قد صار فيه؛ وانتصب بقولك: ما شأنك، كما ينتصب " قائما" في قولك: هذا عبد الله قائما، بما قبله"[3].

شبّه المبرّد الحال بالمفعول به، فقال: " الحال إذا كان العامل فيها فعلا صحيحا جاز فيها كل ما يجوز في المفعول به من التقديم والتأخير، إلا أنها لا تكون إلا نكرة"[4]. قال أبو علي الفارسي في المسألة عن الحال: " الحال مفعول فيها، وهي زيادة في الخبر، فإذا قلت: جاء زيد راكبا، فقد خبرت عن مجيئه، وزدت في الكلام خبرا بركوبه، فعلمت بهذا أن الحال زيادة فائدة. ويعمل فيها الفعل ومعنى الفعل، وإنما عمل فيها معنى الفعل؛ لأنها مفعول فيها، وهي هيئة الفاعل والمفعول، فمن حيث أشبهت الظرف صارت معمولا فيها. وإذا قلت: جاء رجل راكب. قبح أن تنصبه على الحال؛ لأن هذا كلام قليل الفائدة، وإذا كان قليل الفائدة وجب أن تصفه لتخلصه إلى ما يصح أن يزيد عنه في الخبر، وهو الصفة، وإذا لم تصفه وأخبرت عنه زيادة خبر فقد نزّلته منزلة الكلام الكثير الفائدة، وأنت إلى أن تقوّيه بالصفة ليلحق بالكثير الفائدة أولى؛ فلذلك قبُح"[5].

وقد كان سيبويه يجيز فيما كان نكرة أن يكون منصوبا على الحال، وإنما أجاز ذلك لأن الحال تكون نكرة، ولا تكون حالا إلا وقبلها جملة [6]، وقد تابعه أبو علي بقوله: " والحال قد تكون من النكرة، وهو قول الله عز وجل: ﭽ □ □ □ ى ﯼﭼ الأحقاف: ١٢، ﭼﮯ ﮏ ﮐ ﮒ ﮓ ﯚ ﭼ الذاريات: ٢٣، وكان تقدير الحال في النكرة أن يكون الوصف الذي تجاوز، وهو قولك: ﭽ □ □ □ ى ﯼﭼ، فالعربي هو الحال لأن التقدير: معربا. و ﭼﮯ ﮏ ﮐ ﮒ ﮓ

[1] – الفارسي، **المسائل البصريات**، ص228، 229، 230 .
[2] – الفارسي، **المسائل البصريات**، ص224 .
[3] – سيبويه، **الكتاب**، ج2/ص60، 61 .
[4] – المبرد، **المقتضب**، ج4/ص168 .
[5] – الفارسي، **المسائل المنثورة**، ص32. وانظر:الفارسي، **الإيضاح** العضدي، ص199.
[6] – الفارسي، **المسائل المنثورة**، ص13، 14.

ۋ ﭽ الذاريات: ٢٣، تريد: مشابها لنطقكم، وكذلك قول الله عز وجل: ﭽ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭼ الدخان: ٥، نصبه؛ لأنه أراد: صادرا من عندنا"[1].

سوّغ الفارسي ورود الحال مصدرا بأنه دل على الحال، فقال: " تقول: لقيته فجأة، وكفاحا، وعدوا، وركضا، وسيرا. قال شيخنا أبو علي: هذا مصدر وقع موقع فعل، دل ذلك الفعل على حال. قال: لأنه إذا قال: عدْوا. دل على أعدو، ودل أعدو على عادٍ . واختلف أصحابنا في هذا على وجهين: فقال قوم: إن هذا القسم لا يجوز أن يقاس عليه. وذلك لأنه بعيد؛ لأن الحال لا يدل على المصدر وإنما يدل على الفعل، ألا ترى أنك توقع الفعل في موضع الحال، والحال في موضع الفعل، فيدل كل واحد منهما على صاحبه، والحال لا تدل على المصدر، فلما لم يدل عليها كان هذا شاذا، وسبيل أن يقال فيما قالوا، ولا يقاس عليه. ووجه من قال إنه يقيس ذلك، قال: الحال نكرة وهذا المصدر نكرة، والحال تدل على الفعل والمصدر أيضا يدل، فقد دل كل واحد منهما على ما يدل عليه الآخر، ومع ذلك فقد وقع نكرة كما يقع، فلا يمتنع أن يجيز ذلك ويقيسه"[2].

وكما قد يكون الحال مصدرا فقد يكون اسما معرفا بأل التعريف، وهي وإن كان لفظها لفظ المعرفة إلا أنها في تأويل النكرة، أما الحال المصدر المعرف بأل التعريف، فهو "العراك"، كأنه قال: "اعتراكا، وليس كل المصادر يدخله الألف واللام"[3]، في قول لبيد بن ربيعة:

فَأَرسلَها العِراكَ ولمْ يَذُدْها ولَم يُشْفِقْ عَلَى نَغَصِ الدِّخَالِ[4]

فقال فيها: " هذا مصدر وقع في موقع الحال، دل الحال على الفعل"[5]. وكذا إذا كان الحال اسما معرفا بأل كلفظة " الجماء" حين تقول: " جاءني القومُ الجمّاءَ الغفير " فقد" نصبت الجمّاء؛ لأنه اسم وقع موقع المصدر، إذ دل على ما يدل عليه المصدر. ألا ترى أنه على ضرب من الكثرة والجماعة، كذلك يدل قولك " طرّا، وقاطبة"، فما دل على حدث كما يدل المصدر صار بمثابته"[6]، ومن ذلك أيضا: دخلوا الأولَ فالأولَ. فإذا أردت النصب فتكون حالا، لأنك أردت: دخلوا منفردين، وتنوي للألف واللام الحذف[7].

وقد ينتصب الحال، والعامل فيه معنى الفعل وذلك إذا قلت: أما صديقا مصافيا فليس لك، تقديره: مهما يكن من شيء صديقا مصافيا، وعلة ذلك أن الذي بعد فاء الجزاء يعمل فيما قبلها؛ لأنه يعمل فيه بالمعنى، فهو المضمر فلذلك جاز، ولا يجوز أن يضمر ما لا يأتي بعد الفاء[8]، ومن باب الحال ما كان كذلك مقدرا من فعل مضمر[9] كأن تقول: أخطب ما يكون زيد قائما. ولا يجوز أن يكون منتصبا بـ " يكون" فتجعله كالفعل الذي يتعدى إلى مفعول. ولا يجوز أن يكون حالا لـ" يكون"، و" يكون " بمعنى حدث ووقع[10].

---

[1] – الفارسي، **المسائل المنثورة**، ص39.
[2] – الفارسي، المسائل **المنثورة**، ص16 .
[3] – انظر: سيبويه، **الكتاب**، ج1/ص372.
[4] – انظر: سيبويه، **الكتاب**، ج1/ص372. وانظر: ابن عقيل، **شرحه** على ألفية ابن مالك، ج1/ص572. وانظر: هارون، عبد السلام محمد، **معجم شواهد العربية**، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 2002م، ص409.
[5] – الفارسي، المسائل **المنثورة**، ص17، 18 .
[6] – الفارسي، المسائل **المنثورة**، ص19 .
[7] – الفارسي، المسائل **المنثورة**، ص40 .
[8] – الفارسي، المسائل **المنثورة**، ص18، 19 .
[9] – انظر: ابن فارس، **الصاحبي**، ص198.
[10] – الفارسي، المسائل **المنثورة**، ص25، 26 .

أجاز أبو علي الفارسي وقوع الحال فعلا ماضيا إن دلّ المعنى على ذلك، كأن تقول: "لأضربنه ذهب أو مكث"؛ لأن " الأصل في هذا كان الجزاء، كأنه أراد: لأضربنه إن ذهب، ثم بدا له أن يضربه البتة على جميع الأحوال فقال: أو مكث. فهذا حال على المعنى، ليس أن الماضي في موضع نصب لوقوعه موقع الحال، ولكن المعنى: أضربه ذاهبا أو ماكثا. أي: على جميع الأحوال"[1].

خامسا: التمييز:

عرّف النحويون التمييز بأنه اسم نكرة، فضلة، يرفع إبهام اسم، أو إجمال نسبة[2]، أو هو ما يرفع الإبهام المستقر عن ذات مذكورة، نحو: مَنَوان سمنا. أو مقدرة، نحو: لله دره فارسا[3]، ويقال له التبيين والتفسير[4]، ويكون التمييز بأن يحتمل الاسم وجوها فتبيِّنَه بأحدها [5]، و"ينتصب عن الاسم التام مثل قولك: " عشرون درهما"؛ لأنه اسم تام، وكذلك: " عليها مثلها زبدا" ينتصب بمعنى الفعل؛ لأن " عليها" فيه معنى الفعل"[6].

سادسا: المفعول فيه:

يعرّف الفارسي المفعول فيه تعريفا شاملا، يقول فيه: " المفعول فيه على ضربين: ضربٍ من الزمان، وضرب من المكان. فجميع الأفعال تتعدى إلى جميع ظروف الزمان نكرتها ومعرفتها، وموقتها ومبهمها"[7].

يسمّى المفعول فيه ظرفا ما ضُمّن من اسم وقت، أو مكان معنى باطّرادٍ لواقع فيه مذكور، أو مقدّر ناصب له [8]، وقد يقع على أي اسم مبهم، إذ " تقول: هو قربَك وقرابتك وصددَك وحياتي والدهرَ، هذه ظروف، لأن فيها إبهاما، وإذا كان فيها إبهام وجب أن يكون منصوبا؛ لأنه ليس تقدر ذلك تقديرا وتقصد إليه قصدا محصورا، ولكنه على وجه التقريب، فلذلك نصبه فجعله ظرفا...، وبعيد أن تقول: " هو بعيدا منك"، ووجه بعده: أن الظرف يحتاج وإن كان مبها إلى ضرب من الاختصاص، و" بعيد" ليس فيه اختصاص، فلما لم يكن فيه اختصاص بعُد أن يكون ظرفا"[9].

قد تستعمل بعض المصادر استعمال الظروف نحو: حقا، بيْن، وسْطَ، وعلّل الفارسي ذلك بقوله: فأما كون الحق مصدرا فلا تمنع من أجله استعمال الظروف. ألا ترى: " بيننا مال" مصدر " بان يبين"، ومع ذلك فقد استعمل ظرفا في نحو "بيننا مال" ...، وكذلك قولنا: وسْط. بإسكان السين. استعمل ظرفا في قولنا: وسْطَ الدار قومٍ...، وقد جعلوا " تلقاء" ظرفا في نحو قوله عز وجل: ﭽ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﭼ الأعراف: ٤٧ ، وكما أن هذه الأسماء جعلت ظروفا،

---

[1] – الفارسي، المسائل **البصريات**، ص722 .
[2] – ابن هشام الأنصاري، **شذور الذهب**، ص275 .
[3] – الجرجاني، علي بن محمد، **التعريفات**، تحقيق محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، ط1، 1392هـ/1973م، ص59.
[4] – المبرد، **المقتضب**، ج3/ص32 .
[5] – الفارسي، **الإيضاح** العضدي، ص203.
[6] – الفارسي، المسائل **المنثورة**، ص58 .
[7] – الفارسي، **الإيضاح** العضدي، ص177 .
[8] – السيوطي، **همع الهوامع**، ص136 .
[9] – المسائل **المنثورة**، ص18، 19 .

ومنها ما هو مصادر؛ كذلك جعلت هذه الكلمة ظرفا، وإن كانت في الأصل مصدرا، ولم يمنعها دخول هذا المعنى الذي ذكرت من كونها ظرفا، أن يجري مصدرا؛ لأنه في الأصل مصدر، كما لم يمتنع دخول معنى الظرف في " بين" أن استعمل استعمال المصادر في نحو قوله :

وطَالَ حِذَارِي غُرْبَةَ البَيْنِ والنَّوى   وأحدوثةً من كاشحٍ يتقَوّفُ[1]

ويضرب الفارسي أمثلة على الظرف في مواضع متفرقة من كتب المسائل غير ما ورد سابقا كالظروف المبنية: " قط، وقبل، وبعد"، ويذكر في العضديات ظرف الزمان " أمس"، وفي الشيرازيات: " لدن، حيث، قط المخففة والثقيلة"[2].

سابعا: المنادى:

عرّف الفارسي المنادى بقوله: اسم مضاف نُصِبَ على إضمار الفعل المتروك إظهاره، والمفرد رفع وهو في موضع اسم منصوب[3]، وقد تابع الفارسي قول سيبويه فقال: الأسماء المناداة على ضربين: مفرد وغير مفرد. والمفرد على ضربين: معرفة ونكرة. وأما غير المفرد من الأسماء المناداة فعلى ضربين: أحدهما ما كان مضافا، والآخر ما أشبه المضاف لطوله[4]. "وقالوا: دعوتُ زيدا: إذا ناديتَه، وقوله تعالى: ﭽ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ ﭼ البقرة: ٢٣، وهذا - وإن كان بمعنى الاستنصار والاستغاثة - فأصله من الدعاء الذي هو نداء؛ لأنهم كانوا يقولون عند الاستنصار: يا لَفلان. ومن ذلك قوله :

إذا دعت غوثها ضراتها فزِعتْ   أطباق نيٍّ على الأثباج منضودِ[5]

تنزّل هذا منزلة قولهم " يا لَفلان " إذا استنصروا"[6].

ويرى أبو علي أن المنادى النكرة المقصودة يُبنى على الضم " لما دخله من الاختصاص لوقوعه موقع الخطاب"[7]، ويرى أن نداء الأخ والأب أكثر ما يستعمل بالإضافة، نحو: يا أخي. فيقول: " كان ذلك أغلب عليه لما يريدون به من التخفي والترفق، كما غلب ذلك في النداء على قولهم: يا بُنيّ. لا يريدون به ذلك لأنه أولده، ولكن التعطف والترفّق"[8] .

وقد فصّل الكلام في الشيرازيات على التاء التي لحقت المنادى في قولك: " يا أبت"، ووجد أن الرأي الراجح أن تكون التاء تاء تأنيث لحقت اسما منكرا، فقال: " المنكر قد تلحق اسمَه التاءُ نحو: جملٌ خُجَاةٌ، وغلامٌ يَفَعةٌ، ورجلٌ ربْعةٌ، فكما لحقت هذه الأشياء التي يُعنى بها المنكر وغيرها استجازوا إلحاق التاء " الأب" في النداء"[9]. ثم تراه ينتقل في كتاب المسائل الشيرازيات نفسه إلى الكلام على أصل الميم في المنادى لفظ الجلالة " اللهمّ"، فذهب فيها إلى ما ذهب إليه الخليل وسيبويه والبصريون، فقال: " الميمين في آخر الاسم عوّض من حرف التنبيه

---

[1] – جرير، **ديوانه**، ص295.
[2] – انظر: الفارسي، المسائل **العضديات**، ص195، 196 .
[3] – سيبويه، **الكتاب**، ج2/ص182 .
[4] – الفارسي، **الإيضاح** العضدي، ص227، 233 .
[5] – الشماخ، ابن ضرار الذبياني، **ديوانه** ، تحقيق صلاح الدين الهادي، دار المعارف، القاهرة، 1388 هـ/ 1968م، ص116.
[6] – الفارسي، المسائل **الشيرازيات**، ص51 .
[7] – الفارسي، المسائل **الشيرازيات**، 161 .
[8] – الفارسي، المسائل **الشيرازيات**، 162 .
[9] – الفارسي، المسائل **الشيرازيات**، ص167 .

الذي يلحق المنادى نحو: يا الله...، فالدلالة على كونهما بدلا من " يا" أن الكلمة لا تستعمل بهذه الزيادة إلا في النداء...، وأنها معاقبة له كما يتعاقب الشيئان اللذان أحدهما بدل من الآخر"[1]، أما الكوفيون فلا يرون أن الميم عوض من حرف التنبيه، واحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك لأن الأصل فيه " يا الله أمّنا بخير"، إلا أنه لمّا كثر في كلامهم، وجرى على ألسنتهم حذفوا بعض الكلام طلبا للخفة، والحذف في كلام العرب لطلب الخفّة كثير[2].

ثامنا: الاستثناء:

لا يخلو المستثنى من أن يكون في كلام موجب أو غير موجب[3]، وقد اختلف النحويون في العامل في المستثنى على أقوال رأيت أن أضعها في جدول، على الشكل الآتي[4]:

اسم العالم:	رأيه في العامل في المستثنى:
سيبويه، والفارسي، والبصريون	الفعل، أو معنى الفعل بتوسط "إلا"
الكسائي	إلاَ أنَ
الفراء ومن تابعه من الكوفيين	لا أنَ
المبرد، والزجاج، ابن السراج	الفعل "أستثني"

إن مذهب سيبويه أبي علي الفارسي أن العامل في المستثنى الفعل أو معنى الفعل، بحيث يقع في الجمل الفعلية بعد تمام الكلام واستغناء الفاعل عن مفعوله[5]، فلذلك قال الفارسي: الاستثناء ينتصب بالفعل في مثل: جاءني القوم إلا زيدا، ولو كانت الجملة اسمية، نحو: القوم قومك إلا زيدا، فإنه ينتصب بمعنى الفعل[6]؛ ويعلّل الفارسي انتصاب المستثنى بمعنى الفعل بقوله: " وذلك أن قوله: القوم قومك. فيه ضرب من الاختصاص به والمناسبة له، فلما كان فيه هذا المعنى من الفعل نصبه"[7].

يبدو أن الفارسي اختار في أول الأمر أن يكون العامل في المستثنى الفعل " أستثني"، فقد ذكرت كتب التراجم أن عضد الدولة سأل الفارسي مرةً عن علة نصب المستثنى، فأجابه أن المستثنى منصوب بفعل مقدر تقديره " أستثني". فقال عضد الدولة: هلا رفعته، وقدّرت الفعل: امتنع زيد؟ فانقطع الشيخ وقال: هذا جواب ميداني، ثم رجع إلى منزله فوضع في ذلك كلاما حسنا وحمله إليه، فاستحسنه[8]، ولعل الشيخ غيّر رأيه فيما بعدُ؛ فاختار الفعل المقدم بتقوية

---

[1] – الفارسي، المسائل **الشيرازيات**، ص178، 179، وص192- ص196.
[2] – انظر: الأنباري، **الإنصاف**، ص290.
[3] – انظر: الفارسي، **الإيضاح**، ص205. وانظر: ابن هشام، **أوضح المسالك** إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، د.ط، ج2/ص253، 254. وانظر: ابن هشام، **قطر الندى**، ص244، 245.
[4] – انظر: الفارسي، **الإيضاح**، ص205. وانظر: سيبويه، **الكتاب**، ج2/ص309، 310. وانظر: الأنباري، **الإنصاف**، ص225. وانظر: ابن السراج، **الأصول**، ج1/ص281. وانظر: العكبري، **التبيين**، ص399.
[5] –. انظر: ابن السراج، **الأصول**، ج1/ص281.
[6] – الفارسي، **الإيضاح** العضدي، ص205 .
[7] – الفارسي، المسائل **المنثورة**، ص58، 59 .
[8] – انظر: ابن حجة، أبو بكر بن علي بن محمد بن حجة الحموي، **ثمرات الأوراق**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، 1426هـ/2005م، ص67.

"إلا"[1]، إذ يقول في المسائل المشكلة: "مما يدل على فساد قول من قال: إن الاستثناء محمول على فعل هو " أستثني" ونحوه، وليس على الجملة التي قبلها، كما يذهب إليه سيبويه عندنا من أنه ينتصب على الجملة التي قبلها، دخول الواو على الجملة الواقعة بعد حروف الاستثناء في نحو: ﭽﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭼ الحجر: ٤، أو كما يقولون من أنه على فعل آخر. فلو كان على فعل آخر، جاز دخول هذه الواو في الكلام من حيث لم يجز الابتداء بها، فجواز دخولها يدل على حملها على ما بعد " إلا " "[2].

وقد أنكر الأعلم الشنتمري حجة من حمل نصب المستثنى على الفعل "أستثني" بقوله: "وكان المبرد والزجاج يذهبان إلى أن المنصوب في الاستثناء ينتصب بتقدير "أستثني"، ويجعلان " إلا" نائبة عن "أستثني"، وهذا غير صحيح؛ لأنك تقول: أتاني القوم غير زيد فتنصب "غير"، ولا يجوز أن تقدّر " أستثني غير زيد"، وليس قبل " غير" حرف تقيمه مقام الناصب له، وإنما قبله فعل وفاعل، ولا بد له – إن كان منصوبا- من ناصب"[3]. وردّ العكبري أيضا على فساد رأي من زعم ذلك بكلام مفصل نكره في أشياء[4].

نكر الفارسي مسألة في الاستثناء المنقطع أظهر فيها اختلافا بين لغتين، نكرهما سيبويه[5]، هما: لغة أهل الحجاز، ولغة بني تميم، فقال: " إذا استثنيت شيئا من غير جنسه فأهل الحجاز ينصبون ولا يُبدلون، وتميم تُبدل. فلما أهل الحجاز فإنهم يقولون: لا يجوز ذلك لأنه مخالف للأول، وإنما يجوز البدل إذا وافقه، وكان الأول هو من جنس الآخر، ومثل ذلك: ما أتاني أحد إلا حمارا. قال: لا يجوز إلا النصب؛ لأن الحمار ليس هو من الأحدين. وتميم تحمله على السعة، وتجعله أحد ذلك الموضع"[6].

يرى أبو علي أن الاستثناء المنقطع يكون عن تمام الجملة، ثم يأخذ أبو علي بشرح ما نكره سيبويه في أن " إلا" قد تكون فيه بمعنى " لكن"[7]، ورأى أنها " مشبهة بـ " لكن" من جهة المعنى، وأن ما بعد " إلا" لا يكون من نوع ما قبله، بل يكون خارجا منه، كما أن ما بعد "لكن" خارج مما قبله. ألا ترى أنها لا تخلو من أن تكون بعد إيجاب أو نفي، ولا يكون ما بعدها في كلا الوجهين إلا خارجا ما قبلها"[8].

في البصريات مسألة في منع عمل حرف الاستثناء فيما قبله، فلا يجوز "ما زيد طعامَك إلا آكلٌ "؛ لأن " إلا" مضارع لحرف النفي، فقولك: جاءني القوم إلا زيدا. نفي للمجيء عن " زيد " بـ " إلا"، فكما لا يعمل ما بعد حرف النفي فيما قبله كذلك لا يعمل ما بعد " إلا" فيما قبلها[9].

أفرد الفارسي لأدوات الاستثناء مسائل مختلفة، فتفرقت مواضع الاستثناء في كتب المسائل وتوزّعت، فقد جاء في المسائل الحلبيات الكلام على " حاشى، وليس، ولا يكون، وإلا"،

---

[1] – انظر: السيوطي، **بغية الوعاة**، ج1/ص496.
[2] – الفارسي، المسائل **المشكلة**، ص241 .
[3] – الشنتمري، **النكت** في تفسير سيبويه، ج2/ص224.
[4] – انظر: العكبري، **التبيين**، ص400، 401.
[5] – سيبويه، **الكتاب**، ج2/ص319.
[6] – الفارسي، المسائل **المنثورة**، ص60 .
[7] – سيبويه، **الكتاب**، ج2/ص325.
[8] – الفارسي، المسائل **المشكلة**، ص198 .
[9] – الفارسي، المسائل **البصريات**، ص784 .

وفي المسائل الشيرازيات ذكر الكلام على " ليس الطيب إلا المسك "، وفي البصريات أورد مسألة جر الاسم بعد " ما خلا"[1].

تاسعا: التوابع:

ذكر أبو علي النحوي أن التوابع خمسة أشياء تأكيد، وصفة، وعطف بيان، وبدل، وعطف بحرف، وجميع هذه التوابع يجري عليه إعراب الاسم الذي تتبعه في الخفض والرفع والنصب[2]، وتبيانها على النحو الآتي:

- **البدل:**

البدل: هو إعلام السامع بمجموع الاسمين، على جهة البيان أو التأكيد على أنه ينوى بالأول منهما الطرح من جهة المعنى لا من جهة اللفظ[3]، ويعرب البدل بإعراب المبدل منه، وهو الأول في المعنى، أو بعضه، أو مشتملا عليه، أو يكون على وجه الغلط[4]، " البدل إنما احتيج إليه في الكلام؛ لأنه بيان بمعنى الأول، وإن كان نكرة فهو يبيّن المعرفة، وذلك أنه لا يكون بدلا إلا أن ينعته، أعني النكرة. فتقول: مررت بزيد رجل صالح. فيكون هذا بيانا لزيد أنه رجل صالح، وعلى هذا قول الله عز وجل: ﭽ □ □ □ ﭼ العلق: ١٦. فإن أبدلت النكرة من المعرفة ولم تنعت النكرة فهو اتساع، ووجه تجويزه أنك إذا قلت: مررت بزيد رجل، وإن كان قد عُلم أنه زيد قبل ذكر الرجل فهو بمنزلة التأكيد، ألا ترى أنك إذا قلت: مررت بزيد نفسه. فقد علم أنه نفسه قبل ذكرك الهاء، فكذلك أيضا البدل، وهو مشبّه بالتأكيد، فلهذه العلة احتيج إليه"[5].

جوّز الفارسي البدل في جملة "أنّ" التي في قوله تعالى: ﭽ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﭼ المؤمنون: ٣٥، مع أن خبر "أن" الأولى لم يتم، وأجاز أبو علي أن تكون "أنكم مخرجون" بدلا من " أنك إذا متم"، وأورد لعلة ذلك وجوها ثلاثة، وهي:

- الوجه الأول: أن يكون أريد بـ ﭽ ﮪ ﭼ: أيعدكم إخراجم، أو حشركم، أو نحو ذلك، فحذف، وأقيم المضاف إليه مقامه.
- الوجه الثاني: أن يكون {أنكم} على ظاهره، لم يحذف المضاف إليه منه، ولكن يضمر خبر ﭽ ﮪ ﭼ ، كأنك تريد: أيعدكم أنكم تبعثون إذا متم، فيكون " تبعثون" المضمر خبر "أنكم"، وتكون عاملة في "إذا"، وموضعُ "إذا" نُصبَ به، ويكون قد سدّ مسدها جوابا، فإذا كان كذلك تمّ وصحّ البدل. وهذا رأي سيبويه[6].
- الوجه الثالث: أن يكون الإضمار واقعا بعد "إذا"؛ لأن "إذا" شرط، والشرط يقتضي الجزاء، فإذا ذكرت أحدهما دلّ على الآخر، كما أن المبتدأ يدل على الخبر، فكأنه " أنكم إذا متم بُعثتم أو أخرجتم أو نُشرتم"، فيكون "إذا" في موضع نصب به، ويكون خبر "أنّ" قد تم به.

---

[1] – انظر: الفارسي، المسائل **الحلبيات**، ص243 - 244، 263 - 264، 266 - 270. والمسائل **الشيرازيات**، ص 48 - 49.والمسائل **البصريات**، ص874 .
[2] – الفارسي، **الإيضاح** العضدي، ص273 .
[3] – ابن عصفور الإشبيلي، **شرح جمل الزجاجي**، ص250 .
[4] – الفارسي، **الإيضاح** العضدي، ص283 .
[5] – المسائل **المنثورة**، ص48 .
[6] – انظر: سيبويه، **الكتاب**، ج3/ص132.

ويرى الفارسي أن الوجه الثاني أسوغ الوجوه، بحيث يتم الكلام، ويصح الخبر، ويستقيم البدل، فإذا تم الخبر جاز البدل لتمام المبدل منه[1].

– التوكيد:

أما التوكيد فيكون بتكرير الاسم بلفظه، فتقول: رأيت زيدا زيدا، أو بتكريره معناه، فتقول: رأيت زيدا نفسه، وبما يكون للإحاطة والعموم، فتقول: جاءني القوم كلهم[2]، و" التوكيد بمنزلة النعت، تقول: جاءني زيد نفسه. لأنك أردت أنه جاءك لا غيره، إذ قد يجوز أن يكون إذا قلت: جاءني زيد، أن يكون غير زيد قد جاءك، فإذا قلت: " نفسه"، فقد علم أنه جاءك لا غير. ويقبح أيضا التوكيد بالنفس؛ لأن النفس قد تنفرد فتقول: خرجت نفسه، وأخرج الله نفسه. فتكون اسما، وإذا كانت اسما لم يصح أن تجري مجرى التوكيد، إذ قد استقلت بنفسها، والتوكيد سبيله أن لا يستقل بنفسه، فلذلك قبح أن يؤكد بالنفس لما أوردناه. ألا ترى أن "أجعين" لما كان تأكيدا لم يجز أن ينفرد كما انفرد غيره مثل النفس، ولم يصح اللفظ به إلا أن تتقدمه أسماء، فلما خالفت النفس هذا المعنى فانفردت كما انفردت سائر الأسماء قبح ذلك فيها. وأما "كلهم" فإنما أكد به لأنه بمنزلة أجمعين؛ لأنك إذا قلت " كلهم " فقد دلت على جماعتهم كما دلت "أجمعين"، ولذلك وُكّد بها. ويقبح أن يُبتدأ بها، كما يقبح أن يُبتدأ " أجمعين" بذلك، فلذلك قبح ذلك فيها"[3].

– الصفة " النعت":

اختار أبو علي الفارسي مصلح الصفة، وهو المصطلح الذي استعمله البصريون، ويقابله "النعت" عند الكوفيين[4]، وذُكر عن الخليل أن النعت لا يكون إلا في محمود، وأن الوصف قد يكون فيه وفي غيره[5]، وتحتمل الصفة نوعين: التخصيص: إذا كانت الصفة معرفة، والتفصيل: إذا كانت نكرة[6]، وتعريف النكرة بالصفة من وسائل التعريف المهمة في العربية، وإن كان أقل درجات التعريف.

ذكر الفارسي ذلك بقوله: الصفة مثل الموصوف يتساويان في التعريف والتنكير، ذلك أن صفة المعرفة لا بد أن تكون معرفة، وصفة النكرة نكرة، ولا يجوز وصف المعرفة بالنكرة، كما لا يجوز وصف النكرة بالمعرفة؛ لأن الصفة ينبغي أن تكون على وفق الموصوف في المعنى، والنكرة تدل على العموم والشياع، والمعرفة تدل على الخصوص، فمن حيث لم يجز أن يكون الجميع واحدا والواحد جميعا، لم يجز أن يوصف كل واحد منهما إلا بما يلائمه أو ما هو وفقه[7].

---

[1] – انظر: الفارسي، المسائل **البصريات**، ص668، ص671.
[2] – **الإيضاح** العضدي، ص273 .
[3] – الفارسي، المسائل **المنثورة**، ص49.
[4] – انظر: ضيف، شوقي، **المدارس النحوية**، دار المعارف، القاهرة، ط7، د.ت، ص167. وانظر: الأسدي، كريم، **نشأة النحو العربي** ومسيرته الكوفية، ص167.
[5] – ابن فارس، **الصاحبي**، ص56.
[6] – الأنباري، **أسرار العربية**، ص214.
[7] – الفارسي، **الإيضاح** العضدي، ص275.

تابع الفارسي سيبويه في جواز أن توصف النكرة بالمصادر، نحو قولك: مررت برجل حسبك من رجل، أو أن توصف بصفات شُبِّهت بأسماء الفاعلين، من ألفاظ: غيرك، ومثلك. وعلة جواز ذلك عنده أنه يراد بها الانفصال، فتجري على النكرة[1]، وقد قيّد الصفةَ كثيرٌ من النحويين بشرط المضاهاة، وهي مطابقة الصفة لموصوفها، نظم ذلك القاسم بن علي الحريري في ملحته بقوله:

والـعَطْفُ وَالتَّوْكِيدُ أَيْضاً وَالبَدَلْ   تَوَابِعٌ يُعرِبْنَ إعْرابَ البَدَلْ
وَهَكَذَا الوَصْفُ إِذَا ضَاهَى الصِّفَه   مَوْصُوفُها مُنَكَّرا أَوْ مَعْرِفَه[2]

وقد اشترط الفارسي في الصفة ذلك الشرط في موضع آخر " المعرفة توصف بالمعرفة، والنكرة توصف بالنكرة...، وإنما امتنع ذلك لأن الوصف هو الموصوف في الحقيقة، فسبيل الصفة أن تكون هي الموصوف في الحقيقة، ولما كانت النكرة تقع على أشخاص كثيرة، فتدل على جنس، وهو قولك: ما جاءني أحد، وما رأيت أحدا، فلو وصفناه بمعرفة لكنا قد جعلنا الذي هو جمع واحدا، وكذلك لو وصفنا المعرفة بالنكرة لكنا قد جعلنا ما هو واحد جمعا، وهو متناقض، فلذلك لم توصف المعرفة بالنكرة، والنكرة بالمعرفة...، ولا يجب أن يُنقض الحكم الثابت الذي قد وجب"[3].

وقد فرّق الفارسي بين الصفة والحال، فقال: " وإذا قلت: جاء رجل راكب. قبح أن تنصبه على الحال؛ لأن هذا كلام قليل الفائدة، وإذا كان قليل الفائدة وجب أن تصفه لتخلصه إلى ما يصح أن يزيد عنه في الخبر وهو الصفة، وإذا لم تصفه وأخبرت عنه زيادة خبر فقد نزّلته منزلة الكلام الكثير الفائدة، وأنت إلى أن تقوّيه بالصفة ليلحق بالكثير الفائدة أولى؛ فلذلك قبُح"[4] .

– العطف:

وهو الذي سماه الفارسي في كتاب الإيضاح بالعطف بالحروف، فقد قسّم العطف قسمين: العطف بالحروف، وعطف البيان[5]، وقال في صفته: " الأحسن أن يعطف الشيء على الشيء الذي هو مثله"[6]، و" الواو في العطف للاجتماع، ولا يجوز تقديمها قبل المنسوق عليها"[7].

أورد أبو علي الفارسي حروف العطف في كتب مسائله في مواضع متفرقة، وذكر معاني كل حرف على نحو من الإيجاز والاختصار، فقال: " "بل، ولكن" تكون إذا كان كلام أوله جحد، تقول: " ما جاءني زيد بل عمرو "، فيكون نسقا عليه، وتكون للإضراب، فتقول: "ضربت زيدا بل عمرا " فكأنك أضربت عن زيد وأثبتّ الضرب لعمرو. ويجوز: " ما ضربت زيدا بل عمروٌ " تريد: بل عمروٌ مضروب. فيكون ابتداء قد حُذف خبره، وقد دل عليه. وقال الله

---

[1] – انظر: الفارسي، المسائل **المنثورة**، ص45، 46. سيبويه، **الكتاب**، ص422، 423.
[2] – الحريري، القاسم بن علي، **ملحته**، تصنيف أبي المحاسن محمد بن عمر الحضرمي، تعليق علي سليمان شبارة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1425هـ / 2004م، ص18 .
[3] – الفارسي، المسائل **المنثورة**، ص44، 45 .
[4] – الفارسي، المسائل **المنثورة**، ص32 .
[5] – انظر: الفارسي، **الإيضاح** العضدي، ص281، 285 .
[6] – الفارسي، المسائل **البصريات**، ص212 .
[7] – الفارسي، المسائل **المنثورة**، ص41 .

عز وجل: چڎ ٹ ٹ ٹڎ ٹٹ ڎ ڎ ڤ ڤ ڤ چالأنبياء: ٢٦"[1]، وقد فصّل ابن هشام في أوجه اتفاق حرفي العطف " بل، ولكنْ "، فقال: يتفقان في أنهما يكونان لقصر القلب فقط، تقول: ما جاءني زيد بل عمرو، أو لكن عمرو. ويتفقان في أنهما بعد النفي[2].

الفاء معناها الافتراق[3]، وهي " أعم من العطف؛ لأنها في كل موضع كانت فيه للعطف تكون فيه للتعاقب، وليس كل موضع كانت فيه للمعاقبة تكون فيه للعطف، فثبت بهذا أنها إنما تكون للمعاقبة "[4].

وفي كلامه على " بل" قال: ولا يجوز " ما زيد قائما بل قاعدا"؛ لأن في " بل" إضرابا عن الأول؛ فإذا أضربت عن النفي نقضته، وإذا نقضته لم تنصب خبر " ما" كما لم تنصبه إذا نقضت النفي في قولك: ما زيد إلا قائم[5].

وخالف الفارسي رأي من زعم أن " أو " قد تكون بمعنى الواو أحيانا كقولك: لا تجالس زيدا أو عمرا أو خالدا. أي لا تجالس هذا الضرب من الناس. ووجه مخالفة أبي علي إياه أنه لو نهاه بالواو لم يكن مطيعا حتى يجمعهم كلهم، لذا فإن " أو" لا يصح أن تكون بمعنى الواو[6].

وذكر اشتراك بعض حروف العطف على معنى واحد، فقال: " ليس اجتماع الحرفين في معنى واحد مما يوجب أن يكون أحدهما الآخر، بل لا ينكر أن يجتمع حرفان في معنى، نحو "بل، ولكن". ألا ترى أنك تستدرك بهما جميعا، ونحو " بل، وأم" المنقطعة، ألا ترى أنك تُضرب بهما جميعا، ونحو " لا، ولن"؛ لأنك تنفي بهما جميعا"[7].

أما " أم" فعلى ضربين، أحدهما: المعادلة للألف، وذلك قولك زيد أفضل أم عمرو، فهذا بمنزلة قولك: أيهما أفضل، وأم هذه لا تعادل إلا الهمزة، وأما المنقطعة فقولك: أزيد عندك أم عندك عمرو، وكأنه أضرب عما استفهم به أولا، واستأنف استفهاما آخر، ومن النحويين من يقدر " أم" هذه بـ" بل"[8].

ويرى أن " إما" ليست من حروف العطف. وإنما تجيء لمعنى الشك، والعاطف هو الواو[9]، ويرى المبرد أنها بمنزلة " أو"، وتقع للشك وللتخيير[10]، وقد خالف ابن يعيش أيضا ما ذهب إليه الفارسي، قائلاً: " قد كنا ذكرنا أنّ أبا عليّ لم يعدّ " إمّا" في حروف العطف، وذلك لأمرين: أحدهما أنّها مكرّرة فلا تخلو العاطفة من أن تكون الأوّلى أو الثانية، فلا يجوز أن تكون الأولى لأنّها تدخل الاسم الذي بعدها في إعراب الاسم الذي قبلها، وليس قبلها ما تعطفه عليّه، ولا تكون الثانية هي العاطفة لدخول واو العطف عليّها، وحرف العطف لا يدخل على مثله، ونحن نجد "إمّا" هذه لا يفارقها حرف العطف فقد خلَت مما عليه حروف العطف[11].

---

[1] – الفارسي، المسائل **المنثورة**، ص42 .
[2] – انظر: ابن هشام، **قطر الندى**، ص307.
[3] – الفارسي، المسائل **المنثورة**، ص41 . ومعنى الافتراق كما ذكر ابن جني في اللمع: التفرق على مواصلة، أي الثاني يتبع الأول بلا مهلة. انظر: الكوفي، **البيان في شرح اللمع**، ص295.
[4] – الفارسي، المسائل **المنثورة**، ص172.
[5] – انظر: الفارسي، المسائل **البصريات**، ص788 .
[6] – الفارسي، المسائل **المنثورة**، ص44 .
[7] – الفارسي، المسائل **البصريات**، ص689 .
[8] – الفارسي، المسائل **العضديات**، تحقيق علي جابر المنصوري، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1406هـ/1986م، ص160، 161.
[9] – انظر: الفارسي، المسائل **المنثورة**، 41، وانظر: ابن هشام، **قطر الندى**، ص308 .
[10] – انظر: المبرد، **المقتضب**، ج1 /ص150
[11] – انظر: ابن يعيش، **شرح المفصل**، ج8/ص103، ص89-90.

الفصل الثاني:
الشواهد النحوية في كتب مسائل أبي علي الفارسي

الشاهد النحوي:

حظي الشاهد النحوي باهتمام بالغ قديما وحديثا، ولقي حظا وافرا من الدرس اللغوي، ويعد الشاهد في علم النحو هو النحو[1]، " وما من شك أن مادة الاحتجاج هي الشاهد على صحة نتائج تحليل عينة الاحتجاج"[2]، وكما قال الجاحظ:" مَدارُ العلم على الشاهد والمثل"[3]، وكانت قيمة العالم تتجلى بمعرفته بالشواهد، واستخراجه لها من الكلام الفصيح، واستحضاره إياها عند الحاجة[4].

لا غنى لكل لغوي عن الشاهد، وقد صارت الحاجة إليه ملحّة بعد فشوّ اللحن وامتزاج العرب بغيرهم بعد توسّع رقعة الدولة الإسلامية، فقد " اختلط العربي بالنبطي والتقى الحجازي بالفارسي، ودخل الدينَ أخلاطُ الأمم وسواقط البلدان، فوقع الخلل في الكلام، وبدأ اللحن في ألسنة العوام"[5]، فأدّى ذلك الاهتمام وتلك العناية إلى أن يحتذي علماء العربية طريق المُحَدّثين من حيث العناية بالسند ورجاله وتجريحهم وتعديلهم، وطرق تحمل اللغة، وكانت لهم نصوصهم اللغوية التي يعتمدون عليها، ووضعوا لرواة اللغة طبقات كما كان لرواة الأحاديث طبقات[6]، وقد

---

1 – الطنطاوي، **نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة**، ص211.
2 – الملخ، **التفكير العلمي**، ص76.
3 – الجاحظ أبو عثمان عمرو بن بحر، **البيان والتبيين**، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط7، 1418هـ/ 1998م، ج1/ص271.
4 – النايلة، عبد الجبار علوان، **الشواهد والاستشهاد في النحو**، مطبعة الزهراء، بغداد، ط1، 1396هـ / 1976م، ص23.
5 – الزبيدي، أبو بكر، **لحن العوام**، تحقيق رمضان عبد التواب، المطبعة الكمالية، القاهرة، د.ط، 1964م، ص4.
6 – الحديثي، خديجة، **الشاهد وأصول النحو** في كتاب سيبويه، مطبوعات جامعة الكويت، د.ط، 1394هـ / 1974م ، ص123.

كان حرص الرواة أول الأمر منشؤه أمران: الخوف على القرآن من اللحن والفساد، والخوف على العربية عموما من التخليط والعجمة بسبب الاختلاط الكبير الذي حدث بين العرب وغيرهم[1].

أخذ الشاهد يحتل مكانته في متون أمّات الكتب القديمة بما فيها كتب اللغة والنحو، فلقد شارك اللغويين في هذا الاهتمام الفقهاءُ والأصوليون والمحدّثون والمفسرون[2]؛ لِما كان للسماع من أهمية كبرى في اللغة العربية، ويعد السماع ركنا أساسا من أصول النحو العربي، والدليل الأول من أدلتها الأربعة، وهي: السماع، والقياس، والإجماع، واستصحاب الحال[3]. وقد سَمّى الأنباري السماع بالنقل، وعرّفه بقوله: " النقل هو الكلام العربي الفصيح، المنقول بالنقل الصحيح، الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة"[4]، وقال في تقسيمه: " اعلم أن النقل ينقسم إلى قسمين: تواتر وآحاد. فأما التواتر فلغة القرآن، وما تواتر من السنة وكلام العرب، وهذا القسم دليل قطعي من أدلة النحو يفيد العلم"[5].

إن المراد من الاحتجاج بالسماع إثبات صحة قاعدة، أو استعمال كلمة أو تركيب، بدليل نقلي صحيح يُسند إلى عربي فصيح سليم السليقة [6]. ولم يكن للنحوي واللغوي من حجة يحتج بها ليثبت قاعدته، ويؤيد به وجهة نظره، ويدعم به مذهبه في مسألة ما، ما لم يستشهد بشاهد نحوي يثبت كلامه، وتكمن أهمية الشاهد النحوي في أنه حجة النحوي في التقعيد؛ لإثبات صحة القاعدة وتقريرها، أو تجويز ما جاء مخالفا القياس، أو الرد على المخالف وتفنيد رأيه وإظهار ضعف مذهبه النحوي، أو عدم جوازه، لاسيما في المسائل الخلافية [7].

لقد فَطن النحويون واللغويون إلى ضرورة سماع كلام العرب وحفظه وتدوينه،" فقد كان للخليل بن أحمد الفراهيدي ريادة في هذا الحقل؛ إذ جاب بوادي الحجاز ونجد وتهامة يواجه العرب في صحرائها ويستمع لأحاديثها ثم يعود إلى البصرة ليوظف تلك المادة الوافرة، ويصنف كتابا كاملا تحت عنوان الشاهد"[8].

رُوي أنه لما خرج الكسائي إلى البصرة لقي الخليل، فجلس في حلقته، فسأله عن علمه، فقال له: من بوادي الحجاز ونجد وتهامة، فخرج الكسائي ولم يرجع إلا وقد أنفد خمس عشرة قنينة حبر في الكتابة عن العرب سوى ما حفظ[9]،

كان السماع والرواية ميدان تنافس بين العلماء، فجرت مفاضلة بعضهم على بعض بكثرة روايته وحفظه، فقد " كان أبو زيد الأنصاري صاحب لغة وغريب ونحو، وكان أكثر من

---

[1] – محمد عيد، **الاستشهاد والاحتجاج باللغة**، رواية اللغة والاحتجاج بها في ضوء علم اللغة الحديث، عالم الكتب، القاهرة، ط3، 1988م، ص9.

[2] – الهروي، أبو سهل محمد بن علي بن محمد، **إسفار الفصيح**، دراسة وتحقيق أحمد بن سعيد بن محمد قشاش، مكتبة الملك فهد، الرياض، 1420هـ، ج1/ص239.

[3] – انظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني، **الخصائص**، تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلمية، بيروت، د.ط، د.ت، ج1/ص102، 118. وانظر: السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، **الاقتراح في علم أصول النحو**، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 1432هـ/2011م، ص25. وانظر: الشاوي، يحيى بن محمد، **ارتقاء السيادة في علم أصول النحو العربي**، تحقيق عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي، دار سعد الدين، دمشق، ط2، 1431هـ / 2010م، ص65. وانظر : الحديثي، **الشاهد وأصول النحو**، ص123.

[4] – ابن الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، **الإغراب في جدل الإعراب**، ولمع الأدلة، تحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، 1377هـ / 1957م، ص81.

[5] – ابن الأنباري، **الإغراب في جدل الإعراب**، ص83.

[6] – انظر: الأفغاني، سعيد، **في أصول النحو**، مديرية الكتب والمطبوعات، د.ط، 1414هـ / 1994م، ص6.

[7] – انظر: عبد الجبار علوان، **الشواهد والاستشهاد في النحو**، ص21.

[8] – قباوة، فخر الدين، **تاريخ الاحتجاج النحوي بالحديث الشريف**، دار الملتقى، حلب، ط1، 1425هـ / 2004م، ص34.

[9] – انظر: السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن، **بغية الوعاة**، ج2/ص163.

الأصمعي في النحو، وكان أبو عبيدة أعلمَ من أبي زيد والأصمعي بالأنساب، والأيام، والأخبار، وكان الأصمعي بحرا في اللغة لا يعرف مثله فيها وفي كثرة الرواية، وكان دون أبي زيد في النحو"[1].

جملة القول فيما تقدّم ذكره: إن الاحتجاج اللغوي يتمثل في غرضين، الأول: لفظي؛ لإثبات صحة استعمال لفظة أو تركيب، وما يتبع ذلك من قواعد في علوم اللغة والنحو والتصريف. والثاني: معنوي، ويتعلق بإثبات معنى كلمة أو معانيها، وما يتبع ذلك من قواعد بلاغية في علم المعاني والبيان والبديع.

إن الذي يعنينا في هذا المبحث الغرض الأول، فقد شدد اللغويون والنحويون في شروط قبول الشاهد اللغوي من الاحتجاج، فلم يجوّزوا الاستشهاد على اللغة والنحو والصرف إلا بالقرآن الكريم، وبكلام من يوثق بفصاحته من العرب، وحددوا ذلك ضمن عصر معين وقبائل معينة تقع ضمن دائرة الاحتجاج[2].

تناولت في هذا المبحث الكلام على الاحتجاج بالقرآن الكريم، والحديث الشريف، والشعر العربي، وليس هدفي فيه أن أدوّن كل الشواهد النحوية في كتب مسائل الفارسي، فهو مما لا تدعو الحاجة إليه، فاستعنت على ذلك بإحصاء عددها، فالإكثار من ذكر الشواهد وإيرادها مبالغة مفرطة، و" لا يعني أن يَحمِل النحوي معه بصفة دائمة أحمالا كبيرة من الشواهد يثقل بها كتابه أو درسه، فالهدف من الشاهد النحوي في العربية الاستشهاد به على صحة القاعدة النحوية"[3].

يعد القرآن الكريم أصح ما يستشهد به في علوم اللغة كلها، وليس شيء مقدما عليه في أي وجه من الوجوه مهما بلغت فصاحته؛ لأن القرآن الكريم لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، فهو مصدر التشريع الأول، والحجة الدامغة لما سواها، يحتج بقراءاته كلها، وقد أولى علماء النحو القرآن الكريم عناية مطلقة، فألفوا الكتب في إعراب القرآن، ومعانيه، واختلاف قراءاته ووجوه الإعراب فيها، فهو الينبوع الأعظم والبرهان الأقوم في تقرير قواعد النحو وتحرير مسائله[4].

لا شكّ أن الشواهد الشعرية من أكثر الشواهد استعمالا في اللغة، على الرغم من أن القرآن الكريم " أعرب وأقوى في الحجة من الشعر"[5]، وقد نادى بعض اللغويين المتأخرين إلى الالتفات إلى القرآن الكريم وتقديمه على الشعر، قال الدكتور خليل بنيان: " إن القرآن اشتمل على كل المحتاج إليه من أحكام اللغة ، سوى الشاذ والنادر، وما لا تقتضيه الحاجة، وزيادة"[6].

مما يدل على انصراف النحويين عن القرآن الكريم، وعنايتهم بالشعر أنهم يذكرون أن شواهد كتاب سيبويه الشعرية -على سبيل المثال- ألف وخمسون بيتا، وبلغت الشوهد القرآنية

---

[1] – البغدادي، **تاريخ مدينة السلام**، ج12/ص162. وانظر: اللغوي، أبو الطيب عبد الواحد بن علي، **مراتب النحويين**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، ط1، ١٣٧٥هـ/1955م، ص48، ص76.

[2] – انظر: محمد صالح عسكري، مقالة بعنوان: **الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف** عند اللغويين، مجلة آفاق الحضارة الإسلامية، السنة الثالثة عشرة، العدد الثاني، خريف وشتاء 1431هـ، ص98.

[3] – انظر: الملخ، **التفكير العلمي**، ص76.

[4] – انظر: الراوي، طه، **نظرات في اللغة والنحو**، منشورات المكتبة الأهلية، بيروت، ط1، 1962، ص14.

[5] – الفراء، **معاني القرآن**، ج1/ص14.

[6] – الحسون، خليل بنيان، **النحويون والقرآن**، مكتبة الرسالة الحديثة، عمان، ط1، 1423هـ/2002م، ص8.

ثلاثمئة وسبعة وتسعين شاهدا، ما يعدل نسبة ثمانية وثلاثين بالمئة[1]، وإن كانت هذه النسبة أخذت ترتفع في العصور المتأخرة، وهذا ما سيظهر لنا في كتب مسائل الفارسي.

قد يرجع ذلك الانصراف للتحرز الديني كما يذكر الدكتور محمد عيد[2]؛ ما أدى إلى انصراف النحاة قديما عن الاستشهاد بالقرآن الكريم في إصدار الأحكام، واستخلاص القواعد، ويظهر هذا بوضوح في كتب النحاة التي فيها الممارسة العملية للشواهد[3]؛ لأنهم اعتمدوا على الشواهد الشعرية أساسا لبناء القاعدة النحوية في تقعيد اللغة وإثبات صحتها، فقد يرد الشاهد لتوضيح معنى أو توكيده، أو لنفيه و تفنيده، أو لإثباته، أو لإظهار المسائل الصرفية والنحوية التي وردت فيه[4].

لا عجب من عناية اللغويين والنحويين بالشعر وكثرة استشهادهم به فقد كان العرب يفسرون القرآن بالشعر، وقد رُوي عن عمر بن الخطاب أنه قال: "كان الشعر علم قوم لم يكن لهم علم أصح منه"[5]، ورُوي أنه لما كان يخطب على المنبر جاء على ذكر قوله تعالى: ﭽ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﭼ النحل: ٤٧ ، فقال: ما تقولون فيها؟ فسكتوا حتى قام شيخ من هذيل، فقال: هذه لغتنا، التخوّف: التنقّص، قال الزمخشري: أي: يأخذهم على أن يتنقّصهم شيئا بعد شيء في أنفسهم وأموالهم حتى يهلكوا، واستدل بقول أبي كبير الهذلي:

تَخَوَّفَ الْرَّحْلُ مِنْهَا تَامِكاً قَرِداً كَمَا تَخَوَّفَ عُودُ النَّبْعةِ السَّفَنُ[6]

فقال عمر: عليكم بديوانكم لا يضل، قالوا: وما ديواننا؟ قال: شعر الجاهلية، فإن فيه تفسير كتابكم[7]، فلا غرو أن نجد السمت العام للشواهد النحوية يغلب عليه الشعر، فقد كان الشعر في الجاهلية ديوان علمهم ومنتهى حكمهم، به يأخذون وإليه يصيرون[8].

---

[1] – انظر: الزيادات، طارق، مقالة بعنوان: " **الشواهد في كتاب نظم الفرائد للمهلبي**"، شبكة الفصيح لعلوم اللغة العربية، نشرت بتاريخ 2009م.

[2] – انظر: عيد، محمد، **الاستشهاد والاحتجاج باللغة**، ص106، 107.

[3] – انظر: سوزان محمد فهمي، **الشواهد الشعرية النحوية** في لسان العرب لابن منظور دراسة وتحليل، رسالة علمية لنيل درجة الدكتوراه، جامعة القاهرة، كلية دار العلوم، 1991م، ص17.

[4] – انظر: الهروي، **إسفار الفصيح**، ج1/ص243، 244.

[5] – السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، **المزهر** في علوم اللغة وأنواعها، تصحيح وتعليق محمد أحمد جاد المولى، وعلي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط3، د.ت، ج2/ص473. وانظر: ابن سلام، **طبقات فحول الشعراء**، تحقيق محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة، 1400هـ/1980م، ص24.

[6] – لم أعثر عليه في **ديوان الهذليين**. تمك السنام: طال وارتفع. القرد: المتراكم بعض لحمه فوق بعض. النبعة، شجرة من أشجار الجبال يتخذ منها القسي. السفن: القشر.

[7] – انظر: الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر، **الكشاف** عن غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط2، 1421هـ/2001م، ج2/ص568. وانظر: الأسد، ناصر الدين، **مصادر الشعر الجاهلي** وقيمتها التاريخية، دار الجيل، بيروت، ط8، 1996م، ص152.

[8] – انظر: ابن سلام الجمحي، **طبقات فحول الشعراء**، ص24.

المبحث الأول: الشواهد القرآنية:

إن أصح ما يستشهد به في اللغة القرآن الكريم، وليس شيء مقدما عليه في أي وجه من الوجوه مهما بلغ؛ لأنه الكتاب الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وقد كان القرآن الكريم مصدر التشريع الأول، والحجة الدامغة لما سواها، و" أرفع نص عربي موثوقا به، منه نهل العلماء والفقهاء أحكامهم، وعليه ثبّتوا قواعدهم، ومن مورده العذب استقى الشعراء والبلغاء في نظمهم ونثرهم"[1]، وقد " أجمع علماء العربية على أن يمثل أعلى درجات الفصاحة، وأن نصوصه أوثق الشواهد التي يرجعون إليها؛ لأنه مُنَزَّه عن اللحن والخطأ"[2].

نزل القرآن الكريم على سبعة أحرف، فكما في الحديث المتفق عليه: " إن هذا القرآن أُنزل على سبعة أحرف فاقرؤوا ما تيسّر منه"[3]، وروي عن عبدالله بن عباس أنه قال: " نزل القرآن على سبعة أحرف، أو قال: بسبع لغات"[4]؛ ذلك بعد أن نزل جبريل عليه السلام فأتى النبي محمدا صلى الله عليه وسلم، فقال له: إن الله يأمرك أن تقرئ أمتك القرآن على حرف، فقال الرسول صلى الله عليه وسلم: أسأل الله معافاته ومعونته، إن أمتي لا تطيق ذلك. ولم يزل يردد المسألة حتى بلغ سبعة أحرف، وقد قيل في معنى قوله: " سبعة أحرف" خمسة أقوال[5]، وعلة نزوله على سبعة أحرف التخفيف على الأمة، فـ" لو أن كل فريق أمر أن يزول عن لغته

---

[1] – ابن مالك، جمال الدين الأندلسي، **شواهد التوضيح والتصحيح** لمشكلات الجامع الصحيح، تحقيق طه محسن، دار الآفاق العربية، القاهرة، 1405هـ/ 1985م، ص306، 307.

[2] – الهروي، **إسفار الفصيح**، ج1/ص226.

[3] – البخاري، **صحيحه**، كتاب فضائل القرآن. وانظر: القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري، **الجامع لأحكام القرآن**، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1353هـ/1935م، ج1/ص48.

[4] – أحمد بن فارس، **الصاحبي**، ص28.

[5] – انظر: القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن**، ج1/ص46.

وما جرى عليه اعتياده طفلا وناشئا وكهلا لاشتد ذلك عليه، وعظمت المحنة فيه، ولم يمكنه إلا بعد رياضة للنفس طويلة، وتذليل للسان، وقطع للعادة، فأراد الله برحمته ولطفه أن يجعل لهم متسعا في اللغات، ومتصرفا في الحركات، كتيسيره عليهم في الدين"[1].

يشمل الاحتجاج بالسماع القرآن الكريم بقراءاته المتواترة، فاللغات على اختلافها كلها حجة[2]، حيث إن السلامة في المنهج، والسداد في المنطق العلمي التاريخي يقضيان بأن يُحتجّ للنحو ومذاهبه وقواعده وشواهده بالقراءات المتواترة، لما توفّر لها من الضبط والوثوق والدقة والتحري شيء لم يتوافر لأوثق شواهد النحو[3].

ولا شك أن كل قراءة وافقت العربية، ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية، ولو احتمالا، وصح سندها بالقراءة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من أول السند إلى آخره، فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها ولا يحل إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، ووجب على الناس قبولها، سواء أكانت عن الأئمة السبعة، أم عن العشرة، أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين، ومتى اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة، أطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة، سواء عن السبعة، أم عمن هو أكبر منهم، هذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف[4].

لقد التفت اللغويون عامة والنحويون خاصة إلى النظر في القرآن الكريم وتبيانه وإعرابه واستخراج الشواهد النحوية فيه، ولعل ذلك مذهب شيخه الخليل، وقد كان كثير النقل عن سيبويه، شديد التأثر به، ثم التفت النحويون إلى القراءات القرآنية، فصنّف أبو العباس المبرد كتابا في القراءات السبعة أسماه " احتجاج القرءاة "، ولأبي بكر السراج كتاب في الاحتجاج بالقرآن[5]، ثم جاء بعد ذلك أبو علي الفارسي فألف كتاب الحجة في علل القراءات السبع، وهو تلميذ أبي بكر أحمد بن موسى بن مجاهد وعليه قرأ[6].

كان ابن مجاهد أول من سبّع السبعة في كتابه "القراءات السبعة"، وهو بهذ العمل الذي انفرد به استطاع أن يفتح باب الاحتجاج بالقراءات في مجال اللغة والنحو، فتسابق تلاميذه ومعاصروه في التأليف في هذا الفن، كأبي علي الفارسي، وابن خالويه الذي ألف كتابا كذلك في القراءات سماه الحجة[7]، ثم جاء من بعدهم ابن جني تلميذ أبي علي الفارسي فألف كتابا أسماه "المحتسب في تبيين وجوه القراءات والإيضاح عنها"، وقد ذكر فيه أن شيخه أبا علي " تجاوز في كتابه قدر حاجة القراء إلى ما يجفو عنه كثير من العلماء"[8].

تشكل الشواهد القرآنية في مسائل أبي علي الفارسي نسبة كبيرة من مجموع الشواهد النحوية، والناظر إلى الأيات القرآنية يجد فيها مساحة وافرة من اهتمام الفارسي وعنايته بالقرآن

---

[1] – ابن قتيبة، **تأويل مشكل القرآن**، شرحه أحمد صقر، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط2، 1393هـ /1973م، ص34، 35، وص40،39.

[2] – انظر: ابن جني، **الخصائص**، ج2/ص10.

[3] – انظر: ابن زنجلة، أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة، **الحجة** في القراءات، تحقيق سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط5، 1418هـ/ 1997م، مقدمة الكتاب، ص18.

[4] – انظر: ابن زنجلة، **الحجة في القراءات**، المقدمة، ص11، 12.

[5] – انظر: ابن النديم، **الفهرست**، ص92.

[6] – ابن زنجلة، **الحجة**، المقدمة، ص20، 21.

[7] – انظر: ابن خالويه، **الحجة** في القراءات السبع، تحقيق عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، ط3، 1399هـ/1979م، المقدمة، ص28.

[8] – ابن جني، أبو الفتح عثمان، **المحتسب** في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق علي النجدي ناصف، وعبد الحليم النجار، عبد الفتاح إسماعيل شلبي، وزارة الأوقاف، لجنة إحياء كتب السنة، القاهرة، 1415هـ/ 1994م، ج1/ص34.

الكريم، ولعل هذا ما يميّز أسلوبه اللغوي على وجه العموم، فلم يغفل أبو علي الفارسي الاستشهاد بالقرآن الكريم، في أي موضع يحتاج إليه، وتكاد تمتلئ كتب مسائله السبعة بمحكم الآيات، وبيان أوجه القراءات، وتأويلها، وقد أفرد الفارسي كتابا أسماه " الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام"، وهو كتاب ضخم طبع في سبعة مجلدات من القطع الكبير؛ ينتهج فيه بالاحتجاج بالقرآن الكريم المنهج نفسه في كتابه الحجة، فقد كان موضوع كتاب الحجة "الاحتجاج للقراءات وتوثيقها وتوجيهها، والتماس الدليل لقراءة كل قارئ من القراء السبعة الذين اختارهم ابن مجاهد، وذلك إما بالإسناد إلى قاعدة مشهورة في العربية، أو بالتماس علة خفية بعيدة الإدراك يحاول اقتناصها، أو توليدها بالاعتماد على القياس وحشد النظائر، ومقارنة المثيل بالمثيل، وهو مما برع فيه أبو علي، وكان يسوق لكل أسلوب من أساليب احتجاجه الآيات القرآنية، والشعر الصالح للاحتجاج، والحديث النبوي، والأمثال العربية، ولغات العرب، ولهجاتها، وأقوال أئمة العربية وعلى رأسهم سيبويه الذي انتشرت عبارات كتابه في حجته"[1].

إن خير ما يقود هذا المبحث إلى الجزم بمدى استشهاد الفارسي بالقرآن الكريم، استقراء الآيات القرآنية في كتبه وإحصاؤها؛ بغية إطلاق حكم عام نستوضح منه وفرة الشاهد القرآني في مسائل أبي علي؛ إذ بلغ عدد الآيات التي استشهد بها الفارسي ألفا وأربعمئة واثنين وخمسين شاهدا، كانت السور الطوال أكثر السور استشهادا بآياتها وتكرارا، فلو نظرنا إلى السور الست الأولى الطوال وحدها لوجدنا مجموع شواهدها ثلاثمئة وأربعين شاهدا، وهي النسبة الكبرى للاستشهاد القرآني، وفي الجدول الآتي تبيان مفصل على كل السور القرآنية، في مسائل أبي علي ومجموعها، على النحو الآتي:

الكتاب / السورة	المسائل المشكلة	المسائل العسكريات	المسائل العضديات	المسائل المنثورة	المسائل الحلبيات	المسائل الشيرازيات	المسائل البصريات	المجموع
الفاتحة	–	–	–	–	2	–	–	2
البقرة	32	3	16	11	25	34	9	130
آل عمران	7	2	6	1	18	6	6	46
النساء	23	1	16	2	8	17	8	75
المائدة	8	–	8	1	7	8	3	35
الأنعام	3	3	7	3	11	15	5	47
الأعراف	11	3	14	2	5	29	6	70
الأنفال	1	–	1	2	8	7	–	19
التوبة	5	3	1	2	9	12	1	33
يونس	4	2	4	1	5	9	–	25

[1] – الفارسي، **الحجة**، مقدمة المحقق، ص15.

هود	3	2	4	2	4	10	4	29
يوسف	4	2	4	2	6	8	4	30
الرعد	–	–	4	1	2	6	2	15
إبراهيم	–	2	1	2	3	5	–	13
الحجر	4	–	1	–	2	5	–	12
النحل	8	4	2	1	3	7	3	28
الإسراء	1	1	5	–	5	11	1	24
الكهف	5	1	3	1	10	15	4	39
مريم	11	3	7	2	5	9	2	39
طه	2	–	4	1	6	9	–	22
الأنبياء	5	–	–	1	4	6	1	17
الحج	1	–	1	3	9	3	2	19
المؤمنون	10	3	2	2	4	10	1	32
النور	2	1	4	–	2	4	1	14
الفرقان	4	3	6	2	5	8	1	29
الشعراء	3	–	1	–	2	3	2	11
النمل	2	1	2	3	4	6	1	19
القصص	5	–	3	–	3	9	–	20
العنكبوت	1	2	4	–	2	1	2	12
الروم	6	–	1	–	5	4	1	17
لقمان	1	1	–	–	2	1	–	5
السجدة	1	–	1	1	1	2	–	6
الأحزاب	2	–	5	1	6	6	2	22
سبأ	3	1	2	–	2	3	–	12
فاطر	3	–	2	–	3	7	1	16
ياسين	5	1	4	1	4	4	–	19
الصافات	4	1	6	2	2	11	2	28
ص	5	–	1	1	5	8	4	24
الزمر	1	–	1	3	7	6	3	21

غافر	1	–	1	1	2	2	–	7
فصلت	5	–	1	1	4	5	3	19
الشورى	1	1	3	1	1	1	–	8
الزخرف	3	1	2	2	2	7	2	19
الدخان	–	1	1	1	3	3	–	9
الجاثية	–	–	–	–	1	1	3	5
الأحقاف	2	–	1	1	3	5	2	14
محمد	2	–	–	–	1	4	2	9
الفتح	–	–	–	–	3	1	1	5
الحجرات	2	–	1	–	1	2	–	4
ق	3	–	2	–	2	3	–	10
الذاريات	3	–	1	1	1	2	–	8
الطور	–	–	1	–	–	4	–	5
النجم	1	–	1	–	2	4	2	10
القمر	–	–	2	1	1	4	2	10
الرحمن	–	–	2	–	3	6	2	13
الواقعة	2	2	–	2	4	7	1	18
الحديد	3	–	–	–	3	5	1	12
المجادلة	–	–	–	–	2	3	–	5
الحشر	–	–	2	–	–	1	1	4
الممتحنة	1	–	–	–	–	–	1	2
الصف	–	–	–	2	1	–	–	3
الجمعة	–	–	–	1	–	–	–	1
المنافقون	1	–	1	–	–	2	–	4
التغابن	–	–	–	–	–	–	–	–
الطلاق	–	–	1	–	2	1	–	4
التحريم	1	–	1	–	–	1	–	3
الملك	1	1	2	1	1	3	–	9
القلم	1	–	1	1	–	1	2	6

الحاقة	2	1	5	2	1	6	2	19
المعارج	1	–	–	–	1	3	1	6
نوح	1	–	2	–	2	3	1	9
الجن	1	–	1	–	1	–	–	3
المزمل	2	–	–	–	–	2	–	4
المدثر	–	–	2	–	1	1	–	4
القيامة	–	–	1	–	4	2	–	7
الإنسان	–	1	2	2	2	9	1	17
المرسلات	1	–	–	–	1	2	–	4
النبأ	–	–	–	1	–	–	–	1
النازعات	3	–	–	–	–	6	1	10
عبس	1	–	1	–	–	2	–	4
التكوير	–	–	–	–	–	1	–	1
الانفطار	–	–	–	–	1	1	–	2
المطففين	–	–	–	–	1	4	–	5
الانشقاق	1	–	–	–	1	–	–	2
البروج	–	–	–	–	–	2	–	2
الطارق	1	–	–	–	–	2	–	3
الأعلى	–	–	–	–	1	–	–	1
الغاشية	–	–	–	–	–	–	–	–
الفجر	1	–	–	1	–	1	–	3
البلد	1	–	–	–	1	–	1	3
الشمس	1	–	–	–	–	1	–	2
الليل	3	3	–	–	–	–	–	6
الضحى	–	1	1	–	1	–	–	3
الشرح	–	–	–	–	–	–	–	–
التين	–	–	–	–	–	1	1	2
العلق	1	2	1	2	3	1	–	10
القدر	–	–	1	–	1	–	1	3

البينة	–	1	–	–	–	1	–	2
الزلزلة	–	1	–	–	–	3	–	4
العاديات	–	1	2	–	2	2	–	7
القارعة	1	–	–	1	1	–	–	3
التكاثر	–	–	–	2	1	–	–	3
العصر	1	–	–	–	1	1	–	3
الهمزة	–	–	–	–	–	–	–	–
الفيل	–	–	–	–	1	–	–	1
قريش	1	–	–	–	–	–	–	1
الماعون	–	–	–	–	–	–	–	–
الكوثر	–	–	–	–	–	–	–	–
الكافرون	–	–	–	–	–	1	–	1
النصر	–	–	–	–	–	–	–	–
المسد	–	–	–	–	–	–	–	–
الإخلاص	1	1	–	1	2	3	1	9
الفلق	–	–	–	–	–	–	–	–
الناس	–	–	–	–	2	3	–	5
المجموع	246	64	197	85	289	466	117	1464

يمكن أن نستنتج من الجدول السابق أن الشاهد القرآني في المسائل تَوَزع على أكثر السور القرآنية، فضمت السور الأولى الطوال العدد الأكبر، ثم ظلت تتناقص تدريجا في النصف الأول من القرآن حتى الثلث الأخير منه، ولم يرد الشاهد مطلقا في تسع سور كلها في آخر ثلاثة أجزاء من القرآن، سورة واحدة في الجزء الثامن عشر، وهي سورة التغابن، وثماني سور في الجزء الثلاثين، وهي: " سورة الغاشية، وسورة الشرح، وسورة الهمزة، وسورة الماعون، وسورة الكوثر، وسورة النصر، وسورة المسد، وسورة الفلق".

وكانت أكثر الكتب استشهادا بالقرآن الكريم: المسائل الشيرازيات في أربعمئة وستة وستين شاهدا، ثم المسائل الحلبيات في مئتين وتسعة وثمانين شاهدا، ثم المسائل المشكلة في مئتين وستة وأربعين شاهدا، ثم المسائل العضديات في مئة وسبعة وتسعين، ثم المسائل البصريات في مئة وسبعة عشر شاهدا، ثم المسائل المنثورة في خمسة وثمانين شاهدا، ثم المسائل العسكريات في أربعة وستين شاهدا.

إن صورة الشاهد القرآني في المسائل الفارسية تطول أحيانا، إذا أراد أن يؤوّل المسألة كلها، وتقصُر في أحيان أخرى، إذا اكتفى بموطن ورود الشاهد وحده، وقد يتكرر الشاهد

القرآني من الآية نفسها في كثير من الأحيان، وهذا ما لاحظه ابن هشام حين تتبع الشواهد القرآنية في كتب الإعراب، حيث قال: واعلم أنني تأملت كتب الإعراب فإذا السبب الذي اقتضى طولها ثلاثة أمور:

- أحدها: كثرة التكرار، فإنها لم توضع لإفادة القوانين الكلية، بل للكلام على الصور الجزئية، فتراهم يتكلمون على التركيب المعين بكلام، ثم حيث جاءت نظائره أعادوا ذلك الكلام
- الأمر الثاني: إيراد ما لا يتعلق بالإعراب، كالكلام في اشتقاق اسم.
- الثالث: إعراب الموضحات كالمبتدأ أو خبره والفاعل ونائبه[1].

جملة القول فيما سبق: إن الفارسي لم يدّخر وسعا في الاحتجاج بالقرآن الكريم، فلم يُعرض عنه إلى غيره من الشواهد دون أن يلتفت إليه بالتأويل والتبيين والإعراب، ولقد أضفى ذلك إلى شواهده النحوية سعة أفق وشمول رؤية.

القراءات القرآنية في كتب المسائل:

احتجّ الفارسي بالقراءات المختلفة مقويا جانب قراءة من هذه القراءات، أو مفسرا، أو معربا، أو مصرفا، أو متحدثا في مسائل النحو واللغة، أو مستدلا على صحة تعبير وعدم جواز غيره، أو مبرهنا على القضايا المنطقية. ولا يكاد أبو علي يحتّج برسم المصحف، ويحتج باللغات في توجيه القراءات، ويعتدّ بالكثرة، ويحتّج بها، ويعدها من أسباب قوة القراءة[2].

صنّف أبو علي الفارسي كتاب الحجة للقراء السبعة، ويمكن عقد المقارنة بين كتابه هذا وكتب المسائل، فقد كان موضوع الكتاب الاحتجاج للقراءات، وتوثيقها، وتوجيهها، والتماس الدليل لقراءة كل قارئ من القرّاء السبعة الذين اختارهم ابن مجاهد، وذلك إما بالاستناد إلى قاعدة مشهورة في العربية، وإما بالتماس علّة خفية بعيدة الإدراك يحاول اقتناصها، وإما توليدها وإما بالاعتماد على القياس، وحشد النظائر، ومقارنة المثيل بالمثيل، وهو مما برع فيه أبو علي.

كان الشيخ أبو علي يسوق لكل أسلوب من أساليب احتجاجه الآيات القرآنية، والشعر الصالح للاحتجاج، والحديث النبوي، والأمثال العربية، ولغات العرب، ولهجاتها، وأقوال أئمة العربية وعلى رأسهم سيبويه الذي انتثرت عبارات كتابه في حجته، وطريقته في ذلك طريقة المتن والشرح، فهو يعرض أولا نص ابن مجاهد في عرضه لاختلاف القرّاء في كل حرف من

---

[1] – انظر: ابن هشام، **مغني اللبيب**، ج1/ص15، 16، 17.
[2] – انظر: شلبي، **الفارسي** حياته ومكانته، ص249.

الحروف، مصرّحا باسمه أو مغفلا له مكتفيا بقوله: اختلفوا...، ثم يعقبه بقول شيخه ابن السراج، وذلك في القسم الذي شرع في تفسيره من الفاتحة وسورة البقرة[1].

استقصى الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي مذهب أبي علي الفارسي في الاحتجاج بالقراءات، فذهب إلى القول بأنه كان يقرأ القرآن على حرف أبي عمرو بن العلاء البصري؛ لاستبعاد أخذه من الأئمة الكوفيين، واستبعد كلا من ابن عامر الشامي، ونافع، وابن كثير الحجازيين؛ لأن أبا علي لم يعش في بيئة الشام إلا قليلا، وكانت بين أبي علي وأبي عمرو البصري صلات ترجع إلى أساتذته من الشيوخ الذين يعتمد عليهم ويوثقهم، وأخصُّ هؤلاء أبو زيد الأنصاري، وسيبويه[2]، غير أن أبا علي لم يُغفل قراءات الكوفيين.

يبدو كتاب المسائل العضديات زاخرا بالقراءات، إذ يمكن أن نخلص من تقصّي القراءات فيه إلى نتيجة تبيّن المنهج الذي اعتمده الفارسي في سائر مسائله؛ ذلك أن كتب المسائل تتشابه في مضامينها ومواضيعها؛ فلم يترك الفارسي موضعا يحتاج إلى الاحتجاج به في القراءات إلا طرقه وتوسّع فيه، عارضا فيه رأيه، ومطلقا عليه حكمه، مستندا في ذلك على إلمامه بالقراءات، وسعة اطّلاعه عليها.

ظهرت القراءات القرآنية في المسائل العضديات في ست عشرة مسألة، موزعة على شتى أجزاء الكتاب، ويمكن أن نظهرها في الجدول الآتي:

السورة	الآية	القراءة	رقم الصفحة
النساء 1	ﭽ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭼ	قراءة الأعمش، بجر "الأرحام"[3]، وقراءة حمزة بالجر، وباقي العشرة بالنصب[4].	101
النساء 117	ﭽ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﭼ	قراءة ابن عباس " أُنْثا"، بضمّ الهمزة وسكون الثاء، وهو جمع " وثن"[5]، قرأتها عائشة، وابن عباس[6].	97
النساء	ﭽ □ □ □ □ ﯝ ﯞ ﭼ	القراءة بفتح العين وتشديد	215

[1] – انظر: الفارسي، **الحجة**، مقدمة التحقيق، ج1/ص14، 15.
[2] – انظر: شلبي، **الفارسي** حياته ومكانته، ص100.
[3] – انظر: الفراء، يحيى بن زياد، **معاني القرآن**، ج1/ص252.
[4] – العطار، أبو العلاء الهمذاني، **غاية الاختصار** في قراءات العشرة أئمة الأمصار، تحقيق أشرف محمد فؤاد طلعت، نشر الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم، جدة، ط1، 1414 هـ/ 1994 م، ج2/ص459. وانظر: أحمد مختار عمر، وعبد العال سالم مكرم، **معجم القراءات القرآنية**، مطبوعات جامعة الكويت، ط2، 1408هـ/ 1988م، ج2/ص104.
[5] – انظر: الفارسي، المسائل العضديات، ص97. وانظر: الفراء، **معاني القرآن**، ج1 /ص288.
[6] – انظر: أحمد مختار، وعبد العال مكرم، **معجم القراءات القرآنية**، ج2/ ص163.

154		الدال " تَعْدُوا"، ومن قرأ بها أراد: تعتدوا[1]، كذا قرأها نافع وورش[2].	
الأنعام 94	چ □ □ □ چ	قراءة حمزة بالرفع " بَيْنُكُم"، يريد: وصلكم[3]، وقرأها أبو عمرو، وعاصم، وحمزة، وابن كثير[4].	196
يونس 58	چ ﮒ ﮓ چ	قراءة " فلتفرحوا"[5]، قرأها عثمان بن عفان، وأُبَيّ، وابن عباس، والعباس بن الفضل، وابن سيرين، والأعمش، وغيرهم[6].	183
هود 27	چ ۋ ۅ ۉ ۉ ې ې ﯦ ﯧ □ چ	قراءة أبي عمرو " بادئ الرأي"[7]، وكذا قرأها الكسائي، وعيسى الثقفي[8].	109
الكهف 44	چ □ □ □ □ □ چ	ذكر ابن خالويه في الحجة أن " الحق" تقرأ بالرفع والخفض[9]، وقرأها بالرفع أبو عمرو، والكسائي، والأعمش[10].	102
مريم 25	چ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ □ □ □ □ □ چ	قراءة البراء بن عازب "يُسَاقِطْ"[11]، وقراءة حمزة، والأعمش " تَسَاقَطْ"، وقرأ عاصم، والكسائي، والأعمش " يَسَّاقَطْ"، وقرأ أبو عمرو، وعاصم والكسائي، وابن كثير " تَسَّاقَطْ"[12].	115
الفرقان 20	چ ۋ ۉ ې ې ﯦ ﯧ □ □ □ چ	القراءة بفتح الهمزة[13].	68

---

[1] – انظر: ابن خالويه، **الحجة في القراءات السبع**، تحقيق عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، 1971م، ص128.
[2] – انظر: أحمد مختار، وعبد العال مكرم، **معجم القراءات القرآنية**، ج2/ ص177.
[3] – انظر: الفراء، **معاني القرآن**، ج1 /ص345.
[4] – انظر: أحمد مختار، وعبد العال مكرم، **معجم القراءات القرآنية**، ج2/ص296.
[5] – انظر: ابن جني، **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات**، تحقيق علي الجندي، وعبد الحليم النجار، دار التحرير، القاهرة، 1386هـ، ج/ص51.
[6] – انظر: أحمد مختار، وعبد العال مكرم، **معجم القراءات القرآنية**، ج3/ص80، 81.
[7] – انظر: الفراء، **معاني القرآن**، ج2/ص11. وانظر: النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد، **إعراب القرآن**، تحقيق زهير غازي، مطبعة العاني، بغداد، د.ط، 1977م، ج2/ص87.
[8] – انظر: أحمد مختار، وعبد العال مكرم، **معجم القراءات القرآنية**، ج3/ص106.
[9] – انظر: ابن خالويه، **الحجة**، ص224.
[10] – انظر: أحمد مختار، وعبد العال مكرم، **معجم القراءات القرآنية**، ج3/ص370.
[11] – انظر: الفراء، **معاني القرآن**، ج2/ص166.
[12] – انظر: أحمد مختار ، وعبد العال مكرم، **معجم القراءات القرآنية**، ج4/ص39، ص41.
[13] – انظر: النحاس، **إعراب القرآن**، ج2/ص462، وانظر: أحمد مختار ، وعبد العال مكرم، **معجم القراءات القرآنية**، ج4/ص280.

الفرقان 25	ﭽڎ ڎ ڎ ڎ ڎ ڎ ژ ژ ﭼ	قراءة عبد الله بن مسعود "أنزلَ"[1]، وبهذا قرأ الأعمش[2].	99
النمل 25	ﭽڤ ڤ ﭼ	القراءة: " ألا يا اسجدوا" تنبيها واستفتاحا للكلام[3]، قرأها الكسائي، وابن عباس[4].	221
الدخان 43، 44	ﭽڤ ڤ ڤ ڤ ڤ ڤ ڦ ڄ ڄ ڄ ڃ ڃ ﭼ	تقرأ " يغلي" بالتاء ردا على الشجرة، وبالياء ردا على المهل[5]، وكذا قراءة عبد الله بن مسعود، ونافع، وأبي عمرو، وخلف[6].	116
الحجرات 14	ﭽڻ ڻ ۀ ۀ ﭼ	وتقرأ " يألتكم" بالهمز من الفعل " ألَت يألت"، وبترك الهمز من الفعل " لات يليت"[7]، وبالهمز قرأها أبو عمرو[8].	86
المنافقين 10	ﭽۆ ۆ ۆ ۈ ۈ ۇ ۇ ې ېﭼ	قراءة " أكن" بالجزم قراءة الجمهور، وقراءة النصب قراءة عبد الله بن مسعود، وأبي عمرو بن العلاء[9]، ومجاهد، وابن أبي	119

[1] – انظر: ابن خالويه، **الحجة**، ص265.
[2] – انظر: أحمد مختار، وعبد العال مكرم، **معجم القراءات القرآنية**، ج4/ص282.
[3] – انظر: ابن خالويه، **الحجة**، ص270.
[4] – انظر: أحمد مختار، وعبد العال مكرم، **معجم القراءات القرآنية**، ج4/ص346.
[5] – انظر: ابن خالويه، **الحجة**، ص114.
[6] – انظر: أحمد مختار، وعبد العال مكرم، **معجم القراءات القرآنية**، ج6/ص142.
[7] – انظر: ابن خالويه، **الحجة**، ص330.
[8] – انظر: أحمد مختار، وعبد العال مكرم، **معجم القراءات القرآنية**، ج6/ص226.
[9] – انظر: الفراء، **معاني القرآن**، ج3/ص160. وانظر: ابن خالويه، **الحجة**، ص346.
[10] – انظر: أحمد مختار، وعبد العال مكرم، **معجم القراءات القرآنية**، ج7/ص155.

المبحث الثاني: الاستشهاد بالحديث النبوي في كتب المسائل:

مما لا شك أن كلام النبي صلى الله عليه وسلَّم حجة يستدلّ به في علوم اللغة كلها، فهو ثاني كلام يُحتجّ به بعد القرآن الكريم في صحة الاحتجاج، غير أنه يُستدلُّ بما ثبت أنه قاله على اللفظ المرويّ، وذلك نادر جدا، إنما يوجد في الأحاديث القصار على قلة أيضا؛ ذلك أن غالب الأحاديث مروي بالمعنى، تداولها الأعاجم والمولدون قبل تدوينها، فرووها بما أدت إليه عبارتهم، فزادوا، ونقصوا، وقدّموا، وأخّروا، وأبدلوا ألفاظا بألفاظ، ولهذا ترى الحديث الواحد في القصة الواحدة مرويا على أوجه شتى بعبارات مختلفة[1].

يمكن أن يُعزى عُزوف اللغويين عن الاستشهاد بالحديث الشريف إلى روايته بالمعنى، فقد ظل الحديث النبوي محفوظا في الصدور، ولم يُدَوّن على نحو كامل؛ خوفَ أن ينصرف الناس عن القرآن الكريم، وظلت الحال كذلك حتى بدأ تدوينه في أواخر القرن الأول الهجري، في عهد عمر بن عبد العزيز[2].

ظهرت قضية الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف على إثر خلاف النحويين على تجويز رواية الحديث بالمعنى دون اللفظ، فترك بعض أئمة النحو الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث[3]، فسيبويه يحتج بأحاديث معدودة في كتابه الضخم، وهو مع احتجاجه به لا يُصرّح بأن هذه العبارات التي احتج بها من الحديث، وجاء من بعده نحاة آخرون احتجوا بأحاديث قليلة أيضا كان بعضها مما ورد عند سيبويه، وأضافوا هم أحاديثَ أخرى، كالفراء والمبرد، ثم أخذ

---

[1] – انظر: السيوطي، **الاقتراح**، ص42.
[2] – انظر: عيد، محمد، **الاستشهاد والاحتجاج باللغة**، ص68.
[3] – انظر: أبو عودة، عودة خليل، **بناء الجملة في الحديث النبوي الشريف**، دار البشير، عمان، ط1، 1411هـ/1991م، ص86، 87.

اهتمام النحويين بالحديث يتزايد حتى جاء السهيلي وابن مالك، فأكثرا منه كثرة نبّهت المتأخرين كابن الضائع وأبي حيان إلى البحث عن سبب اعتماد النحاة عليه[1].

استشهد الفارسي في مسائله بالحديث النبوي الشريف في أكثر من خمسين موضعا، وكان يراوح فيها ما بين الاستشهاد بالحديث المروي عن النبي صلى الله عليه وسلم بالقول، ثم المروي عنه بالفعل والتقرير، وكان الفارسي يعزو العبارة إلى حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل أن يذكره، فيقول: وفي الحديث، أو يذكر نص الحديث، فيُعلم معه أنه من كلام النبي صلى الله عليه وسلم.

في المجمل العام فقد كان منهج الفارسي في الاستشهاد بالحديث واضحا بيّنا، فكان استشهاده بالحديث النبوي الشريف متفرقا في مواضع كثيرة من كتبه؛ إذ لم يكن معنيًا فيه بتوثيق سنده، ولا الوقوف على رجاله، وكانت أحاديثه في المسائل قليلة العدد صغيرة الحجم، ولم يكن يلتفت إلى ذكر الحديث كاملا، بل كان يجتزئ منه بالقدر الذي يفي بالاستشهاد. وفيما يأتي عرضٌ لمواضع ورود الحديث النبوي الشريف في خمسة كتب وقفت عليها، وهي:

أولا: المسائل البصريات:

الحديث النبوي الشريف	رقم الصفحة	التخريج
" لا آكُلُ إلا ما لُوِّق لي"	270	حديث عبادة بن الصامت. النهاية في غريب الحديث والأثر.
أسلم غيلان بن سلمة، وعنده عشر نسوة، فخيّره رسول الله صلى الله عليه وسلم، فاختار أربعا فصارت سنّة.	378	رواه عبد الله بن عمر. مجمع الزوائد
فلما ذكر النبي صلى الله عليه وسلم الرحمن، قالت قريش: أتدرون ما الرحمن الذي يذكره محمد؟ هو كاهن باليمامة، فأنزل الله تعالى: چأ ٻ ٻ ٻ ٻ ٻ ٻ ٻ ٻ ٻ ٻ ٻ ٻ ٿ ٿ ٿ ٿ ٿ چ النحل: ١٠٣	283	رواه إبراهيم النخعي. فتح القدير
ما فعلت امرأته التي كانت تُشارُّه وتُهارُّه وتُزارُّه	742	النهاية في غريب الحديث

[1] - انظر: الحديثي، خديجة، **موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث الشريف**، دار الطليعة، بيروت، د.ط، 1981م، ص5.

وثماره.		والأثر
" نهى عن قيل وقال"	764	مسند أبي عوانة

ثانيا: المسائل الشيرازيات:

الحديث النبوي الشريف	رقم الصفحة	التخريج
إن أهل الجنة يتراءون أهل عليين، كما ترون الكوكب الدري في السماء.	137	رواه سهل بن سعد الساعدي، بلفظة " أهل الغرفة". الجامع الصغير للسيوطي
اتقوا الله في النساء؛ فإنهن عوانٍ.	135	زاد المعاد لابن القيم
امرؤ من قريش.	56، 87	رواه جابر بن عبد الله. تغليق التعليق لابن حجر العسقلاني
بعث النبي عليه السلام إلى أهل العوالي في صيام عاشوراء: " أن أذِّنْ في الناسِ : أن مَن كان أكَل فليَصمُمْ بقيةَ يومِه، ومَن لم يكُنْ أكَل فليَصمُمْ، فإن اليومَ يومُ عاشوراء"	130	رواه سلمة بن الأكوع. صحيح البخاري.
حتى تَهوَّر الليل.	585	رواه أبو قتادة الأنصاري. صحيح مسلم.
شاهت الوجوه.	149	رواه عبد الله بن عباس. السلسلة الصحيحة للألباني
عليكم بالباءة، فإنه أغَضُّ للبصر.	367	رواه عبد الله بن مسعود. سنن النسائي، وصححه الألباني.
العين وِكاء السَّهِ.	36	رواه معاوية بن أبي سفيان. صحيح الجامع للألباني.
فبها ونعمت.	55	رواه سمرة بن جندب. صحيح البخاري.
لا يُقتل مسلم بكافر، ولا ذو عهد في عهده.	569	جد عمرو بن شعيب. نيل الأوطار للشوكاني.

الله مولانا ولا مولى لكم.	61	رواه عبد الله بن مسعود. صحيح ابن حبان.
اللهمّ اشدد وطأتك على مضر.	251	رواه أبو هريرة. صحيح البخاري.
اللهم خالف بين كلمتهم ، وألقِ بأسهم بينهم.	154	رواه عبيد بن عمير. السنن الكبرى للبيهقي.
لولا بأوٌ فيه.	370	عبد الله بن عباس. واللفظ فيه: ذاك رجل فيه بأو. مسند الفاروق لابن كثير.
منعت العراق قفيزها ودرهمها.	176	رواه أبو هريرة. سنن أبي داود.

ثالثا: المسائل العضديات:

الحديث النبوي الشريف	رقم الصفحة	التخريج
الربا وإن كثُر فهو إلى قِلٍّ.	4	رواه عبد الله بن مسعود. فتح الباري لابن حجر العسقلاني.
الولاء للكبر.	5	رواه سعيد بن الميّب. السنن الكبرى للبيهقي.
فقال حُوَيْصَة ومَحْيَصَة ابنا مسعود: الكِبَرَ الكِبَرَ.	5	رواه سهل بن أبي حثمة. السنن الكبرى للبيهقي.
من قتل نفسا معاهدا بغير حلّها لم يرح رائحة الجنة.	51	رواه أبو بكرة. صحيح ابن حبان.
عليكم بالباءة فإنه أغضّ للبصر.	79	رواه عبد الله بن مسعود. سنن النسائي، وصححه الألباني.

رابعا: المسائل الحلبيات:

الحديث النبوي الشريف	رقم الصفحة	التخريج

أَمّ مثواي.	19	رواه بكر بن عبد الله المزني. المهذب للذهبي.
إنكم لا تنادون أصَمَّ غائبا، وإن الذي تنادونه أقرب إليكم من رؤوس مطيّكم.	99	أبو موسى الأشعري. صحيح مسلم.
ترون ربكم كما ترون القمر ليلة البدر.	64	رواه أبو هريرة. التوحيد لابن خزيمة.
تنحَّ عني فإن كل بائلة تُفِيخ.	276	رواه أبو هريرة. الكامل في الضعفاء لابن عدي.
الراجع في هبته.	304	رواه عبد الله بن عباس. صحيح النسائي للألباني.
لصاحب الحقِّ اليدُ واللسانُ.	30	رواه أبو عنبة الخولاني. ذخيرة الحفاظ لابن القيسراني.
لا تتراءى نارهما.	62	رواه جرير بن عبد الله. تخريج مشكاة المصابيح لابن حجر العسقلاني.
المسلمون تتكافأ دماؤهم، وهم يد على من سواهم.	30	رواه جد عمرو بن شعيب. سنن أبي داود.

خامسا: المسائل المنثورة:

الحديث النبوي الشريف	رقم الصفحة	التخريج
ما من أيام أحب إلى الله العمل منه في عشر ذي الحجة.	رقم المسألة: 51	رواه عبد الله بن عباس. صحيح الجامع للألباني.

المبحث الثالث: الشاهد الشعري في كتب المسائل:

نالت دراسة الشاهد الشعري النحوي نصيبا وافرا من جهد العلماء واهتمامهم قديما وحديثا، ولقد لقي الشاهد الشعري هذه الشهرة الواسعة لما له من مكانة كبيرة في نفس العربي، فهو ديوان العرب وسجلهم الحافل، وهو حجة اللغة الظاهرة التي تدفع الشبه عن اللغة العربية وتصونها، وقد كان العرب يُنشدونه في كل مكان ضم جماعة منهم ويحفظونه ويتداولونه[1].

كان المفسرون يعتمدون على الشعر الجاهلي وكلام العرب في تفسير ألفاظ القرآن الكريم وفهم معانيه[2]، فقد ورد عن ابن عباس أنه كان يستشهد بالشعر في كل مسألة، ويقول: إذا أشكل عليكم شيء من القرآن فارجعوا فيه إلى الشعر، فإنه ديوان العرب[3]، وسؤالات ابن الأزرق له مشهورة معروفة في هذا الجانب.

لقيت الشواهد الشعرية قديما وحديثا عناية العلماء ورعاية الباحثين، إذ يعتمد البحث اللغوي على الشاهد[4]، حتى صارت الشواهد الشعرية علما مستقلا، فألفت فيه الكتب والشروح، فمن ذلك ما أولاه العلماء والشراح لأبيات سيبويه، فشرحوها وقسموها ونسبوها، من ذلك مثلا كتاب شرح أبيات سيبويه لأبي جعفر النحاس، وكذلك شرح السيرافي، والحلل في شرح أبيات جمل الزجاجي للبطليوسي، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري، والشواهد الكبرى والصغرى للعيني، وشرح شواهد مغني اللبيب لابن هشام، وخزانة الأدب لعبد القادر البغدادي، وهو كتاب في شرح شواهد الكافية لمحمد بن الحسن الشهير بالرضيّ الاستربادي، وشواهد الاستراباذي كانت زهاءَ ألف شاهد، وقد اعتنى بها البغدادي بعد أن" كانت محلولة العقال، ظاهرة الإشكال،

---

[1] – انظر: النايلة، **الشواهد والاستشهاد في النحو**، ص32.
[2] – انظر: ناصر الدين الأسد، **مصادر الشعر الجاهلي**، ص152.
[3] – انظر: المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، **الفاضل**، تحقيق عبد العزيز الميمني، دار الكتب المصرية، ط2، 1995م، ص10.
[4] – انظر: النايلة، **الشواهد والاستشهاد** في النحو، ص23.

لغموض معناها، وخفاء مغزاها، وقد انضمّ إليه التحريف، وبان عليها أثر التصحيف"[1]، وغيرها كثير من كتب الشواهد النحوية الشعرية.

قسّم العلماءُ الشعراءَ إلى أربع طبقات تقسيما زمنيا، ليخلصوا بذلك إلى من يحتجّ بشعره منهم، ومن لم يدخل في زمن الاحتجاج، ويظهر تقسيمه على النحو الآتي[2]:

- الطبقة الأولى: الشعراء الجاهليون: وهم شعراء الجاهلية قبل الإسلام، كامرئ القيس، والأعشى.
- الطبقة الثانية: المخضرمون: وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام، كلبيد، وحسان.
- الطبقة الثالثة: المتقدمون: ويقال لهم الإسلاميون، وهم الذين كانوا في صدر الإسلام، كجرير، والفرزدق.
- الطبقة الرابعة: المولدون: ويقال لهم المحدثون، وهم مَن بعدهم إلى زماننا، كبشار بن برد، وأبي نواس.

فالطبقتان الأوليان يستشهد بشعرهما إجماعا، وأما الثالثة فالصحيح صحةُ الاستشهاد بكلامها، أما الطبقة الرابعة فالصحيح أنه لا يُستشهد بكلامها مطلقا، هذا ما ذكره البغدادي في الخزانة، والسيوطي في الاقتراح[3]. وقد أورد صاحب المواهب الفتحية طبقتين أخريين، فقال:"الخامسة: المحدثون - وهم من بعدهم - أي المولدين كأبي تمام، والبحتري، والسادسة: المتأخرون وهم من بعدهم كأبي الطيب المتنبي"[4].

واجهت قضية الاحتجاج بشعر الإسلاميين الذين أدركوا صدر الإسلام خلافا بين اللغويين؛ لكونهم كانوا معاصرين لهم، والكلام على المعاصرة يثير إلى السطح قضية القديم والحديث، إذ يقول ابن قتيبة:" ولم يقصر الله العلم والشعر والبلاغة على زمن دون زمن، ولا خص به قوماً دون قوم، بل جعل ذلك مشتركاً مقسوماً بين عباده في كل دهر، وجعل كل قديم حديثاً في عصره، وكل شرَفٍ خارجيةً في أوله، فقد كان جريرٌ والفرزدق والأخطل وأمثالهم يعدون محدثين. وكان أبو عمرو بن العلاء يقول: لقد كثر هذا المحدَث وحسن حتى لقد هممت بروايته. ثم صار هؤلاء قدماء عندنا ببعد العهد منهم ، وكذلك يكون من بعدهم لمن بعدنا، كالخريمي والعتّابي والحسن بن هانئٍ وأشباههم"[5]، فلا يجدر إذن تضييق زمن الاحتجاج لمجرد معاصرة شعراء للغويين، ولا يجدر توسيعها إلى حد الإطلاق، وإنما الشأن في القصد والاعتدال والموازنة، وهذا الأمر كان محل خلاف كثير من اللغويين.

تباينت آراء اللغويين في زمن الاحتجاج بين مضيّق وموسّع، أما العلماء الذين ضيّقوا عصور الاحتجاج فمنهم أبو عمرو بن العلاء، إذ يرى أن الشعر ختم بذي الرمة، والرجز ختم برؤبة[6]، وكان أبو عمرو بن العلاء حازما في موقفه من الاحتجاج والأخذ بشعراء عصره، فقد منع الاحتجاج بما جاء في أشعار الإسلاميين[7].

---

[1] – البغدادي عبد القادر بن عمر، **خزانة الأدب** ولب لباب لسان العرب، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1409هـ/1989م، ج1/ص3.
[2] – انظر: البغدادي، **خزانة الأدب**، ج1/ص4، 5.
[3] – انظر: السيوطي، **الاقتراح**، ص26.
[4] – فتح الله، **المواهب الفتحية**، ج1/ص53.
[5] – ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، **الشعر والشعراء**، دار الحديث، القاهرة، د.ط، 1423هـ ص22.
[6] – ابن سلام، **طبقات فحول الشعراء**، ص55.
[7] – البغدادي، **خزانة الأدب**، ج1/ص5.

وكان عبد الله بن أبي إسحاق والحسن البصري وعبد الله بن شبرُمة، يلحنون الفرزدق والكميت وذا الرمة وأضرابهم[1]، وكان أبو عمرو بن العلاء يقول في الفرزدق إذا سمع شعره: "لقد أحسن هذا المولَّد حتى هممت أن آمر صبياننا بروايته"[2]، وكذا يظهر موقف الأصمعي من شعراء عصره، إذ يرى أن الشعر خُتم بإبراهيم بن هرمة، وأنه آخر الحجج[3]، حتى إنه لم يكن يحتج بشعر الطرماح ولا الكميت، فقد نشأ الطرماح في السواد، قال الأصمعي: الكميت تعلم النحو وليس بحجة، وكذلك الطرماح، وكانا يقولان ما قد سمعاه ولا يفهمانه، قال رؤبة: كانا يسألانني عن غريب شعرهما[4]، وقال عنه: " الكميت جُرمُقاني من جراميق الشام، لا يحتج بشعره، وما أنكره من شعر الطرماح، ولحّن فيه ذا الرمة"[5].

وليس ببعيد رأي معاصري أبي نواس في شعره، فقد كان رأي أبي عمرو بن العلاء والأصمعي كرأي ابن الأعرابي، فقد كان مضيّقا في الأخذ من شعراء عصره، متعصبا للقديم على الجديد، فقال فيه: شعر المحدثين كأبي نواس وغيره، مثل الريحان يُشم يوما فيذوي فيرمى به، وأشعار القدماء مثل المسك والعنبر كلما حركته ازداد طيبا[6]، ورُوي أنه سمع مرة قصيدة لأبي نواس كان قد أحسن فيها، فسكت، فقيل له: أما هذا فمن أحسن الشعر. فقال: بلى، ولكن القديم أحب إليّ ، وقال في أبي تمام وقد أنشد شعرا له: إن كان هذا شعرا فما قالته العرب باطل[7]، ومثل ذلك رأي إسحاق بن إبراهيم الموصلي في أبي نواس، وكان إسحاق في كل أحواله ينصر الأوائل[8].

إن كثيرا من علماء العربية قد وسّع عصور الاحتجاج، فقد استشهد سيبويه بشعر الكميت والطرماح أيضا، ووسّع كثيرا حين استشهد بشعر بشار بن برد مخافة لسانه، واحتج الأخفش بشعره؛ ليبلغَه ذلك فيكفّ عن هجائه[9]، وكذلك فقد استشهد أبو علي الفارسي بشعر الكميت، وبشعر الطرماح بن حكيم، من ذلك ما أعرضه على الجدول الآتي:

أولا: الكميت الأسدي:

أكثر أبو علي الفارسي من الاستشهاد بشعر الكميت في واحد وعشرين موضعا، أذكر منها ما هو مبيّن في الجدول الآتي:

الكتاب	الصفحة	البيت:
العضديات	30	وقالتْ ليَ النفسُ اشْعَبِ الصدعَ واهتَبِلْ لإحدى الهناتِ المُضلعاتِ اهتبالُها[10]

[1] – انظر: المرزباني، محمد بن عمران بن موسى، **الموشح** في مآخذ العلماء على الشعراء، تحقيق محمد حسين شمس الدين ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1415هـ / 1995م، ص131. وانظر: السيوطي، الاقتراح، ص56. وانظر: البغدادي، خزانة الأدب،ج1/ص6.
[2] – فتح الله، **المواهب الفتحية**، ج1/ص35.
[3] – انظر: السيوطي، **الاقتراح**، ص56.
[4] – انظر: المرزباني، **الموشح**، ص245.
[5] – القاضي الجرجاني، علي بن عبد العزيز، **الوساطة** بين المتنبي وخصومه، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد البجاوي، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 1427هـ / 2006م ، ص18.
[6] – انظر: إحسان عباس، **تاريخ النقد الأدبي عند العرب**، نقد الشعر من القرن الثاني للهجرة إلى القرن الثامن للهجرة، دار الشروق، ط1، بيروت، 2006م، ص47.
[7] – انظر: المرزباني، **الموشح**، ص343.
[8] – انظر: المرزباني، **الموشح**، ص303، 304، 310، 311.
[9] – انظر: البغدادي، **خزانة الأدب**، ج1/ص8. وانظر: المرزباني، **الموشح**، ص287.
[10] – الكميت، ابن زيد الأسدي، **ديوانه**، تحقيق محمد نبيل طريفي، دار صادر، بيروت، ط1، 2000م، ص277.

العضديات	65	ومِنّا لقيطٌ وابنُماهُ وحاجبٌ ... مُؤَرِّثُ نيرانِ المَكارمِ لا المُخْبِي [1]
العضديات	165	ألمّا تَعجبِي وَتَرَيْ بَطِيطًا ... مِنَ اللائينَ في الحِقَبِ الخَوالي [2]
العضديات	174	وَكَانتْ مِنَ اللّا لا يُغَيِّرُها ابْنُها ... إذا مَا الغُلامُ الأحمقُ الأُمِّ غيَّرا [3]
العضديات العسكريات	194 137	بَنِي ربِّ الجوادِ فلا تَفِيلوا ... فما أنْتمْ فنَعْذِرَكمْ لِفِيْلِ [4]
العضديات	212	قِفْ بِالدِّيارِ وُقوفَ زائرْ ... وتَأنَّ إنّكَ غيرُ صاغِرْ [5]
الحلبيات	70	بِأيِّ كِتابٍ أمْ بِأيَّةِ سنَّةٍ ... تَرى حبَّهمْ عارا عليَّ وتَحْسَبُ [6]
الحلبيات	110	وَجَدْنا لكمْ في آلِ حامِيمَ آيةً ... تأمّلَها منّي تقِيٌّ ومُعْرِبُ [7]
الشيرازيات	588	أثَأرْتُهمْ بَصَري والآلُ يرفَعُهمْ ... حتّى اسمدَرَّ بِطرفِ العين إثّاري [8]

ثانيا: الطرماح بن حكيم:

احتج الفارسي بشعر الطرماح بن حكيم في ثمانية مواضع، ظهرت على النحو الآتي:

الكتاب	الصفحة	البيت:
العضديات العسكريات الشيرازيات	178 138 373	تَتَّقِي الشمس بِمَدْرِيَّةٍ ... مثلُ الحَمَالِيجِ بِأيدِي التّلامْ [9]
البصريات	797	أعَامِ، دِنِي إنْ حُلتَ بَيْنِي وبَيْنَها ... وإلاَّ فهَبْها ذِمَّةً ستَضيعُ [10]
البصريات	470	فَما لِلنَّوى لا باركَ اللهُ في النَّوى ... وَهَمٌّ لنا مِنْها كَهَمِّ المُراهِنِ [11]
الشيرازيات	232	هَلْ تُدْنِيَنّكَ من أجارعِ واسطٍ ... أَوْباتُ يَعْمَلَةِ اليَدَيْنِ حِضَارِ من خالدٍ أهلِ السمَاحَةِ والنّدى ... مَلِكِ العِراقِ إلى رِمالِ وَبَارِ [12]
الشيرازيات	233	دفعتُ إليهِ سَلْجَمَ اللَّحْيِ نَصْلُهُ ... كَبادِرَةِ الحُوّاءِ وَهْو وقِيعُ [13]

---

[1] – الكميت، **ديوانه**، ص78.
[2] – الكميت، **ديوانه**، ص371.
[3] – الكميت، **ديوانه**، ص194.
[4] – الكميت، **ديوانه**، ص349.
[5] – الكميت، **ديوانه**، ص129.
[6] – الكميت، **ديوانه**، ص512.
[7] – الكميت، **ديوانه**، ص18.
[8] – الكميت، **ديوانه**، ص209.
[9] – انظر: الطرماح، ابن حكيم، **ديوانه**، تحقيق عزّة حسن، دار الشرق العربي، بيروت، ط2، 1414هـ/1994م، ص231.
[10] – الطرماح، **ديوانه**، ص180.
[11] – الطرماح، **ديوانه**، ص263.
[12] – الطرماح، **ديوانه**، ص152، 153.
[13] – الطرماح، **ديوانه**، ص190.

اشترط بعض العلماء المتأخرين توافر الثقة فيمن يحتج عنه، ذكر ذلك الزمخشري وتابعه عليه الرضي فاستشهدا بشعر أبي تمام، وكان الزمخشري يعلل ذلك بقوله: " أجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه"[1]، والزمن الذي عاش فيه أبو نواس في آخر المئة الثانية، وينسب للإمام الشافعي أنه قال فيه: لولا مجونه لأخذت عنه. فإذا جاز الاستشهاد بشعر أبي تمام فلم لا يجوز الاحتجاج بشعر ابن هانئ[2].

إن الشواهد الشعرية في كتب المسائل لأبي علي الفارسي كثيرة وفيرة، فامتد الزمن في شواهده الشعرية من العصر الجاهلي لتصل إلى الأموي، حتى إنه ذكر شعراء معاصرين له، كالمتنبي، ولعل الفارسي كان من المتعصبين له[3]، فقد أورد له شعرا في مواضع متفرقة، فذكر له أربع أبيات في كتابين: هما المسائل العضديات، والمسائل الشيرازيات، سنأتي على ذكرها لاحقا.

يمكن تقسيم الشواهد الشعرية في كتب مسائل أبي علي الفارسي إلى ثلاثة أقسام: الأول: الشاهد الشعري المنسوب. والثاني: الشاهد المختلف على نسبته: وهي شواهد شعرية اختلف عالمان أو أكثر في نسبتها إلى قائلها. الثالث: الشاهد الشعري المجهول القائل: وهي التي لا يعرف لها قائل، واستشهد بها النحويون واللغويون.

أولا: الشواهد الشعرية المنسوبة:

استقى أبو علي الفارسي شواهده الشعرية من كثير من مصادر الشعر، منها ما أنشده سيبويه في كتابه، ومنها ما أنشده أبو زيد الأنصاري في نوادره، ومنها من المفضليات وغيرها، ومنهجه الغالب في نسبة البيت أن يَعزو البيت إلى عالم فيقول: أنشد سيبويه، أو أنشد أبو زيد، أو أنشد عن المفضل، أو يقول: أنشد. وقد يذكر اسم الشاعر، فيقول: قال الفرزدق، أو قال ذو الرمة، أو قال الكميت، لكن أكثر ما يأتي عليه الشاهد الشعري لا يذكر اسم قائله، ويكتفي الفارسي بقوله: " قال الشاعر"، أو " في قوله".

يعد ابن سلام الجمحي صاحبُ كتاب " طبقات الشعراء " واضعَ منهج في ترتيب فحول الشعراء، استند فيه على معرفته بنقد الشعر وصناعته لإطلاق الأحكام عليهم، مستندا على ذلك بالفحص والنظر والرواية عن علماء اللغة، فاقتصر على ما لا يجهله عالم، ولا يستغني عن علمه ناظر في أمر العرب[4]، ويرى محمود شاكر أن تقسيم ابن سلام " أجود في تاريخ الشعر وتاريخ نقده، من تقسيم المحدثين للشعراء وفقَ الزمن وتاريخ المولد والوفاة، وإلغاؤه طبقة المخضرمين وإدماجها في طبقة الشعر نفسه، دليل على حسن بصر ابن سلام بالنقد، وجودة معرفته بالشعر، ودليل على أنه نهج نهجا يحتاج إلى دراسة دقيقة متقنة، يُرجَع فيها إلى طريقته التي سلكها"[5].

---

[1] – فتح الله، **المواهب الفتحية**، ج1/ص53، 57.
[2] – انظر: فتح الله، **المواهب الفتحية**، ج1 /ص57.
[3] – انظر: شلبي، **الفارسي** حياته ومكانته، ص576.
[4] – انظر: ابن سلام، **طبقات فحول الشعراء**، ص3، 49.
[5] – ابن سلام، **طبقات فحول الشعراء**، ص65.

وقد قادني هذا الكتاب إلى النظر في شعراء الشواهد في كتب المسائل للفارسي وترتيبهم على وفق المنهج الذي وضعه ابن سلام؛ اعتدادا برأي ابن سلام؛ لأنه كان راوية للشعر أخذ عنه أكابر اللغويين[1]، ولسبقه في هذا الميدان على من سواه، وكتابه كما يقول محمود شاكر في مقدمته " أساس لكل دراسة لكتبنا الأدبية التي سارت على النهج الصحيح في إسناد الأخبار والآثار والأشعار "[2]، ولما لشعرائه من فضل السبق في الفحولة على غيرهم من الشعراء، واكتفيت منه بالإشارة إلى شعراء الشواهد، ولجأت إلى تصنيف ابن سلام؛ لأنه فصّل الشعراء الجاهليين والمخضرمين والإسلاميين، وأنزلهم منازلهم، واحتج لكل شاعر منهم بما عنده من حجة على ذلك[3]، ولم يكن يُعرف قبل ابن سلام منهج واضح في النقد، بل كانت آراء ارتجالية شخصية، لا تعدو كونها تعكس رأي صاحبه، و" أكثر ما كان يكتب إلى عهد ابن سلام بحوث صغيرة، ورسائل، لا كتب كبيرة"[4].

ضمّت طبقات ابن سلام مئة وأربع عشرة شاعرا من أهل الجاهلية والإسلام والمخضرمين، وكان تقسيم فحول الشعراء في الطبقتين الأوليَيْن يضم أربعين شاعرا في كل طبقة، إذ يقول ابن سلام: " فاقتصرنا من الفحول المشهورين على أربعين شاعرا، فألفنا من تشابه شعره منهم إلى نظرائه، فوجدناهم عشر طبقات، أربعة رهط كل طبقة، متكافئين معتدلين"[5]، فكانوا موزعين فى على نحو هذا الترتيب:

– طبقات الشعراء الجاهليين: وهم عشرة، فى كل طبقة أربعة شعراء.

– طبقات الشعراء الإسلاميين: وهم عشرة، فى كل طبقة أربعة شعراء.

فيكون مجموع الطبقتين الأوليين ثمانين شاعرا إسلاميا وجاهليا ومخضرما أدرك الجاهلية والإسلام، ثم يكمل ابن سلام تقسيمه إلى طبقات أخرى، وهى:

1- طبقة أصحاب المراثى: وتضم ثلاثة شعراء، وشاعرة هي الخنساء.

2- طبقة شعراء القرى العربية: وهم اثنان وعشرون شاعراً، كانوا موزعين على النحو الآتي:

- شعراء المدينة: وهم خمسة، ثلاثة من الخزرج، واثنان من الأوس.
- شعراء مكة: وهم تسعة شعراء مذكورين.
- شعراء الطائف: وهم خمسة شعراء.
- شعراء البحرين: وهم ثلاثة شعراء.

3- طبقة شعراء اليهود: تضم ثمانية شعراء.

إن التقسيم الذي اعتمد عليه ابن سلام في الطبقات لا يستند على العامل الزمني وإن عُدّ العامل الأهم في تقسيم الشعر - فلم يكن منهجه في الكتاب أن يفاضل بين أحدهم، إذ يقول: "وليس تَبْدِئَتُنَا واحدا في الكتاب نَحكم له، ولا بد من مبتدأٍ، ونذكر من شعرهم الأبيات التي تكون في الحديث والمعنى"[6]، غير أن العامل الزمني تتجلى قيمته في الشاهد الشعري، فكل شعراء ابن سلام يحتج بشعرهم، ولقد اعتمدت تقسيم كتابه النقدي بغية المزج بين رؤية الأديب والناقد للشعر، ورؤية اللغوي والنحوي له، فصلة الأديب والناقد بالشعر أوثق عُرى من صلة اللغوي

---

[1] – انظر: اللغوي، **مراتب النحويين**، ص67.
[2] – ابن سلام، أبو عبد الله محمد الجمحي، **طبقات فحول الشعراء**، مقدمة المحقق، ص11.
[3] – انظر: ابن سلام، **طبقات فحول الشعراء**، ص33.
[4] – ابن سلام، **طبقات الشعراء**، ص20.
[5] – ابن سلام، **طبقات فحول الشعراء**، ص24.
[6] – ابن سلام، **طبقات فحول الشعراء**، ص50.

به، فهو من جمعه من البادية، وشرح متونه، وبيّن غوامضه، ثم جاء النحوي بعدئذ ليستشهد ويحتّج بما سمعه منهم.

لقد قسّم ابن سلام شعراءه إلى زمنين: الشعر الجاهلي، والشعر الإسلامي، وقد وضع بين شعراء القسمين شعراءَ مخضرمين عاشوا في الجاهلية والإسلام، وشعراء القرى، ولا شك أن أسسا أخرى كان لها اعتبار عنده كالإكثار والإجادة وتعدد الأغراض الشعرية. وقد كان استشهاد الفارسي بشعر شعراء الطبقات على النحو الآتي:

أولا: الشعر الجاهلي: الطبقة الأولى: وهم أربعة شعراء، استشهد بهم الفارسي كلهم، وبلغ عدد شواهد هذه الطبقة مئة وواحدا وأربعين شاهدا، وشعراؤها هم:

1- امرؤ القيس بن حُجر، استشهد به الفارسي في سبعة وعشرين موضعا.

2- نابغة بني ذبيان، استشهد به الفارسي في واحد وعشرين موضعا.

3- زهير بن أبي سلمى، وقد استشهد به في خمسة وعشرين موضعا.

4- الأعشى، ميمون بن قيس، واستشهد به في ثمانية وستين موضعا، وهو الأكثر استشهادا به في طبقة الشعراء الجاهليين.

<u>الطبقة الثانية:</u> وقد ذكر شواهد شعرية لهم جميعا، وهم:

1- أوس بن حجر، استشهد به في اثني عشر موضعا.

2- بشر بن أبي خازم الأسدي، استشهد به في ثلاثة مواضع.

3- كعب بن زهير بن أبي سلمى، استشهد به في ثلاثة مواضع.

4- الحطيئة، استشهد به في عشرة مواضع.

<u>الطبقة الثالثة:</u> استشهد بأربعة منهم:

1- أبو ليلى، نابغة بني جعدة، أورد له شواهد في ثمانية مواضع.

2- أبو ذؤيب الهذلي، ذكر شواهد له في أكثر من خمسة وعشرين موضعا.

3- الشماخ بن ضرار، استشهد به في تسعة عشر موضعا.

4- لبيد بن ربيعة العامري، استشهد به في أكثر من عشرين موضعا.

<u>الطبقة الرابعة:</u> استشهد بشعرهم جميعا:

1- طرفة بن العبد، ذكر له سبعة عشر شاهدا.

2- عبيد بن الأبرص، ذكر له ثلاثة شواهد.

3- علقمة الفحل بن عبدة التميمي[1]، استشهد به في سبعة مواضع.

4- عدي بن زيد، أورد له عشرة شواهد.

---

[1] – الأصفهاني، أبو الفرج، **الأغاني**، تحقيق عبد الأمير علي مهنا، وسمير جابر، دار الفكر، دمشق، د.ط، ج21/ص205.

الطبقة الخامسة: وقد استشهد بشعر ثلاثة منهم، هم:
1- خداش بن زهير العامري، ذكر له خمسة شواهد.
2- الأسود بن يَعْفُر، ذكر له عشرة شواهد.
3- تميم بن أُبَيّ بن مقبل، ذكر له أربعة وعشرين شاهدا.

الطبقة السادسة: استشهد باثنين منهم فقط، وهما:
1- عمرو بن كلثوم التغلبي، وقد استشهد بشعره سبع مرات.
2- عنترة بن شداد العبسي، استشهد به بأحد عشر موضعا.

الطبقة السابعة: ذكر ثلاثة شعراء من هذه الطبقة، هم:
1- سلامة بن جندل، وكان استشهاده به مرة واحدة.
2- حصين بن الحُمام المُرّي، احتج بشعره خمسَ مرات.
3- المتلمس، استشهد به مرتين.

الطبقة الثامنة: واستشهد بثلاثة منهم، وهم:
1- عمرو بن قميئة، له أربعة أبيات.
2- النمر بن تولب، أحد بني عدي بن عوف بن عبد مناة بن أدّ، ورد شعره في أحد عشر موضعا.
3- أوس بن غلفاء الهُجيمي، ورد شعره مرتين.

الطبقة التاسعة: وقد أقل الفارسي من الاستشهاد بهم، فاستشهد بشعر اثنين منهم في أربعة مواضع، هما:
1- سويد بن كُراع العُكليّ، واستشهد به ثلاث مرات.
2- سحيم عبد بني الحسحاس الأسدي، ذكر له شاهدا مرة واحدة.

الطبقة العاشرة: وكذلك فقد استشهد بشعر اثنين منهم، لكنه أكثر من شواهدهما، هما:
1- الكميت بن معروف الأسدي، ذكر له من الشواهد إحدى وعشرين مرة.
2- عمرو بن شأس الأسدي، جاء شعره مرتين فقط.

ثانيا: أصحاب المراثي: وهم أربعة شعراء اشتهروا بمراثيهم، وقد استشهد الفارسي بشعرهم، وإن لم يكن قد أكثر منه، أولهم:
1- المتمم بن نويرة، رثى أخاه مالكا، استشهد به الفارسي ثمانيَ مرات.
2- الخنساء بنت عمرو، رثت أخويها صخرا ومعاوية الذين قتلا أيام الجاهلية، ولها ثلاثة شواهد في مسائل أبي علي.

3- أعشى باهلة عامر بن الحارث بن رباح، رثى المنتشر بن وهب بن عجلان الباهلي، استشهد بشعره مرتين.
4- كعب بن سعد الغنوي، رثى أخاه أبا المغوار، وجاء شعره في خمسة مواضع.

ثالثا: شعراء القرى العربية: وهنّ المدينة ومكة والطائف واليمامة والبحران، وأشعرهن قرية **المدينة**، وشعراؤها الفحول خمسة، وهم في الجملة ثلاثة من الخزرج واثنان من الأوس، غير أن الفارسي استشهد باثنين من الخزرج واثنين من الأوس، ولم يكثر من شواهدهم، وهم:
1- حسان بن ثابت من الخزرج من بني النجار، ورد شعره في الفارسيات إحدى عشرة مرة.
2- كعب بن مالك من بني سلمة من الخزرج، جاء شعره ثلاث مرات.
3- قيس بن الخطيم من الأوس، جاء شعره مرتين.
4- أبو قيس بن الأسلت من الأوس، من بني عمرو بن عوف، ورد شعره مرتين.

شعراء مكة: وقد وصف ابن سلام شعرها في قوله: أشعار قريش أشعار فيها لين يشكّل بعض الإشكال[1]، وقد أقلّ الفارسي من الاستشهاد لشعراء مكة، ولم يذكر من شعرائهم إلا اثنين، هما:
1- عبد الله بن الزبعرى السهمي، وهو أبرعهم شعرا، استشهد به في أربعة مواضع.
2- عبد الله بن حُذافة السهمي، ذكر له شاهدا واحدا.

شعراء الطائف: ولم يستشهد الفارسي بهم كثيرا، ولم يورد إلا لشاعر واحد منهم، هو أمية بن أبي الصلت في أربعة عشر موضعا.

شعراء البحرين: وقد استشهد باثنين منهم، هما:
1- المثقب العبدي، وقد ورد شعره ست مرات.
2- الممزق العبدي، واسمه شاس بن نهار بن أسود، ذكر له بيتا واحدا.

رابعا: الشعراء الإسلاميون: وقد قسّمهم ابن سلام كما قسم الشعراء الجاهليين عشر طبقات:

الطبقة الأولى: وقد استشهد بثلاثة منهم، هم شعراء النقائض المعروفين، الفرزدق وجرير والأخطل، وهم مقدمون على الشعراء الإسلاميين[2]، وأكثر من الاستشهاد بهم، إذ بلغ عدد شواهد هذه الطبقة مئة وستة وخمسين شاهدا، وهو عدد كبير إذا ما قيس بعدد شواهد الطبقات الأخرى، وهم:
1- الفرزدق، همام بن صعصعة الدارمي التميمي[3]، وقد أكثر من الاستشهاد بشعره، فقد تكرر شعره في سبعة وثمانين موضعا، وقد يتكرر الشاهد الواحد أكثر من أربع مرات، وهذا يُثبت مقولة يونس بن حبيب: " لولا شعر الفرزدق لذهب ثلث لغة العرب، ولولا شعر الفرزدق لذهب نصف أخبار الناس"[4].

---

[1] – ابن سلام، **طبقات فحول الشعراء**، ص96.
[2] – الأصفهاني، **الأغاني**، ج21/ص396.
[3] – انظر: الفرزدق، **ديوانه**، شرحه إيليا الحاوي، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط1، 1983م، ج2/ص315. عبد السلام هارون، معجم شواهد العربية، المقدمة.
[4] – الأصفهاني، **الأغاني**، ج21/ص398.

2- جرير بن عطية التميمي، وقد استشهد الفارسي بشعره، وأكثرَ منه في ثلاثة وخمسين موضعا.

3- الأخطل، غياث بن غوث بن الصلت، وكنيته أبو مالك[1]، لم يكثر من الاستشهاد له، فقد استشهد بشعره في ستة عشر موضعا فقط.

<u>الطبقة الثانية:</u> استشهد بهم كلهم، وبلغ عدد شواهدهم أربعة وتسعين شاهدا، وهم:

1- البعيث، واسمه خداش بن بشر بن أبي سفيان بن مجاشع بن دارم، ذكر له ثلاثة أبيات فقط.

2- القطامي، استشهد بشعره مرتين، وهو أقل من استشهد بهم في هذه الطبقة.

3- كثيّر عزة، استشهد بشعر ستا وعشرين مرة.

4- ذو الرمة، وقد ورد شعره في الفارسيات في مواضع كثيرة جدا، فقد استشهد به ثلاثا وستين مرة.

<u>الطبقة الثالثة:</u>

1- كعب بن جعيل التغلبي، وقد ذكر له بيتين من شعره.

2- عمرو بن أحمر الباهلي، ورد شعره ست عشرة مرة.

3- سحيم بن وثيل الرياحي اليربوعي التميمي، استشهد بشعره ست مرات.

<u>الطبقة الرابعة:</u>

1- حميد بن ثور الهلالي، ذكر شعره في تسعة مواضع.

2- الأشهب بن رُمَيلة، ورد شعره مرة واحدة.

3- عمر بن لجأ التيمي، وله بيتان في مسائل الفارسي.

<u>الطبقة الخامسة:</u>

1- أبو زبيد الطائي، واسمه حرملة بن المنذر، استشهد به إحدى عشرة مرة.

2- العُجَير بن عبد الله السلولي، ذكره ببيت واحد.

3- عبد الله بن همام السلولي، وله شواهد في ستة مواضع.

<u>الطبقة السادسة:</u> وهم أربعة رهط من أهل الحجاز:

1- عُبيد الله بن قيس الرقيّات، تكرر شعره ست مرات.

2- الأحوص الأنصاري الخزرجي، له شعر في ستة مواضع.

3- جميل بن معمر العذري ، يكرر شعره مرتين.

4- نُصَيْب بن رباح، له شعر في خمسة مواضع.

---

[1] – انظر: فخر الدين قباوة، الأخطل الكبير – حياته وشخصيته وقيمته الفنية، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط1، 1399هـ/1979م، ص12،11.

<u>الطبقة السابعة:</u> ولم يذكر الفارسي منهم إلا شاعرا واحدا منها، هو المتوكل الليثي، ورد شعره مرة واحدة فقط.

<u>الطبقة الثامنة:</u> وفيها شاعران، هما:

1- بشامة بن الغدير العذري، له بيت واحد في مسائل أبي علي.

2- شبيب بن البرصاء، ذكر له بيتا واحدا فقط.

<u>الطبقة التاسعة:</u> وهي طبقة الرُجّاز، وقد ورد شعر شعرائها جميعا في المسائل الفارسيات، وهي أكثر الطبقات استشهادا، بلغ عدد شواهد هذه الطبقة مئة وواحدا وستين شاهدا، وأكثر من ورد شعره فيها رؤبة والعجاج، وهم:

1- الأغلب العجلي، ورد شعره في خمسة مواضع.

2- أبو النجم العجلي، واستشهد به اثنتين وعشرين مرة.

3- العجّاج بن رؤبة، وقد تكرر شعره في ثمانية وستين موضعا، وكثيرا ما كان يكرر البيت الواحد.

4- رؤبة بن العجاج، فقد تكرر شعره في ستة وستين موضعا.

<u>الطبقة العاشرة:</u> وفيها اثنان، هما:

1- مزاحم بن الحارث العقيلي، وقد جاء شعره أربع مرات.

2- يزيد بن الطثرية، وقد ورد شعره مرتين في مسائل أبي علي.

بذلك يكون شعراء طبقات ابن سلام قد استوفوا نصيبهم من الاستشهاد في كتب المسائل للفارسي، وهم اثنان وسبعون شاعرا من مجموع شعراء الطبقات البالغ عددهم مئة وأربعة عشر شاعرا، استشهد الفارسي بشعرهم الذي تعد أكثر شواهد النحو منه، إذ بلغ تعداد شواهد طبقات الشعراء في مسائل أبي علي الفارسي تسعمئة واثنين وأربعين شاهدا، وهذا دالّ على فحولة أولئك الشعراء وسبقهم في ميدان الشعر على غيرهم من الشعراء.

ثانيا: الشواهد الشعرية المختلف عليها:

وهي شواهد شعرية اختلف عالمان أو أكثر على نسبتها إلى قائل، ولقد كان علماء اللغة والنحو ينظرون إلى الشعر بعين الريبة، ولا يعتمدون فيه إلا على ما ثبت عندهم وصحت نسبته إلى قائله، وتحققوا من فصاحة قائله وصدق راويه[1].

إن سبب تعدد رواية الشاهد والاختلاف عليه مرده - كما يقول ابن سلام - إلى أنه " لما كثُر الإسلام وجاءت الفتوح واطمأنت العرب بالأمصار راجعوا رواية الشعر، فلم يؤُولوا إلى

---

[1] – انظر: الحديثي، **الشاهد وأصول النحو**، ص158.

ديوان مدوّن ولا كتاب مكتوب، وألْفَوا ذلك وقد هلك من العرب من هلك بالموت والقتل، فحفظوا أقل ذلك، وذهب عليهم منه كثير"[1].

سبب آخر قد يكون له شأن في اختلاف الرواية أنه " لما راجعت العرب رواية الشعر، وذكرَ أيامها ومآثرها، استقل بعض العشائر شعر شعرائهم، وما ذهب من ذكر وقائعهم. وكان قوم قد قلت وقائعهم وأشعارهم فأرادوا أن يلحَقوا بمن له الوقائع والأشعار، فقالوا على ألسنة شعرائهم، ثم كانت الرواة بعدُ، فزادوا في الأشعار التي قيلت"[2]، وقد ذكر الدكتور رياض السواد في مقالة له عواملَ كثيرة كانت سبب اختلاف الرواة في نسبة البيت إلى قائله، وهي: تعدد اللهجات واختلاف لغات القبائل، والتصحيف والتحريف، والخلاف النحوي بين الكوفيين والبصريين[3].

إن الشواهد الشعرية التي اختلف الرواة والعلماء عليها في كتب مسائل أبي علي الفارسي تشكل واحدا وسبعين بيتا، موزعة على خمسة كتب، كان أكثرها الشيرازيات في ستة وعشرين بيتا، تكرر منها بيت واحد ثلاث مرات، ثم البصريات في أربعة عشر بيتا تكرر منها بيت مرتين، ثم العضديات في عشرة أبيات تكرر منها بيت مرتين، ثم الحلبيات في سبع مسائل، ثم المنثورة في ثلاثة أبيات وهي أقلها، ولم أعثر في غير هذه المسائل المذكورة على أبيات اختلف العلماء في نسبتها، ومن الأبيات المختلف عليها ما يأتي:

أولا: المسائل الشيرازيات: قول الشاعر:

وَقَدْ جَعَلتْ نَفْسِي تَطِيْبُ لِضَغمَةٍ　　　لضَغْمِهِمَاهَا يَقْرَعِ العظْمَ نابُها[4]

وقد اختُلف في نسبة البيت، فقيل: لمُغلِّس بن لقيط، وقيل: لقيط بن مرّة الأسدي[5].

ثانيا: المسائل العضديات: قول الشاعر:

من النَّفَرِ اللائي الذينَ إذا هُمُو　　　يَهابُ اللِّئامُ حَلْقَةَ الباب قَعْقَعُوا[6]

اختلف في نسبة البيت، فقال المبرد في الكامل: لأبي قيس بن الأسلت، وجاء في اللسان والخزانة أنه لأبي الربيس عباد بن طهفة المازني[7].

ثالثا: المسائل العضديات: قول الشاعر:

فكيفَ لنا بالشُّرب إنْ لمْ يكُنْ لَنَا　　　دَوانِيْقُ عِندَ الحَانَوِيِّ وَلا نَقْدُ[8]

---

[1] – ابن سلام، **طبقات فحول الشعراء**، ص25.
[2] – ابن سلام، **طبقات فحول الشعراء**، ص46.
[3] – انظر: رياض السواد، مقالة بعنوان:" **تعدد رواية الشاهد الشعري** وأثره على القاعدة النحوية"، ص2.
[4] – يعقوب، إيميل بديع، **المعجم المفصل** في شواهد اللغة العربية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1417هـ/1996م، ج1/ص165، ص166.
[5] – الفارسي، المسائل **الشيرازيات**، ص592.
[6] – الفارسي، المسائل **العضديات**، ص163. وانظر: حداد، حنا جميل، **معجم شواهد النحو الشعرية**، دار العلوم، الرياض، ط1، 1404هـ/1984م، ص106.
[7] – انظر: الفارسي، المسائل **العضديات**، الهامش، ص163.
[8] – يعقوب، **المعجم المفصل**، ج2/ص264.

قيل: لذي الرمة، أو أبو عمارة، أو الفرزدق، وقيل لتميم بن مقبل[1].

ثالثا: الشواهد الشعرية المجهولة:

إن قضية الشاهد الشعري المجهول قديمة الظهور، نشأت منذ بدأ الاحتجاج بالشعر، ولعل هذه الظاهرة كانت تشكل نسبة كبيرة في النحو الكوفي؛ إذ كان الاعتماد فيه على كثير من الشواهد المجهولة دون الرجوع إلى قائلها، أو الاختلاف عليه، وقد توزعت الشواهد النحوية المجهولة في كتب المسائل وانتشرت، وكان منها شواهد ذكرها سيبويه في كتابه.

يعد الشاهد الذي لا يعرف قائله على وجه الخصوص، ولم ينسب إلى شاعر على وجه القطع والتأكيد، ظاهرة مألوفة في علم اللغة والنحو، فقد رُويت الشواهد المجهولة القائل منذ العصور المتقدمة، وكانت تقوم القاعدة النحوية عليه دون أدنى ريبة، فكثيرا ما نرى في المصادر الأولى للغة والنحو استشهادا ببيت من الشعر دون أن يذكر صاحبه أو يعرف على وجه الخصوص، وليس أدلُّ على ذلك من اعتماد الكوفيين عليه، وكذا كانت الحال في المسائل الفارسيات، فلم يكن الفارسي معنيا كثيرا بعزو البيت إلى قائله، ولو رجع القارئ إلى الأبيات التي نسبها الفارسي لوجدها لا تشكل شيئا بالمقارنة مع تلك التي لم تكن تنسب إلى قائل بعينه، ولكن بالعودة إلى المؤلفات القديمة والمعاجم التي عنيت بالشاهد النحوي الشعري تجد أكثرها منسوبا لصاحبه، من ذلك ما استشهد به الفارسي من شواهد سيبويه في كتابه.

رابعا: شواهد سيبويه الشعرية:

يعد كتاب سيبويه مصدرا من مصادر الشواهد الشعرية، توزّعت شواهده الشعرية بين ما عُرف قائلها، وما هو مجهول القائل، غير أن جهالة قائله لم تقدح في ثقة ناقله، قال عبد القادر البغدادي: " الشاهد المجهول قائله وتتمته إن صدر من ثقة يعتمد عليه قُبِلَ، وإلا فلا. ولهذا كانت أبيات سيبويه أصحُّ الشواهد، اعتمد عليها خلف بعد سلف، مع أن فيها أبياتا عديدة جُهل قائلوها، وما عيب بها ناقلوها، وقد خرّج كتابه إلى الناس والعلماء كثير، والعناية بالعلم وتهذيبه وكيدةٌ، ونُظر فيه وفُتّش، فما طَعن أحدٌ من المتقدمين عليه، ولا ادعى أنه أتى بشعر منكر، وقد روى في كتابه قطعة من اللغة غريبة لم يدرك أهل اللغة جميع ما فيها، ولا ردوا حرفا منها. قال الجرمي: نظرت في كتاب سيبويه فإذا فيه ألف وخمسون بيتا، فأما الألف فقد عرفت أسماء قائليها فأثبتها، وأما الخمسون فلم أعرف أسماء قائليها. فاعترف بعجزه ولم يطعن عليه بشيء، وقد روي هذا الكلام لأبي عثمان المازني أيضا"[2].

إن ظاهرة الشواهد النحوية المجهولة القائل ظاهرة مألوفة منذ بدأت رواية الشعر، وكانت تُقام القاعدة النحوية على شاهد لم يعرف له قائل على وجه الخصوص، وكذا كانت الحال في مسائل الفارسي، فلم يكن مشغوفا كثيرا بعزو البيت إلى قائله، ولو رجع القارئ إلى مسائله لوجد عددا كبيرا منها لم تُنسب إلى قائل، ولكن بالعودة إلى كتب الشواهد النحوية ومعاجمها فإنه

---

[1] – يعقوب، **المعجم المفصل**، ج2/ص264.
[2] – البغدادي، **خزانة الأدب**، ج1/ص16، 17.

يجدها إما منسوبة إلى قائل، وهذا ما غلب عليه الحال، أو مختلفا في نسبتها، أو مجهولة القائل، وهذا فيما ندر.

إن كثيرا من الشواهد الشعرية في مسائل الفارسي استشهد بها سيبويه في كتابه، وقد كان لسيبويه أثر بالغ في الاستشهاد بها على من بعده، فتكررت شواهده في أكثر من مصدر نحوي بعده، وعدد الشواهد المنسوبة في كتاب سيبويه سبعمئة وتسعة وثلاثون شاهدا، منها مئة واثنان وسبعون شاهدا خالف العلماءُ سيبويه في نسبتها، أما الشواهد التي لم تنسب في الكتاب فعددها ثلاثمئة وسبعة عشر شاهدا[1]، وسواء أكانت معروفة القائل فيما بعد أو مجهولة، فإن الأبيات التي لم تنسب في المسائل الفارسيات كثيرة جدا، رصدت منها ثلاثمئة وخمسة وعشرين شاهدا شعريا غير منسوب، كانت موزعة من حيث الأكثر فالأقل على النحو الآتي:

1- المسائل الشيرازيات : كتاب من القطع الكبيرة، وقد امتلأ كثيرا بالشواهد التي لم تنسب إلى قائل، ويبلغ عددها تسعة وسبعين شاهدا.
2- المسائل العضديات : كتاب صغير الحجم، إلا أن أبياته المجهولة بلغت تسعة وستين شاهدا مجهولا.
3- المسائل البصريات : كتاب كبير الحجم احتلت الأبيات المجهولة فيه عددا لا بأس به، وتعدادها تسعة وخمسون بيتا.
4- المسائل المشكلة : بلغت شواهده الشعرية المجهولة سبعة وأربعين شاهدا.
5- المسائل الحلبيات : شواهده المجهولة خمسة وأربعون شاهدا .
6- المسائل العسكريات : لا تتجاوز شواهده المجهولة ثمانية عشر بيتا .
7- المسائل المنثورة : عدد شواهده المجهولة ثمانية شواهد فقط .

يمكن أن أعرض على سبيل المثال نماذج وردت في أربعة كتب، وهي المسائل المشكلة، والمسائل العضديات، والمسائل المنثورة، والمسائل الحلبيات، كانت فيها الشواهد منسوبة، أو مجهولة النسبة، أو اختُلف عليها:

أولا: المسائل المشكلة: أحصيت فيها ثمانية شواهد ذكرها سيبويه في كتابه، وهي:
- الشاهد الأول: الحذف من باب الضرورة الشعرية:

هَلْ تَعْرِفُ الدَّارَ على تبرَاكا   دارٌ لِسُعدى إذْهِ مِنْ هَوَاكَا[2]

هذا البيت من الأبيات الخمسين التي لم يعلم قائلها، ولا يعرف له ضميمة[3]، وعُدّ الشطر منه بيتا واحدا[4]، والمعنى: إذ هي من هواك، فحذف الياء فدل على أن الاسم هو الهاء وحدها[5].

- الشاهد الثاني: حذف الفعل بعد " إنْ "، وإضمار الفعل:

---
[1] – انظر: خالد عبد الكريم جمعة، **شواهد الشعر** في كتاب سيبويه، الدار الشرقية، القاهرة، ط2، 1409هـ/1989م، ص214.
[2] – الفارسي، المسائل **المشكلة**، ص45. انظر: سيبويه، **الكتاب**، ج1/ص27.
[3] – انظر: البغدادي، **خزانة الأدب**، ج2/ص6.
[4] – انظر: المعري، أبو العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان، **رسالة الملائكة**، تحقيق محمد سليم الجندي، دار صادر، ط1، 1412هـ/1992م، ص196.
[5] – الأنباري، **الإنصاف**، ص543.

لَقَدْ كَذَبَتْكَ نَفْسُكَ فَاكْذِبَنْهَا   فَإِنْ جَزَعاً وَإِنْ إِجْمَالَ صَبْرٍ [1]

" والتقدير: فإن ذا جزع فلا جزع، وإن كنت مجمل صبر فأجمل"[2].

- الشاهد الثالث: استعمال الاسم الموصول " مَنْ" عند الوصل بقول بعض العرب "منون"، واستشد الفارسي بقول تأبط شرا:

أَتَوْا نَارِي فقلتُ مَنونَ أنتمْ   فقالوا الجنُّ قلتُ عِموا ظلاما[3]

وقد استشهد به سيبويه على قول بعض العرب في الاستفهام بـ" مَن" عن النكرة عند الوصل "منون"، وعند الوقف" "منوا"[4].

- الشاهد الرابع: في الصفة:

رِيحُ الجنوب مع الشمال وتارةً   رِهَم الربيع وصائبُ التُّهتانِ[5]

والأصل أن يقال: ريح شمال، وريح جنوب، فتُنكَّر الصفة والموصوف، أو تُعرفان، لأنها ألفاظ كانت في الأصل منكرة سُميت تسمية المؤنث، وأجريت مجرى الأسماء، قال سيبويه: سمعنا ذلك من فصحاء العرب لا يعرفون غيره[6].

- الشاهد الخامس: إعمال المصدر عمل الفعل:

فَلَوْلَا رَجَاءُ النَّصْرِ منكَ وَرَهْبَةٌ   عِقَابَكَ قَدْ صَارُوا لَنَا كَالمَوَارِدِ [7]

ذكر ذلك الشاهد سيبويه، وجعله في باب" من المصادر جرى مجرى الفعل المضارع"، فقوله: "رهبة". تعدى إلى مفعوله" عقابك".

- الشاهد السادس:" ماذا" اسم موصول:

دَعِيْ مَاْذَا عَلِمْتِ سَأَتَّقِيهِ   وَلَكِنْ بَالْمُغَيَّبِ نَبِّئِينِي [8]

---

[1] – **المشكلة**، ص120. وانظر: سيبويه، **الكتاب**، ج1/ص266. وانظر: النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد، شرح أبيات سيبويه، تحقيق أحمد خطاب التكريتي، المكتبة العربية، دمشق، ط1، 1974م، ص124.

[2] – انظر: المرادي، ابن أم قاسم، **توضيح المقاصد** والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1422هـ/2001م، ج1/ص1017.

[3] – الفارسي، **المسائل المشكلة**، ص135. وانظر: تأبط شرا، **ديوانه**، تحقيق علي ذو الفقار شاكر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1404هـ/1984م، ص256. وانظر: الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (ت 340 هـ)، **الجمل** في النحو، تحقيق علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1404هـ/1984م، ص336. وانظر: الزمخشري، **الكشاف**، ج1/ص46. وانظر: الأعلم الشنتمري، **النكت** على كتاب سيبويه، ج1/ص86.

[4] – انظر: سيبويه، **الكتاب**، ج2/ص411. وانظر: الفارسي، المسائل المشكلة، تحقيق السنكاوي، ص256.

[5] – الفارسي، المسائل **المشكلة**، ص140. التهتان: مصدر للفعل، و" هتنت السماء " أي: صبت أمطارها. وانظر: النحاس، شرح أبيات سيبويه، ص100.

[6] – سيبويه، **الكتاب**، ج3/ص561.

[7] – انظر: سيبويه، **الكتاب**، ج1/ص189. وانظر: الفارسي، المسائل **المشكلة**، ص142.

[8] – انظر: سيبويه، **الكتاب**، ج2/418. وانظر: الفارسي، المسائل **المشكلة**، ص144. انظر: المثقب العبدي، **ديوانه**، تحقيق حسن كامل الصيرفي، منشورات معهد المخطوطات العربية، جامعة الدول العربية، ط1، 1319هـ/1971م، ص213.

وهذا البيت من قصيدة المثقب العبدي، في قصيدة المشهورة التي مطلعها:

أفاطمُ قبلَ بينِكِ مَتِّعِيْنِي　　　وَمَنْعُكِ مَا سَأَلْتُكِ أَنْ تَبِيْنِي[1]

والمعنى من بيته: دعي الذي علمت، وهذا شاهد على وقوع " ماذا" اسما موصولا بمنزلة الاسم الواحد.

- الشاهد السابع: شاهد في الحذف:

وَيَوْمَ شَهِدْنَاهُ سُلَيْماً وَعَامِراً　　　قَلِيلٌ سِوَى الطَّعْنِ النِّهال نوافلُهْ[2]

- الشاهد الثامن: في وزن " ديموم ":

*** قَدْ عَرَضتْ دَوِيَّة دَيْمومْ ***[3]

فقد استشهد به الفارسي ليدل به على أن وزن" ديموم" فيعول، وجمعها دياميم، مما كان دالا على صفة، نحو عيثوم، وقيّوم، والديموم الفلاة؛ لأنا تحطم سالكيها[4].

ثانيا: المسائل العضديات: وشواهده المجهولة عند سيبويه خمسة كما أحصيتها، وهي:
- الشاهد الأول: أصل لفظة " هنة ":

أَرَى أبْنَ نِزارٍ قَدْ جَفَانِي وَمَلَّنِي　　　عَلَى هَنَواتٍ شَأْنُهَا مُتَتَابِعُ[5]

المحذوف من لفظة " هنة " الواو، وقال قوم: المحذوف منها الهاء، وقد وضعه المبرد في باب ما كان على ثلاثة أحرف مما حذف منه حرف وجُعل مكانه حرف [6].

- الشاهد الثاني:

بَادَتْ وَغَيَّرَ آيَهُنَّ مَعَ البِلَى　　　إلاَّ رَوَاكِدَ جَمْرُهنَّ هَبَاءُ[7]

استشهد به الفارسي ليشير إلى أن كلمة " رواكد" جاءت صفة لموصوفها المحذوف" أثافي" دالة على الركود، لأن الكلام عنده قد جرى على وزن" أثفية"، فإذا كانت على وزن" أفعولة" أو "**فُعْلِيَة**"[8]، ومعنى قوله:" إلا رواكد" أي: بها رواكد. فحمله على شيء لو كان عليه الأول لن ينقض الحديثَ[9].

---

[1] – المثقب العبدي، **ديوانه**، ص136.
[2] – هارون، عبد السلام، **معجم شواهد العربية**، ص374.
[3] – حداد، حنا، **معجم شواهد النحو الشعرية**، ص230.
[4] – انظر: ابن سيده، **المخصص**، ج2/ص276.
[5] – الفارسي، المسائل **العضديات**، ص30. وانظر: سيبويه، **الكتاب**، ج3/ص361.
[6] – انظر: المبرد، **المقتضب**، ج2/ص268. وانظر: ابن السراج، **الأصول**، ج3/ص321.
[7] – الفارسي، المسائل **العضديات**، ص50. وانظر: الشماخ، **ديوانه**، ص427.
[8] – انظر: الفارسي، المسائل **العضديات**، ص50.
[9] – سيبويه، **الكتاب**، ج1/ص174.

- الشاهد الثالث: ياء النسبة:

كَأْسٌ عَزِيْزٌ مِنَ الأَعْنَابِ عَتَّقَهَا   لِبَعْضِ أَرْبَابِها حَانِيَّةٌ حُوْمُ[1]

استشهد به ليثبت أن" حانية" نسبة إلى حانٍ [2].

- الشاهد الرابع: ياء النسبة:

فَلَسْتُ بِشَاوِيٍّ عَلَيْهِ دَمَامَةٌ   إِذَا مَا غَدَا يَغْدُو بِقَوْسٍ وَأَسْهُمِ[3]

فلفظة" شاويّ" هي في الأصل نسبة إلى" شاء" وهذا ما أُجمِعَ عليه[4].

- الشاهد الخامس: في الفعل" عَوِج، يَعْوَج" فيما هو خلقة أو عيب:

وَاعْوَجَّ غُصْنُكَ مِنْ لَحْوٍ وَمِنْ قِدَمٍ   لَا يَنْعِمُ الغُصْنُ حَتَّى يَنْعِمَ الوَرَقُ[5]

ثالثا: المسائل المنثورة: ضمت ثلاثة شواهد أنشدها سيبويه في كتابه، وهي:

- الشاهد الأول:

*** يا ليت أيامَ الصبا رواجعا ***[6]

ذكر أبو علي أن" رواجع" ليست منتصبة بـ" ليت"، وإنما هي حال من فعل مضمر، وكأنه قال: يا ليت أيام الصبا أقبلت رواجعَ، فالعامل في رواجع الفعل المضمر[7]، وقد تابع الفارسي سيبويه في نصه، إذ قال سيبويه: وهذا كقوله: ألا ماءَ لنا باردا كأنه قال: يا ليت لنا أيام الصبا، وكأنه قال: يا ليت أيام الصبا أقبلت رواجعَ[8].

- الشاهد الثاني:

بَكَتْ جَزَعا وَاسْتَرجَعَتْ ثُمَّ آذَنَتْ   رَكَائِبُها أَنْ لا إِلينا رُجُوعُها[9]

قال أبو علي:" فرفع " رجوعها " بالابتداء، وأضمر الخبر كأنه موجود وواقع، وجعل " إلينا" تبيينا، مثلَ قوله سبحانه: ﭽ□□ □ □ □ □ ﭼ الأعراف: ٢١

---

[1] – علقمة الفحل، **شرح ديوانه**، الأعلم الشنتمري، تحقيق حنا نصر الحتي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1414هـ/1993م، ص45.

[2] – الفارسي، المسائل **العضديات**، ص109.

[3] – سيبويه، **الكتاب**، ج3/ص367.

[4] – الفارسي، المسائل **العضديات**، ص 129. وانظر: سيبويه، **الكتاب**، ج3/ص367.

[5] – الفارسي، المسائل **العضديات**، ص154. وانظر: سيبويه، **الكتاب**، ج4/ص39.

[6] – زعم ابن سلام أن لغة جماعة من تميم ،هم قوم رؤبة بن العجاج،-نصب الجزئين بإن وأخواتها، ونسب ذلك أبو قتيبة الدينوري إلى تميم عامة. انظر: ابن عقيل، **شرحه** على ألفية ابن مالك، ج1/الهامش319.

[7] – انظر: الفارسي، المسائل **المنثورة**، ص79.

[8] – انظر: سيبويه، **الكتاب**، ج2/ص142.

[9] – الفارسي، المسائل **المنثورة**، ص94. وانظر: سيبويه، **الكتاب**، ج2/ص298.

- الشاهد الثالث:

لا هيثمَ الليلةَ للمطيّ[1]

فالشاهد نفي " هيثم " بـ" لا" النافية للجنس، كأنه أراد جنس هيثم [2].

رابعا: المسائل الحلبيات: وشواهد الفارسي التي وردت في الكتاب هي:
- الشاهد الأول: وقد ورد في المسائل المنثورة:

*** لاهيثم الليلةَ في المطيّ ***[3]

وقد تقدم الكلام عليه.

- الشاهد الثاني: الفصل والإلغاء:

فَلا تَلْحَني فيها فَإِنَّ بِحُبّها   أَخَاكَ مُصَابُ القَلْبِ جَمٌّ بَلابِلُهْ[4]

يرى الفارسي أنه كما فصلوا بين الفعل والفاعل وهما أوثق عرى من غيرهما، فمن باب أولى أن يفصل ما سواهما [5]، فلما قال:" مصابُ القلب"، ألغى عمل الفعل عليه بالابتداء، وهذا نحو: إن بك زيدا مأخوذ، وإن لك زيدا واقفٌ[6].

- الشاهد الثالث:

وإذا أُقْرِضْتَ قرضا فاجزِه   إنما يجزي الفتى غيرُ الجملْ[7]

والشاهد للبيد بن ربيعة، ويروى أيضا" ليس الجمل"، ذكره الفارسي على الوجهين؛ ليحتج بأن "ليس" ليست استثناء، لأن المعنى: ليس الذي يجزي الجملُ، أي: إنما هو الفتى ليس إياه، ويجوز أن يكون " الجمل " اسم ليس، والخبر مضمر، كأنه قال: ليس الجمل جازيا [8]، وأرى أن الوجه الأخير أقرب إلى الصواب من سواه.

* الشواهد الشعرية المنسوبة إلى قبيلة الشاعر أو بينته:

ورد في المسائل الفارسيات ثمانية وعشرون بيتا منسوبا إلى خمس عشرة قبيلة، لا يعرف لها قائل على وجه الخصوص، موزعة على حسب ما وردت على النحو الآتي:

اسم القبيلة	موضع الشاهد	عدد المرات

[1] – انظر: سيبويه، **الكتاب**، ج2/ص296. وانظر: الصبان، أبو العرفان محمد بن علي، **حاشية الصبان** على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، ط1، د.ت، ج2/ص6.
[2] – الفارسي، المسائل **المنثورة**، ص103.
[3] – الفارسي، المسائل **الحلبيات**، ص204.
[4] – انظر: سيبويه، **الكتاب**، ج2/ص133. وانظر: ابن عقيل، **شرحه** على ألفية ابن مالك، ج1/ص321، وانظر: ابن عصفور، **شرح جمل الزجاجي**، ج1/ص595. وانظر: ابن السراج، الأصول، ج1/ص205.
[5] – الفارسي، المسائل **الحلبيات**، ص258.
[6] – انظر: سيبويه، **الكتاب**، ج2/ص133.
[7] – لبيد بن ربيعة، **ديوانه**، تحقيق إحسان عباس، منشورات وزارة الإعلام، الكويت، د.ط، 1962م، ص179.
[8] – انظر: الفارسي، المسائل **الحلبيات**، ص264، 265.

– رجل من باهلة.	– المسائل العسكريات	مرة واحدة
– رجل من الأشعريين.	– المسائل العسكريات	مرة واحدة
– أعرابي من بني سعد.	– المسائل المشكلة	مرة واحدة
– رجل من مناة.	– المسائل المنثورة	مرة واحدة
– رجل مولّد من بني سلول.	– المسائل البصريات	مرة واحدة
– رجل من تميم. – راجز من تميم.	– المسائل الشيرازيات – المسائل العسكريات	مرة واحدة مرة واحدة
– رجل من طيئ.	– المسائل الشيرازيات	ثلاث مرات
– امرأة من بني عقيل.	– المسائل العضديات – المسائل العسكريات	مرتان مرة واحدة
– امرأة من بني قشير.	– المسائل العضديات	مرة واحدة
– شاعر من بني ثعلبة.	– المسائل العسكريات	مرة واحدة
– بعض الأعراب. – أعرابي.	– المسائل العسكريات – المسائل البصريات	تسع مرات
– بعض أهل اليمانية.	– المسائل العسكريات	مرة واحدة
– بعض بني أسد.	– المسائل الحلبيات	مرة واحدة
– بعض بني عامر. – لغة في بني عامر.	– المسائل الحلبيات – المسائل الحلبيات	مرتان
– رجل من هذيل.	– المسائل الشيرازيات	مرة واحدة

القبائل العربية التي يحتج بكلامها:

أجمع العلماء بكلام العرب والرواة لأشعارهم، والعلماء بلغاتهم وأيامهم ومحالهم أن قريشا أفصح العرب ألسنة وأصفاهم لغة، اختار الله منهم نبي الرحمة محمدا صلى الله عليه وسلم، فجعل قريشا قطّان حرمه، وجيران بيته الحرام وولاته، وهم إلى ذلك أجود العرب انتقادا للأفصح، ولغتهم أسهل على اللسان، لتخيرهم من كلام العرب أحسن لغاتهم وأصفى كلامهم؛ فلم تكن في لغة قريش عنعنة تميم، ولا عجرفيّة قيس، ولا كشكشة أسد، ولا كسكسة ربيعة [1].

إن كلام العرب المأخوذ عنهم هم الموثوق بعربيتهم، وهم: قيس، وتميم، وأسد، وقد أُخذ عن تلك القبائل ثلث اللغة العربية، وبهم اقتُدي، وعنهم أخذ اللسان العربي، وعليهم اتُّكل في الغريب، وفي الإعراب والتصريف، ثم هذيل، وبعض كنانة، وبعض الطائيين، ولم يؤخذ من

[1] – انظر: ابن فارس، **الصاحبي**، ص24. وانظر: السيوطي، **الاقتراح**، ص56. وانظر: الشاوي، **ارتقاء السيادة**، ص79.

غيرهم من سائر القبائل[1]، وبالجملة فإنه لم يؤخذ عن حضَريٍّ قط، ولا عن سُكَّان البرارى ممن كانِ يسكن أطراف بلادهم التى تجاور سائرَ الأمم الذين حولهم؛ فإنه لم يُؤْخَذْ لا من لَخْم، ولا من جُذَام؛ لمجاورتهم أهل مصر والقِبْط، ولا من قضاعة، ولا من غسَّان، ولا من إياد؛ لمجاورتهم أهل الشام، وأكثرهم نصارى يقرؤون فى صلاتهم بالعبرانية، ولا من النَّمِر، فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونانية، ولا من بكر لمجاورتهم للنَّبَطِ والفرس، ولا من أزْدِ عمان، لمخالطتهم للهند والفرس، ولا من أهل اليمن أصلاً، لمخالطتهم للهند والحبشة، ولولادة الحبشة فيهم، ولا من بنى حنيفة، وسكان اليمامة، ولا من ثقيف، وسكان الطائف، لمخالطتهم تُجَّار الأمم المقيمين عندهم، ولا من حاضرة الحجاز؛ لأن الذين نقلوا اللغة صادفوهم حين ابتدؤوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم، وفسدت ألسنتهم[2].

وعلى العموم فقد استشهد الفارسي بشعراء تلك القبائل، على اختلاف في عدد الشواهد الشعرية، فقد تباينت الشواهد الشعرية قلة وكثرة على حسب كل شاعر من شعرائهم، نأخذ أنموذجا على ذلك شعراء قبيلة هذيل على سبيل التمثيل لا الحصر على النحو الآتي:

شواهد الشعراء الهذليين:

الهذليون هم بنو هُذَيْل بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار، وقريش تسكن مكة، وهذيل تسكن ما حولها أو قريبا منها[3]. وتعد قبيلة هذيل من القبائل العربية التي يحتج بكلامها، ولقد رفد شعراؤها العربية بشواهد شعرية كثيرة، فقد كان الشعر الهذلي في كل عهود اللغة موضع اهتمام كبار الرواة كالأصمعي، والأئمة كالشافعي، والمؤلفين كأبي الفرج الأصفهاني، وقد ظل الشعر الهذلي منذ تدوين هذه اللغة وهو حقيبة نصوصها وجَعبة شواهدها، وملتقى حُفَّاظها، إليه مرجع علمائها في الاستشهاد على صحة المفردات، وعليه يعتمد الأئمة في تفسير ما التبس من محكم الآيات [4]، ولئن سبقت قريش بأنها كانت أجود العرب انتقاء للأفصح من ألفاظها وأسهلها على اللسان عند النطق، وأحسنها مسموعا، لقد جاءت هذيل لاحقة بها في هذا المضمار أو تكاد، ولا عجب، فهي تمُتّ إلى قريش بالنسب والصهر والجوار، وهذا مسوّغ اختصاص البحث بدراسة شعراء قبيلة هذيل، ليكون أنموذجا دالا على حجم استشهاد الفارسي بشعر القبائل العربية.

جُمعت أشعار الهذليين بين دفتي ديوان واحد، مكوّن من ثلاثة أقسام، وضمّ شعرهم شرحا لألفاظه، فاعتمدتُ عليه في ترتيب الشعراء الهذليين، على حسب ترتيبهم في الديوان، فعثرت فيه على أربعة عشر شاعرا هذليا، لهم خمسة وأربعون شاهدا شعريا على نحو الترتيب الآتي:

1- أبو ذؤيب الهذلي، وردت له شواهد شعرية في كتب المسائل في أكثر من عشرين موضعا.

2- ساعدة بن جُؤَيّة، استشهد به الفارسي ثلاث مرات.

3- المتنخل الهذلي، ترددت له أبيات أربعة في مسائل أبي علي الفارسي.

---

[1] – انظر: السيوطي، **الاقتراح**، ص19.
[2] – الفارابي، أبو نصر، **الألفاظ والحروف**، دار المشرق، بيروت، تحقيق محسن مهدي، د.ط، ص164.
[3] – انظر: **ديوان الهذليين**، تحقيق أحمد الزين، ومحمود أبو الوفا، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط2، 1995م، ج3/المقدمة.
[4] – انظر: **ديوان الهذليين**، ج3/المقدمة.

4- عبد مناف بن رِبْع الجربي[1]، ورد شعره مرة واحدة في المسائل.

5- صخر الغي بن عبد الله[2]، ورد شعره في المسائل مرتين.

6- أبو كبير، واسمه عامر بن الحُليس، وله بيتان في المسائل.

7- أبو خِراش، واسمه خويلد بن مرّة[3]، ذكر الفارسي من شعره بيتين.

8- أمية بن أبي عائذ، وله بيت واحد.

9- أبو المثلم، وله بيت واحد فقط.

10- مالك بن خالد الخناعي، وله خمسة أبيات في المسائل.

11- حذيفة بن أنس، وله بيت واحد.

12- المعطل وهو أحد بني رُهم بن سعد بن هذيل[4]، وله بيت واحد.

13- مالك بن الحارث، وله بيت واحد في المسائل.

14- عمرو بن هميل اللحياني الهذلي، استشهد بشعره مرة واحدة.

بقية شعراء الشواهد في مسائل الفارسي:

نهل أبو علي من شواهد المتقدمين الشعرية شيئا لا يستهان به، ما يقود البحث إلى الجزم بموسوعية علمه واتساع محفوظه الشعري، وهو أمر لا سبيل إلى دحضه أو المراء فيه، شأنه في ذلك شأن جلة العلماء اللغويين المتقدمين.

إن شواهد الفارسي الشعرية في الغالب الأعم غير معزوّة إلى صاحبها، ولا منسوبة إلى قائلها، وحسبه أن يذكر الشاهد الشعري ليقودك إلى التأمل والبحث في قائله ونسبته، ولعل هذا النمط من الاستشهاد قد سنّه من قبل سيبويه في كتابه، فلم يكن يعزو البيت إلى قائله في كثير من الأحيان، ما قاد العلماء بعده إلى البحث عن قائليها والتنقيب عن أسمائهم، ولعل سبب ذلك راجع إلى تورّعه و" خوفه من أن يخطئ فينسب شاهدا إلى غير قائله؛ لأن هناك من الشواهد ما ينسب إلى أكثر من شاعر كما أن منها ما نحله الرواة...، وكان يقال: إن المولدين وضعوا أشعارا ودسّوها على الأئمة، فاحتجوا بها ظنا منهم أنها للعرب"[5].

يتوزع شعراء شواهد المسائل للفارسي من مراحل متنوعة من تاريخ الاحتجاج، من العصر الجاهلي، ثم الإسلامي، ثم الأموي، وحتى من العصر العباسي، موزعين في أشتات كتب المسائل على نحو يرد على حسب الحاجة إلى الاستشهاد بالبيت الشعري، وقد بلغ عدد الشعراء الذين استشهد بهم أبو علي الفارسي في مسائله قرابة ثلاثمئة شاعر من قبائل مختلفة

---

[1] – انظر: **ديوان الهذليين**، ج2/ص38.
[2] – انظر: **ديوان الهذليين**، ج2/ص51.
[3] – انظر: **ديوان الهذليين**، ج2/ص116. وانظر: الأصفهاني، الأغاني، ج211/21.
[4] – انظر: **ديوان الهذليين**، ج3/ص40.
[5] – الحديثي، **الشاهد وأصول النحو**، ص110.

غير من سبقت الإشارة إليهم في هذا المبحث، أذكر منهم ما استطعت أن أجمعهم من كتبه السبعة، وعدد مرات استشهاده بهم على صورة الجدول الآتي:

اسم الشاعر	قبيلة الشاعر	عدد المرات
الحارث بن ظالم المري – صحابي	ذبيان – غطفان	1
قعنب بن أم صاحب، وأم صاحب أمه، واسم أبيه ضمرة	غطفان	4
سويد بن أبي كاهل اليشكري	يشكر	1
أبو الأسود ظالم بن عمرو الدؤلي – تابعي	كنانة	6
جابر بن رألان	طيئ	6
فروة بن مسيك المرادي – صحابي	يماني	2
عمرو بن معدي كرب الزبيدي – صحابي	يماني	15
المرار بن سعيد الفقعسي	أسد	16
عمر بن أبي ربيعة المخزومي	كنانة	8
العباس بن مرداس السلمي – صحابي	قيس عيلان	15
عمرو بن ملقط	طيئ	4
النعمان بن منذر	لخم	3
عبدة بن الطيب واسمه يزيد بن عمرو	تميم	5
عمرو بن قميئة	بكر	4
خطام بن نصر المجاشعي	تميم	3
الحارث بن كلدة	ثقيف	1
زهير بن مسعود الضبي	ضبة	7
عمران بن حطان الشيباني الوائلي	بكر بن وائل	6
أحيحة بن الجلاح بن الحريش – جاهلي	أوس	1

عمرو بن شأس	أسد	2
سالم بن مسافع بن دارة	غطفان	3
أبو حية الهيثم بن الربيع النميري	قيس عيلان	3
يزيد بن الحكم	ثقيف	34
حميد الأرقط	تميم	2
قيس بن زهير	عبس	4
القتال الكلابي	قيس عيلان	5
عبد الله بن الحجاج	قيس عيلان	1
بشر بن المغيرة بن المهلب بن أبي صفرة	أزد	1
زيد بن عمرو بن نفيل القرشي	كنانة	1
قصي بن كلاب	كنانة	3
الربيع بن ضبع	فزارة	2
مزاحم بن الحارث العقيلي	هوازن – قيس عيلان	4
كعب بن سعد	بنو غني – قيس عيلان	5
حاتم بن عبد الله بن سعد	طيئ	11
عمرو بن أحمر الباهلي	قيس عيلان	16
الحارث بن خالد المخزومي	كنانة	1
عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير بن عطية – عباسي	تميم	1
الصمة بن عبد الله القشيري – أموي	قيس عيلان	4
مزرد بن ضرار المازني	ذبيان – غطفان	2
أوفى بن مطر المازني	ذبيان – غطفان	2

منظور بن مرثد	أسد	12
حسيل بن عرفطة –صحابي	أسد	2
سلامة بن جندل من بني كعب بن سعد	تميم	1
مبشر بن هذيل بن زافر	فزارة– غطفان	1
ابن الأعرابي محمد بن زياد	عنزة	1
الحصين بن حمام	ذبيان– غطفان	5
حنيف بن حنى	تغلب	2
الطرماح بن حكيم	طيئ	8
عذار بن درة	طيئ	2
طفيل بن عوف بن كعب	بنو غني– قيس عيلان	1
يعقوب بن السكيت الدروقي	أهوازي	1
ليلى بنت عبد الله بن الرحال الأخيلية –أموية	قيس عيلان	2
أبو الطيب أحمد بن الحسين الجعفي المتنبي	كندة	7
إبراهيم بن علي بن سلمة بن عامر بن هرمة	كنانة	7
أشعر الرقبان، واسمه عمرو بن حارثة – جاهلي	أسد	1
الراعي النميري، واسمه عبيد بن حصين بن معاوية بن جندل –أموي	هوازن	9
حريث بن عتاب بن مطر بن سلسلة بن كعب بن عوف –أموي	طيئ	2
بشر بن عمرو الأنصاري –صحابي	الخزرج	1
غوية بن سلمى بن ربيعة	ضبة	1
مقاس العائذي، واسمه مسهر بن النعمان	بكر بن وائل	1
النجاشي، واسمه قيس بن عمرو بن مالك بن الحرث بن كعب – مخضرم	الحارث بن كعب	2

عمرو بن مرة بن عبس بن مالك بن المحرث بن مازن	غطفان	2
ربيعة بن ثابت بن لجأ – أموي	أسد	1
محمد بن سلمة بن عدي بن مجدعة الأنصاري – صحابي	الخزرج	1
يعلى بن مسلم بن أبي قيس اليشكري الأحول – أموي	أزد	1
الأضبط بن قريع بن عوف بن كعب السعدي – جاهلي	تميم	1
أبو الطفيل عامر بن واثلة	كنانة	1
عمرو بن قعاس بن عبد يغوث المرادي – جاهلي	مذحج	3
المغيرة بن حبناء، وحبناء أمه وأبوه عمرو بن ربيعة الحنظلي – إسلامي	تميم	1
سعد بن مالك بن ضُبَيعة، الجد الثاني لطرفة بن العبد – جاهلي، وشاعر بكر بن وائل في حرب البسوس.	بكر بن وائل	1
كعب بن جعيل	تغلب	2
أنس بن زنيم بن عمرو – صحابي	كنانة	1
عبد الرحمن بن حسان بن ثابت الأنصاري	الخزرج	4
هشام أخو ذي الرمة بن عقبة بن نهيس بن مسعود العدوي الربابي – أموي	تميم	1
أبو دؤاد الإيادي جويرية بن الحجاج – جاهلي	إياد	7
المتوكل بن عبد الله بن نهشل بن مسافع بن وهب الليثي – أموي	كنانة	1
الجحاف بن حكيم بن عاصم بن سباع بن خزاعي السلمي – أموي	قيس عيلان	1
القلاخ بن حزن بن جناب بن منقر	تميم	1
اللعين المنقري منازل بن زمعة	تميم	1
علي بن الغدير – أموي	بنو غني – قيس عيلان	2
ضمرة بن ضمرة النهشلي – جاهلي	تميم	3

أبو نجدة لخيم بن سعد من بني عجل	بكر بن وائل	1
أبو محمد الحذلمي، واسمه عبد الله بن ربعي بن خالد	أسد	1
عبد الله بن عَنَمة بن حرثان الضبي – مخضرم	ضبة	1
تأبط شرا، واسمه ثابت بن جابر الفهمي القيسي –جاهلي	قيس عيلان	1
سراقة بن مرداس بن أسماء بن خالد البارقي – إسلامي أموي	أزد شنوءة	1
الأعلم بن جرادة السعدي	تميمي	1
مهلهل بن ربيعة، واسمه عدي بن ربيعة أبو ليلى –جاهلي	تغلب	4
هند بنت أبي سفيان بن حرب بن أمية –مخضرمة	كنانة	2
أسماء بن خارجة بن حصن بن حذيفة بن بدر	فزارة	3
قيس بن جروة بن غنم بن وائلة بن عمرو بن عاصم –صحابي	طيئ	3
مغلس بن لقيط بن حبيب بن خالد بن نضلة –جاهلي	أسد	2
زيد الخيل، وهو زيد بن مهلهل أبو مكنف – مخضرم	طيئ	4
عبد قيس بن خفاف أبو جبيل البُرجُمي – جاهلي	تميم	1
عاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل الصحابية	كنانة	1
المعلوط بن بدل القريعي	تميم	2
وعلة الجرمي	قضاعة	1
عمرو بن عبد الجن الجرمي	قضاعة	1
ابن ميادة، واسمه الرماح بن أبرد –أموي عباسي	غطفان	2
عيسى بن فاتك	كنانة	1
عتبة بن مرداس	تميم	2
حجل بن نضلة الباهلي	قيس عيلان	1

مطرود بن كعب الخزاعي – جاهلي	أزد شنوءة	1
خالد بن جعفر بن كلاب	قيس عيلان	1
الأعور الشني العبدي، وهو بشر بن منقذ	عبد القيس	1
عروة بن الورد بن زيد العبسي – جاهلي	غطفان	5
جثامة بن قيس الليثي	كنانة	1
قيس بن الحدادية الخزاعي – جاهلي	قيس عيلان	1
حريث بن عناب بن مطر النبهاني الطائي –أموي	طيئ	3
هدبة بن الخشرم بن كُرز –جاهلي	قضاعة	1
عمرو بن الإطنابة، والإطنابة أمه، واسم أبيه عامر بن زيد بن مناة – جاهلي	الخزرج	2
عبد العزيز بن زرارة الكلابي –أموي	قضاعة	1
عمرو بن هميل اللحياني	هذيل	1
أبو وجزة السعدي يزيد بن أبي عبيد السلمي – تابعي	هوازن	2
الشمردل بن شريك بن عبد الملك اليربوعي	تميم	1
نهيك بن صريم اليشكري	أسد	2
يزيد بن الأعور الشني	عبد القيس	1
رومي بن شريك الضبي	ضبة	1
ذو الإصبع العدواني، وهو حرثان بن محرث بن الحارث	قيس عيلان	1
قيس بن ذريح الليثي، مجنون لبنى	كنانة	1
لقيم بن أوس الشيباني	بكر بن وائل	1
زيد الفوارس بن حصين بن ضرار بن مالك	بكر بن وائل	2
ثعلبة بن عمرو بن محصن الأنصاري	أوس	1

ذكين بن رجاء الفقيمي – أموي	تميم	3
عفيرة بنت طرامة الكلبية	قضاعة	1
جذيمة بن مالط بن فهم بن غنم بن دوس الأبرش	أزد شنوءة	2
مضرس بن ربعي بن لقيط	أسد	1
شبيب بن جعيل – جاهلي	تغلب	3
جبيهاء الأشجعي – مخضرم	ضبة	1
كُبيشة بنت رافع بن معاوية بن عبيد بن ثعلبة الخدرية الأنصارية	الخزرج	1
أبو عطاء السندي، وهو أفلح بن يسار – أموي عباسي	أسد	1
أرطأة بن سهية، وسهية أمه، واسم أبيه زفر بن عبد الله بن مالك	غطفان	1
عبد الله بن مطيع بن الأسود بن حارثة العدوي –صحابي	كنانة	1
يزيد بن سنان بن أبي حارثة بن مرة	مرة – غطفان	1
جندل بن المثنى الطهوي	تميم	1
ذو الخرق الطهوي –جاهلي	تميم	2
مالك بن خريم بن دالان بن عبد الله بن حبيش الهمداني	يماني	1
عباد بن طهفة بن عياض، من بني رزام بن مازن بن ثعلبة بن سعد	ذبيان– غطفان	1
الحادرة قطبة بن أوس بن محصن بن جرول– جاهلي	ذبيان– غطفان	1
معقر بن حمار البارقي –جاهلي	أزد شنوءة	1
جويرية بن بدر	تميم	2
درنى بنت عبعبة من بني قيس بن ثعلبة	بكر بن وائل	1
شمير بن صعب بن الحارث	حمير	2
الجميح بن الطماح، واسمه منقذ بن الطماح بن بن قيس بن طريف بن عمرو	أسد	1

هيمان بن قحافة السعدي	تميم	2
الملبد بن حرملة الشيباني – عباسي	بكر بن وائل	1
سليمان بن قتة التيمي	كنانة	1
الدهناء بنت مسحل – جاهلية	تميم	1

الاستشهاد بشعر المولدين:

امتنع كثير من العلماء من النظر في شعر معاصريهم لمجرد معاصرتهم إياهم، وكما قيل: إن المعاصرة حجاب[1]، غير أن هذه النظرة المتشددة لم تسد طويلا، فبدأ الاحتجاج بشعرهم والنظر إلى كلامهم في المعاني، فقد ذكر ابن جني أن أبا العباس المبرد " احتج بشيء من شعر حبيب بن أوس الطائي في كتابه الاشتقاق، لمّا كان غرضه فيه معناه دون لفظه"[2]، ثم جاء الزمخشري في القرن السادس الهجري فخرق قاعدة سابقيه واستشهد بشعر أبي تمام[3] في لفظه ومعناه، فعند كلامه على تفسير قوله سبحانه وتعالى: ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﭼ البقرة: ٢٠ ، احتجّ بورود الفعل "أظلم" متعديا في شعر أبي تمام، في قوله:

هُمَا أَظْلَمَا حَالَيَّ ثُمَّتَ أَجْلَيَا ظَلامَيْهِمَا عَنْ وَجْهِ أَمْرَدَ أَشْيَبِ[4]

---

[1] – انظر: البغدادي، **خزانة الأدب**، ج1/ص6، وانظر: **المواهب الفتحية**، ج1/ 53.
[2] – ابن جني، **الخصائص**، ج1/ص24.
[3] – أحمد بن محمد الضبيب، مقالة بعنوان: " **الاستشهاد بشعر المولدين والمعاصرين**"، مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق، العدد الثامن والسبعون، الجزء الرابع، ص1061.
[4] – الخطيب التبريزي، **شرح ديوان أبي تمام**، تحقيق راجي الأسمر، دار الكتاب العربي، بيروت، ط2، 1414هـ/1994م، ج1/ص89.

فقال الزمخشري:" وهو وإن كان محدثا لا يستشهد بشعره في اللغة، فهو من علماء العربية فأجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه، ألا ترى إلى قول العلماء: الدليل عليه بيت الحماسة، فيقتنعون بذلك لوثوقهم بروايته وإتقانه"[1].

انتقد العلماء على الزمخشري احتجاجه بأبي تمام،" ولم يرتضِ جمهور العلماء ما ذهب إليه الزمخشري من التسوية بين ما يقوله أبو تمام وما يرويه، بل ذهبوا إلى التفرقة بينهم وهو الصحيح؛ لأن الرواية مبينة على الضبط والوثوق، والقول مبني على الدراية والإحاطة بأوضاع اللغة وقوانينها، وإتقان الرواية لا يلزم إتقان القول؛ لأنه جميع في الحماسة أشعارَ من يجوز الاستشهاد بأشعارهم، فمن أين يجب أن يكون ما استعمله في شعره مسموعا ممن يوثق به، أو مأخوذا من استعمالهم ؟!"[2].

إن نكر النحويين واللغويين لبيت شاعر مولّد يدخل في جملة التمثيل، بقصد تثبيت القواعد وبيانها، وكذلك في سوق النصوص والتعليق عليها، وليس الغرض منه الاحتجاج به، فقد امتلأت كثير من كتب النحو عند المتأخرين ببيتن أحدهما لأبي نواس، يُذكر في باب "أفعل التفضيل"، وهو قوله:

كَأَنَّ صُغْرَىْ وَكُبْرَى مِنْ فَوَاقِعِهَا   حَصْبَاءُ دُرٍّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ[3]

والبيت الأخر من قول أبي العلاء المعري، ويُتمثل به في باب المبتدأ والخبر، وهو قوله:

يُذِيبُ الرُّعبَ مِنهُ كُلُّ عَضْبٍ   فَلولا الغِمدُ يُمسكهُ لسالا[4]

يعد أبو علي الفارسي متوسعا في الاستشهاد بالشعراء المتأخرين، لا يرى التضييق والتحجّر في الاستدلال بالشاهد، ما لم يخالف قاعدة عامة، وهذا يلحظه أي قارئ لشواهده الشعرية في المسائل الفارسيات وغيرها من كتبه، فقد احتج في كتابه الإيضاح ببيت لأبي تمام هو قوله:

مَنْ كَانَ مَرْعَى عَزْمِهِ وَهُمُوْمِهِ   رَوْضُ الأَمَانِي لَمْ يَزَلْ مَهْزُوْلَا[5]

فقد استشهد به في كلامه على " كان " واسمها وخبرها. وقد أُخذ عليه استشهاده بشعره؛ لأنه مولد، ولأن عضد الدولة ابن بويه كان يحب هذا البيت وينشده كثيرا، وكان للشيخ المنزلة العظمى عنده[6]، غير أن ذلك كله برهان على سعة محفوظه، وامتداد أفقه العلمي، حيث يجد القارئ نفسه يقرأ شاهدا لشاعر جاهلي تارة، وتارة أخرى أمام شاهد لشاعر إسلامي، أو لشاعر أموي، أو لشاعر عباسي متأخر كأبي تمام، أو معاصر كالمتنبي.

لم يحُلْ شاهده النحوي دون أن ينأى عن معاصريه من الشعراء، فالتفاته إلى أبيات معاصره المتنبي ليشرحها - حتى ولو كان ذلك على سبيل الاستئناس بشعره- تدل على امتداد أفقه، ورحابة اطلاعه، وعدم تعصبّه، ولا أدل على ذلك من نماذج على شعراء متأخرين عاشوا

---

1 – الزمخشري، **الكشاف**، ج1/ص119. وانظر: البغدادي، **الخزانة**، ج7/1. وانظر: **السيوطي**، الاقتراح،ص56.
2 – مناهج جامعة المدينة العالمية، **أصول النحو**، الناشر جامعة المدينة العالمية، ص56.
3 – أبو نواس، الحسن بن هانئ، **ديوانه**، دار صادر، بيروت، ط1، د.ت، ص40.
4 – محمد عيد، **الاستشهاد والاحتجاج**، ص85.
5 – انظر: الفارسي، **الإيضاح**، ص102. وانظر: الخطيب التبريزي، **شرح ديوان أبي تمام**، ج2/ص123.
6 – فتح الله، **المواهب الفتحية**، ج1/ص56.

في العصر العباسي، وكانت وفاتهم بعد إبراهيم بن هرمة" ت 150 هـ" الذي يعد برأي الأصمعي وكثير من العلماء آخرَ من يستشهد بشعره [1]؛ فالغالب أن يُحتج بشعر من عاشوا قبل منتصف القرن الثاني للهجرة، وقد أورد لهم أبو علي الفارسي شعرا في مسائل نحوية وصرفية على النحو الآتي مرتبين زمنيا الأول فالأول:

أولا: المليد بن حرملة الشيباني "ت 138 هـ": استشهد له الفارسي ببيت واحد، وهو قوله في بيت من الرجز:

شَكَا إِلَيَّ جَمَلِي طُوْلَ السُّرَى صَبْراً جَمِيْلاً فَكِلانَا مُبْتَلَى [2]

استشهد به أبو علي لإثبات أن لفظة" كلا" مفرد، فقال:" ومما يدل على أنه اسم مفرد وليس بمثنى أن الإخبار عنه جاء كما جاء الإخبار عن الآحاد"[3].

ثانيا: ابن ميادة " ت 149هـ":

ابن ميادة شاعر مخضرم عاش عصرين العصر الأموي والعصر العباسي، وقد اشتهر بنسبته إلى أمه، واسمه الرماح بن أبرد بن ثوبان الذبياني الغطفاني، يكنى أبا حرملة، ورُوِي عن الأصمعي أن ابن ميادة من ساقة الشعراء، وممن ختم به الشعر [4]، وقد استشهد بشعره الفارسي في موضعين على النحو الآتي:

المسائل الحلبيات:

ذكر الفارسي مسألة في العدد ذكر في سؤال مقدمتها:" سأل سائل عن قولهم: " اثنا عشر " كيف أعرب من بين سائر الأعداد التي بين العشرة والعشرين"[5]، فأجاب عنها إجابة طويلة اقتضت أن يأتي على ذكر العدد" ثمانية"، فاستدل على ذلك بقول ابن ميادة:

يَحْدُو ثَمَانِيَ مُوْلَعاً بِلِقَاحِهَا حَتَّى هَمَمْنَ بِزَيْغَةِ الإِرْتَاجِ [6]

المسائل البصريات:

ذكر الفارسي في مسألة صرفية، كلاما قاده إلى المقابلة، وذكر من رجز ابن ميادة ما يثبت صحة ما ذهب إليه، وهو في قوله:

يَتْبَعْنَ سَدْوَ سَبِطٍ جَعْدٍ رِفَلْ كَأَنَّ حَيْثُ يَلْتَقِي مِنْهُ المُحُلْ
مِنْ قُطْرَيْهِ وَعِلانِ وَوَعِلْ [1]

---

1 – السيوطي، **الاقتراح**، ص56.
2 – ويروى: صبرٌ جميل. قال سيبويه: والنصب أكثر وأجود؛ لأنه يأمره. انظر:الأسود الغندجاني، **فرحة الأديب** في الرد على ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه، تحقيق محمد علي سلطاني، دار النبراس، دمشق، ط1، 1980م، ص179، 180. وانظر: خالد عبد الكريم جمعة، **شواهد الشعر** في كتاب سيبويه، ص337.
3 – الفارسي، المسائل **الشيرازيات**، ص416.
4 – البغدادي، **خزانة الأدب**، ج1/ص425.
5 – الفارسي، المسائل **الحلبيات**، ص308.
6 – ابن ميادة، **ديوانه**، تحقيق حنا جميل حداد، مراجعة قدري الحكيم، مجمع اللغة العربية، دمشق، ط1، 1402هـ/1982م، ص91.

فقال أبو علي في شرحه:" يريد: وعلان ووعلان، ليصح ما يريد من المقابلة، يدلك على أنه يريد المقابلة قوله: قطريه"[2].

ثالثا: إبراهيم بن هرمة " ت 176هـ":

هو إبراهيم بن علي بن سلمة بن علي بن عامر بن هرمة الكناني القرشي، كنيته أبو إسحاق، شاعر من مخضرمي الدولة الأموية والعباسية، يعد آخر من يستشهد بشعره[3]، إذ يرى الأصمعي أن الشعر خُتم بإبراهيم بن هرمة، وأنه آخر الحجج[4]، وقد استشهد الفارسي بشعره في سبعة مواضع، وهي:

المسائل العسكريات والبصريات:

استشهد الفارسي في المسائل العسكريات ببيت لابن هرمة، ساقه عند كلامه على عنعنة تميم، والعنعنة أن تجعل همزة" أن" عينا، وابن هرمة وإن كان قرشيا إلا أنه كان ربيَ في ديار تميم[5]، وهو قوله:

أَعَنْ تَغَنَّتْ عَلَى سَاقٍ مُطَوَّقَةٌ وَرْقَاءُ تَدْعُو هَدِيلاً فَوْقَ أَعْوَادِ[6]

المسائل الحلبيات:

1- الفعل" رأى" وما جاء منه على وزن مَفعَل:

ذكر الفارسي في مسألة له طويلة عن الفعل" رأى" وما تصرف عنه كلاما انتهى به إلى ما جاء في كلام العرب منه على وزن" مَفعَل"، فذكر قول سيبويه في المسألة، فقال أبو علي: قال سيبويه:" فلَما قول العرب: أنت مني مرأىً ومسمعٌ. فإنما رفعوه؛ لأنهم جعلوه هو الأول، حتى صار بمنزلة قولهم: أنت مني قريب. فكينونة" مرأى ومسمع" اسما أكثر؛ لأنهم جعلوه اسما خاصا بمنزلة" المحبِس، والمتَّكأ" وما أشبه ذلك، فكرهوا أن يجعلوه ظرفا، وقد زعموا أن بعض الناس ينصب بمنزلة:

أَنُصُبٌ لِلْمَنِيَّةِ تَعْتَرِيهِمْ رِجالِي أَمْ هُمُ دَرَجَ السُّيُولِ"[7]

يريد بذلك أن بعضهم أجراه مُجرى الظرف، فانتصب لذلك، وقال البغدادي: هي ظرف وقع خبرا[8].

---

[1] – ابن ميادة، **ديوانه**، ص218.
[2] – الفارسي، المسائل **البصريات**، ص644، 645.
[3] – ابن هرمة، إبراهيم بن هرمة القرشي، **ديوانه**، تحقيق محمد نفاع، وحسين عطوان، مجمع اللغة العربية، دمشق، د.ط، 1969م، المقدمة، ص11. وانظر: البغدادي، خزانة الأدب، ج1/ص425.
[4] – انظر: السيوطي، **الاقتراح**، ص56.
[5] – انظر: الفارسي، المسائل **البصريات** ص363. البغدادي، **خزانة الأدب**، ج1/ص425.
[6] – انظر: الفارسي، المسائل **العسكريات**، ص141. والمسائل **البصريات**، ص362، 362، 364. وانظر: ابن هرمة، **ديوانه**، ص105.
[7] – انظر: ابن هرمة، **ديوانه**، ص181. وانظر: الفارسي، المسائل **الحلبيات**، ص58، 59. وانظر: النحاس، **شرح أبيات سيبويه**، ص164.
[8] – البغدادي، **خزانة الأدب**، ج1/ص424.

2- إشباع الحركة القصيرة لتصبح طويلة:

يرى أبو علي الفارسي أن لفظة اسم الفعل" آمين" فيه لغتان:" أمين على وزن فعيل، وآمين على وزن هابيل وحاميم، فلّما الذي على وزن فعيل فلا إشكال فيه؛ لأنه على وزن يكون عليه أوزان الكلم العربية كثيرا"[1]، ولما الذي يكون ممدودا فاختلف عليه، بين قائل بأعجميته للحاقه أوزان الألفاظ الأعجمية، وقائل إنه ليس بأعجمي؛ لأن وزنه" فعيل" فلحقت الفاء ألف زيادة على بناء الكلمة، وقد استشهد ببيتين من شعر ابن هرمة، هما قوله:

وَأَنْتَ مِنَ الغَوائِلِ حَيْثُ تَرْمِي   وَمِنْ ذَمِّ الرِّجالِ بِمُنْتَزَاحِ[2]

وإنما هو" منتزح" من" نزح" إذا بعدَ.

المسائل الشيرازيات:

ذكر أبو علي في مسألة" عمرك الله، وقعدك الله" أن هذين اللفظين مما انتصب من المصادر على إضمار فعل، لا يستعمل إظهاره، ودلل على ذلك ببيت لإبراهيم بن هرمة، وهو:

بِاللهِ رَبِّكَ إنْ دَخَلتَ فَقُلْ لَهُ   هَذَا ابْنُ هَرْمَةَ وَاقِفاً بِالبَابِ[3]

فجعل الجار مع المجرور متعلقا بفعل دل عليه، فكأنك قلت: أسألك بالله[4].

رابعا: أبو عطاء السندي" 180هـ":

اسمه أفلح بن يسار، مولى من موالي بني اسد، من الشعراء المخضرمين في العصر الأموي والعباسي، وقد ذكر له الفارسي بيتا واحدا للدلالة على معنى لفظة " مأتم"، في قوله:

عَشِيَّةَ قَامَ النَّائِحاتُ وَشُقِّقَتْ   جُيُوبٌ بِأيدِي مَأتَمٍ وَخُدُودُ[5]

فقال أبو علي:" المأتم صار اسما للنساء"[6]، وقال أبو حاتم وقطرب" ومن الأضداد المأتم؛ فالمأتم: النساء المجتمعات في فرح وسرور، والمأتم: النساء المجتمعات في غمّ وحزن ومناحة"[7].

خامسا: عُمارة بن عقيل بن بلال بن جرير بن عطية التميمي" ت 239هـ":

---

[1] – الفارسي، المسائل **الحلبيات**، ص110.
[2] – ابن هرمة، **ديوانه**، ص92.
[3] – ابن هرمة، **ديوانه**، ص70.
[4] – الفارسي، المسائل **الشيرازيات**، ص83.
[5] – هارون، **معجم شواهد العربية**، ص128.
[6] – الفارسي، المسائل **الشيرازيات**، ص225.
[7] – السيد، يعقوب بكر، **نصوص في النحو العربي** –من القرن الثاني إلى الرابع، دار النهضة العربية، بيروت، ط1، 1970م، ج2/ص227.

شاعر عباسي توفي سنة مئتين وثلاث وتسعين، ويعد جرير الشاعر جده، وقد ذكر له بيتين وردا في المسائل العضديات؛ ليثبت قاعدة صرفية، هي أن زيادة التاء المربوطة يدل على الجمع، ثم استشهد على ذلك في قول عمارة يصف بغداد:

وَمَيْدَانُهَا المُذْرِيْ عَلَيْنَا تُرَابَها إِذَا حَجْحَجَتْ بَغَّالَةٌ وَحَمِيْرُهَا[1]
نَظَلُّ بِهِ غُبْرَ الْوُجُوْهِ كَأَنَّنَا جَنَائِزُ حُبْلَى نُبْشَ عَنْهَا قُبُوْرُهَا[2]

قال أبو علي في لفظة " بغَّالة" : " فلحاق الهاء في نحو هذا يدل على الكثرة، وحذفها يدل على الإفراد، وكأنها وصف لجماعة أو فرقة"[3].

سادساً: أبو الطيب المتنبي " ت 354هـ":

أحمد بن الحسين بن الحسن بن عبد الصمد الجعفي الكندي الكوفي المولد، قتله فاتك الأسدي قريبا من بغداد[4]، قال فيه ابن رشيق القيرواني مقولته الشهيرة: جاء المتنبي فملأ الدنيا وشغل الناس، وكان كثير البديهة والارتجال، وهو خاتم الشعراء[5]، وقد استشهد بشعره كثير من اللغويين المتأخرين، وحقيق بمثله أن يستشهد به فـ" قد تفرّد عن أهل زمانه بملك رقاب القوافي ورقة المعاني"[6]، ففي حاشية ابن بري على الصحاح، استشهد له في ثمانية مواضع، وكذلك في معجميْ لسان العرب، وتاج العروس، ويتماشى موقف الزمخشري وغيره من اللغويين المتأخرين مع التطور اللغوي الذي تمر به اللغة، وهو منطقي إذا احتفظ لكل عصر بالسمات التي أدخلها على المفردات أو التراكيب، غير أنه من الملاحظ أن اللغويين وإن ذكروا أبيات المولدين في كتبهم، فإنهم لا يستدلون بها على صحة اللغة بقدر ما يفسرون ما جاء فيها على ما سمع العرب، أو ما أورده العلماء القدامى، فابن حين يأتي على إيراد الرأي اللغوي يقول بعده: " وعليه قول المتنبي"، أو نحو ذلك، فاستعمال أبي الطيب يتوافق مع المسموع، لكنه ليس دليلا على صحته[7].

ذكر الفارسي أبياتا للمتنبي أوردها في مسائله في سبعة مواضع، وقد وردت موزعة على كتابين في النحو، هما:

المسائل العضديات: ذكر الفارسي في المسألة التاسعة بعد المئة قول المتنبي:

كَفَى بِجِسْمِي نُحُولاً أَنَّنِي رَجُلٌ لَوْلا مُخَاطَبَتِي إِيَّاكَ لَمْ تَرَنِي[8]

---

[1] – الجحجحة: التوقّف عن الشيء والارتداع.
[2] – الفارسي، المسائل **العضديات**، ص91.
[3] – الفارسي، المسائل **العضديات**، ص91.
[4] – البرقوقي، **شرحه على ديوان المتنبي**، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1986م، ج1/مقدمة الشارح .
[5] – ابن رشيق، القيرواني، **العمدة** في محاسن الشعر وآدابه، تحقيق محمد محيي الين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، 1981م، ج1/ص193.
[6] – الثعالبي، **يتيمة الدهر** في محاسن أهل العصر، تحقيق مفيد محمد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت، 1983م، ج1/ص27.
[7] – انظر: الضبيب، **الاستشهاد بشعر المولدين**، ص1060، 1062.
[8] – المتنبي، **ديوانه**، دار بيروت، ط1، 1403هـ/1983م، ص7.

ثم شرع في تبيانه وإعرابه، فقال:" الفاعل في هذا الباب لا يجيء إلا مع الجار، وكذلك في الاستعمال، ولو جاء بغير الباء، لجاز قياسا لا سماعا و" نحولا " تمييز، والتمييز في هذا الباب من باب قوله: ﭼﮈ ﭢ ﭣ ﭼمريم: ٤ "[1]، ثم يأتي على بيت آخر له، وهو:

كَفَى بِكَ دَاءً أَنْ تَرَى المَوْتَ شَافِياً   وَحَسْبُ المَنَايَا أَنْهُنَ دَوَانِيا[2]

فقال في شرحه: " فيحتمل هذا المصراع معنيين: أحدهما أن يكون هذا الشعر قيل لـه، ليس بك داء شديد، ويحتاج أن يكلف داء آخر، أو تعنى به، فأجاب وخاطب نفسه، فقال:

** كفى بك داء أن ترى الموت شافيا **

أي: كفى داؤك كلَّ داء، وكفى داء رؤيتك الموت شافيا جميع الداء، والمعنى: يكفيك داء رؤيتك الموت شفاء أن تتكلف داء آخر، وداء رؤيتك الموت شفاء"[3] ثم قال:" والمعنى الثاني: أن الرجل شكا الداء، وطلب ما يشفي داءه، فلم ير إلا الموت، فأقبل على نفسه يسألها فقال: كفى بجسمي نحولا، أي: كفاك رؤيتك الموت شافيا الداء، والتقدير: التأذي بالداء، والخوف من الداء فيك"[4].

المسائل الشيرازيات: أورد الفارسي في المسألة الخامسة والثلاثين للمتنبي ثلاثة أبيات كان أولها مسألة في الصرف كانت في قول المتنبي:

أَوْهِ بَدِيلٌ مِنْ قَوْلَتِي وَاهَا   لِمَنْ نَأَتْ وَالبَدِيلُ ذِكْرَاهَا[5]

فقال في شرحه:" " أوْهِ " الفاء منه همزة، والعين واو، واللام هاء، ووزنه من الفعل "فَعْل""[6].

المسألة الثانية ورودا في الشيرازيات كانت المسألة السادسة والثلاثين، وهي مسألة أطال الكلام فيها، استأنس فيها بقول المتنبي في الصرف، وذلك في قوله:

وَلِّ السَّلاطِينَ مَنْ تَوَلاَّهَا   وَالْجَأْ إِلَيْهِ تَكُنْ حُدَيَّاهَا[7]

فقال الفارسي في كلمة" حدياها": ولا يخلو مُكَبَّرها من أن يكون فَعْلى أو فُعْلى أو فِعْلى"[8]، ثم رجع أبو علي إلى ما ابتدأ الكلام به في المسألة السادسة والثلاثين نفسها من قول المتنبي، فشرح البيت الذي تقدم، فقال:" أي: تكن باعثا للملوك على طلب موضعك؛ لأنك إذا لجأت إلى الملك الممدوح، وصرت في ذراه، فقت الملوك وسبقتهم في رتبهم، فبعثتهم على طلب مكانك، وحدوتهم على مثل منزلتك"[9].

---

[1] – الفارسي، المسائل **العضديات**، ص229.
[2] – المتنبي، **ديوانه**، ص441.
[3] – الفارسي، المسائل **العضديات**، ص230.
[4] – الفارسي، المسائل **العضديات**، ص229، 230.
[5] – المتنبي، **ديوانه**، ص537.
[6] – الفارسي، المسائل **الشيرازيات**، ص526.
[7] – حُديّاها: تقول: هذا حُديّا هذا، أي: شرواه وشكله. انظر: المتنبي، **ديوانه**، ص540.
[8] – الفارسي، المسائل **الشيرازيات**، ص534.
[9] – الفارسي، المسائل **الشيرازيات**، ص 549.

المبحث الرابع: الاستشهاد بالأمثال العربية:

تعد الأمثال العربية ركنا من أركان السماع، وقد حظيت الأمثال باهتمام اللغويين، فوجدوا فيها مادة غنية لتقعيد قواعدهم، مستندين إلى أن الأمثال كلام لا يُغيّر[1]. وقد اهتم العرب بالأمثال عناية حثيثة، " لما فيها من المرفق والانتفاع"[2]، فصنّفوا فيها المصنفات، وجمعوا منها الشتات، وشرحوها شروحا وافية، فظهرت المؤلفات المستقلة التي جمعت الأمثال العربية، ومنها: جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري، ومجمع الأمثال للميداني، والمستقصى للزمخشري، الذي بحث في أمثاله عن مسائل اللغة والنحو، ولا شك أن الزمخشري والميداني شقّا لنفسيهما طريقا واحدا واختارا موضوعا واحدا، وأخذا الأمثال من منبع واحد، وغيرهما من المصنفين سلكوا طريقا غير الذي اختاره الزمخشري والميداني، ولم ينسج على منوالهما أحد من المؤلفين سابقا[3].

[1] – حسين، عبد الكريم، **الأمثال عند العرب**، مركز المخطوطات والتراث والوثائق، الكويت، ط1، 1987م، ص11.

[2] – الجاحظ، **البيان والتبيين**، ج1/ص271.

[3] – الزمخشري، **المستقصى** في أمثال العرب، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر أباد، ط1، 1381هـ/1962م، ج1/ص2،1.

أورد الفارسي في مسائله ذكرا للأمثال العربية، لكنه لم يُكثر من الاستشهاد بها، فكان يستشهد بها في مواضع قليلة من كتبه، يذكرها بعد الشواهد القرآنية والشعرية، أو ربما ذكر المثل ليستشهد على صحته بآية قرآنية أو بيت شعر، بل كان مهتما بالنماذج النحوية، والأمثلة المصنوعة أكثر من الأمثال، وفيما يأتي عرض لأمثال عثرت عليها في بعض كتبه أذكر منها:

أولا: المسائل المنثورة:

المثال :	الصفحة
جُحَيشُ وحدِه	4
عسى الغوير أبؤسا	286، 411
عُيَيْر وحده	84
قضهم بقضيضهم	4
مذ شُبَّ إلى دُبَّ	341
هذا مرٌّ مرٌّ	33

ثانيا: المسائل الحلبيات:

المثال:	الصفحة:
شَعُرَ الجَنِيْنُ، واستحجر الطين	7
تسمع بالمعيدي خير من أن تراه	44
تميميٌّ أنا ومشنوء من يشنؤك	256
عسى الغوير أبؤسا	250
أسكت الله نأمته	275
ليس الطيب إلا المسك	210 ، 270
يداك أوكتا وفوك نفخ	32

ثالثا: **المسائل العضديات:**

المثال:	الصفحة:
ذهبوا أيادي سبأ.	13
لا تنبت البقلة إلا الحقلة	32
المرء مجزي بفعله، إن خيرا فخير، وإن شرا فشر.	67
عسى الغوير أبؤسا	23

المبحث الخامس: النماذج النحوية والأمثلة المصنوعة:

إن الغاية من المثال النحويّ إيضاح القاعدة اللغوية، وتطبيقها وتقريبها إلى الأذهان، وقد ظهرت الأمثلة المصنوعة منذ وقت مبكر من نشأة النحو، وظلت تحتل دورها المهم في كتب اللغويين قديما وحديثا.

أفاد الفارسي من المثال النحوي إفادة بالغة، فلم يدع موضعا احتاج إلى إيضاح إلا ضرب له مثالا توضيحيا، وكان هذا النمط السائد والطابع العام في المسائل النحوية، يدلك على ذلك ما تمتلئ به المسائل من أمثال ونماذج نحوية. ومن أمثلته النحوية في المسائل الشيرازيات على سبيل المثال ما يأتي:

المثال المصنوع:	رقم الصفحة:
آتيك السبتَ أو الأحد أسرَعَه	293
أتينا الأمير فكسانا كلَّنا حُلَّة، وأعطانا كلنا مئة	436

أزيدٌ عندك أم عمرٌو؟	104
أعطيته درهما أو درهمين أكثرَ ما أعطيته	293 ، 294
أكلَّ يوم لك ثوبٌ تلبسه	618 ، 619
أكلوني البراغيث	464
إن في الدار زيدا	272
اشترك اللذان اختصما كلاهما	468
زيد أشعر الإنس والجن	456
سِيرَ عليه ليلا ونهارا	346
اللذان قاما كلاهما أخَوَاك	469
مررت بمسلمات	423
هذا بسرا أطيب منه رطبا	284
نشَدتك الله إلا فعلت	47 ، 48 ، 49
يا صاحِ	224
يا مُسلِمون	194
يقَول ذاك كلُّ أحد	263

الفصل الثالث:

منهج أبي علي الفارسي في كتب المسائل:

المبحث الأول: مواضيع كتب المسائل:

تناولت كتب المسائل الفارسية قضايا لغوية شتى، كانت منثورة في مواضع مختلفة من هذه الكتب، ولم يقسّم الفارسي أيّاً من كتبه تقسيما اعتمد فيه على منهج محدد، بل كان يجيب عن المسألة التي تعرض له، إما لورودها في كتاب سيبويه، وإما لسؤال سائل، وإما لما رآه مناسبا في موضعه، غير أن المجمل العام لكتب المسائل – وعلى الرغم من غزارة مادتها ووفرة معلوماتها وقدرة مؤلفها- أنها كانت تفتقد " المنهج المترابط ؛ لأنه لا يلتفّ حول وحدة موضوعية معينة، ويشمل سائر مسائله التي وصلت إلينا، كالبغداديات، والحلبيات، والشيرازيات، والبصريات، والعضديات، والمنثورة، والعسكريات، وغيرها...، فتتسم في وحدة المادة المستعملة، ووحدة طريقة الاستعمال، وتشابه الأسلوب، وتكرار الموضوعات، سواء في

العضديات نفسها، أو في العضديات ومسائله الأخرى"[1]، ولعل الفارسي أراد للمسائل أن تظهر بهذا الاستطراد والشمول.

قدّم الدكتور علي المنصوري محقق المسائل العسكريات تقسيما موجزا لمؤلفات أبي علي الفارسي، رأى فيه أن جميع مؤلفاته لا تعدو أن تكون أحد قسمين من حيث موضوعاتها، وهما[2]:

الأول: يختص بدراسة القرآن وتفسيره، وقراءاته، ونحوه، ويندرج تحت هذا القسم من مصنفاته: كتاب الحجة في القراءات السبع التي شرح فيها قراءات ابن مجاهد، وكتاب الإغفال الذي هو تنبيه على كتاب معاني القرآن للزجاج، ويضم الكتابان قضايا ودراسات لغوية، ونحوية، وصرفية.

الثاني: يختص بالدراسات اللغوية، والنحوية، والصرفية، ومن هذا النوع: كتاب الإيضاح والتكملة، وكتاب الشعر، وكافة مسائله التي سأعرض موضوعاتها.

توزّعت مواضيع مسائل أبي علي الفارسي على أبواب مستقلة، ضمت قضايا لغوية عديدة، ظهر ذلك في كتاب المسائل العسكريات، وربما كانت المسائل منفردة مستقلة، وهذا ما يبدو عليه الحال في سائر كتب المسائل، فنادرا ما كانت المسائل المتعاقبة وثيقة الصلة بما قبلها، تفرض ذلك طبيعةُ السؤال في كل مسألة، وكثيرا ما تتضمّن المسألة الواحدة أكثر من قضية لغوية. وسأتي على عرض كتب المسائل وما حوته من قضايا لغوية:

أولا: موضوعات المسائل العسكريات:

وهو كتاب منسوب إلى عسكر مكرم، وكانت مولد بعض مشهوري العلماء والأدباء، كما كانت عظيمة المسجد والأسواق، ولعل أبا علي الفارسي زارها فيما زار من مدن البلاد الإسلامية، وكان من أثر هذه الزيارة مسائله العسكريات[3].

يعد كتاب المسائل العسكريات من الكتب التي تجلّت فيها قدرة أبي علي الفارسي في عرض آرائه، ومناقشة أفكاره، والردّ على مخالفيه؛ فكان من أهم كتب مسائله الناضجة؛ لعوامل كثيرة، منها: طول المباحث، وطول النفس فيها، وهدوء المناقشات، والمعارضات، والموازنات، والاستنتاجات، والتعليلات، والتدليلات، وكثرة الاستشهادات التي ليست في مسائله أو كتبه الأخرى، كالمسائل المنثورة[4].

ضمّ كتاب المسائل العسكريات أربعة أبواب، كانت في مجملها تتناول قضايا نحوية صرفة، نهج فيها منهج سيبويه في تقسيمه الكتاب وعنونة الأبواب، فكانت على النحو الآتي:

---

[1] – الفارسي، المسائل **العضديات**، مقدمة المحقق، ص13، 14.
[2] – انظر: الفارسي، المسائل **العسكريات**، مقدمة المحقق، ص18.
[3] – انظر: شبلي، عبد الفتاح، **الفارسي حياته ومكانته**، ص488.
[4] – انظر: الفارسي، المسائل **العسكريات**، مقدمة المحقق، ص19.

- الباب الأول: علمُ ما الكلم من العربية.
- الباب الثاني: ما ائتلفَ من هذه الألفاظ: الاسم، والفعل، والحرف.
- الباب الثالث: باب ما كان شاذا في كلامهم.
- الباب الرابع: الإعرابُ والبناء.

مما يلاحظ على كتاب المسائل العسكريات أنه يندرج تحت مؤلفات أبي علي اللغوية والنحوية والصرفية من ناحية، ومن ناحية أخرى فقد انتهج فيه المؤلف منهجا موحدا لم يظهر في سائر كتب مسائله[1]، فهو نمط مختلف عن سائر كتب المسائل، ويبدو أنه لم تُعرض على الفارسي مسائل لغوية، على غرار ما نجده في كتب مسائله الأخرى، وإن كانت عناوين الأبواب مسائل في حد ذاتها إلا أنها لم تضمّ كثيرا من المسائل النحوية المتنوعة، فترتيبها على صورة ما عرضت سابقا دليل على أنها مسائل مخصوصة أراد الفارسي أن يعرض إليها بشيء من التفصيل في كل باب من الأبواب، إذ ليس في سائر مسائله ما في المسائل العسكريات من تقسيم للأبواب، ودليل ذلك ما يأتي:

1- أن الفارسي قسّم مادته إلى أبواب، ولم يعرضها كما تُعرض المسألة من سؤال وجواب.
2- أنه بدأ أبواب المسائل العسكريات الثلاثة الأولى بأن قال: " اعلم أن"، وليس هذا من أساليب الإجابة، اقتفاء بما كان يظهر في كتاب سيبويه.
3- يذكر الفارسي في كتب مسائله الأخرى ما يشير إلى أنه سئل، فيقول: " سألنا سائل"، أو أنه استعمل أسلوب الخطاب كأن يقول: " فإن قلتَ".

قدّم الدكتور عبد الفتاح شلبي تلخيصا موجزا للمسائل العسكريات، قال فيه: تحدث أبو علي في الباب الأول عن ائتلاف الكلام من الاسم، والفعل، والحرف، ثم ذكر تعاريف أصحابه للاسم ودلّل عليها، وانتقل إلى الفعل وأقسامه، ثم تحدث عن الحروف. وفي الباب الثاني: ذكر ائتلاف الاسم مع الاسم، والفعل مع الاسم، ودخول الحرف على كل منهما، وذكر أن الاسم والحرف لا يستقلان بالكلام، ثم استطرد إلى بيان أن بعض الجمل يقوم مقام بعض. أما الباب الذي عقده لمعرفة ما كان شاذا من كلامهم فبيّن أنواع الشاذ، واعتمد في ذلك على ما ذكر أبو بكر بن السراج، ثم أخذ يشرح كل نوع ممثلا ومستشهدا بالشعراء والقراءات، وموردا أقوال الأئمة السابقين مع الاستطراد، كأبي العباس المبرّد، وأبي عثمان المازني، وأبي زيد الأنصاري، وأبي الحسن الأخفش، وأبي إسحاق الزجاج، وأبي بكر بن السرّاج، وتناول في هذا الباب ما كان شاذا من كلامهم، وما يجيزه النحويون في اضطرار الشعر، فمثّل للضرورة غير المستحسنة، والضرورة القبيحة غير السهلة. وفي الباب الرابع تحدث عن إعراب المضارع لمشابهته الاسم، ودلل على ذلك[2].

---

[1] – انظر: الفارسي، المسائل **العسكريات**، مقدمة المحقق، ص18.
[2] – انظر: شلبي، **الفارسي حياته ومكانته**، ص488، 489.

ثانيا: موضوعات المسائل العضديات:

عُرفت المسائل العضديات بأنها مسائل سألها عضد الدولة البويهي[1]، فأجابه الفارسي عمّا سأل بأجوبة جُمعت بعد ذلك في كتاب، ومن المعروف أن أبا عليّ صحب عضد الدولة مدة من الزمن كان فيها من خواصّه المقربين إليه.

يُعدّ كتاب المسائل العضديات ذا نزعة صرفية، ولعل أكثر المسائل التي استعصت على عضد الدولة كانت في الصرف؛ لوقوع اللَّبس فيه أكثرَ من وقوعه في النحو، فالناظر إلى مسائل الكتاب يجد أن المسائل الصرفية تشكّل النسبة الكبرى في الكتاب، مع ما يُعرض فيه من مسائل نحوية مشكلة، ومن الموضوعات الصرفية في الكتاب:

- أصل الكلمة: أجاب الفارسي عن مسائل في أصل كلمة: " هَنَة، الملَوان، ويكأن، أب، وأخ، فم، ماء، الأواني، الأساطير، الوحدة، السفل، والعلو، استروحت، دم، هلُمّ، النون في يكون، حادي وعشرون، مقتوين، وغيرها".
- بناء الكلمة: وقد استأثر هذا القسم بالنصيب الأعظم من مسائل الكتاب، فكان من مسائله: "بناء الفعل كَبِر، بناء كلمة "ولد"، افتعل، وانفعل، بناء الفعل، الفعل "وَلَع"، النقاوة، بناء أفناء، الفعل "عَوِجَ"، الفعل "شأى يشأى"، وغيرها".
- القياس: " التَّكر، التظنّي، القياس من فَمِيه".
- الإعلال في كلمتي: " الأيِد والأد".
- الإبدال والقلب: " الإبدال في الاسم الأعجمي "مانيّ"، القلب في العدد الحادي".
- النسب إلى ربيعة، النسب إلى جهينة، النسب إلى "رضا".

أما المسائل النحوية فتمثل ربع الكتاب تقريبا، منها: " الضمير "إياك"، والضرورة الشعرية في قوله: " ألم يأيتك"، في قول الشاعر:

أَلَمْ يَأْتِيْكَ وَالْأَنْبَاءُ تُنْمِيْ   بِمَا لَاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ[2]

وفاعل الفعل " كفى" ، والضمير المنفصل، والظرف "سحر"، وإعراب "أمس"، و" مهما" في الجزاء، والحال، والمظهر، والمضمر، والاسم الموصول، فصّل الكلام عليه، وفاعل الفعل " كفى"، وهي آخر مسألة من مسائل الكتاب.

ثالثا: موضوعات المسائل المنثورة:

يبدو كتاب المسائل المنثورة على نمط مختلف، إذ حمل الكتاب مضمون اسمه، فطرق مسائل لغوية منثورة من الأبواب الصوتية، والصرفية، والنحوية، بلغت أربعمئة وإحدى عشرة

---

[1] – الفارسي، المسائل **العضديات**، المقدمة، ص10.
[2] – انظر: حداد، **معجم شواهد النحو** الشعرية، ص64.

مسألة، للنحو فيها الحصة العظمى، فكان ترتيب المسائل على الأبواب اللغوية في صورة النقاط الآتية[1]:

1- الأبواب الصوتية: القطع، والوصل، والإدغام، والتقاء الساكنين، والحذف.
2- الأبواب الصرفية: تصغير الاسم الثلاثي والرباعي والخماسي والأعجمي، والنسب، وأحرف الزيادة.
3- الأبواب النحوية: المعرفة، والنكرة، والبناء، والممنوع من الصرف، والتسمية، والألقاب، والمرفوعات، والمنصوبات، والتوابع، والإعراب، والشرط، والجزاء، وأفعال المقاربة، وكان وأخواتها، والأدوات، والضمائر، والموصولات.

رابعا: موضوعات المسائل المشكلة:

كتاب المسائل المشكلة ليس كتابا منهجيا، حتى تكون موضوعاته مترابطة ومتوالية، بل هو كتاب يضم مسائل مشكلة متفرقة ، لعلها أشكلت على عضد الدولة، أو سئل عنها أبو علي فأملاها على تلاميذه[2]. ويضم الكتاب بين دفتيه إحدى وثمانين مسألة مشكلة من مسائل لغوية موزَّعة بين الصرف والنحو والأصوات، وكانت أكثر مسائل الكتاب من جملة كتاب سيبويه، ومسائل تدور حول أقوال لأبي بكر بن السراج، وأبي إسحاق الزجاج، وأبي العباس المبرد، والفراء، وبعضها يدور حول أبيات أنشدها أبو زيد الأنصاري وشرحها أبو علي الفارسي، وعلّق عليها، وبيّن المشكل فيها، ويمكن إجمال عدد المسائل المشكلة من حيث أقوال العلماء فيها في الجدول الآتي[3]:

اسم العالِم:	عدد المرات:
سيبويه	140
المبرد	52
أبو بكر بن السراج	50
أبو الحسن الأخفش	3
أبو زيد الأنصاري	26
أبو إسحاق الزجاج	22
الفراء	2

وسيأتي تبيان ذلك كله بحسب ما ورد في كتب مسائل الفارسي كلها في الفصل الرابع إن شاء الله تعالى.

---

[1] - الفارسي، المسائل **المنثورة**، ص377 - ص282.
[2] - الفارسي، المسائل **المشكلة**، مقدمة المحقق، ص42.
[3] - انظر: شلبي، **الفارسي حياته ومكانته**، ج2/ص470،469.

تناول أبو علي الفارسي في كتاب المسائل المشكلة المواضيع الآتية:

- من المسائل الصرفية: " القلب والإبدال، وبناء الكلمة، وأحرف الزيادة، ومسألة في "كائن، وتنَقَّة، وديموم، وأطيار، ودرّيّ، وواحد، والطريق، وأشنع، ومقتوين، ووزن كلمة "مؤق"، والتصغير، وأصل " فم"، وأصل الفعل " استحيت"، وغيرها".
- من المسائل النحوية: " المنادى، ومضارعة الفعل للاسم، والأفعال أثقل من الأسماء، والتعدي، وألف التثنية، والصفة، والتعجب، والشرط، والممنوع من الصرف، وصرف الممنوع من الصرف، والاستثناء، وفعل المدح "حبذا"، والأدوات: "ما" وأقسامها ووجوهها، ولام القسم والابتداء، و"كي"، ومسائل في تأويل الآيات القرآنية، وغيرها".
- من المسائل الصوتية: " التقاء الساكنين، والإدغام، وتخفيف الهمزة".

خامسا: موضوعات المسائل الحلبيات:

تناول الفارسي في المسائل الحلبيات مسائل لغوية امتزج فيها النحو والصرف وعلم الأصوات امتزاجا متناغما، فكثيرا ما كان يبدأ فيه بالصرف وبناء الكلمة ووزنها، ثم ينتقل إلى الأصوات والحروف وما يدخل فيها من التفخيم والإمالة، ثم ينتقل إلى تعدّيها أو لزومها، ويظهر هذا التناغم والامتزاج بين العلوم اللغوية في مسألة عن الفعل "رأى"، فقد أفرد لها أربعا وخمسين صفحة، ذكر فيها ما تصرف منه، ووزنه وحروفه واشتقاقه، وتحقيق الهمزة فيه وتخفيفها، والتفخيم والإمالة، ثم عرض لعمله من حيث اللزوم والتعدية، فقسّمه إلى ثلاثة أقسام[1]:

- " رأيت" التي يراد بها إدراك الحاسة.
- " رأيت" التي بمعنى النظر والاعتقاد.
- " رأيت" المتعدية إلى مفعولين.

ثم انتقل إلى الكلام على الزيادة التي تلحقها، فذكر الفعل المزيد منه " أرأيتك"، فجعله على ضربين[2]:

- أن يكون بمعنى: أخبِرْني.
- أن يكون بمعنى: انتبهْ.

امتاز هذا الكتاب عن غيره بإيراد العديد من الموضوعات التي أفرد فيها الفارسي آراءه اللغوية، منها: الاشتقاق، والحذف والذكر، والفصل والوصل، والحمل على المعنى، مع ما كان يورده من آراء العلماء البغداديين وغيرهم من العلماء، ولم يكن يُخفي رأيه في أي مسألة عرضت. ومن موضوعاته في الكتاب:

---

[1] – الفارسي، المسائل **الحلبيات**، ص63 –71.
[2] – الفارسي، المسائل **الحلبيات**، ص75 –77.

- المسائل الصوتية: تخفيف الهمزة وحذفها، وتحقيقها وتخفيفها في الفعل "رأى"، والتفخيم والإمالة.
- المسائل الصرفية: القول في الأسماء الآتية: الداء والدواء، ولغة ذلك وتصرفه وجمعه، والفعل " رأى" أصله واشتقاقهاته من مثل: رؤيا، ورِاءيت، والرّياء، ورِئاء، والرواء، ومرأى، وأرْأَتْ إرآء، ورئة، والمريء، وتورون، وتتراءى، والمروءة، والمرآة، ورأي وأرآء، وغيره من المسائل الصرفية.
- المسائل النحوية، ومنها:
- مسائل في الفصل، وسيأتي الكلام عليه لاحقا، وهي:
  1- الفصل بين الصلة والموصول.
  2- الفصل بين اسم "إن" وخبرها.
  3- الفصل بين الفعل والفاعل.
  4- الفصل بين القسم والمقسم عليه.
  5- الفصل بين الصفة والموصوف.
  6- الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه.
  7- الفصل بين المفعول وفعله.
- مسألة في " ليس الطيب إلا المسك"، ومذهب سيبويه وأبي علي فيها، وهي من أطول المسائل في كتبه.
- الخبر المفرد والجملة.
- الفرق بين العدد " اثنا عشر" وسائر الأعداد من حيث الإعراب.

سادسا: موضوعات المسائل البصريات:

موضوعات المسائل البصريات أشتات من قضايا نحوية وصرفية ولغوية وأدبية سئل عنها أبو علي في جامع البصرة، فتلقاها تلاميذه ودوّنوها ووضعوا حواشيهم عليها، ونُقلت عنها نسخ احتفظ بها من بعدهم[1]، وفي البصريات مئة وتسع وسبعون مسألة، كان ينتقل فيها أبو علي بين أبواب النحو ووجوه الإعراب، والتنوين، والتسمية، والتوابع، إلى أبنية الصرف، كعرضه لمسائل في القياس، والتصغير، والحذف والذكر، والنسبة، كقوله في الفعل " استحوذ"[2]، ولا يدّخر موضعا إلا ذكر فيه نُتفا من قضايا صوتية كالإدغام، والهمز، والتقاء الساكنين، وقد أفرد

[1] – انظر: الفارسي، المسائل **البصريات**، المقدمة، ص10.
[2] – الفارسي، المسائل **البصريات**، ص375.

في هذا الكتاب مناقشة لمسائل ثعلب، استفاض فيها بالمناقشة والشرح، وفيما يأتي أعرض جملة من مواضيع الكتاب:

= المسائل الصوتية: تحقيق الهمزة وتخفيفها بإدغام وغير إدغام.

= المسائل الصرفية:

- القلب والإبدال.
- التأنيث والتذكير في الأبنية الصرفية.
- أبنية بعض الأسماء.
- التسمية.

= المسائل النحوية:

- أداة نصب الفعل المضارع " أنْ".
- الابتداء والأدوات الناسخة.
- الفصل والوصل بين المبتدأ والخبر، والفعل والفاعل، والجار والمجرور.
- الحذف والذكر للمبتدأ والخبر.
- تقديم الخبر وتأخير المبتدأ.
- أداة الشرط " إنْ".
- حرف العطف " أو".
- التنازع والاشتغال.

سابعا: موضوعات المسائل الشيرازيات:

ضمّ الكتاب ثلاثا وأربعين مسألة من المسائل النحوية والصرفية والصوتية، على النحو الآتي:

- المسائل النحوية: تناول قضايا من الممنوع من الصرف، والمصدر النائب عن فعله، والنداء، والظرف، والاسم الموصول، والتوكيد، والإضافة، والعامل، وحذف المفعول به.
- المسائل الصرفية: الاسم المنقوص والممدود، وبناء الاسم، والإبدال.
- المسائل الصوتية: إمالة الفتحة.

– المبحث الثاني: التأويل النحوي عند الفارسي:

يُحيلنا معنى تأويل الكلام في اللغة إلى عاقبتهُ وما يؤولُ إليه[1]، من ذلك قوله تعالى: ﭽﭙ ﭚ ﭛﭼ الأعراف: ٥٣. و" أوّلَ الكلام وتأوّله: دبّره وقدّره، وأوّله وتأوّله: فسّره، وقوله تعالى: ﭽ □ □ □ﭼ يونس: ٣٩ ؛ أي: لم يكن معهم علم تأويله، وهذا دليل على أن علم التأويل ينبغي أن ينظر فيه"[2]، فالتأويل والمعنى والتفسير واحد، والتأويل مرادف للتفسير في

---

[1] – ابن فارس، **مقاييس اللغة**، تحقيق عبد السلام هارون، مطبعة مصطفى البابي، مصر، ط2، 1389هـ/1969م، ج1/ص162.
[2] – ابن منظور، **لسان العرب**، دار صادر، بيروت، ط2، 1412هـ/1992م، مادة " أول"، ج11/ص32.

أشهر معانيه اللغوية[1]، إذ التأوّل والتأويل: تفسير الكلام الذي تختلف معانيه، ولا يصح إلا ببيان غير لفظه[2].

التأويل عند النحويين والمفسرين:

نظر العلماء المتقدمون إلى النصوص الفصيحة نظرة واعية، فقادهم ذلك إلى تدبّر معانيه وقراءة أفكاره، وقد بدأت تظهر ملامح التأويل النحوي حين التفت العلماء إلى تدبر معاني القرآن الكريم لاستنباط الأحكام واستظهارها من الآيات الكريمة، فانبرى كثير من النحويين المتقدمين إلى النظر في معاني القرآن الكريم، ووجوه تأويله وإعرابه، مع ما يستدعيه التأوّل من التفكير والتحليل، " فطريق التأوّل يتفاوت تفاوتا شديدا، فمنه ما يقرب مأخذه، ويسهل الوصول إليه، ويُعطي المقادة طوعا، ومنه ما يحتاج فيه إلى قدر من التأمّل، ومنه ما يدقّ، ويغمض حتى يحتاج في استخراجه إلى فضل رويّة، ولطف فكرة"[3].

أما التأويل في اصطلاح المفسرين " فإنه يختلف معناه فبعضهم يرى أنه مرادف للتفسير وعلى هذا فالنسبة بينهما التساوي ويشيع هذا المعنى عند المتقدمين ومنه قول مجاهد إن العلماء يعلمون تأويله يعني القرآن وقول ابن جرير في تفسيره القول في تأويل قوله تعالى: كذا واختلف أهل التأويل في هذه الآية. و يرى بعضهم أن التفسير يخالف التأويل بالعموم والخصوص فقط ويجعل التفسير أعم مطلقا وكأنه يريد من التأويل بيان مدلول اللفظ بغير المتبادر منه لدليل ويريد من التفسير بيان مدلول اللفظ مطلقا أعم من أن يكون بالمتبادر أو بغير المتبادر. وبعضهم يرى أن التفسير مباين للتأويل فالتفسير هو القطع بأن مراد الله كذا والتأويل ترجيح أحد المحتملات بدون قطع"[4].

قد يكون التأويل النحوي قد نشأ لضبابية انعكاس الألفاظ على دلالاتها، فليست الألفاظ منوطة أبدا بمعانيها، وقد تكون دلالة اللفظ على المعنى متعلقة بإرادة اللافظ فيما يتلفظ به، ويُراد به معنى ما، ويفهم عنه ذلك المعنى[5]، فدلالة الاسم قسمان: لفظية تفيد معنى مطابقة اللفظ لمعناه، وغير لفظية تفيد معنى التضمن الذي يدل على اللفظ[6].

حين ذكر السيوطي التأويل قال: إنه يسوغ التأويل إذا كانت الجادة على شيء ثم جاء شيء يخالف الجادة فيتأول، أما إذا كان لغة طائفة من العرب لم تتكلم إلا بها فلا تأويل[7].

---

[1] – انظر: الزُرقاني، محمد عبد العظيم، **مناهل العرفان** في علوم القرآن، مطبعة عيسى البابي الحلبي، ط3، 1392هـ، ج2/ص4.
[2] – انظر: الفراهيدي، الخليل بن أحمد، **العين**، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1421هـ/2001م، ص48. وانظر: الزمخشري، جار الله محمود بن عمر (ت 538هـ)، **أساس البلاغة**، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1341هـ/1923م، ج1/ص25.
[3] – الجرجاني، عبدالقاهر، **أسرار البلاغة**، تحقيق السيد محمد رشيد رضا، دار المعرفة، بيروت، 1978م، ص73.
[4] – الزرقاني، **مناهل العرفان**، ج2/ص5.
[5] – السبكي، **الإبهاج** في شرح المنهاج، تحقيق شعبان محمد إسماعيل، دار ابن حزم، بيروت، 1425هـ/2004م، ج1/ص356.
[6] – الآمدي، علي بن محمد، **الإحكام** في أصول الأحكام، تعليق عبد الرزاق عفيفي، دار الصميعي، الرياض، ط1، 1424هـ/2003م، ج1/ص32.
[7] – السيوطي، **الاقتراح**، ص59.

يمكن حصر معاني التأويل في الدلالة على العاقبة والمآل والتدبّر والتقدير[1]، و" يُقصد بالتأويل النحوي لجوء جمهور النحاة إلى تفسير القاعدة النحوية وأنماط التعبير في العربية بتأويل التعريف والتنكير، والخبر والإنشاء، والوصف، والجمود، والاشتقاق والثبوت، والانتقال، وغيرها؛ لتتناسب والقاعدةَ النحوية"[2].

إن مصطلح التأويل انتقل في أول الأمر من المفسرين وكتبهم إلى النحويين وكتبهم؛ ما يُثبت ذلك أن كثيرا من شواهد النحو مصدرها القرآن الكريم وقراءاته، وأن النحوي لا بد له من زاد يغذّي به أصله النحوي، فيجب أن يكون ذا معرفة واسعة في علوم القرآن المختلفة[3].

استُعمل مصطلح التأويل في النحو ليدل على أربعة أقسام: الحذف، والتقدير، والجمل المؤولة بالمفرد، والحمل على المعنى[4]، وفي كتب أبي علي مسائل كثيرة تشمل تلك الأقسام، ولكنه إلى جانب ذلك خص التأويل النحوي في القرآن عنايته، وأولاه اهتمامه بالدرس والإيضاح أكثر مما سواه؛ ما يعني إلمامه بعلوم القرآن الكريم، واهتمامه بتأويل آياته، فتراه يخوض في تفصيل الأيات وتفسيرها، وبيانها، وتوضيح أوجه القراءات فيها، ويعرض أقوال أئمة القراءة واللغة والنحو، ثم يقوم بالموازنة بينها وترجيح ما يراه مناسبا لذلك، من ذلك ما سأعرضه من مسائل منثورة في التأويل:

أولا: تأويل الآيات في مسائل أبي علي الفارسي:

ظهر التأويل النحوي للأيات القرآنية الكريمة جليا في مسائل الفارسي، وكان يذكر في مقدمة المسألة لفظة " التأويل"، ثم يشرع في التوجيه النحوي، وتبيان الأوجه الإعرابية فيها، وإيضاحها، وتفسيرها، ومن أمثلة ذلك مسائل مختلفة في التأويل:

المسألة الأولى[5]: تأويل قوله تعالى: ﭽﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕﯖ ﯗ ﯘ ﯙﭼ النحل: ٢٤:

ذهب أبو علي في هذا المسألة إلى تأويل ﭽ ﯗ ﯘﭼ ، فجعل يتأول فيها وجوها في الإعراب من حيث الرفع والنصب، فقال في علة الرفع: إذا جعلت " ماذا" في تقدير "الذي" فكأنه أراد: الذي أنزل أساطير الأولين، فجعلوه خبرا عن " الذي"، ومعنى ذلك أن تكون الجملة

---

[1] – أبو المكارم، علي، **التفكير النحوي**، دار غريب، القاهرة، د.ط، 2006م، ص231.
[2] – الملخ، **التفكير العلمي**، ص209.
[3] – انظر: الحموز، عبد الفتاح، **التأويل النحوي** في القرآن الكريم، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1404هـ/1984م، ج1/ص13.
[4] – انظر: الحموز، **التأويل النحوي**، ج1/ص122، 123.
[5] – انظر: الفارسي، المسائل **المنثورة**، ص138، 139.

اسمية والمبتدأ هو " الذي"، ووجه آخر للرفع، أنك إذا جعلتها بمعنى " ما" أضمرت "هو"، كأنك أردت: هو أساطير الأولين. أما وجه النصب فيجوز عند الفارسي أيضا، في حالات ثلاث، وهي:

1- النصب على تقدير فعل محذوف، فقال: إذا نصبوه قالوا: أنزل أساطيرَ الأولين.
2- النصب في موضع اسم الاستفهام " ماذا".
3- النصب مع تأويل " ذا" بمنزلة الاسم الموصول " الذي"، قال: فكأنك أظهرت فعلا جعلته خبرا عن الذي، ونصبت به أساطير الأولين، فحل كل واحد منهما على الأخر.

ذلك ما قاله البصريون، أما الكوفيون فيرون جواز وقوع " أساطير" فاعلا، أو نائبا للفاعل لفعل لم يسمّ فاعله، قال أبو حيان: "ﭼ ﮏ ﮐ ﮑﭼ ليس معمولاً لـ" قيل"، على مذهب البصريين؛ لأنه جملة، والجملة لا تقع موقع المفعول الذي لم يسمّ فاعله، كما لاتقع موقع الفاعل"[1].

المسألة الثانية[2]: وجوه التأويل في الفعل " أكن" في قوله تعالى: ﭼ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦﭼ المنافقون: ١٠

ذكر الفارسي أن القراءة في الفعل " أكن" على ضربين: الجزم والنصب، وتفصيل ذلك عنده على النحو الآتي:

1- الجزم: يجزم الفعل على حمل موضع جواب الجزاء في " فأصدق"؛ لوقوعه جوابا للأمر، فقوله: { لولا أخرتني} معناه: أخّرني، فالفاء مع الفعل المنصوب "فأصّدق" في موضع جزم، فإذا وقع في موضع الجزم، جاز لك أن تعطف عليه، ومثل ذلك قراءة من قرأ بالجزم قوله تعالى: ﭼﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧﭼ الأعراف: ١٨٦.
2- النصب: فأن يقال: " فأصّدّقَ وأكونَ"، فإنه معطوف على النصب الظاهر على الفعل "أصّدّقَ"، وقرأها بالنصب عبد الله بن مسعود، وأبَيّ، ومجاهد، وأبو عمرو[3].

المسألة الثالثة[4]: تأويل قوله تعالى: ﭼ ﭑ ﭒ ﭓ ﭼ قريش: ١:

ذكر أبو علي أن أهل العربية اختلفوا في تأويلهم للآية السابقة، وسبب ذلك أنه يمكن أن تتعلق شبه المجملة بما قبلها، وهذا الاختلاف منشؤه دلالة الآية، ويظهر ذلك في أربع نقاط:

---

[1] – أبو حيان الأندلسي، **تفسير البحر المحيط** ، دار الفكر، ط2، 1398هـ / 1978م، ج5/ص484.
[2] – الفارسي، المسائل **العضديات**، ص119، ص120.
[3] – أحمد مختار، وعبد العال مكرم، **معجم القراءات القرآنية**، ج7/ص155.
[4] – الفارسي، المسائل **المشكلة**، ص58.

1- أن يكون ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭼ على: ﭽ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭼ قريش: ٣ ، والمعنى: ولأن المساجد لله فلا تدعوا[1].

2- أن يكون المعنى: " جعلهم كعصف مأكول لإيلاف قريش".

3- نفى الفارسي ما تقدّم، وقال: إنما جُلعوا كعصف مأكول لكفرهم، لا لإيلاف قريش، وهذا قول الخليل[2].

4- ذهب أبو علي الفارسي إلى حمل المعنى على ما يؤول إليه عاقبة الأمر، كقوله تعالى: ﭽ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﭼ القصص: ٨ ، ثم استشهد بقول الشاعر:

** وَلِلْمَوْتِ مَا تَلِدُ الْوَالِدَهْ[3]**

ثم قال: ألا ترى أن المعنى في هذه الإخبار عن العاقبة، لا أنهم التقطوه ليكون لهم عدوا وحزنا، وقال ابن هشام: " أنكر البصريون ومن تابعهم لام العاقبة"[4].

المسألة الرابعة[5]: تأويل قوله تعالى: ﭽ ﮱ ﯓ ﯔ ﭼ المؤمنون: ٢٠:

ذكر الفارسي في المسألة رأي الفراء، وخالفه فيه، فذكر الفراء أن الاسم المعطوف ﭽ ﮱ ﭼ مردود إلى قوله تعالى: ﭽ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﭼ المؤمنون: ١٩ ، وجوّز الفراء الرفع على الابتداء[6]، كقوله تعالى: ﭽ ﭭ ﭮ ﭯ ﭼ الواقعة: ٢٢ ، إذ يرى الفارسي أن ثمة اختلافا في التأويل بين قوله تعالى: ﭽ ﮱ ﭼ، وقوله: ﭽ ﭭ ﭮ ﭼ، فالأولى يجوز فيها الوجهان: الرفع والنصب، أما الثانية فلو رددتها على الفعل الذي قبله لم يحسُن؛ لأنه لايسوغ أن تقول: يطاف عليهم بأكواب وحور عين، فالحسن فيه أن لا يحمل على الفعل الذي قبله بل يُحمل على المعنى، ثم قال: وليس رفع ﭽ ﮱ ﭼ وقطعها من قوله: ﭽ ﮃ ﭼ ، وحملها على المعنى بممتنع، إلا أن النصب فيه أحسن لحمله على الفعل الذي قبله.

المسألة الخامسة: تأويل قوله تعالى[7]: ﭽ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﭼ النساء: ٩٠:

يرى الفارسيُّ أن وقوع الفعل الماضي ﭽ ﮤ ﭼ بعد الفعل الماضي ليس دليلا على وقوعه حالا، فقد يدل على حذف الفاعل قبله، كأن المعنى: أو جاءكم قوم حصرت صدورهم، فحُذف "قوم"، وأقيم الوصف مقام الموصوف، وأجاز أن يقال: جاءني زيد قام، على تقدير محذوف، وقد ذكر الفارسي في مسائله البصريات جواز ذلك[8]، ويتفرد الفارسي بهذا الرأي مخالفا إجماع النحويين على وقوع الفعل الماضي { حصرت} حالا بإضمار " قد"[9]، قال الفراء: والعرب

---

[1] – هذا الوجه قاله سيبويه عن الخليل. انظر: سيبويه، **الكتاب**، ج3/ص127.

[2] ـ سيبويه، **الكتاب**، ج3/ص127. وانظر: ابن هشام، **مغني اللبيب**، ج1/ص234.

[3] – انظر: ابن هشام الأنصاري، **مغني اللبيب**، ج1 /ص239. ونسبه الزمخشري في أساس البلاغة إلى شتيم بن خويلد، وهو: " فإنْ يَكُنِ القَتْلُ أفْنَاهُمُ... فَلِلْمَوْتِ مَا تَلِدُ الْوَالِدَهْ. انظر: الزمخشري، **أساس البلاغة**، ج2/ص398.

[4] – ابن هشام، **مغني اللبيب**، ج1/ص240.

[5] – الفارسي، المسائل **المشكلة**، ص73.

[6] – انظر: الفراء، **معاني القرآن**، ج1 /ص14، وانظر: ج2/ص232، 233.

[7] – الفارسي، المسائل **المشكلة**، ص84.

[8] – الفارسي، المسائل **البصريات**، ص722، 723.

[9] – انظر: الزمخشري، **الكشاف**، ج1/ص579.

تقول: أتاني ذَهَبَ عقل، يريدون قد ذهب عقله[1]، ودليل ورودها حالا أنها قرئت: {حصرةً} بالنصب، كذا قرأها عاصم، والحسن البصري[2]، وقرأها كذلك أبو الحسن الأخفش[3].

المسألة السادسة[4]: تأويل قوله تعالى: ﭽ ﮞ ﮟ ﮠ □ □ □ □ ﭼ الحديد: ١٨:

يرى الفارسي أن حرف العطف في ﭽ □ ﭼ يُحمل على وجوه، منها: أن يكون العطف اعتراضا بين الصلة والموصول، أو أن يُحمل على أن الخبر غير مذكور، أو أن يُجعل المعطوف والمعطوف عليه بمنزلة الفاعلين ويجعل العطف عليهم، ثم أخذ في تفصيل كل وجه، وتوسّع في المسألة توسعا كبيرا، ويرى الزمخشري أن { أقرضوا} معطوف على معنى الفعل في {المصدقين}؛ لأن اللام بمعنى " الذين"، واسم الفعل بمعنى " اصّدقوا"[5]، غير أن الفارسي يمنع ذلك، فلا يصح أن يكون معطوفا على { المصدقين}؛ لأن المعطوب على الصلة صلة، وقد فُصل بينهما بمعطوف، وهو قوله: { والمصدقات}، ولا يصح أيضا أن يكون معطوفا على صلة "أل" في { المصدقات}؛ لاختلاف الضمائر، إذ ضمير {المتصدقات} مؤنث، وضمير {وأقرضوا} مذكر، ويتأوله الفارسي على حذف الموصول؛ لدلالة ما قبله عليه[6].

المسألة السابعة[7]: تأويل قوله تعالى: ﭽ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﭼ الناس:٤:

يرى الفارسي أن التقدير في الآية على معنى: " ذي الوسواس، أو صاحب الوسواس"؛ وذلك بحذف المضاف في اللفظ، وإقامة المضاف إليه مقامه، ويحتمل هذا التقدير وجهين:

1- أن يكون المضاف هو الفاعل المحذوف، على نحو قولهم: صلَّى المسجدُ، ويطؤهم الطريق، ثم ذكر شاهدا قرآنيا أراد منه أن يدلك على المضاف المحذوف في قوله تعالى: ﭽ ﮔ ﮕ ﭼ يوسف: ٨٢؛ لأن المضاف المحذوف مفعول به لا فاعل[8].

2- أن يكون المراد من الحذف المبالغة وكثرة المعاناة للشيء والمجاورة له، وذلك أن يجعل الاسم بعد حذف المضاف إذا كان غير عين بمنزلة العين، يدل على ذلك أنهم قالوا: شعرٌ شاعرٌ، وموت مائت، ووتد واتد.

- **المسألة الثامنة[9]:** الحمل على معنى النفي دون لفظه في قوله تعالى: ﭽ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﭼ الأعراف: ٣٣:

أيّد الفارسي ما ذهب إليه بعض النحويين من جواز حمل " إنما" على معنى النفي، ومنهم سيبويه[1]، فقال أبو علي: قال ناس من النحويين: إن المعنى: ما حرم ربي إلا الفواحش.

---

[1] – انظر: الفراء، **معاني القرآن**، ج1 /ص282.
[2] – انظر: أحمد مختار، وعبد العال مكرم، **معجم القراءات القرآنية**، ج2/ص151.
[3] – انظر: الفراء، **معاني القرآن**، ج1 /ص282.
[4] – الفارسي، المسائل **الحلبيات**، ص141 –ص153.
[5] – انظر: الزمخشري، **الكشاف**، ج4/ص476.
[6] – انظر: أبو حيان الأندلسي (754هـ)، محمد بن يوسف، **البحر المحيط**، دار الفكر، بيروت، ط2، 1403هـ/1983م، ج8/ص223.
[7] – الفارسي، المسائل **الشيرازيات**، ص219.
[8] – انظر: الفارسي، المسائل **البصريات**، ص521، ص522.
[9] – الفارسي، المسائل **الشيرازيات**، ص 253 –ص256.

- **المسألة التاسعة:** مسألة في العامل في قوله تعالى[2]: ﭽ ﭬ ﭭ ﭮﭼ في قوله تعالى: ﭽﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮﭼ الفتح: ٢٥:

تعد نظرية العامل " من أرقى ما وصل إليه البحث العلمي في النحو العربي، إن لم تكن هي بالفعل هي الأرقى، فهي نظرية تفسيرية تفسّر ظاهرة الإعراب في العربية، والإعراب أبرز ظواهر العربية، كما أن نظرية العامل أبرز تفسيرات هذه الظاهرة"[3]، وقد ذكر الفارسي نقاطا كثيرة في العامل في الآية السابقة توسّع فيها توسعا لا مجال إلى الإسهاب فيه، وإجمال القول فيها عند الفارسي بأمرين:

1- أن يكون العامل قوله تعالى: ﭽﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭼ.

2- أو أن يكون العامل قوله تعالى: ﭽ ﭬﭼ ، وهو الأقرب إلى المعمول، فاحتمل بذلك أن يكون المصدر المؤول أمرين:

- أن يكون موضع المصدر المؤول مجرورا بـ "عن" المضمرة، وتقديره: معكوفا عن أن يبلغ محله؛ لأن الكلام طال بها فجاز إضمار الجار، فكأن الحرف الموصول قد صار بدلا من الجار، فحسن إضمارها معه لذلك، كما جاز وكثر إضمار " رب" بعد الواو.
- أو أن يكون في موضع نصب: ويكون بذلك على ضربين:

1- يكون محله منصوبا؛ لأنه مفعول له، عند الكوفيين: والهدي معكوفا كراهة أن يبلغ، أو لئلا يبلغ محله.

2- أن يكون منصوبا على نزع الخافض الذي هو حرف الجر " عن"، والتقدير: والهدي معكوفا عن أن يبلغ، قال أبو علي: فلما حُذف الجار وصل الفعل إلى " أن" فنصبه، ولم يكن جرا كما كان كذلك في قول الخليل.

- **المسألة العاشرة[4]:** تأويل عود الضمير في قوله تعالى: ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞﭼ النساء: ١:

قال: ﭽﭗ ﭼ والضمير فيها اسم مخصوص، وقال بعدُ: ﭽﭚ ﭛ ﭜﭼ، وهو تعالى لم يخلقنا قبل أن يخلق الزوج من النفس، إنما خلق النفس ثم خلق الزوج منها، ثم خلقنا. والجواب على ذلك أنه لما خلق آدم، وهو أولنا قبلُ ثم خلق منه الزوج جاز أن يقال ﭽﭚﭼ، فكأنه قال: خلق نفسا واحدة؛ لأن في الكلام دلالة على ذلك، فجاز لذلك أن يقول: ﭽﭚ ﭛ ﭜﭼ، كأنه عطف على المعنى، واستشهد على ذلك بقوله تعالى: ﭽﮱ ﯓ ﯔ ﯕﭼ البقرة: ٩١ وإنما القتلة

---

[1] – سيبويه، **الكتاب**، ج21/3.
[2] – الفارسي، المسائل **الشيرازيات**، ص244 – ص252.
[3] – الملخ، **التفكير العلمي**، ص211.
[4] – الفارسي، المسائل **البصريات**، ص775.

أوّلوهم، وقال العكبري: {تقتلون} أي: قتلتم. والمعنى أن آباءهم قتلوا، فلما رضُوا بفعلهم أضاف القتل إليهم[1].

- **المسألة الحادية عشرة[2]:** تأويل النصب في قوله تعالى: ﭽ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﭼالأحزاب: ٥٠.

يرى الفارسي أن لفظة ﭽ ﯓ ﭼ انتصبت بالفعل المضارع ﭽ ﯔ ﭼ ، وليس بالماضي، حيث لم يقل: أحللنا إن وهبت، ولكن نُحلّ.

- **المسألة الثانية عشرة[3]:** تأويل قوله تعالى: ﭽ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭼ المائدة: ٩٦:

قال أبو علي: قال أحد أهل النظر: المعنى اصطياد صيد البر، لأن الأعيان لا تحرم، إنما تحرم الأفعال فيها، وعلق قائلا: وهذا التقدير الذي ذكره صحيح في قياس العربية، وذلك أنه لا يخلو الصيد في قوله: ﭽ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭼ من أن يُحمل على أنه مصدر أو اسم للوحش، فيمتنع أن تقدره مصدرا دون اسم الوحش؛ لأن المضاف إليه المصدر يكون مفعولا به، فيكون المعنى: حرم عليكم أن تصيدوا البر، ثم قال: ذلك التأويل أسبق وأحسن؛ لأن الصيد في التنزيل قد جاء اسما للعين دون الحدث، قال تعالى: ﭽ ﯓ ﯔ ﯕ ﭼ المائدة: ٩٥، وقال تعالى: ﭽ ﯥ ﯦ ﭼ المائدة: ٩٥، ﭽ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﭼ المائدة: ٩٤.

- **المسألة الثالثة عشرة[4]:** وفيها أوّل الفارسي القرآن بالقرآن؛ إذ يقول: " وأما قوله تعالى: ﭽ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﭼ الأنفال: ٦٨ ، فهو مصدر يحتمل تأويلين:

أحدهما: أن يكون المراد بقوله " كتاب" ما في الآية الأخرى من قوله: ﭽ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﭼ الأنعام: ٥٤.

والأخر: يكون المراد به قوله تعالى: ﭽ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﭼ الأنفال: ٣٣؛ لأن المعنى بقوله تعالى: ﭽ ﯫ ﭼ عذاب الاصطلام.

- **المسألة الرابعة عشرة[5]:** الجمع بين التأويل النحوي والأوجه الإعرابية:

من ذلك ما ذكره في تأويل قوله تعالى: ﭽ ﭝ ﭞ ﭟ ﭼ ص: ٣ ، فقال: إذا نصبت فالتقدير: الحينُ حينَ مناص، والرفع إذا قلت: حينُ مناص، حين مرتفعة بالابتداء، والخبر مضمر، وتقديره " لنا"، دخلت " لا" للنفي.

---

[1] – العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، **التبيان** في إعراب القرآن، تحقيق علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، ط2، 1407هـ/1987م، ج1/ص93.
[2] – الفارسي، المسائل **البصريات**، ص809.
[3] – الفارسي، المسائل **المشكلة** ، ص242، 243.
[4] – الفارسي، المسائل **الحلبيات**، ص305 ، 306.
[5] – الفارسي، المسائل **المنثوررة**، ص112.

- وقد يُدخل تأويل آية في مسألة من المسائل، كتأويل النصب في قوله تعالى[1]: ﭽ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭼ الإسراء: ١٠٦: قال الفارسي: انتصاب " قرآن" يحتمل أمرين:

1- أن يكون محمولا على ﭽ ﭑ ﭼ الإسراء: ١٠٥، كأنه قال: بالحق أنزلناه وأنزلنا قرآنا، فانتصابه على أنه مفعول به، ولا يجوز أن ينتصب على الحال.

2- أن تعطفه على ما يتصل به، كأنه قال: وما أرسلناك إلا مبشرا ونذيرا وذا قرآن، أي: صاحب قرآن، فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه.

ومثل ذلك قوله فيما يحذف منه المضاف من التنزيل قوله تعالى: ﭽ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ ﭼ المعارج: ٣٨ ، قال أبو علي: المعنى: من أجل ما يعلمون، أي: من أجل الطاعة التي علموها، بقوله: ﭽﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺﭼ الذاريات: ٥٦. ومن ذلك قوله: ﭽ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﭼ التوبة: ١٩، فهذا على تأويل: أجعلتم أهل سقاية الحاج كمن آمن بالله، أو على: أجعلتم سقاية الحاج كإيمانِ من آمن بالله، ومثل ذلك في احتماله التأويلين قوله تعالى: ﭽ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭼ البقرة: ١٧٧، أي: ذو البر من آمن بالله [2].

مثل ذلك أيضا تأويله قوله تعالى: ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭼ ص: ٨٤ ، قال فيه: من نصبهما جميعا أراد: قال: فأقول الحق حقا، ومن رفعهما جميعا قال: فأنا الحق وقولي ﭽﭓﭼ ص: ٨٥، فيصير أقول في صلة الحق، وترفع الحق باليمين، ومن قال: فالحقُّ والحقَّ أقول، أراد: فأنا الحق وأقول الحق، ومن قال: فالحقَّ والحقُّ أقول، أراد: فعلت الحق، وقولي: ﭽ ﭓ ﭼ حقٌ[3].

وربما يراد من ذكر الآية في مسألة من المسائل معرفة التقدير منها، وقد جاء ذلك كثيرا في مسائله، على نحو يطيل فيه الشرح أو يقصره، ومما قصره الكلام فيه ما يأتي[4]:

- ﭽ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭼ الأنبياء: ٩٢ .

فتقديره: فاعبدون؛ لأن هذه أمتكم، فحذف اللام، فصار في موضع نصب بـﭽﭡﭼ؛ لأن " أن" مفعول له، وإذا حذفت اللام انتصب.

- ﭽ □ □ □ □ □ □ □ □ ﭼ الكهف: ١١٠ . فهي في موضع رفع، والتقدير: يوحى إليّ وحدانيته.

- ﭽ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﭼ القمر: ١٠، يكون التقدير: فدعا ربه بهذا.

وليس هذا التقدير محصورا على آي القرآن الكريم، بل نجد في مواضع متفرقة مسائلَ في تأويل الشعر، من ذلك حديثه عن حذف المضاف، وإقامة المضاف إليه مقامه، حيث استشهد على ذلك بثلاثة أبيات شرع في تقديرها وبسط دلالتها، إذ يقول: قال علقمة الفحل:

وأَهْلَكَ مُهْرَ أَبِيْكَ الدَّوَا ءُ لَيْسَ لَهُ مِنْ طَعَامٍ نَصِيْبُ[5]

---

[1] – الفارسي، المسائل **الحلبيات**، ص 298.
[2] – الفارسي، المسائل **الشيرازيات**، ص236، 237.
[3] – الفارسي، المسائل **البصريات**، ص 417، 418.
[4] – الفارسي، المسائل **المنثورة**، ص 188، 189.
[5] – انظر: هارون، **معجم شواهد العربية**، ص48.

أي: عدم الدواء؛ ألا تراه قال: ليس له من طعام نصيب، واللبن يصلح عليه الفرس، ومثله قول ابن مقبل:

وإنّي لَأَسْتَحْيِي وَفِي الحَقِّ مُسْتَحَىً   إذَا جَاءَ بَاغِي العُرْفِ أنْ أتَعَذَّرا[1]

أي: في ترك قول الحق، وقال سُوَيد بن كُراع:

وَمَوْعِدُنَا بِالْقَتْلِ يَحْسَبُ أنَّهُ   سَيَخْرُجُ مِنَّا القَتْلُ مَا الْقَتْلُ مَانِعُ[2]

تأويله: سيخرج منا القتل، ما عدمُ القتل مانعه، والذي يمنعه عدم القتل فيهم ووجود الحياة لهم هو العز، أي: يحسب أن سيُخرج منا القتلُ العزَّ، فإذا قُتلنا ذللنا؛ لأنّا لا نذل بقتل من يُقتل منّا، ولا نزيد على القتل إلا عزة[3].

ثانيا: الحمل على المعنى في كتب المسائل الفارسيات:

تعد قضية الحمل على المعنى من القضايا اللغوية المهمة، إذ يدور الكلام فيها كثيرا على علاقة اللفظ بالمعنى، فقد يحمل التعبير على اللفظ، وقد يحمل على المعنى[4]، وهذه العلاقة قديمة حديثة، استأثرت على اهتمام العلماء فيها بالدرس والنقد، وشكّلت محور الخلاف بينهم قديما وحديثا، حتى استحوذت قضية الحمل على المعنى بشيء كبير من ظاهرة العدول عن المطابقة[5]، والحديث عن علاقة اللفظ بالمعنى ذو ارتباط وثيق بقضية حمل اللفظ على المعنى؛ لأنه لا يتأتى هذا إلا بذلك، والمعنى وحده يحدّد الحاجة إلى الحمل ويثبته، ذلك أن دلالة الألفاظ على معانيها متلازمة ما لم تخرج بسياقها العلم عن المراد في ذات اللفظة؛ فـ" إذا اجتمع الحمل على اللفظ والحمل على المعنى بُدئ بالحمل على اللفظ، وعُلّل ذلك بأن اللفظ هو المشاهد

---

[1] – انظر: ابن مقبل، تميم، **ديوانه**، تحقيق عزّة حسن، دار الشرق العربي، بيروت، 1416هـ/1995م، ص111.
[2] – انظر: الدينوري، ابن قتيبة، **المعاني الكبير**، تصحيح سالم الكرنكوي، دار النهضة الحديثة، بيروت، 1872هـ/1953م، ج1/ص903.
[3] – انظر: الفارسي، المسائل **الشيرازيات**، ص610.
[4] – السامرائي، فاضل صالح، **الجملة العربية والمعنى**، دار ابن حزم، بيروت، ط1، 1421هـ/2000م، ص124.
[5] – انظر: رفايعة، حسين عباس، **العدول عن المطابقة**، دار جرير، عمان، ط1، 1432هـ/2011م، ص72.

المنظور إليه، وأما المعنى فخفيّ راجع إلى مراد المتكلم، فكانت مراعاة اللفظ والبداءة بها أولى، وبأن اللفظ متقدم على المعنى؛ لأنك أول ما تسمع اللفظ فتفهم معناه عَقِبه، فاعتُبر الأسبق"[1].

نالت قضية حمل اللفظ على المعنى قديما اهتمام العلماء، ويعد ابن جني من النحاة والعلماء السباقين الذين تعرضوا للحديث عن هذه الظاهرة[2]، فقال: "وقد شاع واتسع عنهم حمل ظاهر اللفظ على معقود المعنى، وترك الظاهر إليه"[3]، ولعل مردّ هذا الاتساع ما تحمله الألفاظ من معان ودلالات يقتضيها السياق، أتاح ذلك للعلماء أن يسبروا أغواره، ويدرسوا أطواره، فقادهم ذلك إلى التوسع الذي لا يحده حد، يقول ابن جني: "اعلم أنّ هذا الشرْجَ غور من العربية بعيد ، ومذهب نازح فسيح، قد ورد به القرآن، وفصيح الكلام منثوراً ومنظوماً؛ كتأنيث المذكر، وتذكير المؤنث، وتصوير معنى الواحد في الجماعة، والجماعة في معنى الواحد، وفي حمل الثاني على لفظ قد يكون عليه الأول، أصلا كان ذلك اللفظ أو فرعا"[4]، قال السيوطي: " والحمل على المعنى واسع في هذه اللغة جدا"[5].

ذكر أحمد بن فارس قضية الحمل على المعنى في باب مستقل، فقال: " هذا باب يترك حكم ظاهر لفظه؛ لأنه محمول على معناه، يقولون: ثلاثة أنفس، والنفس مؤنثة؛ لأنهم حملوه على الإنسان، ويقولون: ثلاث شخوص؛ لأنهم يحملون ذلك على أنهن نساء،

وَإِنَّ كِلَاباً هَذِهِ عَشْرُ أَبْطُنٍ   وَأَنْتَ بَرِيءٌ مِنْ قَبَائِلِهَا الْعَشْرِ[6]

يذهبون إلى القبائل"[7]، فأوّلَ " الأبطن" بـ "القبائل"[8]، قال ابن جني: " إن العرب إذا حملت على المعنى لم تكد تراجع اللفظ"[9].

ظهرت قضية الحمل على المعنى في مواضع كثيرة متفرقة من مسائل الفارسي، لا يمكن حصرها في هذا الباب؛ لكثرتها، واستطراده بها في كل فن، غير أنه يمكن إيجاز ما ورد في المسائل بنقاط، هي:

1- المسائل الشيرازيات:

قال أبو علي الفارسي في مسألةٍ استهلها ببيت للحطيئة:

إذا لَمْ يَكُنْ إلّا الأَمالِيسُ أَصْبَحتْ   لَهَا حُلَّقٌ ضَرّاتها شَكِرَاتِ[1]

---

[1] – السيوطي، **الأشباه والنظائر**، تحقيق عبد العال سالم مكرّم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1406هـ/1985م، ج2/ص115.
[2] – انظر: الرفوع، عاطف طالب، **ظاهرة التبادل اللغوي** في العربية، دراسة نحوية صرفية، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 1435هـ/2014م، ص41.
[3] – ابن جني، **المحتسب**، ج1/ص145.
[4] – ابن جني، **الخصائص**، ج2/ص411.
[5] – السيوطي، **الأشباه والنظائر**، ج2/ص107.
[6] – عبد السلام هارون، **معجم شواهد العربية**، ص222.
[7] – ابن فارس، **الصاحبي**، ص195.
[8] – الكوفي، **البيان** في شرح اللمع، ص508.
[9] – ابن جني، الخصائص، ج1/ص40.

" فالأكثر: " إذا لم يكن إلا الأماليس" بتذكير الفعل؛ لأنهم يحملون هذا النحو على المعنى، فيقولون: ما قام إلا جواريك"[2]، وذهب الدكتور إبراهيم السامرائي إلى أبعد من الحمل على المعنى، إذ يزعم أن علامة التأنيث غير مختصة بالمؤنث، ولا ذات أصالة بالتأنيث، وأوشك أن يكون ميّالا إلى أن يقرّر أن علامة التأنيث طارئ في العربية كما في اللغات السامية[3]، وإن كانت الشواهد النحوية والأمثلة والنماذج كثيرة إلا أنه لا يمكن أن تطلق علامة التأنيث للمذكر على الإطلاق، لأن الفرع عن الشيء ليس أصلا عنه.

الحمل على معنى النفي دون لفظه:

الحمل على معنى النفي مسألة طويلة أفرغ الفارسي لها صفحات كثيرة، توسع فيها بالكلام، وبدأ المسألة بالكلام على النفي وتأويله في قول الله تعالى: ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﭼ الأعراف: ٣٣، قال أبو علي: إن المعنى: ما حرّم ربي إلا الفواحش. ومما يدل على صحة قولهم في هذا قولَ الفرزدق:

أَنَا الذَّائِدُ الحَامِي الذِّمَارَ وَإِنَّمَا   يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي[4]

فليس يخلو هذا الكلام من أن يكون موجبا، أو منفيا، فلو كان المراد به الإيجاب لم يستقم؛ ألا ترى أنك لا تقول: يدافع أنا، ولا يقاتل أنا، وإنما تقول: أدافع، وأقاتل، إلا أن المعنى لما كان: "ما يدافع إلا أنا" فصلت الضمير، كما تفصله مع النفي إذا ألحقت معه " إلا" حملا على المعنى"[5].

يعرض الفارسي في المسألة التاسعة عشرة من المسائل الشيرازيات نوعا آخر من الحمل على المعنى مما أجري مجرى لفظ آخر، فيقول: ومن الحمل على معنى النفي قولهم: قلّما يقوم زيد، فـ" قلّ" على ضربين: أحدهما: أن يراد به خلاف " كثُر"، والآخر: أن يراد به النفي، ثم يذكر قول بعض البغداديين: أتيت بلادا قلّما تُنبت إلا الكُرّاث والبصل، فيبيّن أنه حمله على معنى النفي، أي: لا تنبت إلا الكراث والبصل، فـ " قلّ" على هذا نفي، ولما كان هذا معناه أدخلوا عليه " ما" الكافة، فجعلوها تلي الفعل، و" ما" لم تكن تليه قبلُ، فقالوا: قلّما يقوم زيد، يريدون: ما يقوم زيد، فأخلوا " قلّ" – وإن كان مثالا ماضيا- من أن يكون مسندا إلى فاعل، وجعلوه كحرف النفي[6].

---

[1] – أماليس: مفردها ملساء، وهي السنة الجدبة. والحلّق: جمع حالق، وهو الضرع. انظر: الحطيئة، **ديوانه**، شرحه حمدو طماس، دار المعرفة، بيروت، ط2، 1426هـ/2005م، ص29. وانظر: إيميل يعقوب، **المعجم المفصل**، ج1/ص531.
[2] – الفارسي، المسائل **الشيرازيات**، ص99.
[3] – انظر: السامرائي، **في الدرس النحوي واللغوي**، ص223، 224.
[4] – الفرزدق، **ديوانه**، ص391.
[5] – الفارسي، المسائل **الشيرازيات**، ص253.
[6] – تكررت مسألة حمل اللفظ على المعنى هذه في غير موضع، فذكرها في المسألة السابعة والعشرين، انظر: ص377- ص401. وتكررت في المسألة الثالثة والعشرين انظر: ص402-ص410. انظر: الفارسي، المسائل **الشيرازيات**، ص257- ص260.

النفي لإثبات المعنى:

على خلاف ما تقدّم، يبدو لنا أن الفارسي قدّر في المسألة الثامنة من المسائل الشيرازيات حمل لفظ النفي على معنى الإثبات، ذلك ما يتأوله في قول الأعشى:

صَرَمْتُ وَلَمْ أَصْرِمْكُمْ وَكَصَارِمٍ   أَخٌ قَدْ طَوَى كَشْحاً وَأَبٌ لِيَذْهَبَا[1]

فقال: " وليس صرمتكم ولم أصرمكم على جهة أنه نفى ما أثبت، ولكن المعنى: لم أصرمكم صرما تاما؛ لأني أظهر لكم مداجاةً ومكاشرة عن صرم قد عزمت عليه. ومثل هذا قولهم: تكلّم ولم يتكلّم، ليس على نفي ما أثبت، ولكن لم يبلغ بالكلام ما أريد به، وقد يكون على هذا قوله: ﭽﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﭼالمرسلات: 35، ٣٦ ، والاعتذار يكون بنطق، فالمعنى: أن نطقهم لمّا لم يكن بحجة كان كلا نطقٍ"[2].

2- المسائل المشكلة:

في مسألة بسط الفارسي الكلام فيها على قول الفرزدق:

وَكُلُّ رَفِيقَيْ كُلُّ رَحْلٍ وَإِنْ هُمَا   تَعَاطَى القَنَا قَوْمَاهُمَا أَخَوَان[3]

ذهب فيها إلى أن الفعل " تعاطى" لضمير مفرد، و" هما" وإن كان في اللفظ مثنى، فهو في المعنى كناية عن كثرة، وليس المراد بالتثنية هاهنا اثنين، فيُحمل الكلام عليها، لكنه في المعنى يرجع إلى "كل"، فحُمل الضمير على " كل"، ويقوّي هذا قوله تعالى: ﭽ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﭼ الحجرات: ٩، ﮛ ﭽ ﮚﭼ لما كانتا في المعنى جمعا، لم يرجع الضمير إليهما مثنى، لكنه جُمع على المعنى فكذلك " تعاطى" أُفرد على المعنى، إذ كان لـ " كل"، ثم حُمل بعد الكلام على المعنى، فقال: هما أخوان[4].

3- المسائل البصريات:

يرى الفارسي أن في قولك: يا ربُّ، اغفر لي. حملا على المعنى، إذ يقول: وتأويل هذا عندي أنه لفظ بالإفراد، وهو يريد الإضافة في المعنى، وكذلك ما حكاه البغداديون من قول أوس ابن غلفاء:

ذَرِيْنِي إِنَّمَا خَطَئِي وَصَوْبِي   عَلَيَّ وَإِنَّمَا أَنْفَقْتُ مَالْ[5]

أنهم سألوا أبا عمرو بن العلاء، فقال: يريد: مالي[6].

---

[1] – عبد السلام هارون، **معجم شواهد العربية**، ص33.
[2] – الفارسي، المسائل **الشيرازيات**، ص103.
[3] – انظر: الفرزدق، **ديوانه**، ج2/ص591.
[4] – انظر: الفارسي، المسائل **المشكلة**، ص174.
[5] – عبد السلام هارون، **معجم شواهد العربية**، ص384
[6] – الفارسي، المسائل **البصريات**، ص319.

التأويل بالدلالة: عرض الفارسي مسألة في تأويل قول حسان بن ثابت:

لَتَسْمَعَنَّ وَشِيكاً في دِيَارِهِمِ   اللهُ أَكْبَرُ يَا ثَارَاتِ عُثْمَانَا[1]

فقال: " سألنا سائل فقال: إن الثأر هو الرجل المقتول، فكيف جمعه وهو واحد؟. والقول عندي أن أصله حدث، وإنما اتسع فيه فأوقع على المقتول، كما قيل: الخلق ونحوه، ويدلك على ذلك إضافته إلى عثمان، ولو كان إياه لم تجز إضافته إليه، ويدلك على ما ذكرنا أيضا جمعه بالتاء"[2].

ربما كان الفارسي يتأول معنى يظلّ فيه وقوع الفعل الماضي حالا، فيقول في قوله: لأضربنه ذهب أو مكث: " الأصل في هذا كان الجزاء كأنه أراد: لأضربنه إن ذهب، ثم بدا له أن يضربه البتة على جميع الأحوال، فقال: أو مكث. فهذا حال على المعنى، ليس أن الماضي في موضع نصب لوقوعه موقع الحال، ولكن المعنى: أضربه ذاهبا أو ماكثا، أي: على جميع الأحوال"[3].

الحمل على معنى الإضافة:
أخذ الفارسي في تأويل شطر للنابغة الجعدي حمله على معنى الإضافة، قال فيه:

فَلَيْسَ بِمَعْرُوْفٍ لَنَا أَنْ نَرُدَّهَا   صِحَاحاً وَلَا مُسْتَنْكَرٍ أَنْ تُعَقَّرَا[4]

يقول في تأويل " ولا مستنكَرٍ أن تعقرا" كلاما طويلا، كان منه قوله: " فالضمير في الرد جرى مجرى عليه التأنيث، وليس هو ضمير الخيل المضاف إليهاالرد فيكون مثلما جوزوه من الحمل على المضاف إليه دون المضاف...، وإنما سوّغه في "ولا مستنكر" للضرورة، فإذا كانت الحال حال سعة لم يحسن ذلك في الشعر كما لا يجوز في الكلام"[5]، والبيت من شواهد سيبويه ذكره في باب "ما أُجريَ مجرى "ليس" في بعض المواضع"، فقال: " كأنه قال: ليس بمعروف لنا ردها صحاحا ولا مستنكر عقرها، والعقر ليس للرد، وقد يجوز أن يجر، ويحمله على الرد ويؤنث؛ لأنه من الخيل...، ومثل هذا قوله تعالى جده: ﭽ ﯼ ﯽ ﯾ □ □ □ □

---

[1] – حسان بن ثابت، **ديوانه**، تحقيق وليد عرفات، دار صادر، بيروت، 2006م، ج1/ص96.
[2] – الفارسي، المسائل **البصريات**، ص600.
[3] – الفارسي، المسائل **البصريات**، ص722.
[4] – وجدتها في ديوانه بالنصب: مُسْتَنْكَراً، وبالرفع في كتاب سيبويه، وبالجر في المسائل البصريات، وهي في كل موضع تحتمل وجها إعرابيا. انظر: سيبويه، **الكتاب**، ج1/ص64. وانظر: ابن السراج، **الأصول**، الهامش، ج2/ص70. وانظر: الفارسي، المسائل **البصريات**، ص732.
[5] – الفارسي، المسائل **البصريات**، ص734.

□ □ □ □ □ □ □ □ □ □ چ البقرة: ١١٢ ، أجرى الأول على لفظ الواحد والأخرَ على المعنى"[1].

– تأويل قول الشاعر: " على حلفة لا أشتم الدهر مسلما":

قال الفارسي في تأويل قول الفرزدق:

أَلَمْ تَرَنِيْ عَاْهَدْتُ رَبِّي وَإِنَّنِي   لَبَيْنَ رِتَاجٍ قَائِماً وَمُقَامِ

عَلَى حَلْفَةٍ لَا أَشْتُمُ الدَّهْرَ مُسْلِماً   وَلَا خَارِجاً مِنْ فِيَّ زُوْرُ كَلَامِ[2]

" لا أشتم" تفسير للحلفة، وهو عندي حسن، كما أن چ □ □چ المائدة: ٩ ، تفسير للوعد، ولا موضع له عندي على هذا، ولولا أن قيل " لا أشتم" حالا، وهي " قائما" جاز حمله على التفسير"[3].

حمل الحال على المعنى:

فرّق الفارسي بين الحال والصفة في الاسم المثنى، ولم يُجوِّز فيها وقوع الاسم المثنى صفة، فقال: "لا يجوز: مررت بزيد وجاءني عمرو الظريفان، ولا هذا زيد وذاك بكرٌ منطلقين، الحال في هذا كالصفة عندي في القياس، وإن كانت الحال أحمل للحمل على المعنى من الصفة من حيث كانت الصفة متعربة بإعراب الموصوف"[4].

الإعمال والإلغاء:

يقول الفارسي في مسألة في الإعمال والإلغاء: و" كانوا" في بيت الفرزدق:

فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتُ بِدَارِ قَوْمٍ   وَجِيْرَانٍ لَنَا، كَانُوا، كِرَامِ[5]

لغو؛ لأن " لنا" قد جرى صفة على الموصوف الذي هو " جيران" فلا يجوز أن يقدّر به الانتزاع من موضعه، ثم أجرى حوارا استفهاميا، فقال: فإن قلت: فكيف يلغي " كان" وقد عملت في الضمير؟. قلنا: تكون " كان" لغوا، والضمير الذي فيها تأكيد لما في " لنا" لا أنه مرتفع بالفاعل، ألا ترى أنه لا خبر له.

---

[1] – سيبويه، **الكتاب**، ج1/ص64، 65.

[2] – ورُوي في ديوانه بلفظ آخر، وهو:

عَلَى قَسَمٍ لَا أَشْتُمُ الدَّهْرَ مُسْلِماً   وَلَا خَارِجاً مِنْ فِيَّ سُوْءُ كَلَامِ

انظر: الفرزدق، **ديوانه**، ج2/ص405، 406.

[3] – الفارسي، المسائل **البصريات**، ص771- ص773، وص917.

[4] – الفارسي، المسائل **البصريات**، ص778.

[5] – انظر: الفرزدق، **ديوانه**، ج2/ص529.

فإن قلت: كيف جاز أن تلغيَها وقد عملت؟. قلنا: لا يمتنع ذلك. ألا ترى أنك تلغي "ظننت" بأسرها، وهي جملة، وقد عمل ما تلغيه من الفعل فكذلك يجوز أن تلغى "كان" وحدها في قوله: "كانوا كرامٍ"، كما جاز إلغاء الجملة بأسرها في "ظننت"، بل يكون إلغاء بعض الجملة أيسرَ من إلغاء الجملة بأسرها"[1].

ما يقوم مقام الفاعل:

علّل الفارسي عدم قيام المفعول له مقام الفاعل كالمفعول به بقوله: وإنما امتنع المفعول له "أن يُقام مقام الفاعل؛ لأن انتصابه ليس كانتصاب المفعول به، إنما هو مفعول، فهو علة للفعل وغرض له، فامتنع أن يقوم مقام الفاعل كما امتنع الظرف أن يقام مقام الفاعل وهو ظرف، وإنما يقام المفعول به مقام الفاعل من حيث كان مع الفعل بمنزلة الفاعل معه"[2].

4- المسائل الحلبيات:

أدخل الفارسي أسماء كتاب الله في جملة باب التأويل، فأفرد مسألة - يمكن أن تعدّ باباً مستقلا- في تأويل أسماء كتاب الله، فأطال الكلام فيها في ثلاث وعشرين صفحة، فذكر اسم "القرآن"، وما يدل عليه، واختلاف العلماء على اشتقاقه ومعناه، واسم "الفرقان"، والتفرقة بينه وبين الصفة، ومعناه، ورأي العلماء فيه، ثم ذكر اسم "الكتاب"، وأنه مصدر المراد به اسم المفعول[3]، واستطرد في كل اسم من الأسماء الثلاثة.

الحذف في مسائل الفارسي:

لا شك أن الحذف باب نحوي وبلاغي طويل، يدخل فيه كثير من الأبواب النحوية، وقد أخذ الفارسي جانبا كبيرا منه في مسائله، وفيما يأتي ذكر لبعض الأمثلة:

- **حذف المفعولين بدلالة المعنى عليهما:**

---

[1] – الفارسي، المسائل **البصريات**، ص875، 876. وانظر: الزجاجي، **الجمل**، ص49.
[2] – الفارسي، المسائل **البصريات**، ص228، 229.
[3] – انظر: الفارسي، المسائل **البصريات**، ص284- 307.

ذهب الفارسي في قوله تعالى: ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﭼ القصص: ٦٢، إلى القول: إن الفعل " تزعمون" متعدٍ إلى مفعولين، والتقدير: الذين كنتم تزعمونهم شركاءَ، أو تزعمون الشركاءَ إياهم، ثم قال: وحَسُن حذف المفعول الثاني في الآية أيضا، وإن كان قد حُذف الأول؛ وذلك أن الفعل " زعمت" يتعدى إلى مفعولين، أحدهما الآخر في المعنى، ولا يقتصر على أحدهما دون صاحبه، ولكن جواز حذفهما جميعا في الصلة أسوغ؛ لأن الموصول يقتضي أحدهما اقتضاء لا بد منه، وإذا اقتضى أحدهما فكأنه قد اقتضى الآخر، ولا يستغني عنه، كما اقتضت الصلة المحذوف منها[1].

- **حذف الموصوف بدلالة الصفة عليه:**

أورد الفارسي كلاما في الحذف قرنه بحمل اللفظ على المعنى، فقال: " الدابّة – وإن كان في لفظه تأنيث – فإنه يذكَّر لأنه صفة في الأصل، فالموصوف المحذوف في الكلام المقامة الصفةُ مقامَه مرادٌ في المعنى، وعلى هذا قالوا ثلاثة دوابّ، فذكَّروا، وإن كان التأنيث قد ثبت في لفظ واحده، وهو قول سيبويه، ويقوّي ذلك ما جاء في التنزيل من قوله: ﭽ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﭼ الأنعام: ١٦٠ ، فأجرى اسم العدد على الموصوف الذي هو الحسنات، فكما أن قوله: ﭽ ﮔ ﮕ ﮖ ﭼ ، وإن كان الموصوف محذوفا في الكلام، كذلك يكون الدواب بمنزلة ما موصوفه مثبت في الكلام غير محذوف منه، وأجري التنكير عليه، كما أُجري التأنيث على الحسنات"[2].

يرى الفارسي في الصفة أن حكمها كحكم الصلة، في أنه يلزم أن يرجع منها عائد إلى الموصوف، كما يعود من الصلة إلى الموصول، كأن تقول في الصفة: مررت برجل قائمٍ أبواه لا قاعدَين[3]، ومررت برجلٍ صالحٍ وطالح، وفي الصلة كأن تقول: أنا الذي قمتُ. ثم ينتقّل إلى ذكر نوع من أنواع الصفة المضافة بأن يرتفع به شيء من سبب الموصوف ويعود منه إليه ذكر، فتحذف العائد للدلالة عليه والعلم بحذفه، فيصير ضمير الموصوف في الوصف، ويضاف إلى ما كان فاعله قبل الحذف، وذلك مثل: مررت برجل حسنِ الوجه، وجارية حسنة الأب، وحكمه وأصله: مررت برجل حسنٍ وجهُه، فيجرى على رجل، ويعود مما ارتفع بحسن ذكر إلى الرجل، فلما حُذف العائد إلى الرجل، ولم يكن حكم الصفة أن يخلو من عائد إلى الموصوف صار الضمير الراجع إليه في الصفة[4].

ذكر الفارسي في مسألةٍ من حذف المخصص بالمدح، وقرن فيها بين الفعلين الجامدين "نعم، حبذا" فقال: " قوله عز وجل: ﭽ ﮱ ﯓ ﯔ ﭼ ص: ٣٠ ، فإنما جاز؛ لتقدم الذكر، ومن أجل ذلك جاز الحذف من اللفظ، ولو جرى ذكرٌ فقلت: حبذا، وحذفت المخصص بالمدح في اللفظ لكان "حبَّ" في هذا كـ" نعمَ"[5].

---

[1] – انظر: الفارسي، المسائل **الشيرازيات**، ص568، 569. وص592- 594.
[2] – الفارسي، المسائل **العضديات**، ص122.
[3] – يرى أبو بكر بن السراج أن هذا المثال مخالف للقياس، فيقول: واعلم أنه قد جاء في العطف أشياء مخالفة للقياس، ثم ذكر المثال السابق الذي ذكره الفارسي. انظر: ابن السراج، **الأصول**، ج2/ص307، 308.
[4] – انظر: الفارسي، المسائل **المشكلة**، ص131- ص133.
[5] – الفارسي، المسائل **المشكلة**، ص204.

أفرد الفارسي في المسائل الشيرازيات بابا في حذف المفعول به، اختصره بقوله: "اعلم أن حذف المفعول به في الأمر العام يجيء على ضربين: أحدهما: أن يُعمَل الأول من الفعلين، فيحذف مفعول الفعل الثاني اجتزاء. والآخر: ألا يكون إعمال فعلين"[1].

جوّز أبو علي النحوي في البصريات حذف المفعول الثاني من الفعل الأول بقوله في المثال: ظننت زيدا وظنني منطلقا؛ لأنه بمنزلة المبتدأ والخبر، وكما يجوز أن يحذف المبتدأ دون الخبر، والخبر دون المبتدأ، كذلك يجوز هذا، ويزداد الحذف في هذا الموضع حسنا أن الجملة الثانية تفسير للمحذوف، فإذا جاز الحذف للدلالة وإن لم يقترن به ما يفسّره فالحذف مع اقتران ما يفسره به أجدر، وهاتان الجملتان تجريان مجرى الجملة الواحدة، ألا ترى أنك تفصل بين معمول الأولى بالثانية ومعمولها، نحو: "ضربني وضربته زيد"، ولا يجوز هذا في غير هذا الموضع[2].

استهل أبو علي مسألة بقوله: " سألنا سائل عن قول متمم بن نويرة:

فَمَا وَجْدُ أَرْآمٍ[3] ثَلَاثٍ رَوَائِمٍ　　　أُصِبْنَ مَجَرّاً مِنْ حُوارٍ ومَصْرَعا

ثم قال:

بأوجَدَ مِنّي يومَ فارقتُ مَالِكاً　　　وَنَادَى بِهِ النّاعِي الرَّفِيْعُ فَأَسْمَعا[4]

فأجبت فيه في الوقت: إنه على " شعرٌ شاعر، وشغل شاغل"، كأنه أراد المبالغة في الوصف بالوجد، فجعله كالعين[5]، فأسند إليه ما يُسند إلى العين...، كما يجعلون العين كالمعنى في "رجل عدلٌ"، ونحوه. ويجوز أن يكون حذف المضاف، كأنه "وما واجداتٌ وجدَ أظآر" فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه، ولا يكون على أن يُجعل "وجدا" بمنزلة "ركْب، وسَفْر"، ألا ترى أنك على هذا تضيف الشيء إلى نفسه، وهذا لا يجوز، ولا يستقيم أن تحمله على أنه ترك المضاف وأخبر عن المضاف إليه، كما يقول البغداديون[6] في قوله تعالى: ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭼ البقرة: ٢٣٤ "[7].

---

[1] – الفارسي، المسائل **الشيرازيات**، ص568، وانظر: **البصريات**، ص920.
[2] – انظر: الفارسي، المسائل **البصريات**، ص919.
[3] – ويروى: أظآر.
[4] – ورُوي في ديوانه بلفظ آخر، وهو:

بأوْجَدَ مِنّي يَوْمَ قَامَ بِمَالِكٍ　　　مُنَادٍ بَصِيرٌ بِالفِرَاقِ فَأَسْمَعا

انظر: مالك ومتمم ابني نويرة اليربوعي، **ديوانهما**، جمع ابتسام مرهون الصفار، مطبعة الإرشاد، بغداد، 1968م، ص116، 117.
[5] – يعني: الذات.
[6] – يرى البغداديون أن تقدير الآية: " وأزواج الذين يتوفون منكم"، فحذفوا المضاف وأقاموا المضاف إليه مقامه، ويرى أبو جعفر النحاس أن أحسن ما قيل في هذه الآية قول أبي العباس المبرد، قال: التقدير: والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا أزواجهم يتربصن بأنفسهن. انظر: النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل (ت 338هـ)، **إعراب القرآن**، اعتنى به الشيخ خالد العلي، دار المعرفة، بيروت، ط2، 1429هـ/2008م، ص98، 99.
[7] – – الفارسي، المسائل **البصريات**، ص729- ص730.

يرى الفارسي أن حذف المبتدأ سائغ، واستدل على ذلك بقوله تعالى: ﭽ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼﭾ النساء: ١٥٩ ، وقوله تعالى: ﭽﮎ ﮏ ﮐ ﮑﭼ مريم: ٧١ ، وقوله: ﭽ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐﭼ الصافات: ١٦٤ ، فالمبتدأ المحذوف في الآيات المتقدمة "أحد"، وجاز الحذف فيها؛ لأن المبتدأ غير موصوف[1].

توسّع الفارسي في تقدير المحذوف في قول الشاعر:

تَرَوَّحي أَجْدَرُ أنْ تَقِيلي غَداً بِجَنْبَيْ بارِدٍ ظَلِيل[2]

فهذا مثل قوله تعالى: ﭽ ﭙ ﭚ ﭛﭼ النساء: ١٧١، تقديره عندي: تروّحي تأتي مكانا أجدر أن تقيلي: أي: أجدر بأن تقيلي، أي: تقيليه، يريد: تقيلي فيه، فاتسع، فلما حذف أوصل الفعل إلى " أنْ" ، وهذا عندي ينبغي أن يكون على محذوف يدل عليه "أفعل"[3].

قال الفارسي فيما حُذف منه المضاف في قولك: "أما بعدُ": إن "بعدُ" في حال الإضافة كان يوصف به النكرة، فلما حُذف منه ما أضيف إليه لم يوصف به كما لم يوصف بـ "كلّ" لما حُذف المضاف إليه منه؛ لأن الصفة لا يليق بها الحذف، ألا ترى أنها لا تخلو من أحد أمرين: إما أن تكون للتخصيص والتخليص، أو للثناء والتقريظ، وكلا الموضعين موضع إطناب وبسط، وليس بموضع اختصار وحذف[4].

[1] – انظر: الفارسي، المسائل **البصريات**، ص840.
[2] – انظر: حنا حداد، **معجم شوا هد النحو**، ص227.
[3] – انظر: الفارسي، المسائل **البصريات**، ص904، ص905.
[4] – انظر: الفارسي، المسائل **البصريات**، ص679.

المبحث الثالث: التعليل النحوي:

العلة النحوية نوعان: علة مظهرة حكمة، وتسمى علة العلة، وعلة موجبة لطرد كلام العرب، وسوقه على قانون لغاتهم، وهي الأكثر استعمالا والأشد تداولا[1].

تُعزى بواكير ظهور العلة النحوية في القرن الثاني الهجري إلى عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي المتوفى عام 117هـ[2]، وقد توسعَ الخليل وسيبويه فيما بعد ببسط الكلام على العلل، ويرى شوقي ضيف أن للخليل الفضل في بسط الكلام على العلل النحوية[3]، وتطورت ظاهرة التعليل النحوي منذ ذلك الحين حتى وضع الزجاجي كتابا في علل النحويين، قال: "وهذا كتاب أنشأناه في علل النحو خاصة والاحتجاج له وذكر أسراره وكشف المستغلق من لطائفه وغوامضه دون الأصول؛ لأن الكتب المصنفة في الأصول كثيرة جدا. ولم أرَ كتابا إلى هذه الغاية مفردا في علل النحو مستوعبا فيه جميعها"[4].

بيّن ابن جني أن علل النحويين قريبة من علل المتكلمين، بل هي أقرب إلى هذه العلل من قربها إلى علل المتفقهين. وعلل ما ذكره بقوله: " وذلك أنهم إنما يحيلون على الحس، ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس، وليس كذلك حديث علل الفقه"[5].

أكثر الفارسي من التعليل، وكان كتابه المسائل المنثورة شاهدا على عنايته بالتعليل والتفاته إليه، وكان في كتابه هذا يعمد إلى أن يصرّح بذكر العلة، ويميل إلى استعمال الشرط في السؤال والجواب، فمن أمثلة التعليل النحوي فيه:

---

[1] – انظر: الشاوي، يحيى بن محمد، **المختصر في أصول النحو**، تحقيق أحمد طه سلطان، دار الكتاب العربي، دمشق، 1426هـ/2005م، ص81، 80.

[2] – انظر: الخوارزمي، القاسم بن حسين، **ترشيح العلل** في شرح الجمل، تحقيق عادل محسن العميري، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط1، 1419هـ/1998م، ص98، 99.

[3] – انظر: شوقي ضيف، **المدارس النحوية**، ص48.

[4] – الزجاجي، **الإيضاح**، ص28.

[5] – ابن جني، **الخصائص**، ج1/ص48. وانظر: السيوطي، **الاقتراح**، ص87، ص91.

1- علة دخول نون الوقاية:

في المسائل المنثورة من تعليل دخول نون الوقاية نون الوقاية، فقال: " إنما دخلت النون؛ ليكون الكسر عليها، ولا يقع بالفعل إذ كان الفعل لايُكسر. ألا ترى أنهم قد فعلوا ذلك بما لو دخله حرف جرّ لم يؤثّر في قولهم: "منّي، وعنّي، وقطْني"، فأدخلوا النون لتقع عليها الكسرة ويسلم سكون ذلك، فلذلك أدخلوها هاهنا؛ ليسلم آخر الفعل، وآخر الفعل لا يجوز الكسر. وقالوا: " الضاربي"، فأدخلوا الياء وحدها؛ لأن الاسم لا يمتنع فيه الجر، فلما كان الجر قد يدخله لم يأتوا بالنون، فإن قال قائل: بمَ تنكرون أن تكون هذه العلة منتقَضَة، وذلك أن الكسر قد يدخل فعل الأمر إذا قلت: اضربِ الرجل، وأكرمِ ابنك. قيل له: هذا لا يلزم، وذلك أن حركة التقاء الساكنين في تقدير المنفصل فلا عبرة بها"[1].

2- علة امتناع قولك: "ضربتُني، وكسوتُني"، مما لم يكن أصله جملة اسمية:

علّل الفارسي الاستغناء بقولهم: " كسوْتُ نفسي" وامتناع قولك: "ضربتُني، وكسوتُني"؛ لأن هذا الفعل وأشباهه لا يدخل على المبتدأ والخبر[2]، فلم يجز ذلك فيه، وجاز في نحو "ظننتُ" وأخواتها، وذكر علة أخرى، فقال: وذلك أن قولك: " كسوْتُ نفسي"؛ لأنهم استغنوا بالشيء عن الشيء، إذا لم يكن لَبْس. ألا ترى أنهم قالوا: " ترك، ولم يقولوا" ودع"، وإن كانوا قد قالوا: "دع، ويدعُ". فلما كانوا في الموضع الذي لا يشكِل قد استغنوا، ففي هذا الموضع أَولى أن يستغنوا؛ لأنه موضع مشكل، ألا ترى أنك لو قلت: "ظننتُ نفسي خارجة" لكان معناه غير معنى "ظننتُني خارجا"؛ لأن تقديره الرفع[3].

3- علة رفع الفعل المضارع:

قال الفارسي: " إن سأل سائل فقال: بمَ يرتفع الفعل المضارع؟. قيل له: بوقوعه موقع الأسماء، وذلك: "زيدٌ يقومُ، ويقومُ زيد"، فلما وقع موقعه رُفع.

فإن قال: ما أنكرتم أن يكون قولك: " سيقومُ، وسوف يقومُ" لم يقع موقع الأسماء؟. قيل له: لا يلزم هذا، وذلك أن "السين، وسوف" بمنزلة الألف واللام في "الرجل"، فلما كانت الألف واللام لم تغيّر معنى "الرجل" فكذلك السين، وسوف.

فإن قال: ما أنكرتم أن يكون هذا غير صحيح، وذلك أن عوامل الأسماء تدخل على "الرجل" وفيه الألف واللام، وعوامل الفعل لا تدخل عليه وفيه السين وسوف، وهذا يوجب

---

[1] – الفارسي، المسائل **المنثورة**، ص117، 118. وانظر: سيبويه، **الكتاب**، ج2/ص363.

[2] – وقال الفراء في تفسير قوله تعالى: " أن رآه استغنى" (سورة العلق: 7): ولم يقل: أن رأى نفسه، و"العرب إذا أوقعت فعلا يكتفي باسم واحد على أنفسها، أو أوقعته من غيرها على نفسه جعلوا المكنى نفسه، فيقولون: قتلت نفسك، ولا يقولون: قتلتك، ويقولون: قتل نفسه، وقتلت نفسي، فإذا كان الفعل يريد اسما وخبرا طرحوا النفس، فقالوا: متى تراك خارجا، ومتى تظنك خارجا. انظر: الفراء، **معاني القرآن**، ج3/ص278.

[3] – الفارسي، المسائل **المنثورة**، ص116.

مخالفته للأسماء، وأنه لم يقع موقعها وفيه السين وسوف. قيل له هذا لا يلزم، وذلك أن النعاني التي تدخل على "الرجل" وفيه الألفو اللام تغيره عن حاله أنْ لو لم تكن الألف واللام فيه موجودة، فدخول الألف واللام ليس فيه أكثر من التعريف، ودخول السين وسوف قد أخرجته إلى حيِّز الاستقبال بدخولها.

فلما كانت " أنْ" وأخواتها إنما تدخل لتفيد الاستقبال، و"لا" تنفي الأشياء مستقبلا، لم تحتج أن تدخل على السين وسوف؛ لأنه لو دخلت على السين وسوف، وهي مع " يقوم" لكان المعنى الذي يستفاد به وهي داخلة على السين وسوف مُستَفادا به أنْ لو لم يقع، وإذا كان هذا هكذا لم تحتج إليه. وكذلك "لم" وذلك أنها تُخرج الفعل المضارع إلى المضي، فلو وقعت عليه وفيه السين وسوف لأخرجته عن حال الاستقبال، وقد أخرجتْه وعلم أنه للماضي، وإن لم يكن فيه السين وسوف، فلم يحتج أن تدخل عليه.

وليس هكذا سبيل الألف واللام؛ لأن العوامل إنما دخلت عليه وفيه الألف واللام، دخلتْ عليه وهو معرفة كما تدخل وهو نكرة، ولا يكون المعنى فيه موجودا إذا دخلت وفيه الألف واللام إذا أنزلناه عنه، فافترق حال الألف واللام والسين وسوف"[1].

4- علة منع صرف ما جاء على وزن "فَعْلان":

ذكر الفارسي علة منع صرف ما جاء من الأسماء لدلالته على الصفات، فقال: "سَكْران" لا ينصرف؛ لأنه صفة؛ لأن الألف والنون بمنزلة الهمزة في "حمراء"، وذلك أن الهمزة وما قبلها، وهو الألف بمنزلة الألف والنون، فإذا كان هكذا، وكان وجه شبهها أن هاء التأنيث لا تلحق النون في "سكران" كما لا تلحق في "حمراء"، فلذلك مُنع الصرف في النكرة. فكذلك "عثمان" الألف والنون، كالألف والنون في "سكران" لامتناع العلامة من أن تدخل عليه"[2].

يؤيّد أبو علي في مسألة من المسائل المشكلة ما ذهب إليه سيبويه حين ذكر تاء " أنت" وكاف "ذلك" ونحوه[3]، فقال معللا رأي سيبويه: " لا تخلو التاء في " أنت" إذا كان اسما من أن يكون له موضع من الإعراب. فإن كان له موضع لم يخل من أن يكون منصوبا أو مجرورا أو مرفوعا. فلا يجوز أن يكون منصوبا؛ لأنه لا فعل ناصبا له، ولا يجوز أن ينتصب عن الاسم المضمر، لأنه معرفة، والمعارف لا تنتصب عن الأسماء، وأيضا فليس الاسم الذي هو "أنْ" مما ينتصب عنه اسم؛ لأنه لا شبه للأفعال فيه كـ"عشرين" وغيره من الأسماء المنونة، فلا يجوز أن يكون موضعه نصبا. ولا يجوز أيضا أن يكون موضعه جرا؛ لأن المتصل به اسم مضمر، والمضمرات معارف لا تضاف، وهذا الاسم أشد المعارف كلها تخصيصا، وأقعدها في التعريف. ولا يجوز أن يكون موضعها رفعا؛ لأن ما قبلها ليس بفعل يرفعها، ولا شيء مشبه به، وليس بسائغ أن يرتفع بالاسم المضمر الذي قبلها، كما يرتفع خبر المبتدأ؛ لأن " أنت" وحدها ليست بكلام تام، كما أن المبتدأ مع خبره كلام تام، فإذا لم يجز أن يكون موضعه نصبا

---

[1] – الفارسي، المسائل **المنثورة**، ص143-145.
[2] – الفارسي، المسائل **المنثورة**، ص216.
[3] – انظر: سيبويه، **الكتاب**، ج4/ص218.

ولا جرا ولا رفعا ثبت أنه لا موضع له من الإعراب، فإذا لم يكن معربا، ولا له من الإعراب موضع ثبت أنه ليس باسم، وإذا لم يكن اسما ثبت أنه حرف"[1].

ومن المسائل التي لم يتكلف الفارسي فيها التعليل، مسألة حذف النون من الفعل المضارع "يكون" في حالة الجزم، فقال: " النون في "يكون" لام الفعل، فإذا وقعت في موضع جزم، حُذفت الضمة منه فسكنت، والتقت مع الواو الساكنة، فحُذفت الواو لالتقاء الساكنين، فصار " لم يك، ولا تكنْ"، وقد كثرت هذه الكلمة في استعمالهم، وهم مما يغيّرون ما كثر في كلامهم، فلما كثر في كلامهم هذا الحرف، وكانت النون تشبه في حال سكونها الياء والواو إذا كانتا لامين..."[2].

المبحث الرابع: التحليل والاستنتاج:

نشط الفكر الإسلامي في القرن الرابع في مجال الفكر الفلسفي الحر، ومثله علماء كالفارابي (ت 339هـ)، وابن سينا (ت 428هـ)، والبيروني (440هـ)، وفي مجال علم الكلام الذي كان يقيّد نفسه بالملاءمة بين الحق والدين، وكان من أعلامه أبو علي الجُبّائي (ت 321هـ)، وأبو الحسن الأشعري (ت 334هـ)، والباقلاني (ت 403هـ)[3]، وكان لتأثر علماء النحو المتأخرين بعلم الكلام أثر ظاهر لا سبيل إلى إنكاره، وكان هذا التأثر نتيجة طبيعية للتحول الذي شهده العصر العباسي الأول وما قبله بقليل، فامتزجت أبحاث الفقهاء والمتكلمين بأبحاث النحو والنحويين، فتلقّى الفارسي هذا التراث العقلي الممزوج من القراء، والفقهاء، والنحاة، والمتكلمين[4]، ويُظهر علم الكلام القدرة العقلية لصاحبه عند بسط الجواب بالتحليل والاستنتاج، فيقرب المسألة بما يألفه العقل وتستسيغه السليقة، ويعضد ذلك بما وعاه من شواهد وأمثلة، ويمكن أن أوجز النقاط الدالة على ذلك، بما يأتي:

1- إطلاق الأحكام النحوية:

يطلق الفارسي أحكاما نحوية على المثال، أو الشاهد النحوي، أو كلام من سبقه من العلماء، من مثل: الأجود[5]، جاز[6]، يجوز[7]، لكان عندي جائزا[8]، لا يبعد أن يجوز[9]، لم يجز[1]، لا يجوز عندنا[2]، لا يحسن[3]، قبيح[4].

---

[1] – الفارسي، المسائل **المشكلة**، ص22، 23.
[2] – الفارسي، المسائل العضديات، ص123- ص125.
[3] – انظر: المبارك، مازن، **الرماني النحوي** في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، دار الفكر، دمشق، ط3، 1416هـ/1995م، ص26،25.
[4] – انظر: شلبي، **الفارسي حياته ومكانته**، ص30، وص34.
[5] – الفارسي، المسائل **المنثورة**، ص164.
[6] – الفارسي، المسائل **الشيرازيات**، ص594.
[7] – الفارسي، المسائل **الحلبيات**، ص187. وانظر: **المنثورة**، ص104.
[8] – الفارسي، المسائل **العسكريات**، ص110.
[9] – الفارسي، المسائل **المنثورة**، ص72.

وقد يكثر من إطلاق الأحكام النحوية على نحو يتردد فيه أكثر من مرة في موضع واحد، من ذلك قوله في مسألة "إن وأخواتها": " إذا قلت: إن زيدا وعمروٌ منطلق، جاز ذلك على أن تعطفه على موضع "زيد" "ثم قال: " وإنما جاز ذلك؛ لأن التقدير أن يكون عطفُ الاسم بعد الخبر فكأنك قلت: إن زيدا منطلق وعمروٌ، ولا يجوز في " ليت، ولعل"؛ لأنه ليس على معنى الابتداء، وإنما هو تمنٍّ وترجٍّ، فإذا عطفت فكأنك قد فصّلت من الأول؛ لأنه في الحقيقة يصير متعلقا به، وغير متصل به، فلذلك لم يجز.فإن قال قائل: ما أنكرتم أن لا يجوز في " لكنّ" ما جاز في "إن"، وذلك أنها وقعت للاستدراك، وإذا كان يستدرك بها صارت بمعنى الفعل. قيل له: لا يجب ذلك، وذلك أنها إذا أدخلت في ذلك الموضع إنما تدخل عطفا في الكلام بمنزلة سائر حروف العطف، ولو جاز أن يُتأوّل فيها معنى الفعل لأنها دخلت للاستدراك جاز أن تقول: إن الواو بمعنى الفعل؛ لأنها للاجتماع، ولجاز ذلك في الفاء؛ لأنها بمعنى الافتراق، فلما بطَل في هذه الحروف بطل في "لكن" أيضا؛ لأنها بمنزلة هذه الحروف، ثم قال: لا يبعُدُ أن يجوز في "كأن" ما جاز في "لكن، وإن"، وذلك أن "كأن" خبر يقع في الصدق والكذب بمنزلة "إن، ولكن"[5].

2- شرح القواعد الكلية، وتعليلها وتحليلها:

تُبنى القاعدة الكلية في النحو على عقد المقارنة والقياس، من ذلك ما نجده في المسائل العسكريات كقوله: لا جر في الأفعال؛ لأن الجر لا يكون إلا بالإضافة، وليس في الأسماء الجزم الذي في الأفعال؛ لأن عوامل الجزم لا معنى لدخولها على الاسم[6]، وكقوله أيضا: الأفعال مأخوذة من المصادر؛ لأن الأحداث تدل على معان مجردة مفردة، والمفردة في الرتبة أسبق من المركبة[7].

3- المبالغة في التحليل والتفصيل:

ذلك أنك ترى أبا علي أحيانا كثيرة ينطلق في تحليل الشواهد وشرحها وتبيين وجوهها على نحو لا تدعو الحاجة معه إلى الغوص في الأعماق؛ لما قد يُخرج فهم القارئ عن إدراك مراده، من ذلك كلامه في التنازع، إذ يعرض أبو علي أوجه الاحتمال فيه، ثم يختار الأنسب عنده في آخر كلامه عليه، إذ يقول: "مما أصبتُ مما أُعمِل فيه الثاني قوله: ﭽ□ □ □ □

□ ﭼ الكهف: ٩٦، وقول كثير:

قَضَى كُلُّ ذِي دَيْنٍ فَوَفَّى غَرِيمَهُ وَعَزَّةُ مَمْطُولٌ مُعَنًّى غَرِيمُهَا[8]

أعمل الثاني، وهو "فوفّى"، ولا يخلو "غريمها" من أن ترفعه بـ"ممطول"، أو بـ"معنّى"، وقد جرى الأول على غير من هو له؛ لأنه جرى على المؤنث وهو للغريم، فينبغي له أن يُظهر

---

1 – الفارسي، المسائل **المشكلة**، ص221.
2 – الفارسي، المسائل **البصريات**، ص525. وانظر: **المنثورة**، ص164.
3 – الفارسي، المسائل **الحلبيات**، ص262.
4 – الفارسي، المسائل **العسكريات**، ص136.
5 – الفارسي، المسائل **المنثورة**، ص72، 73.
6 – انظر: الفارسي، المسائل **العسكريات**، ص117- 118.
7 – انظر: الفارسي، المسائل **العسكريات**، ص58.
8 – كثير عزة، **ديوانه**، جمعه إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، 1391هـ/ 1971م، ص143.

الضمير الذي هو "هو" المضمر على شريطة التفسير، فلما لم يظهره علمنا أنه لم يُرفع بـ"معنًى"؛ لأنه لو رفع الغريم بـ"معنًى" لأظهر الضمير في "ممطول"؛ إذ جرى على غير من هو له، وحذف الفاعل لا يجوز عندنا. فإذا كان كذلك رفع الغريم بالممطول دون المعنَّى، فأعمل الأول، وإذا أعمل الأول وارتفع الغريم به صار التقدير: وعزة ممطول غريمها معنًى. فلم يحتج إلى الإظهار في الثاني؛ لأنه جرى على الغريم وهو "هو"، فإذا جرى عليه وكان إياه في المعنى ارتفع الضمير فيه به، ولم يحتج إلى إظهار؛ لجريه على من هو له. وقياس من لم يظهر الضمير في اسم الفاعل وإن جرى على غير من هو له أن يُجوِّز رفع " غريمه" بـ " معنًى"، ويضمر في الأول على شريطة التفسير، ويجوز أن لا يظهر، وإن جرى على غير من هو له"[1].

4- التصويب:

وهو أن يأتي الفارسي بحكم يُتَوهم فيه خلاف المراد، فيبيّن خطأه ويصححَه، قال في مسألة في الاستثناء: " ذكر سيبويه الاستثناء المنقطع، وأن "إلا " فيه بمعنى "لكن". وربما ظن ظانّ أنه أراد بهذا انتصاب الاسم بعد "إلا"، كانتصابه بعد "لكن"، وإن الخبر مضمر. وهذا التأويل خطأ عليه، ولا يجوز أن يكون أراده"[2]. وقوله: "القول عندي في التاء التي في قولهم: يا طلحة، وقوله:

كِلِينِي لِهَمٍّ يَا أُمَيْمَةَ نَاصِبِ وَلَيْلٍ أُقَاسِيهِ طَوِيلِ الكَوَاكِبِ[3]

أنها تاء التأنيث، وليست بالهاء التي تلحق في الوقف، وذلك أنه لا يخلو من أن تكون للوقف أو للتأنيث، ولا قسمة هنا ثالثة. ولا يجوز أن تكون للوقف؛ لأن تلك حكمها أن تسقط في الدرج؛ لأنها تجتلب للوقف عليها، كما تجتلب همزة الوصل ليبتدأ بها، فهذه في الوقف نظيرة الهمزة في الابتداء، فكما أنك إذا وصلت حذفت الهمزة ولم تثبتها، كذلك إذا وصلت ما فيها الهاء حذفتها ولم تثبتها، لأن ما بعدها مما يتصل بما هي فيه يقوم مقامها كما أن ما قبل الهمزة مما يتصل بما هي فيه يقوم مقامها فيحذف، فلو كانت للوقف لحذفت في الوصل، وليس الأمر كذلك"[4].

5- الاحتمال:

معناه ما لا يكون تصوّر طرفيه كافيا، بل يتردّد الذهن في النسبة بينهما[5]، ويكون عند الفارسي بأن يُظهر وجوها في الإعراب، ثم يحتمل أحدها، أو ربما احتمل وجوها للأصل الواحد، من ذلك قوله: " فأما "ذرية" فيحتمل عندي وجوها، قالوا: ذَهْذَهْتُ، ثم قلبوا للتضعيف،

---

[1] – الفارسي، المسائل **البصريات**، ص523- ص526.
[2] – الفارسي، المسائل **المشكلة**، ص 198.
[3] – انظر: النابغة الذبياني، **ديوانه**، ص13.
[4] – الفارسي، المسائل **المشكلة**، ص201.
[5] – انظر: الجرجاني، **التعريفات**، ص14.

فقالوا: دهديت، وقالوا: دهدوهة، ثم قلبوا فقالوا: دُهَديَّة"[1]، وقال في الشيرازيات: أنشد أحمد بن يحيى عن الفراء أظنه عن الكسائي[2]، وقال في المسائل المشكلة: " وحكى يعقوب بن السكيت أظنه عن الفراء أنه قال: ليس في الكلام "مَفْعِل" بكسر العين إلا في حرفين: مَأْقِي العين، ومأوِي الإبل"[3].

وقد يكون الاحتمال بإيراد الأوجه النحوية، وهذا كثير عنده، بحيث تجده يذكر الوجه النحوي ومذهب صاحبه فيه، مثال ذلك قوله: إذا قلت: إن فيها قائمَيْنِ أخواك، فالوجه أن تنصب "قائمين"؛ لأنه اسم "إنّ"، وترفع الأخوين بفعلهما على قول من قال: أكلوني البراغيث، وسدّ الأَخَوانِ مسدّ الخبر، و"فيها" متعلقة بالقيام. ولا يجوز عندنا هذا على مذهب أبي عثمان وأبي بكر بن السراج، ووجهٌ آخر فيه "الأخوان" رفع بفعليهما، والجملة الخبر، ولا يمتنع ذلك على قول أبي عثمان. ووجه ثالث: هو أن تجعل اسم "إنّ" نكرة وخبرها معرفة[4].

مثل ذلك في عرض الاحتمالات والأوجه النحوية ثم ترجيح أحدها تجويزه البدل في جملة "أنّ" التي في قوله تعالى: چ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ چ المؤمنون: ٣٥، مع أن خبر "أن" الأولى لم يتم، وأجاز أبو علي أن تكون "أنكم مخرجون" بدلا من " أنك إذا متم"، وأورد لعلة ذلك وجوها ثلاثة، وهي:

- الوجه الأول: أن يكون أريد بـ چ ﮪ ﮫ چ: أيعدكم إخراجم، أو حشركم، أو نحو ذلك، فحذف، وأقيم المضاف إليه مقامه.
- الوجه الثاني: أن يكون {أنكم} على ظاهره، لم يحذف المضاف إليه منه، ولكن يضمر خبر چ ﮪ چ ، كأنك تريد: أيعدكم أنكم تبعثون إذا متم، فيكون " تبعثون" المضمر خبر "أنكم"، وتكون عاملة في "إذا"، وموضعُ "إذا" نُصبَ به، ويكون قد سدّ مسدها جوابا، فإذا كان كذلك تمّ وصحّ البدل. وهذا رأي سيبويه[5].
- الوجه الثالث: أن يكون الإضمار واقعا بعد "إذا"؛ لأن "إذا" شرط، والشرط يقتضي الجزاء، فإذا ذكرت أحدهما دلّ على الآخر، كما أن المبتدأ يدل على الخبر، فكأنه " أنكم إذا متم بُعثتم أو أخرجتم أو نُشرتم"، فيكون "إذا" في موضع نصب به، ويكون خبر "أنّ" قد تم به.

ويرى الفارسي أن الوجه الثاني أسوغ الوجوه، بحيث يتم الكلام، ويصح الخبر، ويستقيم البدل، فإذا تم الخبر جاز البدل لتمام المبدل منه[6].

6- الاحتمال بالقياس:

يقوم ذلك باحتمال أحد الرأيين من عقد المقارنة بينهما، قال الفارسي في تأويل قوله تعالى: چ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ چ الروم: ١٠، " يمكن أن يكون " السُّوأى" مصدرا كالرَّجعى، وبمعنى السوء، كما لفظ الرجعى بمنزلة الرجوع، ويمكن أن يكون " أساءوا الخلة السوأى" وصفا ولا يكون اسما..."[7].

---

1 – الفارسي، المسائل **المشكلة**، ص200.
2 – الفارسي، المسائل **الشيرازيات**، ص226.
3 – الفارسي، المسائل **المشكلة**، ص27.
4 – الفارسي، المسائل **المنثورة**، ص77.
5 – انظر: سيبويه، **الكتاب**، ج3/ص132.
6 – انظر: الفارسي، المسائل **البصريات**، ص668- ص671.
7 – الفارسي، المسائل **العضديات**، ص117.

7- الاحتمال بالتخيير والتعيين:

وهو أن يكون الحكمان كلاهما صوابا، فيخيرك بينهما؛ لاحتمال المعنى لهما، من ذلك ما قاله في التنازع، إذ يعرض أبو علي أوجه الاحتمال فيه، ثم يختار الأنسب عنده في آخر كلامه عليه، إذ يقول: " مما أصبتُ مما أعمل فيه الثاني قوله: ﴿ [illegible] ﴾ الكهف: ٩٦ ، وقول كُثيّر:

قَضَى كُلُّ ذِي دَيْنٍ فَوَفَّى غَرِيمَهُ وَعَزَّةُ مَمْطُولٌ مُعَنًّى غَرِيمُهَا[1]

أعمل الثاني، وهو " فوفى"، ولا يخلو " غريمها" من أن ترفعه بـ " ممطول"، أو بـ " معنًى" وقد جرى الأول على غير من هو له؛ لأنه جرى على المؤنث وهو للغريم، فينبغي له أن يُظهر الضمير الذي هو " هو" المضمر على شريطة التفسير، فلما لم يظهره علمنا أنه لم يُرفع بـ"معنًى"؛ لأنه لو رفع الغريم بـ " معنًى" لأظهر الضمير في " ممطول"؛ إذ جرى على غير من هو له، وحذف الفاعل لا يجوز عندنا. فإذا كان كذلك رفع الغريم بالممطول دون المعنًى، فأعمل الأول، وإذا أعمل الأول وارتفع الغريم به صار التقدير: وعزة ممطول غريمها معنًى، فلم يحتج إلى الإظهار في الثاني؛ لأنه جرى على الغريم وهو "هو"، فإذا جرى عليه وكان إياه في المعنى ارتفع الضمير فيه به، ولم يحتج إلى إظهار؛ لجريه على من هو له. وقياس من لم يظهر الضمير في اسم الفاعل وإن جرى على غير من هو له أن يُجوِّز رفع "غريمه" بـ"معنًى"، ويضمر في الأول على شريطة التفسير، ويجوز أن لا يظهر، وإن جرى على غير من هو له، ويستدلون على ذلك بقول الأعشى:

لَمَحْقُوقَةٌ أَنْ تَسْتَجِيبِي لِصَوْتِهِ وَأَنْ تَعْلَمِي أَنَّ المُعَانَ مُوَفَّقُ[2]

وقياس قول الكسائي - عندي- أن يرتفع بـ "معنًى"؛ لأن عنده أن الفاعل من قولك: " ضربني وضربتُ زيدا" محذوف، فكما حُذف من نفس الفعل كذلك يجوز أن لا يَجعل في الاسم شيئا إن كان اسم الفاعل عنده كالفعل في خلوّه من الذكر. وينبغي إذا جاز ذلك في الفعل أن يكون في اسم الفاعل أجوزَ عنده"[3]

8- عرض البرهان والدليل أو الاعتراض بأسلوب فلسفي[4]:

امتاز النحو في العصور المتأخرة بطابع الفلسفة، لتأثره بعلم الكلام، ذلك أن الدراسات اللغوية كانت في الماضي جزءا لا يتجزأ من التفكير الفلسفي، ثم بدأت تنفصل في القرون

---

[1] – كثيّر عزة، **ديوانه**، ص143.
[2] – الأعشى، ميمون بن قيس، **ديوانه**، شرحه محمد محمد حسين، دار النهضة العربية، بيروت، ط1974م، د.ط، ص223.
[3] – الفارسي، المسائل **البصريات**، ص523- ص527.
[4] انظر: الفارسي، المسائل **العسكريات**، مقدمة المحقق، ص5.

الأخيرة لكونها فرعا خاصا من فروع المعرفة[1]، ولقد ظل النحو متأثرا بالمنطق حتى عصرنا الحاضر، فاستفاد اللغويون كثيرا من هذا الامتزاج بين العلمين[2].

تأثر الفارسي في مؤلفاته بالمنطق[3]، وظهر ذلك التأثر عنده في مسألة وصف الفعل، يقول مناقشا المسألة: "أرأيتم قولكم خلق الله الزمان، هل يدل على زمان قبله؟. فإن قلتم: لا. فسد الوصف. وإن قلتم: يدل. فقد ثبت زمان قبل. وذلك ممتنع لما يجيبون به عن ذلك، إن اللفظ فيه قد جرى عندهم مجرى الآن، وما يتخاطبون به، ويتعارفون. وهذا النحو غير ضيق في كلامهم"[4]، وقد يكون بذكر الشاهد النحوي أو التمثيل له بقول الناس، كقوله في الاستثناء التام: " والدليل"[5]، ويقول في كلامه على لام الابتداء واللام المزحلقة: " ومما يدل على أن التقدير بهذه اللام أن تقع صدرا، وقبل "إن" جواز: إن زيدا طعامك لأكل، وامتناع: طعامك لزيدا آكل، من الجواز، ويدل على ذلك أيضا: إن في الدار لزيدا"[6]، وقال في إعمال حرف الجر الكاف في قولك: " كما أنه": يدلك على أن الكاف عاملة قولهم: هذا حق مثلما أنك هنا، وقوله تعالى: ﭽ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﭼ الذاريات: ٢٣.

9- تعميم الحكم، ثم تخصيصه بحالات أخرى:

عادةً ما يبدأ الفارسي بالعامّ ثم يخصّصه، بحيث تجده يقدّم القاعدة العامة قبل البدء بالإجابة عن المسألة، ولعل مرد ذلك إلى التفاته إلى الشواهد النحوية، كقوله: "ليس كثرة الشيء في الاستعمال بدالّ على أن ما عداه لا يستعمل، ألا تراهم يزعمون أن " ثالث ثلاثة" في الاستعمال أكثر من " ثالث اثنين"، وقال تعالى: ﭽ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﭼ المائدة: ٧٣ ، وقال: ﭽ ﮯ ﮰ ﭼ التوبة: ٤٠ ، وقال: ﭽ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭼ المجادلة: ٧، وقال: ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﭼ الكهف: ٢٢ ، فجاء التنزيل بالأمرين، وإن كان أحدهما أكثر في الاستعمال[7]، ومثل ذلك قوله في وصف الاسم: "ومثال الإخبار عنه قولنا: قام زيد، وزيد منطلق، وهذا وصف يشمل عامة الأسماء، ولا يخرج منه إلا اليسير منها، وذلك مثل " إذ، وإذا"؛ لأنهما عند النحويين من الأسماء، ومع ذلك لا يجوز الإخبار عنهما"[8].

10- الاستشهاد بجميع أنواع الشاهد:

وظّف الفارسي الشواهد النحوية بصورة كبيرة في الاستشهاد، كالقرآن الكريم، والأحاديث النبوية الشريفة، والشعر العربي، وكلام العرب، وقد جرى ذكر ذلك فيما تقدّم، وكان الاستشهاد بالشعر أكثر من غيره، ثم الاستشهاد القرآن الكريم.

---

[1] – تمام حسان، **مناهج البحث في اللغة**، مكتبة الأنجلو، القاهرة، ط1، 1990م، ص26.
[2] – انظر: طه عبد الرحمن، **النحو والمنطق الصوري**، دار الطليعة، بيروت، ط1، 1983م، ص5.
[3] – انظر: شلبي، **الفارسي حياته ومكانته**، ص583.
[4] – الفارسي، المسائل **العسكريات**، ص74.
[5] – الفارسي، المسائل **المشكلة**، ص198.
[6] – الفارسي، المسائل **المشكلة**، ص21.
[7] – الفارسي، المسائل **الشيرازيات**، ص27، 28.
[8] – الفارسي، المسائل **العسكريات**، ص25.

11- عرض أقوال النحاة:

يعرض الشيخ أقوال النحويين ومذاهبهم في كثير من المسائل، والموازنةُ، أو الترجيحُ بينها، واختيار ما يراه مناسبا[1]؛ إذ يقول: " وقد وصف الاسم أصحابنا بغير شيء، فالذي كان يعوّل عليه أبو العباس – محمد بن يزيد – في تعريفه، وصفته المخصصة له: أنه ما جاز الإخبار عنه"[2]، وكما وازن بين وصف سيبويه للفعل، ووصف غيره له، فبرهن على أن وصف سيبويه " أصح من غيره"[3]، وقد يعترض على رأي عالم، فيقول: " قال بعض الجهال "يعني ابن قتيبة[4]، ومثل ذلك قوله في " أشياء" أممنوعة أم مصروفة، قال: " فإن قلت: فقد قال أبو الحسن في " أشياء" ما علمت. قيل: إن قوله خلاف قول الخليل وسيبويه"[5]، وقد يزيد على أقوال سابقيه[6]، يفعل ذلك بعد أن يشرح الإجابة شرحا وافيا.

مثال ذلك أيضا ما ذكره في المسائل الشيرازيات عن تمييز "كم"، فقال: يدل على أنهم راعَوْا في إضافة "كم" إذا كانت خبرا العددَ غيرَ المبهَم أنها في الاستفهام لمّا كانت عندهم بمنزلة عدد منوّن لم يُبيّنوه إلا بالمفرد دون الجمع؛ من حيث كانت الأعداد المنوّنة والمقدَّر فيها التنوين لم تبيَّن بالجمع، وهذا مذهب البصريين. وحكى سيبويه وأبو الحسن الأخفش عن الخليل ويونس، وزعم أبو الحسن أن الكوفيين يجيزون تبيينه بالجمع أيضا في الاستفهام، نحو: كم غلماناً لك؟ ولم يُجزه الخليل ويونس. وإجازة ذلك لا ينبغي أن تكون في القياس.

12- الإيجاز:

وهو أداء المقصود بأقل من العبارة المتعارفة[7]، وكثير من مسائل الفارسي لم يُطل فيها، بل عرض فيها إلى الفكرة؛ إذ يقول في آخر مسألة شرح فيها كلام سيبويه: " وإنما فسَّرت ألفاظ " الكتاب" في هذا الفصل -وإن لم يكن ذلك ما أقصده كراهية للتطويل- لاختصارها، وليسقط[8] عنك الفكر في اللفظ"[9]. ومن أمثلة ذلك أنك تجده لا يطيل في المسألة التي لا داعي إلى الإطالة فيها، من أمثلة ذلك:

– المسألة السابعة والستون من المسائل البصريات: مسألة موجزة مختصرة، قال فيها: " سأل سائل: من رفع " زيدا" بـ "قائم" في قولك: قائم زيد، وجعله يسد مسد الخبر، هل يجوز أن ينصب " قائما" إذا عطف على "ليس" فقال: ليس ذاهبا عمرو ولا قائما زيد؟. الجواب: أن نصبه لا يجوز؛ لأنك لا تنصب بـ"ليس" حتى ترفع بها، فإذا نصبت بها هنا لم ترفع بها شيئا، فإذا كان كذلك رفعت "قائما" الذي كان يرتفع بـ"ليس" ويكون الاسم المرتفع به يسد مسد خبر "ليس" المنتصب كما سد مسد خبر الابتداء"[10].

---

[1] – انظر: الفارسي، المسائل **العسكريات**، مقدمة المحقق، ص26.
[2] – الفارسي، المسائل **العسكريات**، ص25.
[3] – الفارسي، المسائل **العسكريات**، ص26.
[4] – الفارسي، المسائل **البصريات**، ص71.
[5] – الفارسي، المسائل **الحلبيات**، ص163.
[6] – شلبي، **الفارسي حياته ومكانته**، ص491.
[7] – انظر: السكاكي، يوسف بن أبي بكر (ت 636هـ)، **مفتاح العلوم**، تحقيق أكرم عثمان يوسف، دار الرسالة، بغداد، ط1، 1402هـ/1982م، ص493. وانظر: الجرجاني، **التعريفات**، ص38.
[8] – كذا وردت في الكتاب.
[9] – الفارسي، المسائل **المشكلة**، ص184.
[10] – الفارسي، المسائل **البصريات**، ص621.

- في المسائل الحلبيات تظهر الإجابة واضحة سهلة، إذ يقول: " سأل سائل عن قول الله تعالى: ﭽ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬﭼ التوبة: ٣٦ ، ما معنى " في كتاب الله" بعد قوله: " عند الله"؟ وإذا كان في كتاب الله فهو عند الله. والجواب: أن في قوله – سبحانه- ﭽ ﮫ ﮬ ﮭ ﭼ التوبة: ٣٦ من الاختصاص ما ليس في قوله: ﭽ ﮧ ﮨ ﭼ التوبة: ٣٦ ؛ ألا ترى أنه قد توصف أشياء بأنها عنده سبحانه ولا توصف بأنها في كتابه، كقوله تعالى: ﭽ□ □ □ □ □ ﭼ لقمان: ٣٤ "[1].

13- الإجمال في أول المسألة ثم التفصيل فيها:

يتمثل ذلك في أنه يوجز المسألة بنقاط يقدّم ذكرها، ثم يفصّل فيها ويُطيل، فتراه في مسألة "ما" يقول: وأما كون هذه الكلمة حرفا فعلى أربعة أضرب: أحدها: أن تكون كافة. والآخر: أن تكون مع الفعل الذي بعدها بمنزلة المصدر. والثالث: أن تكون نافية. والرابع: أن تكون زائدة[2]. ثم أخذ يفصّل في كل نوع من الأنواع الأربعة. ومما يدخل في التقسيم ما قاله الفارسي في المسائل الحلبيات عن لفظة " أشياء"، قال: " فإذا لم يجز أن يكون جمع تكسير وكان جمعا، كان جمعا غيرَه، وغير جموع التكسير على ثلاثة أضرب: أحدها: أن يكون اسما مصوغا للجمع من غير لفظ الواحد المجموع. والثاني: أن يكون الاسم يستعمل مرة مفردا، ومرة جمعا. والثلث: أن يكون مشتقا من لفظ الواحد المجموع"[3]، ثم شرع في شرح الأضرب الثلاثة.

14- التوصل إلى النتيجة، والاعتداد برأيه:

ظهر ذلك في المسائل العسكريات، فقد قرّر أصولا عامة تتعلق ببناء الجملة، والصناعة النحوية، والأسلوب[4]، وقال في نداء الاسم غير المرخم حين استشهد ببيت للحطيئة قال فيه:

أُطَوِّفُ مَا أُطَوِّفُ ثُمَّ آوِي إِلَى بَيْتٍ قَعِيدَتُه لَكَاعِ[5]

فقال: " وكان هذا عندي أمثل من الترخيم، ألا تراهم قد استعملوا الاسم المرخم في غير النداء على حد الترخيم"[6]، وقال في " ما" الداخلة على الحروف: " فإن قال قائل: فيما كان منه في التنزيل أنه للتأكيد، فهو قول، ويجوز عندي أن يكون فيه زائدة لغير التأكيد، ألا ترى العرب يزيدونها في النثر، وحيث لا حاجة إلى إقامة الوزن، كما يزيدونها في النظم، وحيث يقلم الوزن"[7].

15- الدعوة إلى النظر والتأمل:

يُكثر الفارسي من قوله: " ألا ترى أنَ..."، وهذا اللفظ جرى عليه الاستعمال في كتب المسائل كلها على نحو وافر، كقوله على سبيل المثال لا الحصر: " ألا ترى أن سيبويه حمل "تَوْلَج" على " فَوْعَل" لما كان باب " هَوْزَب، وحَوْجَن" أكثرَ من باب " تَفْعَل"[8].

---

[1] – الفارسي، المسائل **الحلبيات**، ص306، 307.
[2] – الفارسي، المسائل **الشيرازيات**، ص495.
[3] – الفارسي، المسائل **الحلبيات**، ص163.
[4] – شلبي، **الفارسي حياته ومكانته**، ص492.
[5] – لكاع: المرأة الحمقاء. انظر: الحطيئة، **ديوانه**، دار المعرفة، ص93.
[6] – الفارسي، المسائل **البصريات**، ص630.
[7] – الفارسي، المسائل **المشكلة**، ص131.
[8] – الفارسي، المسائل **الشيرازيات**، ص586.

المبحث الخامس: الشرح والإيضاح:

عادةً ما تكون الإجابة عن أي سؤال وافية واضحة عند الفارسي، بحيث يطرق الجواب عنها كافة الجوانب، دون أن يترك بذلك أدنى شكٍّ يتسرّب إلى نفس السائل، مستخدما من الأساليب ما من شأنه أن يَجلو المسألة ويوضحها، من شرح أو تفسير أو إيضاح؛ ليتمكن السائل من فهم المسألة واستيعابها.

كان الفارسي ينتهج أنماطا من الإجابة على السؤال، على نحو يبسط فيه الإجابة شرحا وتفصيلا في المسائل التي يطول الكلام عليها، حتى لو اقتضى ذلك الإعادةَ والتكرار، من ذلك ما ورد في المسائل الشيرازيات في المسألة الثالثة والثلاثين، حين شرع يشرح المراد من قوله: "على العامل عليها بها"، فقال: " وأما ما كررته من الظرفين، فإنما كرّرتُ –وإن كنتُ لو لم أكن أكرِّرُ كان جائزا –فلأن كل واحد منهما يتعلّق بعامل غير الآخر: فأما الأول منهما فمتعلق بالعامل، وقد تعدّى هذا الاسم بهذا الحرف، فمن ذلك ما جاء في القرآن من قوله: ﭽ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﭼ التوبة: ٦٠ ...، وأما " بها" فمتعلق بفعل محذوف في موضع الحال، تقديره: العامل عليها كائنا بها، أو ثابتا بها، أو مستقرا بها، ونحو هذا من الأفعال التي يصحّ أن يكون هذا الجارُّ متعلقا به، وقد جاء في التنزيل الظرفان مكرّرين ، وهما على لفظ واحد حيث كان العاملان مختلفين، كما اختلف العاملان في هذه المسألة، وذلك قوله: ﭽ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﭼ التوبة: ١٠٨"[1].

يمكن أن أُجمل أنماط الإجابة التي تضمنت الشرح والإيضاح والتفسير في كتب المسائل بالنقاط الآتية:

1- **التقسيم والترتيب:** والتقسيم " ضمّ المختص إلى مشترك، وحقيقته أن ينضمّ إلى مفهوم كلي قيودٌ مخصصة"[2]، فمما يميّز أسلوب الفارسي أنك ترى إجاباته عن المسألة الواحدة ذات أنماط مختلفة، ينهج مرة فيها نهج الاختصار والاقتصار، ومرة يزيد فيها ويطوّل الإجابة عنها، ولعل سبب ذلك يعود إلى ما يقتضيه كل كتاب من كتب مسائله، فلاختلافِ الزمان والمكان أثر بالغ على طبيعة الإجابة.

تبدو لقارئ كتب المسائل جميعها قدرة أبي علي على التقسيم والترتيب، وتقديم النقاط المهمة على الأقل أهمية، كقوله: واعلم أن " أمْ" على ضربين، أحدهما: المعادلة للهمزة، وذلك قولك زيد أفضل أم عمرو، والأخرى " أم" المنقطعة، كقولك: أزيد عندك أم عندك عمرو، فكأنه أضرب عما استفهم به أولا، واستأنف استفهاما آخر[3]. وقال في " من "الشرطية: قوله سبحانه: ﭽ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﭼ الحج: ٦٠ ، فـ"مَن" لا تخلو من أحد وجهين: إما أن تكون للجزاء، فهي منقطعة من الأول، وإن كانت بتقدير "الذي"، فلا يجوز أن يعطف على ذلك؛ لأن تقديره تقدير

---

[1] – الفارسي، المسائل **الشيرازيات**، ص514، 515.
[2] – الجرجاني، **التعريفات**، ص57.
[3] – الفارسي، المسائل **العضديات**، ص160، 161.

الأمر، وليس هو الأمر[1]. وقد أفرد أبو علي الفارسي لـ"ما" وأقسامها نحوا من ثمان وستين صفحة في المسائل المشكلة، تناول فيها وجوه "ما" وأقسامها في ثمان وأربعين صفحة، وفصّل الكلام على أقسامها في أربع صفحات، ثم ذكر "ما" في كتاب سيبويه في اثنتي عشرة صفحة.

2- **تفسير الشواهد الشعرية:** عادة ما يورد الفارسي الشاهد الشعري ثم يشرحه ويفسّره، مثلما يفعل في شرحه وتفسيره للشواهد القرآنية، وربما ذكر الشاهد الشعري وفسّره بالشاهد القرآني، نحو قول الفارسي في بيت حسان بن ثابت:

ضَحَّوْا بِأَشْمَطَ عُنْوَانُ السُّجُوْدِ بِهِ   يُقَطِّـعُ اللَّيلَ تَسْبِيْحاً وَقُرْآنَا[2]

ثم شرع يبيّن ويفسّر ما يحتمله قوله: " قُرْآنَا"، فذكر أنها تحتمل وجهين، فقال: " أحدهما: أن يكون المعنى: يقطع الليل تسبيحا وقراءة قرآن، فحذف القراءة، وأقام القرآن مقامها، كما أن قوله تعالى: چ ﯤ ﯥ □ □ □ □ □ □ □ چ الأنعام: ٩٤، أي: في خلقكم، كما أن قوله: چ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ چ المائدة: ٥٢، أي: في اتباعهم، أو نصرهم، وچ □ □ □ چ لقمان: ٢٨، أي: كخلق نفس واحدة، وهذا واسع فاشٍ. وعلى هذا قوله تعالى: چ □ □ □ چ القيامة: ١٦، أي: بتلاوته؛ چ ﯼ ﯽ چ، أي بتلاوته. ومثل ذلك قول زهير:

اَلْقَائِدُ الْخَيْلَ مَنْكُوْباً دَوَابِرُهَا   قَدْ أُحْكِمَتْ حَكَمَاتِ الْقِدِّ والأَبَقَا[3]

أي: أحكمت حكمات القد وحكمات الأبق، والأبق: الكتان"[4]، ثم يكمل شرحه للشواهد القرآنية والشعرية. وقال في شرحه لبيت لأمية بن أبي الصلت: " فهمت ما ذكرت – أيدك الله – من تفسير البيت الذي ورد الأمر بتفسيره، وهو قوله:

فَاشْرَبْ هَنِيئاً عَلَيْكَ التَّاجُ مُرْتَفِقاً   فِي رَأْسِ غُمْدَانَ دَاراً مِنكَ مِحْلالا[5]

وسنفسّر ذلك على ما ورد به سؤال السائل شيئا فشيئا"[6]، وقال في قول الشاعر:

عَلَى حَلْفَةٍ لَا أَشْتُمُ الدَّهْرَ مُسْلِماً   وَلا خَارِجاً مِنْ فِيَّ زُوْرُ كَلامِ[7]

---

[1] – الفارسي، المسائل **المنثورة**، ص188.
[2] – انظر: حسان بن ثابت، **ديوانه**، ج1/ص96.
[3] – انظر: زهير بن أبي سلمى، **ديوانه**، شرحه حمدو طماس، دار المعرفة، بيروت، ط2، 1426هـ/2005م، ص37.
[4] – الفارسي، المسائل **الحلبيات**، ص295، 296.
[5] – انظر: عبد السلام هارون، **معجم شواهد العربية**، ص349.
[6] – الفارسي، المسائل **الشيرازيات**، ص271.
[7] – انظر: الفرزدق، **ديوانه**، ج2/ص406.

فقال: " إنه تفسير عندي للحلفة، وهو عندي حسن"[1]، وقال في البصريات: " قولهم: "مَعْدِيْكَرِبَ مثل: أبيت اللعن، أي: عداك الكربُ، قال أبو علي: هذا التفسير يجري في لغة من أضاف، فأما في لغة من جعلهما اسما واحدا فلا وجه له، فيكون " معدي" مصدرا من "عدا، يعدو"، وكالمطلع من " طلع، يطلع"، ويكون مضافا إلى المفعول كـ چ ﮬ ﮭچ ص: ٢٤ ، ويكون "الكرِب" هو المصدر نفسه "الكرْب" بتسكين الراء.

3-**استعمال أسلوبين مختلفين في المسألة الواحدة:** كاستعماله أسلوبي الشرط والاستفهام، كقوله: " فإن سأل سائل: لمَ اختص هذا الضرب من الأسماء الأعلامَ دون غيرها؟. قيل له: لأن الأسماء الأعلام قد كثرت في كلامهم، فاستحبوا فيها التغيير لكثرتها في كلامهم"[2].

وقال ذلك في مسألة أخرى: " إن سأل سائل فقال: بمَ يرتفع الفعل المضارع ؟. قيل له: بوقوعه موقع الأسماء، وذلك: زيد يقوم، ويقوم زيد، فلما وقع موقعه رُفع.فإن قال: ما أنكرتم أن يكون قولك: سيقوم، وسوف يقوم، لم يقع موقع الأسماء؟ قيل له: لا يلزم هذا، وذلك أن السين وسوف بمنزلة الألف واللام في " الرجل"، فلما كانت الألف واللام لم تُغيِّر معنى " الرجل" فكذلك السين وسوف، فإن قال: ما أنكرتم أن يكون هذا غير صحيح، وذلك أن عوامل الأسماء تدخل على " الرجل" وفيه الألف واللام، وعوامل الفعل لا تدخل عليه وفيه السين وسوف، وهذا يوجب مخالفته للأسماء، وأنه لم يقع موقعها وفيه السين وسوف؟. قيل له: هذا لا يلزم، وذلك أن المعاني التي تدخل على " الرجل"، وفيه الألف واللام ليس فيه أكثر من التعريف، ودخول السين وسوف أخرجته إلى حيّز الاستقبال بدخولها"[3].

وقال في مسألة صرفية: "فإن قلت: أيجوز التصحيح في " أثاويّ" في القياس عندك كما جاء " آبيّ" بتصحيح الياء"[4]، ثم أخذ في الإجابة عن هذا السؤال، وكان يكثر من قوله: ألا ترى، أليس، لِمَ لَمْ، إلى غير ذلك من أنواع الاستفهام الذي يريد منه أن يخلص إلى معنى الإقرار.

4-**استعمال " أما" التفصيلية:** يتردد كثيرا في كتب المسائل استعمال لفظة " أما" التفصيلية: قال: "وأما " شتان" فموضوعٌ موضعَ قولك: افترق وتباين"[5]، وقال: " فأما قوله: شمال وريحها، فإنه جاء به على من قال: ريح الشمال، ألا تراه أضاف "الريح" إلى ضميرها"[6]، وقال: " أما

---

[1] – الفارسي، المسائل **البصريات**، ص144.
[2] – الفارسي، المسائل **المنثورة**، ص134.
[3] – الفارسي، المسائل **المنثورة**، ص143، 144.
[4] – الفارسي، المسائل **البصريات**، ص257.
[5] – الفارسي، المسائل **العسكريات**، ص92.
[6] – الفارسي، المسائل **المشكلة**، ص140.

اللحن فيعني مدلولات كثيرة منها اختلاف اللهجات في النطق إعرابا وبناء، ومنها اختلاف اللهجات في تحريك الكلمات وإسكانها في الأخر، ومنها الغلط الذي شاع مؤخرا"[1].

5-**التمثيل**: قد يورد أبو علي مثالا؛ لإثبات صحة ما ذهب إليه، كقوله: "ومن أصحابنا من يقول"، ثم يدلل عليه ويثبته[2]، برفد الإجابة بمثال، كقوله في "إذا": "ومما يدل على أن موضع الفعل بعد "إذا" خفض بالإضافة، ارتفاع الفعل المضارع بعدها"[3]، وقال: " ومما يؤكد قولهم فيما ذهبوا إليه قولُ العرب: شر أهرّ ذا ناب، وشيء ما جاء بك، فهذا استجازوا فيه الابتداء بالنكرة، وإن لم يكن فيه معنى النداء"[4].

6-**القياس والمقارنة بين قاعدتين:** إن من أنواع القياس في العربية حملَ فرع على أصل[5]، ويكون ذلك بالجمع بين الأصل والفرع في الحكم[6]، كالمقارنة بين خبر "كان" وخبر "ظن"، إذا كان جملة اسمية، كقولك: كان زيد أبوه منطلق، فقال: "ولو نصبت "منطلقا" في هذه المسألة فأعملت "كان" في بعض الجملة كان خطأ عند الناس جميعا، فكما أن هذا خطأ، فكذلك ما أجازوه في الظن، ألا ترى أن هذا في الجزء الثاني من الجملة في "كان" مثلما أجازوه في الخبر الأول في الجملة في "ظن"، فكما لا يجوز ما أعلمتك في "كان" كذلك لا يجوز ما أجازوه في "ظن"[7]، قال في لفظتي: "عرب، وأعراب": لم يجعلوا العرب واحدا للأعراب، ولا الأعراب جمعا له، وإن كان "عرب" من لفظ "أعراب"، وباب "فَعَل" أن يجمع على "أفعال"، نحو: " جبل، أجبال، وطلل أطلال، ونحو ذلك"[8].

من ذلك أيضا ما عقده في آخر مسألة من المسائل المنثورة من مقارنة بين أكثر من حكم، قال فيها: " قال سيبويه: ما جاءت حاجتك، بمعنى: صارت، فأثبت ضمير " ما"، لأنه هو الحاجة، ومثله قالوا: عسى الغوير أبؤسا، فأجروها مجرى " كان"، ولا يجوز عسى زيد قائما"[9]. ومثال آخر ما أورده الفارسي في ترخيم " كيف" وقرنها بالأحرف، فقال: ترخيم " كيف" خطأ؛ لأن "كيف" اسم يمتنع ترخيمه من غير وجه؛ أحدهما: أنه اسم ثلاثي، والثلاثي لم يجئ مرخما إلا ما كان ثالثه تاء التأنيث. والآخر: أنه منكور، والمنكور لا يرخَم كما يبنى، والترخيم أبعد من البناء، فإن امتنع بناؤه كان ترخيمه أشد امتناعا. وأيضا فإن " كيف" اسم مبني مشابه للحروف، والحذف إنما يكون في الأسماء المتمكنة، والأفعال المأخوذة منها، ولا يكون

---

[1] – الفارسي، المسائل **العسكريات**، ص48.
[2] – شلبي، عبد الفتاح، **الفارسي حياته ومكانته**، ص490.
[3] – الفارسي، المسائل **المشكلة**: 71.
[4] – الفارسي، المسائل **الشيرازيات**، ص255.
[5] – انظر: السيوطي، الاقتراح، ص77.
[6] – انظر: الجرجاني، **التعريفات**، ص152.
[7] – الفارسي، المسائل **البصريات**، ص89.
[8] – الفارسي، المسائل **الحلبيات**، ص167.
[9] – الفارسي، المسائل **المنثورة**، ص309.

في الحروف إلا فيما كان مضاعفا، وكما لا يكون في الحروف، كذلك ينبغي أن لا يكون فيما غلب عليه شبهها، وصار بذلك في حيزها[1].

من صور القياس أيضا، أن يذكر الفارسي وزن الفعل ثم يقيس عليه جملة من الأفعال: مثال ذلك الفعل: "عَوِج": " فعَوِج مثل: عَوِر، وحَوِل، وصَيِد البعير...قالوا: عوِرَ، واعوَرَّ، وحوِلَ واحوَلَّ، كما قالوا: صلِع واصلعَّ، وجلِحَ واجلحَّ، وصمِمْتُ، وهو أصمُّ"[2]، وقال: " من اعتل بأن "مساجد" لا ينصرف؛ لأنه جمعٌ لا نظير له في الآحاد لزمه في " أكلُب، وأفلُس؛ لأن هذا جمع ليس له نظير في كلامهم، فتسقط هذه العلة"[3].

7- **الاستطراد:** ومعناه " سَوْق الكلام على وجه يلزم منه كلام آخر، وهو غير مقصود بالذات بل بالعرض"[4]، ومن أمثلة ذلك استطراد الفارسي في العسكريات " إلى بيان أن بعض الجمل يقوم مقام بعض"[5]، ولا يخفى على قارئ كتب الفارسي ما يتماز به أسلوبه في الاستطراد، يظهر ذلك حتى في غير كتب المسائل، ككتاب الحجة، " ولعل أبرز ما يميّز أسلوب أبي علي هو ظاهرة الاستطراد والانطلاق، بعيدا عن أصل الموضوع المطروق، حتّي يكاد ينسي آخره أوله، فهو ينتقل بالقارئ من الكلام على الحرف والخلاف فيه والاحتجاج له إلى تفسير الآية، فيغوص في الأعماق فيستخرج من كنوز المعاني ودرر الحقائق ما ينتزع إعجابنا بسعة عقله ونفاذ فكره، أو يتناول الكلمة وما يتفرع عنها من معان وما تدل عليه من دلالات، فيتناوله معنى معنى مبيّنا له مع شواهده، ثم يتجاوزه إلى الحديث عن الوجوه الإعرابية، أو العلل الصرفية، ويناقش جميع ذلك، ويحشد له الشواهد والأدلة، فيشبعه ولا يترك بعده زيادة لمستزيد، وهو أشبه ما يكون بالنبع الغزير المتدفق في الأرض المستوية، ينبثق فيشق دروبا لنفسه في كل مكان قبل أن يأخذه مجراه"[6].

وربما أتى أبو علي بعنوان " باب" في بعض المسائل فيُدخل فيه موضوعات كثيرة، فيأتي ببعض المسائل النحوية واللغوية وتفسير الأيات، كما فعل في مسألة "هناة"، فقال: كناية عن المنادى خاصة، و" فُلُ، وفُلَة" كنايتان في النداء خاصة، ثم انتقل إلى " كذا، وكذا، وكيت، وذيت" فتوسع في الكلام عليها[7].

الطابع العام لأسلوب الاستطراد عند الفارسي أنه يميل إلى الإطالة في مواضع محددة من مسائله، تستدعي فيها المسألة ذلك، يبدو ذلك عند شروعه بالكلام على الشرح والتوضيح كمسألة " ليس الطيب إلا المسك" التي وردت في المسائل الحلبيات من الصفحة 210 إلى الصفحة 270، واعترض عليه السيوطي في الاقتراح؛ لأن أبا عمرو بن العلاء نقل أن ذلك لغة تميم[8]. أو عند كلامه على التأويل والدلالة، من ذلك ما جاء في المسائل البصريات من التأويل

---

1 – انظر: الفارسي، المسائل **المشكلة**، ص134.
2 – الفارسي، المسائل **العضديات**، ص154، 155.
3 – الفارسي، المسائل **المنثورة**، ص288، 289.
4 – الجرجاني، **التعريفات**، ص20.
5 – شلبي، **الفارسي حياته ومكانته**، ص488.
6 – الفارسي، **الحجة**، مقدمة المحقق، ص15، 16.
7 – الفارسي، المسائل **البصريات**، المقدمة، ص86.
8 – السيوطي، **الاقتراح**، ص59.

بالدلالة من الصفحة " 600" إلى الصفحة " 614"، وما يظهر في المسائل الشيرازيات حين شرع في " تفسير البيت الذي ورد الأمر بتفسيره، وهو قول الشاعر:

فَاشْرَبْ هَنِيئاً عَلَيْكَ التَّاجُ مُرْتَفِقاً   فِي رَأْسِ غُمْدَانَ دَاراً مِنْكَ مِحْلالا[1]

لا يبدو الاستطراد سمة غالبة على مسائل أبي علي إلا في المسائل الطوال، من ذلك ما أورده في المسائل الحلبيات عن أقسام المضمر، استهل المسألة من صفحة " 233" إلى صفحة "250"، فأثبت فيها ما ذهب إليه سيبويه إلى أن "ليس" بمنزلة "ما وليس، ككان وأخواتها"[2]، فكان يستطرد في قضايا لا علاقة لها بالمسألة ثم يعود إلى الإجابة عنها، فقد انتقل منها إلى الكلام على ما يأتي:

1- اتصال الضمير بأسماء الأفعال ليس دليلا على فعليتها.
2- الدلالة على أن أسماء الأفعال ليست بحروف.
3- الدلالة على أن أسماء الأفعال أسماء.
4- تنوين " صهٍ".
5- من الأدلة على أن " ليس" ليست كالأمثلة المأخوذة من لفظ أحداث الأسماء أنها لا توصل بـ " ما" المصدرية.
6- لِمَ لمْ يحمله سيبويه على أن في " ليس" ضمير القصة والحديث.
7- قولهم في الشعر " ليسي" دليل على أن " ليس" ليست كالأفعال.
8- من الأدلة على أنها ليست بفعل على الحقيقة.
9- الدليل على أن الأفعال صيغت لتدل على الزمان.
10- لِمَ لمْ يحرك الثاني من " ليس".
11- إذا تعارض القياس والسماع وجب طرح القياس.
12- " ليس زيد إلا قائم".
13- لام المعرفة على أربعة أضرب.
14- الإضمار قبل الذكر.
15- المفرد والجملة.
16- رأي البغداديين في الضمير.
17- استعمال " ليس، ولا يكون "في الاستثناء.
18- رأي الخليل في المسألة.
19- أجاز بعض البغداديين جعل " ليس" نسقا.
20- " أليس" تدل على الإيجاب.

[1] – انظر: الفارسي، المسائل **الشيرازيات**، ص271. وانظر: هارون، **معجم شواهد العربية**، ص349.
[2] – الفارسي، المسائل **الحلبيات**، ص210.

21- حمل " إلا" على المعنى.

8- **التكلف، وغموض العبارة:** لم يكن الغموض سمة بارزة في كتب أبي علي، غير أن ثمة مسائل طغى عليها الغموض، ظهر ذلك في كتاب المسائل العسكريات خاصة، ولعل سبب ذلك الغموض –كما يرى محقق كتاب الحجة- مردُّه الاستطراد، إذ يقول: " الاستطراد كان مدعاة للإطالة، وقد رافقه بعض الغموض في العبارة...، ولعل ذلك دعا تلميذه ابن جني ليقول عنه: وقد كان شيخنا أبو علي قد عمل كتاب الحجة في قراءة السبعة، فأغمضه وأطاله حتى منع كثيرا ممن يدّعي العربية فضلا على القراءة منه وأجفاهم عنه"[1].

بيّن محقق العسكريات موضع ما ظهر من غموض في الكتاب، فقال: " لئن كان أسلوب أبي علي في كتبه يبدو فيه الغموض، إنه في العسكريات أغمض، ذلك لأنه حشاه بمسائل المنطق، ومسائل الخلاف، وأبهمه كذلك خروجه من تدليل إلى تدليل، ومن اعتراض إلى آخر، تجد ذلك شائعا في هذه المسائل، وانظر مثلا صدر حديثه عن ائتلاف الكلام من الاسم والاسم، والفعل والاسم"[2].

من أمثلة التكلف في العبارة ما ورد في المسائل الحلبيات من رسالة أرسلها الفارسي إلى سيف الدولة يرد فيها على ابن خالويه، كان منها قوله: " قرأ – أطال الله بقاء سيدنا الأمير سيف الدولة- عبدُ سيدنا الرقعةَ النافذة من حضرة سيدنا، فوجد كثيرا منها شيئا لم تجرِ عادة عبده به، لا سيما مع مثل صاحب الرقعة"[3].

9- **التشابه والتكرار:** يمكن إجمال صور التشابه والتكرار في مسائل أبي علي الفارسي بثلاث صور:

- التشابه والتكرار في الأسلوب: يتشابه أسلوب المؤلف في المسائل العسكريات، والحلبيات، والشيرازيات، والبصريات، والبغداديات، والعضديات، وكتاب الحجة، وغيرها، فهو يعتمد على طرح الأسئلة، والإجابة عنها بطريقة الخطاب، والنقاش، والجدل، والتأكيد، والاستطراد، والإلزام، وإصدار الأحكام، ويأتي هذا التشابه في قضايا كثيرة من الاستعمال والقياس، منها طريقة عرض المادة في التقسيم، واستعمال المنطق، والاحتجاج، والتأويل، والتدليل، والتعليل، واستعمال الشواهد، من آي القرآن الكريم، والشعر، وأقوال العرب[4].
- التشابه في المصادر: جمع الفارسي مادته من المصادر المتكررة نفسها، يأخذها من أبي زيد الأنصاري، وأبي عبيدة، والأصمعي، وغيرهم[5].

---

[1] – الفارسي، **الحجة**، المقدمة، ص16.
[2] – شلبي، عبد الفتاح، **الفارسي حياته ومكانته**، ص492.
[3] – الفارسي، المسائل **الحلبيات**، ص159.
[4] – انظر: الفارسي، المسائل **العسكريات**، مقدمة المحقق، ص16.
[5] – انظر: الفارسي، المسائل **العسكريات**، مقدمة المحقق ، ص19.

- التشابه والتكرار في الموضوعات والمسائل، ويمكن لمتتبع فهارس كتب المسائل أن يلحظ ذلك في المسائل، مثال ذلك قول الفارسي: " قال محمد بن يزيد: حدثني أبو عثمان المازني عن أبي زيد، قال: سمعت عمرو بن عُبَيد يقرأ: چ ى ﯿ ﯿ □ □ □ □ □ □□چ[1] الرحمن: ٣٩ ، فهمز؛ لأنه حرّك الألف للالتقاء الساكنين، فصارت همزة. قال أبو زيد: فظننته لحن حتى سمعت العرب تقول: دأبّة، وشأبّة، ونحوَ ذلك، فيهمزون، فعلمت أن عمرا لم يقل إلا بسماع"[2].

لعل ما يسوّغ تكرار المسائل اللغوية وتشابهها أنها قضايا لغوية، فلا يكاد ينفكّ بعضها عن بعض، فإذا أراد الحديث عن النواسخ –مثلا – طرق باب الابتداء والخبر، وإذا أراد الكلام على المفعول به طرق باب الفعل والفاعل؛ لما ينشأ من العلاقة بين المواضيع اللغوية المتكررة، ومن المسائل الصرفية التي جرى تكررها كثيرا: أوزان الكلمة وبناؤها، أصل كلمة: " فم، وأخ، وأب، ودم، ويد، وهنٌ"، وياء النسبة، والتصغير، والتسمية، والإبدال، والقلب، وغيرها. ومن الأبواب الصوتية: الإدغام، والإمالة، والهمز، والتقاء الساكنين، وتوالي الحركات.

يرد كثيرا في المسائل أن تتكرر بعض عبارات الفارسي وشواهده وأمثلته، ومن التكرار ما ورد في المسائل الشيرازيات عند حديثه عن الفعلين " قلّ، وكثر" وما يحتملانه من معنى، فذكر أولا لحاق " ما" بالفعل " قل"، وأن اتصالها بها أفاد معنى النفي لا المصدرية فقال متسائلا: " فإن قال قائل: فهلاّ جُعلت " ما" بعد " قلّ" التي تُوصل بالفعل كالتي في قوله: چ□ □ □ □ □ □ □ □ چ الأعراف: ٥١ ، أي: كنسيانهم لقاءَ يومهم هذا، وكونهم بآياتنا جاحدين، فكذلك يكون: قلّما يقوم زيد، تقديره: قلّ قيام زيد. قيل له: يدل على أن غرضهم فيه... أنهم قد قالوا: قلّ رجل يقول ذاك إلا زيد، فرفعوا زيدا كما يرفعونه إذا قالوا: ما رجل يقول ذاك إلا زيد، فكما أجروه هنا مُجرى حرف النفي... في قولهم: قلّما يقوم زيد"[3]، وقال في موضع متقدم: "فإن قلت: فما وجه كون " قليلا ثوينا عندها" نفيا؟. قيل: قد جاء قولهم: " قلّ رجل يقول ذاك إلا زيد"...، يكون نفيا كقولهم: قلّ رجل يقول ذاك إلا زيد"[4].

---

1 – بهمز "جانٌ"، وهي قراءة الحسن أيضا. انظر: أحمد مختار، وعبد العال مكرم، **معجم القراءات القرآنية**، ج7/ص54.
2 – الفارسي، المسائل **الشيرازيات**، ص574. وانظر: **البصريات**، ص307، 308.
3 – الفارسي، المسائل **الشيرازيات**، ص257، 258.
4 – الفارسي، المسائل **الشيرازيات**، ص391، 392.

المبحث السادس: الفصل بين الجزئين في كتب المسائل:

ظهر مصطلح الفصل والوصل في بدايات النحو الأولى، حيث استعملها سيبويه في كتابه، وتعد قضية الفصل بين الجزئين من المسائل المطروقة في كتب الفارسي، فالوصل والوصل من أسرار البلاغة، ومما لا يأتي لتمام الصواب فيه إلا الأعراب الخلّص[1]، ومعنى الوصل اصطلاحا الجمع بين جملتين وربطهما بحرف من حروف العطف، وغالبا ما يكون بالواو خاصة، شريطة أن يكون بين الجملتين جامع كما هي الحال في الموافقة في نحو " يقرأ ويكتب"، والمضادّة في نحو " يضحك ويبكي"[2]، والفصل يعني إضعاف التلازم والتلاصق في الجملة[3]. ومن أمثلة الفصل بين الجزئين في كتب مسائل الفارسي:

1- **الفصل بين الصفة والموصوف:** قال أبو علي: " ضربتُ زيدا ضربة وعمرا قَتَلَتْهما، جائزة، تجعل "قتلتهما" صفة للضربة، وإن كنت قد فصلت بالمعطوف بين الصفة والموصوف، ولا تنزل ذلك منزلة الفصل بينهما بالأجنبي، وذلك لاجتماعهما في أنهما معمولا الفعل. ألا ترى أنك لا تفصل بين المبتدأ والخبر بما هو أجنبي منهما، ولو قلت: " ظن بكرا عمروٌ منطلقا" لأجزت الفصل بينهما، وإن كان قبل ذلك غير جائز لاجتماع الفاعل والمفعول في أنهما معمولا الفعل، فكذلك "وعمرا" لا يمتنع فصلك به بين الصفة والموصوف؛ لأنه لا ينزّل من الموصوف أجنبيا؛ لاجتماعهما"[4].

2- **الفصل بين حرف العطف والمعطوف:** يرى عبد القاهر الجرجاني أن الإشكال في دون غيرها من حروف العطف، وذلك لأنها تفيد مع الإشراك معانيَ أخرى[5]، ومن أمثلة الفصل بين المتعاطفين قول الشاعر:

أَبُو حَنَشٍ يُؤَرِّقُنَا وَطَلْقٌ   وَعَمَّارٌ وَآوِنَةً أُثَالا[6]

فقال الفارسي في معرض تأويله لقول الشاعر: " لا يكون الظرف قد فصل بين حرف العطف والمعطوف، وهذا لايجوز في الكلام، ومن ثَمّ لم يُحمل قوله: چ □ □ □ □ □ چ هود: ٧١ على الجر؛ لأنه يلزم فيه الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالظرف الذي هو "من وراء". ومن جعل " يعقوب" في موضع نصب ففيه بعض القبح أيضا، لأنه قد فصل بين العاطف والمعطوف عليه بالظرف، وإن كان الأول أفحش؛ لأنه يقوم حرف العطف فيه مقام حرف جارّ. فإذا كان الوجهان غير منفكين من القبح، فالأحسن الرفع في "يعقوب" ليكون عطف جملة على جملة"[7].

---

[1] – انظر: الجرجاني، عبد القاهر، **دلائل الإعجاز**، ص170.
[2] – انظر: المياح، رسمية محمد، مقالة بعنوان: " **الفصل والوصل** بين البلاغة والنحو"، مجلة كلية الآداب، العراق، العدد الرابع عشر، 1970م-1971م، ص240.
[3] – انظر: الرفايعة، **العدول عن المطابقة**، ص80.
[4] – الفارسي، المسائل **البصريات**، ص700.
[5] – انظر: الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص171، 172.
[6] – انظر: سيبويه، **الكتاب**، ج2/ص270. وانظر: الفارسي، المسائل **البصريات**، ص774.
[7] – الفارسي، المسائل **البصريات**، ص774، 775.

3- الفصل بين الفعل وفاعله:

في مسألة الفصل بين الفعل الجامد " نعم، وبئس" وفاعله بالظرف من قولك: نعم فيك الراغبُ زيدٌ، قال الفارسي: " فإن قيل: إن هذا فعل لا يتصرّف، فلا يُفصل بينه وبين فاعله بالظرف. قيل: ليس قلة تصرّفه بأمنع له من العمل من المعاني، والمعاني تعمل فيها، فكذلك الفعل الذي لا يتصرف. ألا ترى أن هذا الفعل بعينه قد عمل في الظرف في قوله: ﭽ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﭼ الكهف: ٥٠ ، فكذلك يعمل في الظرف"[1]، ومنع الفارسي المقارنة بين الفصل بين الفعل الجامد "نعمَ" وفاعله بالظرف، وبين " كم" ومعمولها بالظرف في قولك: " كم في الدار رجلا"؛ إذ لا يُجيز القياسَ عليه الفصل بالظرف في "نِعم" ؛ لأن الفصل في "كم" بالظرف جاء بعد مضيّ ما هو بمنزلة الفاعل، ألا ترى أننا ننصب بـ" كم" بتقدير التنوين فيها، وذلك في التقدير قبل الظرف، فقد خلا من نظير يشهد له، فوجب ألا يجوز لذلك[2].

4- المقارنة بين الفصل في الجمل الفعلية والجمل الاسمية:

يرى الفارسي أنه بحسب شدة الاتصال يقبح الفصل، فدلّل على ذلك بعقد مقارنة بين فصل الفعل عن فاعله، وبين فصل المبتدأ عن خبره، ففي الجملة الفعلية الفعل والفاعل كالشيء الواحد، ومن ثَمّ وقع إعرابه بعده، وليس الابتداء مع الخبر كذلك. أضف إلى ذلك أن الفصل بين الفعل وفاعله أفحشُ من الفصل بين الفعل ومفعوله بالظرف في قوله تعالى: ﭽ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﭼ الكهف:50 ؛ لأن اتصال الفعل بالفاعل أشد من اتصاله بالمفعولات[3].

إذا جاز الفصل بين الفعل والفاعل كان في المبتدأ والخبر أجوز؛ ألا ترى أن اتصال الفعل بالفاعل أشد من اتصال المبتدأ بالخبر، فمن ثَمّ لم يُحذف الفاعل في الموضع الذي يحذف فيه المبتدأ، ولكنه يضمر[4]، غير أن هناك أمثلة لامتناع وقوع الفصل بين المبتدأ والخبر، ومن ذلك أن يفصل بين "ما" في التعجب وخبره بالظرف، في قولهم: ما في الدار أحسنَ زيدٌ، قال الفارسي: " فمنعَهم هذا الفصلَ بالظرف بين المبتدأ وخبره، مع أن العامل فيه فعل أقوى من "نعم" بدلالة أن مفعوله يكون: المظهر، والمضمر، والمعرفة، والنكرة، ومفعول "نعم" لا يكون إلا نكرة دلالة على أن الفصل بين "نعم" وفاعله بالظرف أشد امتناعا من حيث كان الفاعل أشد اتصالا من الابتداء بالخبر"[5].

---

[1] – الفارسي، المسائل **البصريات**، ص834، 835.
[2] – انظر: الفارسي، المسائل **البصريات**، ص836- 838.
[3] – الفارسي، المسائل **البصريات**، ص836.
[4] – الفارسي، المسائل **الحلبيات**، ص146.
[5] – الفارسي، المسائل **البصريات**، ص836.

5- الفصل بين " إنْ" وفعل الشرط:

قال الفارسي: " وإنما قَبُح الفصل بين " إن" إذا جزمت وبين فعل الشرط، لما يصير فيها من مشابهة "لم" في ظهور المجزوم بعدها، وإذا وقع بعدها فعل حسُن الفصل؛ لأن " لم" لا يقع بعدها فعل، فلهذا حسن "إن زيدٌ فعلَ"، وجاز في الكلام، وقَبُح "إن زيدٌ يفعل"، وجاز في الضرورة دون الكلام"[1].

6- الفصل بين المبتدأ والخبر:

ذكر في مسألة في الفصل بين المبتدأ والخبر بالظرف بيتا من الشعر شرع في بسط الكلام عليه وشرحه، فقال في تأويله قول الشاعر:

هُمَا حِيْنَ يَسْعَى المَرْءُ مَسْعَاةَ أَهْلِهِ   أَنَاخَا فَشَدَّاكَ العِقَالُ المُوَرَّبُ[2]

" العامل في " حين" " أناخا"، وخبر المبتدأ " العقال"، فالفصل بين المبتدأ وخبره بـ" أناخا فشداك" جائز؛ لأن فيه تشديدا للكلام"[3]، ثم بيّن المراد من قول الشاعر، فقال: " والمعنى: حين يسعى المرء لبناء المعالي لم يسعيا؛ لأن المُنيخ لا يسعى، فكأنهما بإناختهما وتركهما السعيَ قصراك وحبساك عن رُتبة ذوي المعالي والمآثر التي ابتناها أَوّلُوهم لهم، وقد فصل بين المبتدأ وخبره بهذا الكلام؛ للضرورة والترتيب[4].

إن قضية الفصل من القضايا المطروقة كثيرا في كتاب المسائل الحلبيات، فذكر فيه ما يأتي:

- الفصل بين اسم " إن" وخبرها.
- الفصل بين الفعل والفاعل.
- الفصل بين القسم والمقسم عليه.
- الفصل بين الشرط والجزاء.
- الفصل بين الصفة والموصوف.
- الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه.
- الفصل بين المفعول وفعله.

---

[1] – الفارسي، المسائل **المشكلة**، ص182.
[2] – انظر: إميل يعقوب، **المعجم المفصل**، ج1/ص197.
[3] – انظر: الفارسي، المسائل **البصريات**، ص439- 443.
[4] – انظر: الموصلي، علي بن عدلان، **الانتخاب** لكشف الأبيات المشكلة للإعراب، تحقيق حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1405هـ/1985م، ج1/ص6.

ثم يلي كتابَ المسائل الحلبيات في طَرْق مسألة الفصل كتابُ المسائل البصريات، فذكر الفارسي فيه مسائل تتعلق بالفصل والوصل بين المبتدأ والخبر، والفعل والفاعل، والجار والمجرور.

7- الجملة المعترضة:

ذكر الفارسي مسائل متفرقة في الفصل، تدخل في باب الاعتراض؛ لأنه خص الفصل في هذا الموضع بالجمل المعترضة، والاعتراض سنة من سنن العرب، وهو " أن يعترض بين الكلام وتمامِه كلامٌ، ولا يكون هذا المعترض إلا مفيدا، ومثال ذلك أن يقول القائل: اعملْ -واللهِ ناصري- ماشئتَ"[1].

---

[1] - ابن فارس، **الصاحبي**، ص209

الفصل الرابع:

شخصية أبي علي الفارسي العلمية في كتب المسائل:

كان للمنافسة العلمية في بغداد أثر بالغ في اجتلاب العلماء، فبعد أن انتقلت إليها حاضرة الخلافة الإسلامية صار للبغداديين اسم بإزاء نظرائهم الكوفيّين والبصريّين في القرن الرابع الهجري، فانتهجوا نهجا جديدا في دراساتهم ومصنفاتهم النحوية، وكان من مبادئ هذا النهج الجديد مبدأ الانتخاب والاختيار من آراء علماء المذهبين البصري أو الكوفي دون التعصب إلى أحدهما، فأدّى ذلك إلى خفّة التّعصّب للمذهب البصريّ والكوفيّ، وظهرت طبقة جديدة من النحَويين[1]، كان أبرزَهم أبو علي الفارسي، غير أن الغلبة كانت للكوفيين في أول الأمر، فنشروا فيها نحوهم، قبل أن يقصدها نحاة بصريون[2].

قدم الفارسي بغداد، وسمع الحديث وبرع في علم النحو وانفرد به، وقصده الناس من الأقطار، وعلت منزلته في العربيّة، وصنّف فيها كتبا كثيرة لم يسبق إلى مثلها حتّى اشتهر ذكره في الآفاق[3]، فكانت لأبي علي الفارسي مكانة عليا من بين اللغويين والنحويين في عصره، وحتى في العصور المتأخرة، فله إسهام واضح في تطوّر الدرس النّحوي في بغداد إبّانَ القرن الرابع الهجري؛ ذلك أنه كان يناقش آراء أسلافه الكوفيين والبصريين، ويفاضل بينها لينفذ إلى آراء جديدة[4]، مطّلعا على مؤلّفات سابقيه من النحويين واللغويين كسيبويه، والأخفش الأوسط والكسائيّ، والفرّاء، والمازني، والمبرّد، وثعلب، وغيرهم، فامتلأت كتبه بأقوالهم؛ مما أكسب كتبه شهرةً واسعة، فطبّقت شهرته الآفاق، حتى عجت مجالسه بتلامذته، فتداول الناس كتبه، وقرؤوها وأقرؤوها، وأكثر ما اشتغلوا به كتابه الإيضاح[5].

إن لكتب مسائل الفارسي فضلا في ارتفاع صيت الفارسي وعلوّ شأنه، فقد ألّف وأملى من كتب المسائل خمسة عشر كتابا في كل بلد يرتحل إليها[6]، منها ما حظيت به المكتبة العربية محقّقا ومطبوعا، ومنها ما لم يعثر عليه، فنال بذلك ما كان يرجو، وتصدّر مجالس العلم والتّدريس، واكتسب ذلك من سفره وترحاله[7]، فقد كان ينسب إملاءاته في كل بلدة إليها[8]، فحظي بمكانة مرموقة عند الأمراء والوزراء، كعضد الدولة البويهي، وسيف الدولة الحمداني، والصاحب بن عباد، وقد أخذ النحو عن جماعة من أعيان هذا الشأن كأبي بكر بن السراج[9]، وأبي إسحاق الزجاج، وأبي بكر مبرمان، وأبي بكر الخياط[10]، وعاصر جلّة من علماء عصره، كأبي الحسن الرّماني (ت 384هـ)، وأبي سعيد السيرافيّ (ت 368هـ)، وأبي بكر بن السراج (ت 316هـ)، وأبي القاسم الزّجاجي (ت 337هـ)، وجرت بينهم خلافات كثيرة، نشأت في جو من لا يسمو به إلا من رقّيَت نفسه به، للظهور وإثبات الذات، فرفع ذلك من المستوى العلمي للبغداديين، وكان هذا الأمر سبب تطور الدرس اللغوي في بغداد.

---

[1]– انظر: شوقي ضيف، **المدارس النحوية**، 245. وانظر: الزبيدي، سعيد جاسم، **مذهب الاختيار في النحو**، دار كنوز المعرفة، عمان، ط1، 1432هـ/2011م، ص21.

[2] – انظر: الأفغاني، سعيد بن محمد بن أحمد، **من تاريخ النحو العربي**، مكتبة الفلاح، الكويت، د.ط، ص93.

[3] – انظر: ابن تغري بردي، **النجوم الزّاهرة**، ج4/ص151.

[4] – إبراهيم البب، وهند خير بك، مقالة بعنوان: **مسائل خلافية بين الفارسي وابن يعيش**، مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية، سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية، المجلد 28، العدد 1، 2006م.

[5] – **القفطي**، أبو الحسن علي بن يوسف (ت 646ه)، **إنباه الرواة على أنباه النحاة**، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 1424ه، ج2/ص162.

[6] – انظر: الفارسي، المسائل **المشكلة**، تحقيق صلاح السنكاوي، مقدمة المحقق، ص24-ص30.

[7] – انظر: الحموي، **معجم الأدباء**، ج7/ص233.

[8] – انظر: شوقي ضيف، **المدارس النحوية**، ص256.

[9] – الفيروزأبادي، **البلغة**، ص108.

[10] – انظر: الحموي، **معجم الأدباء**، ج7/ص233. وانظر: السيوطي، **بغية الوعاة**، ج1/ص496.

يُقسم العلماء الذين نقل منهم الفارسي آراءهم، أو تأثر بهم في كتب مسائله السبعة إلى قسمين: علماء تأثر بهم الفارسي ونقل عنهم، وعلماء خالفهم الفارسي واعترض عليهم، وقد جمعتهم في جدول يفيد هذا المبحث ويثري نتائجه، وجعلتهم مرتبين بحسب الكثرة في النقل على النحو الآتي:

اسم العالم:	الشيرازيات	الحلبيات	المنثورة	العضديات	العسكريات	البصريات	المشكلة	المجموع
سيبويه	110	82	35	38	11	56	140	472
أبو الحسن الأخفش	53	33	22	12	13	30	40	203
أبو زيد الأنصاري	55	38	3	20	11	16	26	169
ابن السراج	9	15	3	1	7	31	50	156
الخليل	33	15	19	14	2	27	29	139
المبرد	14	24	6	1	7	35	52	139
أبو عثمان المازني	43	23	5	7	-	27	27	132
ثعلب	20	13	-	12	6	45	21	117
أبو عمر الجرمي	8	-	24	1	-	41	7	81
الفراء	11	3	-	-	-	25	19	63
أبو عبيدة	10	20	-	4	3	17	5	59
يونس بن حبيب	14	8	5	7	3	14	6	57
الأصمعي	10	-	2	6	2	19	9	48
أبو عمرو بن العلاء	6	2	3	1	3	18	13	46
الزجاج	6	3	1	-	3	1	22	36
الكسائي	5	4	1	-	2	-	10	24
ابن الأعرابي	7	1	-	4	-	-	3	15
يعقوب بن السكيت	3	-	-	2	-	9	1	15
الأخفش الأكبر أبو الخطاب	2	5	-	1	-	-	1	9
عيسى بن عمر	1	3	1	-	1	-	-	6
علي بن سليمان	–	2	–	2	–	3	2	6

اسم العالم:	الشيرازيات	الحلبيات	المنثورة	العضديات	العسكريات	البصريات	المشكلة	المجموع
الحسن البصري	5	-	-	-	-	-	1	5
قطرب	-	-	1	-	1	-	2	4
أبو الفضل الرياشي	-	1	-	1	1	-	1	4
السيرافي	-	1	-	-	-	-	1	2
ابن الخياط	-	-	-	-	-	-	2	2
الزجاجي	-	-	-	-	-	-	2	2
الدؤلي	1	-	-	-	-	-	-	1
معاذ الهراء	-	-	-	1	-	-	-	1
ابن درستويه	-	-	-	1	-	-	-	1

المبحث الأول: تأثر أبي علي بأقوال العلماء:

التأثر صفة مألوفة من صفات أي علم، وأمر فطري أودعه الله في كل نفس، فينشأ المرء مزيجا متراكبا من تأثّره من غيره، وكذا فإنه لا يقوم عالم دون أن يكون له شيوخ يستمع إليهم، ويتعلّم منهم، يتأثر بهم، وينقل عنهم، وحال السابقين كحال اللاحقين يتأثر كل منهم بمن سبقه، فكأنما يسلّم الأولُ للآخر رأيه، ولا شكّ أن أبا علي النحوي كان كغيره من العلماء يتأثر بأقوال السابقين من اللغويين والنحويين، فينقل عنهم آراءهم ومذاهبهم واعتراضاتهم ويوافقهم عليها.

تظهر للفارسي في نقله لأقوال العلماء صيغ مختلفة مطردة، أكثرها أن يقول: قال[1]، غير أنه قد ينقل رأيه بصيغ أخرى كأن يقول: زعم[2]، أو حُكي لنا[3]، أو هذا مذهبه[4]، أو كذا عند فلان[5]، أو ربما اقتصر على إيراد كلام العالم كما هو، من ذلك أنه قال: " الاسم: ما اقتصر سيبويه في تعريفه في أول الكتاب"[6]، وقال: " وأما الفعل فقد وصفه سيبويه..."[7]، وقد ينقل نقلا ظاهرا كأن يقول: ومن أبيات الكتاب[8].

يمكن أن نقسّم أهم العلماء الذين تأثر بهم الفارسي في كتب المسائل وأكثر من النقل عنهم والاستدلال بأقوالهم وآرائهم، حتى تردّدت لهم في كثير من مواضعها آراؤهم وأقوالهم ومذاهبهم، بناءً على أكثرهم ورودا في كتب مسائله على النحو الآتي:

أولا: تأثر أبي علي بسيبويه:

يعدُّ سيبويه أول من أثّر بأبي علي، وهو أمر لا يدفعه أحد من الكثرة المبالغ فيها في نقوله عنه، ويبدو من ذلك أن شغل الفارسي كان بكتاب سيبويه[9]، ولاحظ الدكتور مازن المبارك أن الفارسي كان يحب سيبويه ويعجب به ويتعصب له، بل إنه ورّث حبه لتلامذته، وعلى رأسهم ابن جني[10]، ويرجع سبب كثرة نقوله عنه أنه كان يشرح كلامه في كثير من مسائله، بل يقدّمه أحيانا على أقوال غيره كقوله: " فإن قلت: فقد قال أبو الحسن في " أشياء" ما علمت. قيل: إن قوله خلاف قول الخليل وسيبويه"[11].

---

[1] – انظر: الفارسي، المسائل **المنثورة**، ص245، ص309. **والعضديات**، ص143. **والشيرازيات**، ص119.
[2] – انظر: الفارسي، المسائل **المشكلة**، ص205. **والشيرازيات**، ص253. **والعضديات**، ص97.
[3] – انظر: الفارسي، المسائل **المشكلة**، ص164، ص216.
[4] – انظر: الفارسي، المسائل **الحلبيات**، ص153. **والعضديات**، ص89، ص141.
[5] – انظر: الفارسي، المسائل **المشكلة**، ص196.
[6] – انظر: الفارسي، المسائل **العسكريات**، ص70.
[7] – انظر: الفارسي، المسائل **العسكريات**، ص73.
[8] – انظر: الفارسي، المسائل **العسكريات**، ص85.
[9] – انظر: شلبي، **الفارسي حياته ومكانته**، ص583.
[10] – انظر: المبارك، مازن، **الزجاجي حياته ومذهبه** من خلال كتابه الإيضاح، دار الفكر، دمشق، ط2، 1404هـ/1984م، المقدمة، ص15.
[11] – الفارسي، المسائل **الحلبيات**، ص163.

وقد يحتج الفارسي بكلام سيبويه لإثبات حكم نحوي، كقوله في إثبات عمل "لا" النافية للاسم بالنصب لا البناء: " العامل هنا لم يعمل حركة بناء، وإنما نصب الاسم نصبا صحيحا؛ ألا ترى أن سيبويه قال: " إنّ "لا" تنصب ما بعدها كنصب "إن" لما بعدها"، ويدلك على أنها نصبت الاسم، أن الاسم المنفي بها إذا كان مضافا أو ممطولا ظهرت فيه صحة النصب، كقولك: لا خيرا من زيد، ولا امرأً يوم الجمعة لك، فنصبها للمفرد على حد نصبها لهذا الاسم الممطول..."[1]، فقد وافقه الفارسي في أنها تنصب الاسم بعدها من غير تنوين[2]، وظاهر قول البصريين أن اسم "لا" مبني[3].

يظهر ذلك أيضا فيما قدّمنا ذكره من اعتماده في المسائل العسكريات على كتاب سيبويه، مضافا إليه كثير من المسائل في سائر كتبه، فقد أكثر من شرح كلام سيبويه في المسائل المشكلة، حتى إن كان يقدّم بعض المسائل بقوله: هذه المسألة ليست من مسائل الكتاب[4].

ومن ذلك أيضا أنك تجد الفارسي يوافق رأي سيبويه ويسوق إليه الدلائل والحجج ويغلّبه على رأي غيره، كقوله في الترخيم: " إذا رخّمت اسما في آخره الهاء وكان نكرةً حذفتها في قول سيبويه، وعند أبي العباس المبرد لا تُرخم إلا إذا كانت مقصودة بعينها"[5]، ثم أخذ يبيّن وجوه ما ذهب إليه سيبويه، ويتابعه عليها.

لم يقتصر تأثر الفارسي على نقل أقوال سيبويه فحسب، فكثيرا ما كان ينقل عمن نقل عنهم سيبويه، أو ما أنشده في كتابه، كقوله: أنشد سيبويه:

فَكَأَنَّهُ لَهِقُ السَّرَاةِ كَأَنَّهُ   مَا حَاجِبَيْهِ مُعَيَّنٌ بِسَوَادِ

ثم وافقه على أن الشاعر أراد: كأن حاجبيه، فأبدل حاجبيه من الهاء التي في كأنه، وجعل "ما" زائدة[6].

إننا نجد لأبي علي كتبا مبنيّة على شرح بعض أبواب كتاب سيبويه وأبياته، ككتاب المسائل العسكريات، وكذلك فإن كتابه "الإغفال" أيضا يدلّ دلالةً واضحة وصادقة على تفهُّم أبي عليّ لكتاب سيبويه، وعكوفه عليه، وتعمُّقه في دراسته، لذا فقد كان أبو علي يضمّن كلامه كثيراً من عبارات سيبويه وأمثلته، حتّى إنّك لتراه يجري على لسانه كأنّه يحفظُهُ عن ظهر قلب، فتداخلت عباراته مع نص الكتاب في بعض نسخه[7].

لقد تفهّم الفارسي كلام سيبويه، فبرع في استخراج القواعد من الكتاب، ووازن بينه وبين الخليل، وناقش آراءهما وآراء غيرهما من النحاة قبله، ودلّل على صحة ما ذهب إليه، وعلى فساد ما لا يتفق هو وما لا يراه[8]، من ذلك أن أبا علي ذكر في باب تثنية الممدود أن النون

---

[1] – الفارسي، المسائل **الحلبيات**، ص315.
[2] – سيبويه، **الكتاب**، ج2/ص274.
[3] – انظر: العكبري، **التبيين**، ص362.
[4] – انظر: الفارسي، المسائل **المشكلة**، ص25-26.
[5] – الفارسي، المسائل **المنثورة**، ص235.
[6] – انظر: الفارسي، المسائل **الشيرازيات**، ص436. وانظر: سيبويه، **الكتاب**، ج1/ص161.
[7] – انظر: الفارسي، **الإغفال** أو المسائلُ المصلَحَةُ من كتاب "معاني القرآن وإعرابه" لأبي إسحاق الزّجّاج ، تحقيق عبد الله بن عمر، منشورات جامعة الملك فهد، الظهران، 1420هـ، مقدمة المحقق، ص5.
[8] – شلبي، **الفارسي حياته ومكانته**، ص612.

في آخره عوض من حركة الإعراب، والتنوين اللاحق للاسم، فقال: فلذلك قال سيبويه فيها: كأنه عوض من الحركة والتنوين. وخالف رأي أبي العباس المبرد، فقال: زعم أن النون بدل من التنوين فقط دون الحركة[1].

ثانيا: تأثره بأبي الحسن الأخفش:

أبو الحسن سعيد بن مسعدة المعروف بالأخفش، من أكابر النحويين البصريين، وأعلم من أخذ عن سيبويه، بل أخذ ممن أخذ عنه سيبويه[2]، ولعلّ ذلك ما حدا بالفارسي أن ينقل كلامه في مئتين وثلاثة مواضع من كتبه.

يبدو تأثر أبي علي بمذهب أبي الحسن الأخفش جليًا حين يكثر من إيراد ما ذهب إليه، كقوله: " فكما استقام الحمل على المعنى في هذا النحو، كذلك حمل الآية عليه فيما نرى أنه مذهب أبي الحسن"[3]، ومثل قوله في تقديم خبر " ليس" على اسمها: ذهب أبو الحسن إلى جواز تقديم خبرها عليها، وحكى أن الكوفيين لا يجيزونه"[4]، وقال: وزعم أبو الحسن أن الماضي أكثر من المضارع[5]، وربما أخذ قياسه فقال: " وهذا مايجيء على قياس الأخفش"[6].

يكثر أبو علي أيضا من الإحالة إلى كلامه، كقوله: " ووجه قول أبي الحسن أنه يحمله على المعنى"[7]، وكقوله أيضا: " ومن ثم جعله أبو الحسن عاملا..."[8]، "وعلى هذا الوجه حمله أبو الحسن"[9]، ومن صور النقل عنه أيضا أن ينقل شاهدا شعريا أنشده أبو الحسن[10].

قد ينقل الفارسي حكم الأخفش النحوي، كقوله: " قال أبو الحسن: أُجيزُ: لعلّ أنّك ذاهب، ولكنّ أنّك ذاهب، وكأنّ أنك ذاهب"[11]. وقال في المسائل المنثورة: " وسألوا أبا الحسن الأخفش عن قوله: لأضربنّه أَذَهَبَ أو مَكَثَ، فقالوا: أتجيز: لأضربنّه يذهبُ أو يمكُثُ. فقال: لا أجيزه؛ لأن "إنْ" تُحذف مع الماضي ولا تحذف مع المستقبل"[12]، وقال: " وأجاز أبو الحسن ذلك"[13].

إن تأويلات الأخفش القرآنيةَ كان له أعظم الأثر على نحو أبي علي، ذلك أنه كان حسن التأويل ذا رأي بصير، رُوِيت له كثير من الأخبار في تأويلاته النحوية[14]، من ذلك ما قاله في

---

[1] – انظر: الفارسي، المسائل **المشكلة**، ص194.
[2] – انظر: ابن الأنباري، **نزهة الألباء**، ص107، 108. وانظر: الفيروزأبادي، **البلغة**، ص145.
[3] – انظر: المسائل **الحلبيات**، ص153.
[4] – الفارسي، المسائل **الحلبيات**، ص280.
[5] – انظر: الفارسي، المسائل **الحلبيات**، ص147.
[6] – الفارسي، المسائل **المنثورة**، ص129.
[7] – الفارسي، المسائل **الحلبيات**، ص203.
[8] – الفارسي، المسائل **العسكريات**، ص86.
[9] – الفارسي، المسائل **الحلبيات**، ص152.
[10] – انظر: الفارسي، المسائل **المشكلة**، ص233. **والمنثورة**، ص260،
[11] – الفارسي، المسائل **المنثورة**، ص200، 201.
[12] – الفارسي، المسائل **المنثورة**، ص211.
[13] – الفارسي، المسائل **المنثورة**، ص248.
[14] – انظر: ابن الأنباري، **نزهة الألباء**، ص108، 109.

تأويله لقوله تعالى: ﭽ ﭸ ﭹ ﭺﭼ يونس: ٢٧، فقال: وقد قال أبو الحسن إنه " بموضع رفع لكونه خبرا للمبتدأ، ويدلك على ذلك قوله في الأخرى: ﭽ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭﭼ الشورى: ٤٠"[1].

وكذلك ما نقله من تأويله لقوله سبحانه: ﭽ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛﭼ الزخرف: ٥١، 52، فقال أبو علي: " قال أبو الحسن: هو محمول على شيء محذوف"[2].

وقال في المسائل الحلبيات موافقا ما ذهب إليه الأخفش: " وتأول أبو الحسن ﭽ ﮭ ﭼ في قول الله تعالى: ﭽ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮﭼ النجم: ١٩، أن الألف واللام فيه زائدتان، والدليل على صحة ذلك عندي أنه اسم علم، والأعلام لا تدخلها لام المعرفة إلا على حد ما دخلت على "الحارث والعباس والفضل"، وليس اللات من واحد من هذين القبيلين، فإذا لم تكن منهما، ولم تدخل الأعلام اللام إلا على هذا الحد، ثبت أنه زيادة"[3].

وقال أيضا في المسائل المشكلة: " قال أبو الحسن في قوله: ﭽﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗﭼ البقرة: ٢٥٩، إن الكاف زائدة، تقديره: أرأيت الذي حاج إبراهيم في ربه، أو الذي مر على قرية، فكونه زائدا هنا أيضا جيد عندي، كالتي في قوله: ﭽ ﭡ ﭢﭣﭼ الشورى: ١١"[4].

ثالثا: تأثره بأبي زيد الأنصاري:

يعد أبو زيد سعيد بن أوس الأنصاري من أهم رواة اللغة العربية وعلمائها الأثبات الذين يوثق بكل رواياتهم[5]، وثالث ثلاثة " هم أئمة الناس في اللغة والشعر وعلوم العرب، لم يُرَ قبلهم ولا بعدهم مثلُهم، عنهم أُخذ جلّ ما في أيدي الناس من هذا العلم، بل كله"[6].

يرى أبو حيّان التوحيدي أن الفارسي لم يتجاوز في اللغة كتب أبي زيد، وأطرافا مما لغيره، ويظهر ذلك جليًا من استعانة أبي علي بأبي زيد في كثرة، واستشهاده بما ورد في نوادره وتوثيقه له بتحمس واعتزاز[7]، فليس غريبا أن يكثر الفارسي من النقل عن أبي زيد في كتبه، فقد استشهد بروايته في مئة وستة وتسعين موضعا، وكان أكثرها شواهد شعرية[8]، ولا يتسع هذا البحث لذكرها، وهذا العدد أكبر بكثير مما نقله عن غيره من الرواة كأبي عبيدة، والأصمعي، فقد نقل عن الأول تسعا وخمسين مرة، ونقل عن الأصمعي ثماني وأربعين مرة، وتلقَّف هذا التأثر من شيخه ابن السراج، فقد رُوي أنه كتب من كتب أبي زيد كثيرا[9].

---

[1] – الفارسي، المسائل **العسكريات**، ص99.
[2] – الفارسي، المسائل **المنثورة**، ص203، 204.
[3] – الفارسي، المسائل **الحلبيات**، ص290.
[4] – الفارسي، المسائل **المشكلة**، ص156، 157.
[5] – انظر: السيرافي، الحسن بن عبدالله (ت368هـ)، **أخبار النحويين البصريين** ومراتبهم وإخبار بعضهم عن بعض، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، القاهرة، 1985م، ص68. وانظر: ابن الأنباري، **نزهة الألباء**، ص101.
[6] – اللغوي، **مراتب النحويين**، ص39. وانظر: السيوطي، **المزهر**، ج2/ص419.
[7] – انظر: التوحيدي، أبو حيان، **الإمتاع والمؤانسة**، شرح أحمد أمين وأحمد الزين، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، د.ت، ج1/ص131. وانظر: شلبي، **أبو علي الفارسي**، ص584.
[8] – انظر: الفارسي، المسائل **المشكلة**، ص161، 177، 178.
[9] – الحموي، **معجم الأدباء**، ج7/ص260.

لم يكن الفارسي ينقل الشواهد الشعرية عن أبي زيد فحسب، بل كان يورد آراءه اللغوية في كثير من المسائل، ويستدل بها ليقوي حجته ويعضد رأيه، من ذلك أنه أراد أن يبيّن أن الألف في "عارة" منقلبة عن الواو، فأنشد بيتا لتميم بن أُبيّ بن مقبل:

فَأَخْلِفْ وَأَتْلِفْ إِنَّمَا الْمَالُ عَارَةٌ   وَكُلْهُ مَعَ الدَّهْرِ الَّذِي هُوَ آكِلُهُ[1]

فقال: " وقال أبو زيد: تعاوَرْنا العواريَ إذا استعاروها، فهذا يدل على أن الألف في "عارة" منقلبة عن الواو، وعارِيَةٌ فَعْلِيَة، ولا تكون فاعولة، كالأخيّة، والآرِيّ؛ لأن الاعتلال في العارية في العين بدلالة قولهم: عارةٌ، وتعاوَرْنا"[2].

وربما نقل كلام أبي زيد من غيره، كقوله: " قال محمد بن يزيد: حدثني أبو عثمان المازني عن أبي زيد، قال: سمعت عمرو بن عُبَيد يقرأ: چ ى ې ې □ □ □ □ □ □□چ[3] الرحمن: ٣٩ ، فهمز؛ لأنه حرّك الألف للالتقاء الساكنين، فصارت همزةً. قال أبو زيد: فظننته لحن حتى سمعت العرب تقول: دأبّة، وشأبّة، ونحوَ ذلك، فيهمزون، فعلمت أن عمرا لم يقل إلا بسماع"[4].

رابعا: تأثره بشيخه ابن السراج:

كان لشيخ الفارسي أبي بكر محمد بن السري المعروف بابن السراج النصيب الأعظم والحظ الأوفر من كل معاصريه، فقد قرأ الفارسي النحو على أبي بكر بن السراج[5]، وأخذه عنه[6]، وبلغ عدد نقوله في كتب المسائل مئة وستا وخمسين مرة، وفي الغالب لم يكن يذكر اسمه إذا نقل عنه، بل يكنيه أحيانا، فيقول: " وهذا قول أبي بكر"[7]، أو يقول: " ابن السراج"[8]، وربما سمّاه باسمه[9]، أو أضمره كقوله: "وسألناه"[10]، أو " أنشد"[11].

- **أمثلة من تأثر أبي علي الفارسي بابن السراج من كتب المسائل ما يأتي:**

يذهب الفارسي إلى ما ذهب إليه شيخه أبو بكر بن السراج، في مسألة إضافة أفعل التفضيل، فينقل رأيه ثم يوافقه عليه: " قال أبو بكر: لا يجوز: زيد أفضل إخوته؛ لأنه يلزم منه أن يكون أخا نفسه. قال الشيخ: وجه لزوم هذا أن "أفضل" لا يضاف إلى ما يكون بعضا له، لا

---

[1] – لم أعثر عليه في ديوانه. انظر: ابن منظور، لسان العرب، ج10/331. وانظر: جواد علي، **المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام**، دار الساقي، بيروت، ط4، 1422هـ/2001م، ج15/ص201.
[2] – الفارسي، المسائل **العضديات**، ص118.
[3] – بهمز "جَأنٌّ"، وهي قراءة الحسن أيضا. انظر: أحمد مختار، وعبد العال مكرم، **معجم القراءات القرآنية**، ج7/ص54.
[4] – الفارسي، المسائل **الشيرازيات**، ص574. وانظر: **البصريات**، ص307، 308.
[5] – انظر: ابن الأنباري، **نزهة الألباء**، ص186. وانظر: ابن النديم، **الفهرست**، ص86.
[6] – انظر: الفيروزآبادي، **البلغة**، 265.
[7] – الفارسي، المسائل **العسكريات**، ص84، 103.
[8] – انظر: المسائل **المنثورة**، ص76، 77.
[9] – الفارسي، المسائل **الحلبيات**، ص159.
[10] – انظر: الفارسي، المسائل **المشكلة**، ص95.
[11] – انظر: الفارسي، المسائل **البصريات**، ص386، حتى ص391.

يكون فيه إلا ذلك"[1]، ثم يعضد ما ذهب إليه شيخه بقوله: " والدليل عليه أنه لا يجوز: زيد أفضل الحجارة؛ لأنه ليس من الحجارة، فإذا لم يجز إضافته إلا إلى ما هو بعضه، لزم أن يكون هو بعض إخوته، وأنه داخل في جملة الإخوة الذين أضيف إليهم"[2].

مثال ذلك أن أبا علي علّل منع أبي بكر بن السراج أن يقال: "إن في الدار قائما أخواك"، فقال: " لأن "إن" لما نصبت "قائما" احتاجت إلى مرفوع؛ لأنها مشبّهة بالفعل، فلما كان الفعل لا يَستغني بالمنصوب عن المرفوع، فكذلك لا يُستغنى بمرفوعها عن منصوبها، ولا يشبه هذا الابتداء؛ وذلك أن المبتدأ إنما هو مرفوعبغير عمل، فإذا أتَتْ جئت له بما يسدّ مسدّ خبره جاز".

روى الفارسي في كثير من المواضع عن شيخه تأويل العلماء للشواهد القرآنية، فيقول: "فأما قراءة من قرأ: ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ مريم: ٤٢، ففتح التاء[3]، فحدثنا أبو بكر عن أبي العباس أن أبا عثمان قال: هي عندي على تقدير الإضافة، كأنه قال: يا أبتي، فقلب وأبدل، فقال: يا أبتا"[4].

وقد يروي عن شيخه أبي بكر أقوال العلماء في المسائل، من ذلك أنه قال: أنشد أبو بكر عن أبي العباس عن يونس[5]، وقال: " وروى أبو بكر أن أحمد بن يحيى أملى عليهم عن الفراء: لا أزُيل أقول ذلك"[6]، وقال: " وروى محمد بن السري عن أحمد بن يحيى: جئ به من حيث وليسا، ومن حيث ليسا، وهي التي كانت المشيخة يستحبونها...إلخ"[7].

وقال: " ومما يؤنس بذلك أن محمد بن السري أخبرني عن محمد بن يزيد عن أبي عثمان عن أبي زيد قال: سمعت أبا السمّال يقول: هؤلاءِ قومك، فنوّن"[8]. وقال في اللغة أيضا: "وأخبرني محمد بن السري عن محمد بن يزيد أن أبا عثمان قال: سمعت أبا زيد يقول: وَلِغَ الكلب في الإناء يَوْلَغ، ووَلَغَ يَلِغ، ويَلَغُ، وزعم أنه يجيز في جميع " يَفْعَل" المفتوح مما واوه في موضع الفاء نحو: " يَوْلَغ" الحمل على قياس " يَوْجَل"[9].

خامساً: تأثر أبي علي بالمبرد وثعلب:

يعد أبو العباس محمد بن يزيد المبرد وأحمد بن يحيى ثعلب إمامي المذهب البصري والكوفي في عصرهما، ولم يكن تأثيرهما البالغ على تلاميذهما من المذهبين فحسب، بل امتد تأثيرهما على المذاهب المتأخرة، وقد جمعت بغداد بينهما، فتزعّما شرف الرياسة العلمية

---

[1] – الفارسي، المسائل **المشكلة**، ص238.
[2] – الفارسي، المسائل **المشكلة**، ص238.
[3] – قرأها بفتح التاء ابن عامر، وأبو جعفر، والأعرج. انظر: أحمد مختار، وعبد العال مكرم، **معجم القراءات القرآنية**، ج4/ص48.
[4] – الفارسي، المسائل **المشكلة**، ص203.
[5] – انظر: الفارسي، المسائل **المشكلة**، ص205
[6] – الفارسي، المسائل **الحلبيات**، ص277.
[7] – الفارسي، المسائل **الحلبيات**، ص282.
[8] – الفارسي، المسائل **الحلبيات**، ص247.
[9] – انظر: الفارسي، المسائل **الحلبيات**، ص128.

والزلفى عند الخلفاء والأمراء، وجرت بينهما منافسات ومناقرات حادة ومناظرات مشهودة، فاتقدت نار العداوة والبغضاء بينهما[1].

التفت الفارسي كثيرا إلى آرائهما، ونقل عنهما نقولا كثيرة بلغت مئتين وستا وخمسين مرة، كان للمبرد النصيب الأوفر، فقد نقل عنه مئة وتسعا وثلاثين مرة، ونقل عن ثعلب مئة وسبع عشرة مرة، أذكر منها ما يأتي:

تأثر الفارسي بما ذهب إليه المبرّد في التسمية بـ"إلاّ"، فقال: " ولم يجز في قياس قول البغداديين على ما حكاه محمد بن يزيد من قولهم؛ لأنه حكى عنهم أنهم يقولون: إن تقديرها: إلاّ"[2].

نقل الفارسي في المسائل البصريات بعض مسائل مجالس لثعلب، أفرغها في مئة وثمان وخمسين صفحة[3]، وكان يستشهد فيها بما يرويه ثعلب، وينقل رأيه ويعلّق عليه، فقال: قال ثعلب: يُقال للفأس: الحَدثانُ. قال أبو علي: هذا سُمّي بهذا لما يُفعل به من ذلك، وهذا نظير تسميتهم الأسد رِيبالا في أنه مصدر سُمّي به، يقال: تَرَيْبَل. ونقل أبو علي عنه أنه قال: اللُّوَقَة: الرُّطَب بالسَّمْن. فشرع أبو علي يشرح اللفظة ويبيّن معناها[4].

ورأى صحة ما أوّله ثعلب في قوله تعالى: ﭽ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﭼ الفتح:٢٧: استثنى، وهو يعلم؛ ليعلّمنا الاستثناء. قال أبو علي: حسنٌ. وقال: قال ثعلب: لا يُدرَك العلم براحة الجسم.

سادسا: تأثره بالمذهب البصري:

حفلت بغداد بآراء النحاة في البصرة والكوفة، فكانت مزيجا علميا جمع بين أفكار مذهبين لغويين، فأثرى ذلك الحياة العلمية في بغداد، ورفع من سويّة النحو واللغة فيها، فكانت بحق حاضرة الخلافة الزاخرةَ بعلوم شتى، وأبو علي الفارسي أنموذج مثالي للدرس اللغوي فيها، إذ يُعدّ من كبار النحويين البغداديين في عصره، وقد بلغ من حبه لها أن أوصى بثلث ماله لنحاة بغداد والقادمين عليها[5].

اعتمد الفارسي - كسائر البغداديين– على أقوال النحويين من بصريين وكوفيين، غير أن الفارسي اتجه إلى التأثر بالمذهب البصري، فينقل رأي البصريين ورأي الكوفيين، غير أنه كان يغلب عليه أن يرجّح المذهب البصري على الكوفي[6]، فيورد رأي سيبويه والخليل مثلا ويرجحه على رأي الكوفيين، وكذلك يستدل برأي من استدلوا به من البصريين كأبي إسحاق الزجاج، وأبي إسحاق الزيادي، وأبي الحسن الأخفش، وأبي عثمان المازني، وأبي العباس المبرد.

---

[1] – انظر: ثعلب، أحمد بن يحيى، **مجالسه**، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف، 1960م، ط2، مقدمة المحقق، ج1/ص13، 14. وانظر: الطنطاوي، **نشأة النحو**، ص112، وص120.

[2] – الفارسي: المسائل **الحلبيات**، ص330، 331.

[3] – انظر: الفارسي، المسائل **البصريات**، ص269- ص427.

[4] – انظر: الفارسي، المسائل **البصريات**، ص269، 270.

[5] – انظر: الفيروزأبادي، **البلغة**، ص109.

[6] – انظر: الفارسي، المسائل **الشيرازيات**، ص316، 317.

مثال ذلك ما أورده في المسائل الشيرازيات عن تمييز "كم"، فقال: يدل على أنهم راعَوْا في إضافة "كم" إذا كانت خبرا العددَ غيرَ المبهَم أنها في الاستفهام لمّا كانت عندهم بمنزلة عدد منوّن لم يُبيّنوه إلا بالمفرد دون الجمع؛ من حيث كانت الأعداد المنوّنة والمقدَّر فيها التنوين لم تبيَّن بالجمع، وهذا مذهب البصريين. وحكى سيبويه وأبو الحسن الأخفش عن الخليل ويونس، وزعم أبو الحسن أن الكوفيين يجيزون تبيينه بالجمع أيضا في الاستفهام، نحو: كم غلماناً لك؟ ولم يُجزه الخليل ويونس. وإجازة ذلك لا ينبغي أن تكون في القياس.

وسأستعرض مجموع نُقول أبي علي الفارسي لأقوال العلماء من كوفيين وبصريين في كتب مسائله مرتبة ترتيبا زمنيا:

البصريون:		الكوفيون:	
اسم العالم:	عدد المرات:	اسم العالم:	عدد المرات:
سيبويه	472	الكسائي	24
قطرب	4	الفراء	63
أبو عثمان المازني	132	ثعلب	117
المبرد	139		
المجموع:	747	المجموع:	204

بدا الفرق واضحا في العدد، فاعتماد أبي علي الفارسي على أقوال البصريين رجّح الكفة لهم، فالفارق كبير والبون شاسع؛ ويرى شوقي ضيف أن ميل الفارسي للمذهب البصري ونزوعه إليه؛ لأن المذهب البصري حُرِّرت أصوله وفروعه ومعالمه[1].

دليل آخر على ميول الفارسي للمذهب البصري هو ما نراه من اعتماده على ثلاثة من كبار البصريين، وهم سيبويه، وأبو عثمان المازني، وأبو العباس المبرد، فأكثر من النقل عنهم، ويعد المبرد شيخ أبي بكر بن السراج، وأبي إسحاق الزجاج[2]، وهما شيخا الفارسي في اللغة والأدب[3]، فنقل عنهما ما مجموعه مئة واثنتان وتسعون مرة، ولا يخلو الأمر من تأثرهما بآراء شيخهما، وتأثيرهما لاحقا على تلامذة أبي علي الفارسي.

[1] – انظر: شوقي ضيف، **المدارس النحوية**، ص257.
[2] انظر: ابن خلكان، **وفيات الأعيان**، طبعة دار صادر، 198ج1/ص50.
[3] – انظر: ابن السراج، **الأصول**، مقدمة المحقق، ج1/ص9، 10.

إن هذا التأثر والتأثير يعود الفضل فيه لأبي العباس المبرد، فالفارسي وإن كان مستقل الرأي، إلا أنه لا تدفعه بصريته إلى متابعة أقوال القدماء دون قناعة، كما لا تدفعه إلى مخالفة الكوفيين دون دليل، فقد اعترض على المبرد بقوله: " وليس اعتراض محمد بن يزيد في الغلط بهذا على سيبويه بشيء"[1]، إلا أنه مع ذلك يميل كل الميل إلى المذهب البصري[2].

سيتضح فيما يأتي الفارق في نقل الفارسي لأراء أصحاب المذاهب، ومدى اختلاف النسبة بين المذاهب، وعدد مرات تكرار أقوال البغداديين، وتقديمه إياهم في النقل على سواهم:

اسم المدينة	الشيرازيات	الحلبيات	المنثورة	العضديات	العسكريات	البصريات	المشكلة	المجموع
1- البغداديون:	16	6	2	7	5	5	1	42
بعض البغداديين:	-	7	-	-	-	-	-	7
2- البصريون:	3	5	-	-	1	4	5	18
بعض البصريين:	-	-	-	-	-	1	2	3
3- الكوفيون:	3	1	-	-	-	14	4	22
4- النحويون:	-	-	1	3	-	2	3	9
5- أهل العربية:	-	-	-	-	-	-	2	2
6- أهل اللغة:	-	-	-	-	-	-	1	1
7- بعض السلف:	-	1	-	-	-	-	-	1
8- أصحاب الفارسي:	-	-	1	1	-	12	-	14

المبحث الثاني: مآخذ الفارسي واعتراضاته على العلماء:

كان الفارسي ينزع إلى تقدير كبار النحويين كالخليل وسيبويه والأخفش، فتراه في الأعم الأغلب يدور في فلك هؤلاء النحاة، ويقول بآرائهم وربما خالفهم في الأقل النادر، ثم يرمي

[1] – الفارسي، المسائل **المشكلة**، ص209.
[2] – انظر: المختار، محمد، **تاريخ النحو العربي** في المشرق والمغرب، دار الكتب العلمية بيروت، ط2، 1429هـ/2008م، ص189.

باعتراضات من جاء بعدهم من النحاة بصريين كانوا أو كوفيين[1]، ومواقفه من المبرد ومن الكسائي والفراء وثعلب تدل على علمه بآرائهم وتقويمها ويظهر ذلك أكثر ما يظهر في المسائل البصريات.

إن الطابع العام على موقف الفارسي من الخليل وسيبويه وأبي الحسن الأخفش أن يوافقهم في كثير من الآراء ويتابعهم عليها، وقد يتفق مع غيرهم من معاصريه أيضا، لكنه عادة ما يتجه إلى موافقة القدامى، وهو في موافقاته ومخالفاته يصدر عن اقتناع مؤيد بالحجة، ويقين مدعوم بالبراهين، ويعد كتابه الإغفال مخالفة صريحة لأراء الزجاج في مسائل نحوية تتصل بكتاب سيبويه، فهمها الزجاج على وجه، وفهمها أبو علي على وجه آخر[2]، وانتصر فيها لسيبويه في الأغلب، وكذلك نراه يستدرك على شيخه أبي بكر بن السراج في الاحتجاج[3]، فالفارسي أكثر تفردا بالكتاب من غيره، وأشد إكبابا عليه، وأبعد من كل ما عداه مما هو علم من الكوفيين[4].

استعمل الفارسي في الحكم على خطأ قول غيره أو بطلانه صيغا مختلفة، ولم يكن الفارسي بدعا من اللغويين في استعمالها، فقد درجَ مِن قبله اللغويون على استعمالها، وقد تُجمع في كتب مسائل الفارسي مجموعة من هذه الصيغ وتختصر في أنواع، من أهمها: " الفساد، والقبح، والخطأ أو الغلط، والسهو، والإنكار، والدفع، والادعاء، وعدم الاستقامة، والبعد، والسقوط أو الاعتراض"[5]، أضف إلى ذلك إطلاقه الأحكام العامة كأن يقول: لم يجز[6]، لا يجوز عندنا[7]، لا يحسن[8]، لا ينبغي[9]، قبيح[10]، وصيغ الفارسي أكثر من أن تحصى أو يأتي عليها بيان في هذا البحث، وقد قصرت هذا المبحث؛ لأن ثمة بحثا علميا فصّل الكلام فيه على نحو واسع[11].

ويمكن أن نقسّم اعتراضات الفارسي على العلماء ومآخذه عليهم إلى قسمين: الأول اعتراضاته على السابقين، والآخر اعتراضاته على المعاصرين.

أولا: اعتراضات الفارسي على السابقين:

---

[1] – شلبي، **الفارسي حياته ومكانته**، ج1/ص107.
[2] – انظر: الفارسي، الإغفال، مقدمة المحقق، ص5.
[3] – انظر: شلبي، **الفارسي حياته ومكانته**، ج1/ص107.
[4] – التوحيدي، **الإمتاع والمؤانسة**، ج1/ص131.
[5] – انظر: الشيباني، بلسم وحيد، **مآخذ أبي علي النحوي على من سبقه**، رسالة لنيل درجة الماجستير، جامعة بغداد، نوقشت عام 2002م، ص10- ص16.
[6] – الفارسي، المسائل **المشكلة**، ص221.
[7] – الفارسي، المسائل **البصريات**، ص525. وانظر: **المنثورة**، ص164.
[8] – الفارسي، المسائل **الحلبيات**، ص262.
[9] – الفارسي، المسائل **البصريات**، ص546.
[10] – الفارسي، المسائل **العسكريات**، ص136. وانظر: **البصريات**، ص546.
[11] – انظر: الشيباني، بلسم وحيد، **مآخذ أبي علي النحوي على من سبقه**.

إن اعتراضات الفارسي عموما اكتسبها من قوة في شخصيته العلمية، وثقة عالية بالنفس، وإلمام واطلاع كبيرين باللغة والنحو، مكّنه ذلك كله من أن ينقد على الأصمعي ويخطّئه[1]، ففي المسائل العسكريات ذكر الفارسي في كلمة "شتان" أن الأصمعي قد طعن في فصاحة الشاعر الذي قال:

لَشَتَّانَ مَا بَيْنَ اليَزِيدَيْنِ فِي النَّدى   يَزِيد سُلَيْمٍ وَالأَغَرِّ ابْنِ حَاتِمِ[2]

ثم قال مخالفا رأي الأصمعي: وقد طعن الأصمعي على غير شاعر قد احتج بهم غيره كذي الرمة، والكميت[3]، ولا يعني ذلك البتة تطاول الفارسي على الأصمعي، فلقد نقل عنه في ثمانية وأربعين موضعا؛ ليستدل به ويثبت صحة رأيه، من ذلك قوله: ومما يؤكد الحذف في هذا الباب وصحته هذا البيت الذي أنشده الأصمعي عن أبي عمرو:

لَوْ أَنَّنِي كُنْتُ مِنْ عَادٍ وَمِنْ إِرَمِ   غُذَيَّ بهم ولُقْماناً وذا جَدَنِ[4]

قد يخالف الفارسي أيضا رأي عالم نحوي مخالفة صريحة، كقوله في مسألة ذكر فيها ما جاء على وزن فُعْل، ومفرده فَعَل، نحو: أَسَد وأُسْد، ووَثَن وُثْن، فقال: ذهب معاذ الهراء إلى أن "فُعْلا" لا يكون إلا جمعا، ثم قال: وهذا لا يكون إلا واحدا[5]، ومن صور ذلك أيضا أن يقول: زعم[6].

ومن المآخذ الصريحة على المبرد وعلى أعلام الكوفيين، وهم الكسائي والفراء وثعلب، أنه قال في مسألة تقديم المفعول به على عامله في قولك: " زيدا جاريتُك أبوها ضارب، فقال الفارسي: " إنكار هذه المسألة لتقديم المفعول فيها لا ينبغي؛ لأن المفعول قد يُقدَّم، إلا أنها على قول بعض أصحابنا فيها بعض القبح، وذلك أنه من قولهم: إن المعمول يقع حيث يقع العامل، والعامل هنا خبر الابتداء، الذي هو "ضارب الأب"، ولو قدمت خبر الابتداء هنا فأوقعته في موقع "زيد" لقبح. ألا ترى أنك كنت تفصل بين المبتدأ وخبره بالمبتدأ الأول، وهو أجنبي منهما، فهذا قبيح لا نعلمه جائزا في الكلام"[7].

وقال رادّا على الفراء في مسألة المنادى في قولهم: "اللهم": " ومما يدل على بُعد ما ذهب إليه الفراء في ذلك أنه لو كان الأمر فيه على ما ذهب إليه لكان إذا قال: اللهم أمّنا بخير، لكان قد كرّر الكلمة"[8].

---

[1] – انظر: الحموي، **معجم الأدباء**، ج7/ص244، 245، 261.
[2] – انظر: هارون، **معجم شواهد العربية**، ص471.
[3] – الفارسي، المسائل **العسكريات**، ص94، 95.
[4] – غذي: تحقير غَذِي، وهو صغار البهم، وورد البيت في مجالس العلماء بلفظ آخر، وهو:
لَوْ أَنَّنِي كُنْتُ مِنْ عَادٍ وَمِنْ إِرَمِ   غَذِيَّ سَخْلٍ ولُقْماناً وذا جَدَنِ
انظر: الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق، **مجالس العلماء**، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1403هـ/1983م، ج1/ص35. وانظر: الفارسي، المسائل البصريات، ص255، 256.
[5] – انظر: الفارسي، المسائل **العضديات**، ص97.
[6] – انظر: الفارسي، المسائل **المشكلة**، ص205. **والشيرازيات**، ص253. **والعضديات**، ص97.
[7] – الفارسي، المسائل **البصريات**، ص546.
[8] – الفارسي، المسائل **الشيرازيات**، ص192.

واعترض عليه أيضا في المسائل المشكلة، إذ قال: " وحكى يعقوب بن السكيت أظنه عن الفراء أنه قال: ليس في الكلام "مَفْعِل" بكسر العين إلا في حرفين: مَأقي العين، ومأوِي الإبل. ووزن "مأق" بمفعل، والحكم بزيادة الميم منها غلط بيّن، وذلك أن هذه الميم هي فاء الفعل من قولهم: مؤق، والهمزة عين، والقاف لام، فإذا حكم بزيادة الميم جعل أصل الكلمة همزة وقافا وياء، أو همزة وقافا وواوا، ولا أعلم " أقوا، ولا أقيا"[1].

وقال في مسألة من باب الفصل بالجملة المعترضة يعترض على الفراء، فيقول: وفي جواز ذلك وسهولته ما يدل على فساد ما ذهب إليه، وأن قوله غير مستقيم[2].

وفي مسألة من مسائل ثعلب، لم يَمِل إلى ما ذهب إليه، وإن كان حمله على وجه من الوجوه، فقال: وقال ثعلب: وقولهم: "مَعْدِيْكَرِب" مثل "أبيت اللعن" أي عداك الكرب. فقال أبو علي: هذا التفسير يجري على لغة من أضاف، فأما في لغة من جعلها اسما واحدا فلا وجه له، فيكون "معدي" مصدرا من "عدا يعدو"، وكـ"المَطْلَع" من الفعل " طلع"، ويكون مضافا إلى المفعول كـ" سؤال نعجتك"، ويكون الكرِب هو الكرْب لغة[3].

وخالف رأي أبي عبيدة والفراء في لفظة الاسم "تترى": فأما قول أحمد بن يحيى- في بعض أماليه: ﭽ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞﭼ المؤمنون: ٤٤، تفعَل من المواترة، قال: وَتْرَى، ثم أبدلوا الواو تاء- فسهوٌ، وفسّره أبو عبيدة كذلك، ولا يستقيم هذا أن يكون تفعل[4].

ثانيا: اعتراضاته على معاصريه:

إن كتب المسائل شحيحة علينا بالنقل عن معاصريه، فعلى الرغم من نبوغ عدد كبير منهم وشهرتهم إلا أنه لا يكاد يحيل القارئ إلى شيء مما قالوا، ما عدا ما نقله عن شيخه أبي بكر بن السراج، وشيخه أبي إسحاق الزجاج، ولعل عدم الالتفات إلى المعاصرين كان مقصودا؛ بغية تهميشهم والتقليل من شأنهم، فحتى شيخه الزجاج لم يسلم من اعتراضاته عليه، فقد ألف الفارسي كتابا أسماه "الإغفال" أو المسائل المصلحة؛ ردا على كتاب " معاني القرآن وإعرابه لأبي إسحاق الزجاج، وقد ورد في المسائل المشكلة مسألة ذكر فيها اعتراضه عليه في لام القسم في قوله تعالى: ﭽ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔﭼ البقرة: ١٠٢ ، إذ يرى أبو إسحاق الزجاج أن اللام الثانية لام القسم، وعلّل ذلك بأن الحلف وقع على فعل الشخص نفسه لا غيره، فقال الفارسي: "وهذا الذي اعتل به فاسد جدا ضعيف، وذلك أنه لو قال: والله لئن جئتني ليقومن عمرو، لكان الذي يعتمد عليه القسم اللام الثانية، مع أن الحالف لم يحلف على فعل نفسه، وإنما حلف على فعل غيره. فهذا عندي بيّن الفساد"[5].

---

[1] – الفارسي، المسائل **المشكلة**، ص27.
[2] – انظر: الفارسي، المسائل **الشيرازيات**، ص188، 189.
[3] – انظر: الفارسي، المسائل **البصريات**، ص269، 270.
[4] – انظر: الفارسي، المسائل **الشيرازيات**، ص590.
[5] – الفارسي، المسائل **المشكلة**، ص81.

ولم يقف الأمر عند المعاصرين فحسب بل تعدّاه إلى بعض المتقدمين، فلقد أصدر الفارسي كتابه "الإغفال" عن نزعةِ التَّقدير التي وَقَرَت في صدره لسيبويه، ومن أجل ذلك هاجم مَن هاجَمَ كالمبرِّد والزَّجَّاج، وسالَمَ مَن سَالَمَ كأبي زيدٍ وقُطْرُب[1].

ليس غريبا بعدئذ أن يعترض أبو علي على معاصريه، بل قد يصل به الأمر إلى السخرية والتهكّم، كما فعل بأبي بكر بن الخياط حين حضر مجلسه، فأقبل أصحابه يُكثرون عليه المسائل، وهو يجيبهم ويقيم عليهم الدلائل، فسأله الفارسي: كيف تبني من "سَفَرْجَل" مثلَ " عنكبوت"؟ فأجابه مسرعا: "سفرروت". فقام أبو علي من مجلسه وصفّق بيديه، وخرج وهو يقول: سفرروت[2].

لقد بلغ من احتدام الخلاف بين الفارسي ومعاصريه أن ينقص من قدرهم ليعليَ شأنه، فأثار ذلك حفيظة معاصريه ومن بعدهم، وألّبهم لينقلبوا عليه، وقد لاحظ المحدَثون ذلك كسعيد الأفغاني الذي هاجم الفارسي، ورأى أنه " متهم على الرماني كما هو متهم على السيرافي، لأن الثلاثة أشرقوا في عصر واحد، وكان للأخيرَيْنِ من التوقير في أعين الناس ما ليس للأول"[3]، ويرى الدكتور مازن المبارك أن شهادة الفارسي في الرماني شهادة شانئ لا تخلو من أن تكون غريبة قاسية في حقه.

لا شك أن دفاع أبي علي الفارسي عن حظوته التي حظي بها بين الأمراء، أراد منه أن يحفظ مكانته عندهم، ؛ إذ تذكر كتب التراجم أنه كان يقول في الزجاجي: لو سمع الزجاجي كلامنا في النحو لاستحيا أن يتكلم فيه[4]، وقال في الرماني: إن كان النحو ما يقوله الرماني فليس معنا منه شيء، وإن كان النحو ما نقوله نحن فليس معه منه شيء، فلأمر ما كان هذا الانتقاص به، فقد أولع الفارسي بأن ينص على تلمذة الرماني له[5]، وله غيرها من الأقوال ما ينال به من ابن الخياط، وابن خالويه، والسيرافي، وغيرهم من معاصريه[6]، وحتى تلميذه ابن جني لم يسلم من نقده اللاذع، قبل أن يتتلمذ على يديه، فقد رُوي أنه لما دخل عليه في حلقته، سأله مسألة أخطأ فيها، فقال له: زبّبتَ وأنت حِصْرِم[7]، فلزمه ابن جني.

اعتراضات الفارسي على ابن خالويه:

---

1 – انظر: مجلة جامعة أم القرى، ص5.
2 – انظر: الحموي، **معجم الأدباء**، ج7/ص235.
3 – الرماني، **توجيه إعراب أبيات ملغزة الإعراب**، مقدمة المحقق، ص13.
4 – انظر: المبارك، **الزجاجي حياته ومذهبه**، المقدمة، ص14.
5 – انظر: الرماني، علي بن عيسى، **توجيه إعراب أبيات ملغزة الإعراب**، تحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، دمشق، 1958م، مقدمة المحقق، ص13. وهذا الكتاب في الأصل للفارقي، فقد اضطربت تسميات المؤلفين للكتاب. انظر: الفارقي، الحسن بن أسد، **الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب**، تحقيق سعيد الأفغاني، جامعة بنغازي، ط 2، 1394هـ/1974م، ص34-ص38.
6 – انظر: المبارك، **الزجاجي** حياته ومذهبه، المقدمة، ص15. وانظر أيضا: المبارك، **الرماني**، ص64، ص76.
7 – انظر: ابن خلكان، **وفيات الأعيان**، ج3/ص246.

من أمثلة اعتراضات الفارسي الواضحة في كتب المسائل ما جرى بينه وبين ابن خالويه، فقد كان بينهما من التنافس ما كان بين معاصريه من العلماء، إلا أن ما جرى بينها كان أكثر حدة وغلظة، لا سيما أنهما كانا يسعيان للظفر بالشهرة والمنزلة، فحين ألّف الفارسي كتاب الحجة في شرح القراءات السبع لابن مجاهد، قدّمه لعضد الدولة[1]، ألّف ابن خالويه أيضا كتابا أسماه "الحجة" فشرح فيه قراءات شيخ ابن مجاهد[2].

إن هجوم ابن خالويه على الفارسي ما هو إلا رد اعتبار للسيرافي، ومعلوم أن السيرافي كان شيخ ابن خالويه[3]، فمنزلته في نفس تلميذه ابن خالويه كبيرة، حيث لم يكن من ابن خالويه إلا أن بعث برسالة إلى سيف الدولة ليطلعه على مدى تطاول الفارسي على السيرافي، وكان على إثر ذلك أن كتب الفارسي رقعة أرسلها إلى سيف الدولة ليزيل اللبس، وينفي عن نفسه التهمة[4]، غير أنها عيبت عليه هذه الرسالة، فقد قال الحموي بعد أن ذكر جزءا منها: " الرقعة طويلة، وفيها جواب عن مسائل أُخذت عليه، وكانت النسخة غير مرضية، فتركتُها إلى أن يقع ما أرتضيه، وأكثرُ النسخ بالحلبيات لا توجد هذه الرقعة فيها"[5]، غير أنني لا أرى ما عابه الحموي فيها؛ لما سأبينه إن شاء الله تعالى.

إن المطّلع على مقدمة رسالة الفارسي لسيف الدولة تتضح عنده الرؤية، ويظهر له من أسلوب الفارسي ما بدا على الفارسي من التملق والتزلف للأمير؛ رغبة في أن يقرّبه في مجلسه، ويجعله من خواصه الأدنين، ودفعا للشبه التي أثارها ابن خالويه، فإذا وقفنا على مختصر من نص الرسالة يمكن أن نخلص بعده إلى تجلية أبرز النقاط فيها، وهذه مقدمة الرسالة:

" قرأ – أطال الله بقاء سيدنا الأمير سيف الدولة- عبدُ سيدنا الرقعةَ النافذة من حضرة سيدنا، فوجد كثيرا منها شيئا لم تجرِ عادة عبده به، لا سيما مع مثل صاحب الرقعة، إلا أنه يذكر من ذلك ما يدل على قلة تحفظ هذا الرجل فيما يقوله، وهو قوله: "لو يبقى عمرَ نوح ما صلح أن يقرأ على السيرافي"، مع علمه بأن ابن بهزاذ السيرافي يقرأ عليه الصبيان ومعلموهم؛ أفلا أصلح أن أقرأ على من يقرأ عليه الصبيان!.

هذا ما لا خفاء به، كيف وهو قد غلط فيما حكاه عني، وأني قلت: " إن السيرافي قرأ علي"، ولم أقل هذا، إنما قلت: تعلّم مني، وأخذ عني هو وغيره ممن ينظر اليوم في شيء من هذا العلم"، وليس قول القائل: " تعلم مني"، مثل: " قرأ علي"؛ لأنه قد يقرأ عليه من لا يتعلم منه، وقد يتعلم منه من لا يقرأ عليه، وتعلّم ابن بهزاذ السيرافي مني في أيام محمد بن السري وبعده، لا يخفى على من كان يعرفني ويعرفه، كعلي بن عيسى الوراق، ومحمد بن أحمد بن يونس، ومن كان يطلب هذا الشأن من بني الأزرق الكاتب وغيره، وكذلك كثير من الفرس، الذين كانوا يرونه يغشاني في صف شونيز، كعبد الله بن جعفر درستويه النحوي؛ لأنه كان

---

[1] – انظر: الفارسي، **الحجة**، مقدمة المحقق، ص13، 14.
[2] – انظر: ابن خالويه، **الحجة**، مقدمة المحقق، ص19، 20.
[3] – انظر: ابن خالويه، **الحجة**، مقدمة المحقق، ص8. وانظر: ابن النديم، **الفهرست**، ص112.
[4] – انظر: ابن خالويه، **الحجة** ، مقدمة المحقق، ص10.
[5] – الحموي، **معجم الأدباء**، ج7/ص159، 260.

جاري بيتَ بيتَ قبل أن يموت الحسن بن جعفر أخوه، فينتقل إلى داره التي ورثها عنه في درب الزعفراني"[1].

يُلاحظ على مقدمة الرسالة أنه لم يزد على أن ذكر السيرافي باسم أبيه الفارسي الذي لم يُعرف به، فقال: "وتعلَّم ابن بهزاذ السيرافي مني في أيام محمد بن السري وبعده، لا يخفى على من كان يعرفني ويعرفه..."[2]، وكذلك فقد سمّى شيخه أبا بكر باسمه، وهو ما لم تجرِ به عادة أبي علي، وقد تردّد في هذه الرقعة اسم السيرافي أربع مرات فقط، دون أن ينكر له فضلا، أو يشير إلى علمه ومكانته؛ ذلك أن ابن خالويه أراد أن يعلي من شأن شيخه السيرافي، ويضع من شأن الفارسي، وأبو علي متّقد بالغيظ على أبي سعيد، وبالحسد له؛ ذلك أنه تم له تفسير كتاب سيبويه من أوله إلى آخره بغريبه وأمثاله وشواهده وأبياته، وهذا شيء ما تمّ للمبرد ولا للزجاج، ولا لابن السراج[3]، حتى قيل: إنه لم يشرح أحد كتاب سيبويه أحسن من أبي سعيد السيرافي[4]، ويبدو أن الفارسي لم يكن معنيًا كثيرا بشرح السيرافي للكتاب، ويرى الدكتور عبد الرحمن الحجيلي أن شُرّاح الكتاب كالسيرافي والرمانيلم يزيدوا شيئا بل اكتفوا بترديد عبارات سيبويه بألفاظه ومصطلحاته[5].

يكمل أبو علي رسالته الطويلة إلى سيف الدولة فيعمد إلى تخطئة ابن خالويه وتسفيه رأيه، فيقول فيها: " وأما قوله: " إني قلت: إن ابن الخياط كان لا يعرف شيئا" فغلط في الحكاية...، وأما قوله: " قد خطّأته البارحة في أكثر ما قاله"، فاعتراف بما إنِ اسْتغفرَ الله منه كان حسنا، وكذلك حكم كل من كان مصيبا"[6].

يمكن أن تعد الرسالة التي بعثها إلى سيف الدولة أنموذجا عن اعتراض أبي علي الفارسي على معاصريه، يعكس ما ساد بينهما من المنافسة والخصومة؛ لأن الفارسي أخذ يرد الشبه التي أثارها عليه ابن خالويه شبهة تلو أخرى، فعرفنا ما حظي به بلاط سيف الدولة من جو علمي، وتبيّنا أهم مسائل الخلاف في ذلك العصر، وبرزت لنا فيها شخصية أبي علي العلمية الحادة التي اعتادت أن تدفع الخطأ بالصواب، وتقرّب الجواب، وقد لخّصت ردوده على ابن خالويه في رسالته بخمس نقاط:

أولا: كلمة " قوم" ودلالتها:

قال الفارسي: " فأما قوله: " إني قلت: ما قال أحد إن القوم يقع على الجن" فما أعلمني قلت هذا، ولكني قلت: إن القوم يقع على الرجال دون النساء..."[7].

---

[1] – الفارسي، الرسائل **الحلبيات**، ص159.
[2] – الفارسي، المسائل **الحلبيات**، ص159.
[3] – انظر: التوحيدي، **الإمتاع والمؤانسة**، ج1/ص131. وانظر: الحموي، **معجم الأدباء**، ج7/ص254.
[4] – انظر: ابن الأنباري، **نزهة الألباء**، ص228.
[5] – الحجيلي، عبد الرحمن بن محمد بن سعد، الجهود اللغوية في القرون الثلاثة الأولى للهجرة وتأثّرها بالقرآن الكريم، منشورات الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط1، 1431هـ/2010م، ص135.
[6] – الفارسي، الرسائل **الحلبيات**، ص160.
[7] – الفارسي، الرسائل **الحلبيات**، ص160.

ثانيا: جمع كلمة " إنسان":

قال: " وما ذكره أني قلت: إن أناسا جمع كما قال الفراء، فغلط في الحكاية؛ لأني لم أقل، ولا أقول، إن " أناسا" ليس بجمع على الإطلاق الذي ذكره صاحب الرقعة، ولكني قلت: إنه ليس بجمع تكسير، وليس بجمع إنسان..."[1].

ثالثا: وزن كلمة " أشياء":

قال فيها: " فإن قلت: فقد قال أبو الحسن[2] في " أشياءَ" ما علمت!. قيل: إن قوله خلاف قول الخليل وسيبويه"[3]، وقد اختُلف كثيرا في هذه الكلمة، " فمذهب سيبويه والخليل أنّها "لَفْعاءُ" مقلوبة من "فَعْلاء"، والأصل "شَيْئاء" من لفظ شيء، وهو اسم جمع كقَصْباء، وطَرْفاء، ومذهب الكسائيِّ أنها "أَفعال" جمع شيء، ومذهب الفرّاء والأخفش أنها "أفعِلاء"، والأصل "أشيِئاء"، فحُذفت الهمزة التي هي لام وانفتحت الياء لأجل الألف"[4].

رابعا: وزن كلمة " الناس":

قال أبو علي: " فأما ما ذكره من أنه سألني عن " الناس" على قول سيبويه: ما وزنه؟ ومالدليل على أن الأصل فيه " الأناس"؟، وأني قلت: كما يعتد " خُذْ" و"كُلْ"، فغلط في الحكاية، ولم يكن جوابي عن مسألته عن الدليل على صحة المذهب، ولكن دلّلت على ذلك بنحو ما قد نفذ به جوابي أمس إلى حضرة سيدنا، وهو أن الدلالة على ذلك أنهم قالوا "أناس، وإنس"، ونحو ذلك، فدل قولهم: " إنس" إذ كان بمعنى "أناس" أن الألف في " أناس" زائدة، وإذا ثبت زيادة الألف ثبت أن الهمزة في " أناس" فاء الفعل، وإذا ثبتت الفاء في " أناس" وكان " الناس" بمعناه، ثبت أن الفاء من الناس همزة أيضا. وقلت بعد ذكر الدلالة: إن حذف الهمزة التي هي فاء من " الناس" لا يدل على أن الفاء ليست بهمزة، كما أن حذفها من " كُلْ، وخُذ" لا يدل على أن الفاء ليست بهمزة، وهذا كلام مستقيم صحيح"[5]، وقد استطرد الفارسي في الكلام على وزن كلمة "الناس" وأصلها، وضم إليه شيئا من التصغير والحذف.

خامسا: الفعل والاسم:

قال أبو علي: " وما ذكره من أني شبّهت الفعل بالاسم، والكلمة على حرفين بالثلاثي، فكلام ساقط يدل على أن قائله ليس يعرف في التصريف شيئا، ولا من عبارات أصحابه شيئا يغنى به"[6]، ثم أخذ يبيّن ذلك ويبسطه بأسلوب أكثر وضوحا من ذي قبل. ثم يختم الفارسي المسألة بقوله: " وقد نفذ جواب سينا في ذلك على الوجه الذي يعرف"[7].

---

[1] – الفارسي، الرسائل **الحلبيات**، ص162.
[2] – يعني أبا الحسن الأخفش.
[3] – الفارسي، الرسائل **الحلبيات**، ص163.
[4] – ابن عصفور، علي بن مؤمن بن محمد (ت 669هـ)، **الممتع الكبير** في التصريف، تحقيق فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان، ط1، 1996م، ص329، وانظر: ص330، وص395.
[5] – الفارسي، المسائل **الحلبيات**، ص168.
[6] – الفارسي، المسائل **الحلبيات**، ص168، 169.
[7] – الفارسي، المسائل **الحلبيات**، ص176.

ينتقل الفارسي في المسائل المشكلة إلى قضية اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين، أو ما يُعرف بالأضداد، وللفارسي فيها رأي وكان سيبويه أوردها من قبل في كتابه[1]، فتابعه الفارسي وأثبت وجودها، وقد انقسم العلماء فيها بين مؤيد، ومنكر[2]، ومن حيث الكثرة والقلة، ولكلٍّ أدلة وحجج[3].

لا يخلو ميل أبي علي إلى إثبات ظاهرة الأضداد من التفاته إلى السماع والقياس؛ للرد على القائلين بعدم وجودها، فأما السماع فأوجزه بأن ذكر أن كبار الرواة من أهل اللغة قد حكوا ذلك، فقال رادًا على أحد شيوخه المنكرين: " لا يخلو في إنكار ذلك، ودفعه إياه من حجة من جهة السماع والقياس، فلا يجوز أن تقوم له حجة ولا تثبت له دلالة من جهة السماع، بل الحجة من هذه الجهة عليه، لأن أهل اللغة كأبي زيد، وأبي عبيدة، والأصمعي، ومن بعدهم قد حكوا ذلك، وصُنفت فيه الكتب، وذكروه في كتبهم مجتمعا ومتفرقا"[4].

أما ردّه عليه من جهة القياس، فلم تكن خافية فيه نزعته الفلسفية، وقدرته على الإقناع، واستقلالية فكره في المناقشة والتحليل، إذ قال: " إن الضد خلاف ضده، فإذا استُعملت لفظة واحدة لهما جميعا ولم يكن لكل واحد من الضدين لفظ يتميّز به من ضده، ويتخلص به من خلافه، أشكل وألبس، فعُلم الضد شكلا، والشكل ضدا، والخلاف وفاقا، وهذا نهاية الالتباس وغاية الفساد"[5].

---

[1] – انظر: سيبويه، **الكتاب**، ج1/ص24.
[2] – الزركشي، بدر الدين بن محمد بن بهادر، **البحر المحيط** في أصول الفقه، د.ت، دار الكتبي، القاهرة، ط1، 1414هـ/1994م، ج2/ص412. وانظر: الآمدي، **الإحكام**، ج1/ص37. وانظر: السيوطي، **المزهر**، ج1/ص387.
[3] – انظر: الزبيدي، سعيد جاسم، **المشكل في القرآن الكريم** من وجوه الإعجاز البياني، دار كنوز المعرفة، عمان، ط1، 1430هـ/2009م، ص93.
[4] – انظر: الفارسي، المسائل **المشكلة**، ص216.
[5] – انظر: الفارسي، المسائل **المشكلة**، ص216.

المبحث الثالث: الاحتكام إلى الأصول النحوية:

إن مآخذ الفارسي واعتراضاته على متقدميه ومعاصريه غلب عليها الاحتكام إلى أصول النحو كالسماع والقياس، فكان إذا ردّ شيئا احتكم فيه إلى الأصول؛ ليقوي حجته، فتراه مرة يلجأ إلى الشاهد النحوي، فيسوق الدليل من القرآن الكريم، أو كلام العرب، ومرة يقيم البراهين بالتجائه إلى القياس، كأن يقول: وهذا مخالف للقياس[1]، أو مما لا ينبغي أن يحكم عليه لقلته، وخروجه عن القياس[2].

عُني الفارسي كثيرا بالسماع، فاستشهد بالقرآن الكريم وكلام العرب، ويجري كثيرا في المسائل أن يقرن السماع بالقياس كقوله فيما جاء من الألوان للتعجب على وزن ما أفعله في قول الشاعر:

يَا لَيْتَنِي مِثْلُكِ فِي الْبَيَاضِ   أَبْيَضُ مِنْ أُخْتِ بَنِي إِبَاضِ[3]

فقال الفارسي: " فإذا ساعد القياس الذي ذكرته وورد في السماع، لم يكن مستعمله مَعيبا، وإن كان غيره أشيع وأكثر"[4].

مثل ذلك أنه قال: قال أبو زيد: سمعت العرب تقول: دَأْبَة، وشَأَبَّة، ونحوَ ذلك، فيهمزون، فعلمت أن عمرو بن عُبيد لم يقل إلا بسماع. قال أبو العباس: قلت أنا لأبي عثمان: أتقيس هذا؟ فقال: لا، ولا أقبله. وذكر الفارسي أن هذا من الأشياء القليلة الشاذة[5]. وكان يقول في المسألة جرى الكلام فيها على " قلّما": ويقوّي ذلك. ثم يستشهد بكلام بعض العرب، ويكرّر عبارته "ويقوي ذلك"، ثم أيّد السماع بالقياس، فقال: فكذلك كان القياس[6].

أما مواطن احتكام الفارسي إلى القياس فكثيرة، فقد كان أبو علي شديد العناية به، عظيم التقدير له، وكان يقول: لأن أخطئ بخمسين مسألة مما بابه الرواية أهون عليّ مما أخطئ في مسألة واحدة من القياس[7].

من أمثلة القياس في كتب مسائله ردّه ما ذهب إليه أبو عمرو بن العلاء في تصغير "أحوى" على "أُحَيٍّ" فلا يحذف الياء الأخيرة بل يجريها مُجرى "قاض"، وعيسى ابن عمر يحذف الياء الثالثة ويصرف، وإليه ذهب الفارسي فأيّد قول عيسى ورجحه على قول أبي عمرو جريا على المقيس المسموع، فيقول: " وقول عيسى في هذا الصرف أقرب من قول أبي عمرو في الجمع بين ثلاث ياءات؛ لأن عيسى حاول بقوله هذا مقيسا على مسموع. وقول أبي عمرو يرده الاستعمال، وإن كان له وجه من القياس"[8].

---

[1] – انظر: الفارسي، المسائل **المنثورة**، ص181.
[2] – الفارسي، المسائل **الشيرازيات**، ص551.
[3] – البيت لرؤبة بن العجاج. انظر: حنا حداد، **معجم شواهد النحو الشعرية**، ص732.
[4] – الفارسي، المسائل **العضديات**، ص136.
[5] – انظر: الفارسي، المسائل **الشيرازيات**، ص574، 575. وانظر: **البصريات**، ص307، 308.
[6] – انظر: الفارسي، المسائل **الشيرازيات**، ص400.
[7] – انظر: الفارسي، الإيضاح، مقدمة المحقق، ج1/ص2.
[8] – الفارسي، المسائل **البصريات**، ص316، 317.

وقال أيضا: " وليس في مفرداتنا شيء على حرفين أحدهما حرف لين، وهكذا القياس في هذا"[1].

ومثل ذلك قوله مؤيدا التسمية بالفعل المهموز على وزن "أُفْعَل": " إن ذلك لا يمتنع في القياس"[2]، ويقول: "القياس في الهمزة إذا كانت في اسم أن تكون فاء مثل: "أبْهَمَى"، والألف للتأنيث، ولا تكون للإلحاق في قياس قول سيبويه"[3].

وقال مخالفا ما ذهب إليه الفراء في أصل الميم المضاعفة في قولك: "اللهم": ولو قال قائل إن ذلك يدل على أن الميمين بمنزلة حرف التنبيه، لكان أقرب إلى القياس والصحة مما ذهب إليه الفراء[4].

وكقوله في مسألة الفصل بين المبتدأ والخبر بالضمير المنفصل: " والقياس لا يوجب أن تدخل "هو" وأخواتها؛ لأنه يصير اسما مُلغى، والأسماء لا تُلغى، فلما لم يجئ إلا في المعرفة لم يجز أن يُقاس عليه في النكرة"[5].

وربما غلّب السماع على القياس، وهو أقوى منه حجة، كقوله في الفعل " شأى"، فالقياس فيه أن يكتب بالألف؛ لأنه منقلب عن الواو، غير أن أبا عثمان المازني حكى عن أبي زيد وأبي الحسن الأخفش أن العرب تقلب واوه ياء، فيقولون: يشأيان، لا يشأوان[6].

وقال في فك تضعيف الفعل " ألْبَب" : " هو عند سيبويه شاذ ظهر التضعيف فيه كما ظهرت الواو في "حَيْوَة"، يدل على ذلك أنه لم يجئ في موضع للإلحاق، فأنْ لم يجئ في موضع دليلٌ على هذا البيان في "ألبب" شاذّ كما أن لم يكن في "جُخْدُب" عنده في كلامهم كان "جندب" زائدا، فإذا حقَّره أدغم ورده إلى القياس، وحمله على الأكثر على هذا المذهب"[7].

وقال في التسمية بالفعل "أنظور" الوارد في قول ابن هرمة:

اللهُ يَعْلَمُ أنّـا فـي تَلَفُّتِنَـا	يَوْمَ الوَدَاعِ إلى أَحْبَابِنا صُوَرُ
وَأَنَّني حَوْثُمَا يَثْنِي الْهَوَى بَصَرِي	مِنْ حَوْثُمَا سَلَكُوا أَدْنُو فَأَنْظُورُ [8]

" ألا ترى أنك لو سميت بـ"أنظور" ونحوه رجلا لكانت هذه المدة مخرجة له من شبه الفعل، ولكان القياس أن تصرف ما يخرج بهذه المَدّات عن شبه الفعل ووزنه إذا لم يكن فيه شيء آخر غير التعريف"[9]، والواو في الفعل "أنظور" حاصلة من الإشباع، وأصله "أنظر"[10].

---

[1] – الفارسي، المسائل **العسكريات**، ص125.
[2] – الفارسي، المسائل **الحلبيات**، ص372.
[3] – الفارسي، المسائل **الحلبيات**، ص371. وانظر: سيبويه، **الكتاب**، ج206/3.
[4] – انظر: الفارسي، المسائل **الشيرازيات**، ص192- ص194.
[5] – الفارسي، المسائل **المنثورة**، ص121، 122.
[6] – انظر: الفارسي، المسائل **العضديات**، ص88.
[7] – الفارسي، المسائل **البصريات**، ص303.
[8] – انظر: هارون، **معجم شواهد العربية**، ص210.
[9] – الفارسي، المسائل **البصريات**، ص245.
[10] – البغدادي، **خزانة الأدب**، ج1/ص121.

المبحث الرابع: استقلالية الفكر اللغوي عند الفارسي:

لا ينكر أحد فضل أبي علي الفارسي في علوم العربية ونبوغَه فيها، وقد قيل: لم يكن أحد بعد سيبويه أبصر بالنحو منه[1]، ويُعدّ الفارسي من المجتهدين والمشرّعين النحويين، وله شخصية تدل على طريقته في تناول ما يورد من الشواهد[2].

تتجلى شخصيته العلمية في إطلاق الأحكام النحوية الكلية، كعادة اللغويين الكبار، يظهر ذلك في مواضع كثيرة في كتب المسائل، نذكر نماذج منها من مثل قوله: جاز[3]، يجوز[4]، لكان عندي جائزا[5]، لم يجز[6]، لا يجوز عندنا[7]، الأجود[8]، لا يحسن[9]، قبيح[10]، وكذلك ما نراه من تصويباته للنحويين، كقوله: " وإنشاد الفراء خطأ فاحش"[11]، وكقوله أيضا: " وقول عيسى في هذا الصرف أقرب من قول أبي عمرو"[12]. وقال في رأي الكسائي:" وقول الكسائي أشبه، وإلى الصواب أقرب، وإن كان خطأ عندنا"[13]. ومن ذلك ما قال في الرد على أبي عثمان المازني: "ولا يجوز ما أجازه أبو عثمان في قولهم: "زيدٌ خير ما يكون خيرٌ" إذا توّل على ظاهره..."[14].

نجد في بعض كتب المسائل أنه حينما كان ينفرد الفارسي برأي أو حكم نحوي، أو يعلّق على رأي غيره من العلماء، أن يقال: "قال الشيخ، أو شيخنا"، وأكثر ذلك تجده في المسائل المنثورة[15]؛ ما يدل على أن كاتبي المسائل تلامذته الذين كانوا يدوّنون ما يقوله شيخهم حين كان يُسأل، من أمثلة ذلك ما قاله الفارسي في كتاب المسائل العضديات: " سئل الشيخ أبو علي رضي الله عنه عن قولهم: حادي وعشرون، أهو غلط؟ فقال: هو من كلام العرب، وإنما هو مقلوب قد جُعل فاؤه لامه، فانقلبت ياء، فتقديره: عالف من الفعل"[16].

وفي موضع من المسائل المنثورة: " قال شيخنا: وقد يجوز النصب في قولك: ﭽ ﭼ الأنعام: ٢٧، على ما ذُكر في النصب في " ونكون"، إلا أنك إذا نصبت عطفت عليه بالنصب"[17].

وحين خالف رأي الكوفيين، قال: " قال البغداديون: إنها استفهام في قوله سبحانه: ﭽ ﭼ مريم: ٦٩، تشايعوا فقالوا: ﭽ ﭼ فجعلوها استفهاما، قال الشيخ: وهذا لا يجوز؛

---

[1] – انظر: الحموي، **معجم الأدباء**، ج7/ص239.
[2] – شلبي، **الفارسي حياته ومكانته**، ص612.
[3] – الفارسي، المسائل **الشيرازيات**، ص594.
[4] – الفارسي، المسائل **الحلبيات**، ص187. **والمنثورة**، ص104.
[5] – الفارسي، المسائل **العسكريات**، ص110.
[6] – الفارسي، المسائل **المشكلة**، ص221.
[7] – الفارسي، المسائل **البصريات**، ص525. **والمنثورة**، ص164.
[8] – الفارسي، المسائل **المنثورة**، ص164.
[9] – الفارسي، المسائل **الحلبيات**، ص262.
[10] – الفارسي، المسائل **العسكريات**، ص136.
[11] – الفارسي، المسائل **البصريات**، المقدمة، ص76.
[12] – الفارسي، المسائل **البصريات**، ص316.
[13] – الفارسي، المسائل **الحلبيات**، ص239.
[14] – الفارسي، المسائل **الحلبيات**، ص179.
[15] – انظر: الفارسي، المسائل **المنثورة**، ص75، 78، 80، 129.
[16] – الفارسي، المسائل **العضديات**، ص228.
[17] – الفارسي، المسائل **المنثورة**، ص157.

لأن {تنزعن} قد عمل في قوله: ﭽﭼ ﭽ ﭽﭼ، وإن كان عاملا في: ﭽﭼ ﭽ ﭽﭼ صار ما بعده مبتدأ"[1]، ووجه المخالفة أن البغداديين لم يجعلوا عامل {أيهم} الفعل {تنزعنّ}، ورأوا أن عاملها الابتداء، وخالفهم الشيخ بأن جعل عاملها الفعل المضارع {تنزعن}.

وربما كان ذلك في شرح شاهد شعري، كقوله في بيت لذي الرمة يقول فيه:

فَإِنَّكَ عَنْ عَشْرٍ وعَشْرٍ مُنَاخَةٍ   إِلَى بَابِهِ أَوْ تَهْلَكِي في الْهَوالِكِ[2]

قال شيخنا: كان "تهلكي" فعلا، فلما أراد عطفه على "مناخة" أضمر "أنْ" فكأنه أراد أن يقول: فإنك مناخة، أو هلاك ذات هلاك؛ لأنه يقال: ناقة ذات هلاك، فلما جمع بينهما هذا الوجه من أنه عطف فعلا على اسم، أضمر "أنْ"، وقدّر تقدير المصدر[3].

وقال في موضع آخر: " قال الأصمعي: أنشدني أبو عمرو لرجل من تغلب:

أَنَّى جَزَوْا عَامِراً سَوْأَى بِفِعْلِهِمْ   أَمْ كَيْفَ يَجْزُوْنَنِي السَّوْأَى مِنَ الحَسَنِ[4]

قال الشيخ: هذه المسألة فيها إشكال، وهو أن " أَمْ" للاستفهام دخلت على " كَيْفَ"[5].

لم يكن الفارسي متعصبا إلى أقوال طائفة من العلماء، أو مذهب من المذاهب، فاستقلالية فكره اللغوي تقوده إلى التفكير بالحجة الدامغة بغض النظر عن صاحب الرأي، فلقد ردّ أقوال بعض الرواة البغداديين في المنادى من قوله تعالى: ﭽﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﭼ مريم: ٤٥، فقال: وزعم بعض رواة اللغة من البغداديين أن "يا أباتِ" في قول الشاعر:

تَقُوْلُ ابْنَتِي لَمَّا رَأَتْنِيَ شَاحِباً   كَأَنَّكَ فِيْنَا يَا أَبَاتِ غَرِيْبُ[6]

إنما أراد: يا أبتِي، فقلب. وهذا ممتنع بعيد؛ لأنه يلزم على هذا أن تكون تاء التأنيث قد لحقت بعد الياء التي هي اسم للمتكلم، وهذا لا يجوز، ولم يوجد في موضع، ومع ذلك فإن التاء في "يا أبتِ" في تقدير الإضافة[7].

إن من عادة الفارسي عندما ينقل أقوال العلماء أن يوازن ويفاضل بينها، ثم يخلص منها إلى نتيجة لحكم يسوق إليه الدليل، كقوله في التصغير: " فأما قول أبي عمرو في تصغير "أَحْوَى"، فيمن قال: أُحَيٍّ، ورأيت أُحَيَّ، فقد خالفه في ذلك يونس، وعيسى، وسيبويه، إلا أن عيسى خالف يونس وسيبويه، في أنْ نوّن، وقال: أُحَيّ، فصرف، ووافقهما في أن حذف الثالثة

---

[1] – الفارسي، المسائل **المنثورة**، ص128، 129.
[2] – انظر: عبد السلام هارون، **معجم شواهد النحو**، ص335.
[3] – انظر: الفارسي، المسائل **المنثورة**، ص159.
[4] – نُسب هذا البيت إلى أفنون بن صُريم التغلبي. انظر: الجاحظ **البيان والتبيين**، طبعة مكتبة الخانجي، ج1/ص9.
[5] – انظر: الفارسي، المسائل **المنثورة**، ص204، 205.
[6] – نُسب البيت إلى أبي الحدرجان. انظر: هارون، **معجم شواهد العربية**، ص47.
[7] – الفارسي، المسائل **الشيرازيات**، ص335.

كما حذفا، والدليل على صحة قول سيبويه ويونس وعيسى قولُ العرب جميعا في تصغير "سماء، سُميّة"، ولو كانت الياء الثالثة ثابتة لما دخلت هاء التأنيث في التصغير"[1].

وكقوله في قراءة شاهد قرآني على الفعل "وَدَعَ": وقد حكى أبو العباس أن بعضهم قرأ: ﭽ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ الضحى: ٣ ، بفتح الواو والدال وتخفيفها في الفعل[2]، ومثل هذا لا تستحب قراءته للشذوذ؛ ولرفضهم ذلك، واستغنائهم عنه بتركه[3].

ومن مظاهر استقلالية رأي أبي علي أنك تجده يتفرّد بالرأي، كأن يقول: القول فيه عندي[4]، ومثله ما قاله في قول الشاعر:

عَلَى حَلْفَةٍ لَا أَشْتُمُ الدَّهْرَ مُسْلِماً وَلا خَارِجاً مِنْ فِيَّ زُوْرُ كَلامِ[5]

فقال: " إنه تفسير عندي للحلفة، وهو عندي حسن"[6]. وتجده أحيانا يخمّن ويتوقّع، كقوله حين سئل عن لغز شعري:

وَشَيْءٌ لَيْسَ مِنّي وَهُوَ مِنّي يُنَازِعُني الطَّرِيقَ إِذَا انْتَحَيْتُ[7]

فقال: لم يعرفه، يقصد شيخه أبا بكر، ثم أجاب أبو علي بقوله: لعله الفيء[8]، أو أن يقول: "ولم نعلم لفظة أخرى أقيمت مقام الفاعل في الخبر"[9].

وفي مسألة في الأسماء الخمسة يتفرّد الفارسي برأيه على رغم اختلاف أقوال العلماء فيها، فأورد أقوال العلماء ثم تفرّد برأيه[10]، فقال: "فهذا مختَلَف فيه، ألا ترى أن إسحاق الزيادي، يقول: هو إعراب، وأبو الحسن وأبو عثمان يقولان: هو دلالة إعراب، وإذا كان دلالة إعراب لم يكن حرف إعراب. قلنا: هذا حرف إعراب، وليس بإعراب، ولا دلالة إعراب، والدليل على ذلك أنه لا يخلو من أن يكون دلالة إعراب أو حرف إعراب، فلا يجوز أن يكون دلالة إعراب؛ لأنه لو كان كذلك لبقي الاسم على حرف واحد، في " فوك، وذو مال"، وبقاء الاسم على حرف واحد لم يجئ في شيء من كلامهم"[11].

---

1 – الفارسي، المسائل **العضديات**، ص49.
2 – وهي قراءة عبد الله بن عباس، وعروة بن الزبير، وهشام بن عروة. انظر: أحمد مختار، وعبد العال مكرم، **معجم القراءات القرآنية**، ج8/ص179، 180.
3 – انظر: الفارسي، المسائل **العسكريات**، ص103، 104.
4 – الفارسي، المسائل **البصريات**، ص213، وانظر: ص254، ص316، ص319، ص 386، ص600، ص630. وانظر: **المشكلة**، ص131، ص201.
5 – انظر: الفرزدق، **ديوانه**، ج2/ص406.
6 – الفارسي، المسائل **البصريات**، ص144.
7 – لم أعثر له على قائل.
8 – الفارسي، المسائل **البصريات**، ص386، وص391، 392.
9 – الفارسي، المسائل **العسكريات**، ص95.
10 – انظر: شوقي ضيف، **المدارس النحوية**، ص261.
11 – الفارسي، المسائل **البصريات**، ص74.

وكذا كان الحال في المسائل المشكلة، فقد جرى ذكر بعض المسائل التي لم ترد في كتاب سيبويه، وظهر فيها الفارسي مستقل الرأي مختلف النظرة يخلص إلى الاستنتاج والحكم والتعميم دون أن يعقب ذلك بقول لأحد أو تمثيل لرأي، فقال: " قلت: الأفعال التي لا تتعدى إلى مفعول إذا نُقلت بالهمزة تعدّت إلى مفعول، فالمتعدية إلى مفعول إذا نقلت بها تعدت إلى مفعولين"[1]، ثم يكمل بيان ذلك.

ومما يدل على تفرّد رأيه واستقلاليته المآخذ التي أخذها على المبرد وعلى أعلام الكوفيين، وهم الكسائي والفراء وثعلب، أنه قال في مسألة تقديم المفعول به على عامله في قولك: " زيدا جاريتُك أبوها ضارب، فقال الفارسي: " إنكار هذه المسألة لتقديم المفعول فيها لا ينبغي؛ لأن المفعول قد يُقدّم، إلا أنها على قول بعض أصحابنا فيها بعض القبح، وذلك أنه من قولهم: إن المعمول يقع حيث يقع العامل، والعامل هنا خبر الابتداء، الذي هو "ضارب الأب"، ولو قدمت خبر الابتداء هنا فأوقعته في موقع "زيد" لقبح. ألا ترى أنك كنت تفصل بين المبتدأ وخبره بالمبتدأ الأول، وهو أجنبي منهما، فهذا قبيح لا نعلمه جائزا في الكلام"[2].

وأنكر أبو علي على المبرد في الاستثناء وردّ عليه؛ إذ كان أبو العباس يجوّز أن يقال: أقل رجل رأيته إلا زيدٌ، إذا أردت النفي بـ"أقل"، كأنك قلت: ما رجل رأيته إلا زيد، والتقدير: ما رجل مرئيٌّ إلا زيد، وإن أردت أنك قد رأيت قوما دونه قليلة نصبت زيدا؛ لأنه مستثنى من موجب، وأن يكون في موضع نفي أكثر، وكذلك: " قلّ رجل رأيته" يصلح فيه الوجهان. فرد عليه الفارسي فقال: ليس هذا الذي ذكر من أنك إذا رأيت قوما رؤية قليلة بمتعارف ولا شائع عند أصحابنا، وأظنه للبغداديين[3].

الخاتمة:

أفاد أبو علي الفارسي كثيرا مما فرضته طبيعة المسائل اللغوية من بسط الكلام على جوانب لغوية شتى؛ بغية الوصول إلى الإجابة العلمية المثالية، فكان ذلك سببا في خوضه وغوصه في كوامن القضايا النحوية والصرفية والدلالية، يخلص منها إلى التأويل والشرح والتفسير، فاستطاع منها أن ينوّع من الأساليب، وكان من شأن ذلك الأمر أن يُظهر شخصية

---

[1] – الفارسي،المسائل **المشكلة**، ص25.
[2] – الفارسي، المسائل **البصريات**، ص546.
[3] – انظر: الفارسي، المسائل **البصريات**، ص342.

أبي علي الفذةَ في البحث العميق والتحليل الدقيق، فظهرت أجوبة كتب مسائله كافية وافية، وكانت مسائله مرآة صافية تعكس طبيعة الحياة العلمية في القرن الرابع الهجري.

وظّف الفارسي ما امتلكه من سعة أفقه الفكري، وشمول مذهبه اللغوي، كحال سائر البغداديين الذين غلب عليهم الاعتماد على الاختيار والانتقاء أساسا في المنهج، فلا تكاد كفة البصريين أن ترجح حتى ترى الشيخ يعدلها بالميل إلى رأي الكوفيين، فيعتدل الميل، وينشعب الصدع.

لا يعظُم أحد عند الشيخ على النقد أو الاعتراض، فلم ينج أحد من أن يترقّب عليه سقطته، حتى وإن أكثر من النقل عنه والتأثر به، وكان نقده منصبا على معاصريه؛ لما دار بينهم من المنافسة والمنافرة، كما إنه عمد إلى المقاربة والمقارنة، وربط الأجزاء الفرعية بالكليات والأصول، فقرّب وسدّد، وأوجز وعدّد، فتجده يذكر نُتفا من هنا وهناك، يؤوّل ويشرح، حتى امتلأت مسائله بما هو حقيق أن يُصنّف في أبواب، ويُودعَ في كتب.

إن ظاهرة المسائل اللغوية عامةً ليست بدعا من الفارسي، بل كانت نتاجا وافرا أنتجته العقلية اللغوية التي كان يغريها السؤال في التفكير في البحث والتحليل والتقصي، غير أن الفارسي امتاز بكتب مسائله السبعة التي تناولتها الدراسة بما يأتي:

1- ربط الفارسي في مسائله اللغوية بين النحو والصرف والدلالة، وكان هذا الربط متناغما إلى أبعد الحدود، بحيث تجد بعضه يكمل بعضه، فالنحو يعضد الصرف ليصل فيه إلى تلك الإجابة المنهجية التي لا تحدها ضوابط ولا تمنعها فروق، فالأبواب النحوية والصرفية مبعثرة، في مسائل الكتب السبعة، فكانت الوحدة الموضوعية رابطا هشًا في توحيد الأبواب اللغوية؛ لأن الاستطراد سمة غالبة عليها؛ إلا أنها تمثّل آراء أبي علي اللغوية.
2- جمع الآراء اللغوية المختلفة للعلماء في مسائله، فقدّمها، وبسط الكلام عليها، وشرح منها ما يحتاج إلى الشرح، مع ذكر الشواهد التي تناسب الحكم اللغوي، ثم وضّح ما ذهب إليه كل عالم، وخلص بعد ذلك إلى الترجيح بين الأقوال وتغليب أحدها على الآخر، مصدرا حكمه النحوي عليها.

3- أظهرت كتب مسائل الفارسي ما كان عليه الحال في القرن الرابع الهجري من احتداد التنافس بين العلماء، حيث بدت المسائل شعلة متّقدة حياة وحماسا، وكانت روح المنافسة تظهر فيما اعترض عليه الفارسي من أقوال للعلماء الذين عاصروه.

4- عكست كتب المسائل الفكر الموسوعي للفارسي، فحصيلة شواهد النحوية التي توزعت في مسائله شاهد على ذلك، فلقد نهل منها قدرا يصعب الوقوف عليه.

يبدو أن الفارسي لم يكن يريد أن تظهر أسئلته محضة مجردة، أو أن تكون إجاباته تقريرية محددة، فإنك لتجد في كتبه السبعة من الاستطراد والسعة والشمول ما لا تجده من الوضوح والتقرير والمباشرة.

إنه لا بد من القول: إن كتب مسائل أبي علي الفارسي يجب أن تُجمع في كتاب واحد يكون بناؤها فيه بناء موضوعيا، بحيث تيضم بين دفّتيه الأبواب اللغوية النحوية والصرفية الواردة في كتب المسائل، وتجمع المسائل على أساسها وتصنف وترتّب، وتبوّب على وفق منهاج علمي، يُرجَع فيه إلى كل رأي لغوي قاله الفارسي في مسائله.

قائمة المصادر والمراجع

- ابن الأثير، علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الجزري الشيباني (ت 630هـ)، **الكامل** في التاريخ، تحقيق محمد عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1417هـ/1997م.

- الأزهري، خالد بن عبد الله بن أبي بكر الجرجاوي (ت 905هـ)، **شرح التصريح على التوضيح**، شرحه على أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1421هـ / 2000م.

- الأسد، ناصر الدين، **مصادر الشعر الجاهلي** وقيمتها التاريخية، دار الجيل، بيروت، ط8، 1996م.

- الأسدي، كريم مرزة، **نشأة النحو العربي ومسيرته الكوفية** –مقارنة بين النحو الكوفي والنحو البصري، دار الحصاد، دمشق، ط1، 2003م.

- الأصفهاني، أبو الفرج علي بن الحسين بن محمد بن أحمد بن الهيثم (ت 897هـ)، **الأغاني**، تحقيق عبد الأمير علي مهنا، وسمير جابر، دار الفكر، دمشق، د.ط.

- الأصمعي، أبو سعيد عبد الملك بن قُريب بن عبد الملك (ت 216هـ)، **الأصمعيات**، تحقيق أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط3، د.ت.

- الأعشى، ميمون بن قيس بن جندل بن شراحيل (ت 7هـ)، **ديوانه**، شرحه محمد محمد حسين، دار النهضة العربية، بيروت، ط1، 1974م.

- الأعلم الشنتمري، أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى (ت 476هـ)، **النكت** في تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفي من لفظه وشرح أياته وغريبه، تحقيق رشيد بلحبيب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ط1، 1420هـ/1999م.

- الأفغاني، سعيد بن محمد بن أحمد، **في أصول النحو**، مديرية الكتب والمطبوعات، د.ط، 1414هـ / 1994م.

- **من تاريخ النحو العربي**، مكتبة الفلاح، الكويت، د.ط.

– ابن الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن أبي الوفاء بن عبيد الله (ت 557هـ)، **أسرار العربية**، تحقيق بركات هبود، دار الأرقم، بيروت، ط1، 1420هـ/1999م.

- **الإغراب** في جدل الإعراب، ولمع الأدلة، تحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، 1377هـ / 1957م.

- **الإنصاف** في مسائل الخلاف، تحقيق جودة مبروك محمد، مراجعة رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 2003م.

- **نزهة الألباء** في طبقات الأدباء، تحقيق إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء، ط3، 1405هـ/1985م.

– الآمدي، أبو الحسن علي بن أبي علي بن محمد بن سالم التغلبي (ت 631هـ)، **الإحكام في** أصول الأحكام، ، تعليق عبد الرزاق عفيفي، دار الصميعي، الرياض، ط1، 1424هـ/2003م.

– البرقوقي عبد الرحمن بن عبد الرحمن بن سيد بن أحمد (ت 1363هـ)، **شرحه على ديوان المتنبي**، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1986م.

– البغدادي: عبد القادر بن عمر بن بايزيد بن أحمد (ت 1093هـ)، **خزانة الأدب** ولب لباب لسان العرب، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1409هـ/1989م.

– بلاشير، ريجيس، **أبو الطيب المتنبي**– دراسة في التاريخ الأدبي، ترجمة إبراهيم الكيلاني، دار الفكر، دمشق، د.ط.

– تأبط شرا، ثابت بن جابر الفهمي القيسي (ت 530 م)، **ديوانه**، تحقيق علي ذو الفقار شاكر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1404هـ/1984م.

– التبريزي، الخطيب أبو زكريا يحيى بن علي بن محمد (ت 502هـ)، **شرح ديوان أبي تمام**، تحقيق راجي الأسمر، دار الكتاب العربي، بيروت، ط2، 1414هـ/1994م.

– ابن تغري بردي، ابن عبد الله الظاهري (ت 874هـ)، **النجوم الزاهرة** في ملوك مصر والقاهرة، طبعة وزارة الثقافة، دار الكتب، القاهرة، ط1، د.ت.

– تمام حسان، **مناهج البحث في اللغة**، مكتبة الأنجلو، القاهرة، ط1، 1990م.

– التوحيدي، أبو حيان علي بن محمد بن العباس (ت 414هـ)، **الإمتاع والمؤانسة**، شرح أحمد أمين وأحمد الزين، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، د.ت.

– الثعالبي، أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل (ت 429هـ)، **يتيمة الدهر** في محاسن أهل العصر، تحقيق مفيد محمد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت، 1983م.

– ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى بن يسار الشيباني (ت291هـ)، **مجالسه**، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف، 1960م، ط2.

– الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر بن محبوب بن فزارة (ت 255هـ)، **البيان والتبيين**، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط7، 1418هـ/ 1998م.

– الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد (ت 471هـ)، **دلائل الإعجاز**، تعليق محمد رشيد رضا، دار المعرفة، 1981م، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 1995م

- **أسرار البلاغة**، تحقيق السيد محمد رشيد رضا، دار المعرفة، بيروت، 1978م.

– الجرجاني، علي بن عبد العزيز بن الحسن (ت 392هـ)، **الوساطة** بين المتنبي وخصومه، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد البجاوي، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 1427هـ / 2006م.

– الجرجاني، علي بن محمد بن علي الشريف (ت 816هـ)، **التعريفات**، تحقيق محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، ط1، 1392هـ/1973م.

– جرير، ابن عطية اليربوعي التميمي (ت 110هـ)، **ديوانه**، دار بيروت للطباعة، بيروت، 1406هـ/1986م.

– ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت 392هـ)، **المحتسب** في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق علي النجدي ناصف، وعبد الحليم النجار، وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، مطبوعات وزارة الأوقاف، القاهرة، 1415هـ/ 1994م.

- **الخصائص**، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، المكتبة العلمية، القاهرة، ط1، د.ت.

- **سر صناعة الإعراب**، تحقيق حسن هنداوي، د.ط، د.ت.

- **المحتسب** في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق علي النجدي ناصف، وعبد الحليم النجار، عبد الفتاح إسماعيل شبلي، وزارة الأوقاف، لجنة إحياء كتب السنة، القاهرة، 1415هـ/1994م.

- **المحتسب** في تبيين وجوه شواذ القراءات، تحقيق علي الجندي، وعبد الحليم النجار، دار التحرير، القاهرة، 1386هـ.

– جواد علي، **المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام**، دار الساقي، بيروت، ط4، 1422هـ/2001م.

– الحجيلي، عبد الرحمن بن محمد بن سعد، **الجهود اللغوية في القرون الثلاثة** الأولى للهجرة وتأثرها بالقرآن الكريم، منشورات الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط1، 1431هـ/2010م.

– الحريري، أبو محمد القاسم بن علي بن محمد (ت 510هـ)، **ملحته**، تصنيف أبي المحاسن محمد بن عمر الحضرمي، تعليق علي سليمان شبارة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1425هـ/2004م.

– حداد، حنا جميل، **معجم شواهد النحو الشعرية**، دار العلوم، الرياض، ط1، 1404هـ/1984م.

– الحديثي، خديجة عبد الرزاق عبد القادر، **الشاهد وأصول النحو** في كتاب سيبويه، مطبوعات جامعة الكويت، د.ط، 1394هـ/1974م.

- **المدارس النحوية**، مطبعة جامعة بغداد، 1986م.
- **موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث الشريف**، دار الطليعة، بيروت، د.ط،1981م.

– حسان بن ثابت الأنصاري (ت 54هـ)، **ديوانه**، تحقيق وليد عرفات، دار صادر، بيروت، 2006م.

– الحسون، خليل بنيان، **النحويون والقرآن**، مكتبة الرسالة الحديثة، عمان، ط1، 1423هـ/2002م.

– حسين، عبد الكريم، **الأمثال عند العرب**، مركز المخطوطات والتراث والوثائق، الكويت، ط1، 1987م.

– الحموز، عبد الفتاح، **التأويل النحوي** في القرآن الكريم، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1404هـ/1984م.

– الحموي، أبو بكر بن علي بن محمد بن حجة (ت 837هـ)، **ثمرات الأوراق**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، 1426هـ/2005م.

– الحموي، ياقوت بن عبد الله الرومي (ت 626هـ)، **معجم الأدباء، دار الفكر، دمشق، ط3، 1400هـ/1980م.**

- **معجم البلدان**، دار صادر، بيروت، ط2، 1995م.

– أبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي (ت 754هـ)، **البحر المحيط**، دار الفكر، بيروت، ط2، 1403هـ/1983م.

– خالد عبد الكريم جمعة، **شواهد الشعر** في كتاب سيبويه، الدار الشرقية، القاهرة، ط2، 1409هـ/1989م.

– ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد (ت 370هـ)، **الحجة** في القراءات السبع، تحقيق عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، ط3، 1399هـ/1979م.

– الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت (ت 463هـ)، **تاريخ مدينة السلام** وأخبار محدثيها وذكر قطّانها العلماء من غير أهلها ووارديها، تحقيق بشار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1422هـ/2001م.

– ابن خلكان، أبو العباس أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر (ت 681هـ)، **وفيات الأعيان** وأنباء أبناء الزمان، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط1، 1320هـ/1900م.

– الخوارزمي، القاسم بن حسين، **ترشيح العلل** في شرح الجمل، تحقيق عادل محسن العميري، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط1، 1419هـ/1998م.

– الدؤلي، أبو الأسود ظالم بن عمرو بن سفيان الكناني (ت 69هـ)، **ديوانه**، صنعة أبي سعيد الحسن السكري، تحقيق محمد حسن آل ياسين، دار الهلال، بيروت، ط2، 1418هـ/1998م.

– الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان بن قامياز (ت 748هـ)، **سير أعلام النبلاء**، تحقيق شعيب الأرنؤوط، وأكرم البوشيي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط9، 1413هـ/1993م.

– ابن رشيق، أبو علي القيرواني (ت 463هـ)، **العمدة** في محاسن الشعر وآدابه، تحقيق محمد محيي الين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، 1981م.

– رفايعة، حسين عباس، **العدول عن المطابقة**، دار جرير، عمان، ط1، 1432هـ/2011م،

– الرفوع، عاطف طالب، **ظاهرة التبادل اللغوي** في العربية، دراسة نحوية صرفية، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 1435هـ/2014م.

– الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى (ت 384هـ)، **توجيه إعراب أبيات ملغزة الإعراب**، تحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، دمشق، 1958م.

- **معاني الحروف**، تحقيق إسماعيل شلبي، دار الشروق، جدة، ط2، 1401هـ/1981م.

– الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن (ت 379هـ)، **طبقات النحويين واللغويين**، دار المعارف، القاهرة، ط2، 1984م.

- **لحن العوام**، تحقيق رمضان عبد التواب، المطبعة الكمالية، القاهرة، ط1، 1964م.

– الزبيدي، سعيد جاسم، **مذهب الاختيار** في النحو، دار كنوز المعرفة، عمان، ط1، 1432هـ/2011م.

- **المشكل في القرآن الكريم** من وجوه الإعجاز البياني، دار كنوز المعرفة، عمان، ط1، 1430هـ/2009م.

– الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (ت 340 هـ)، **الإيضاح** في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط2، وط3، 1399هـ/1979م.

- **الجمل** في النحو، تحقيق علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1404هـ/1984م.
- **مجالس العلماء**، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1403هـ/1983م.

– الزُّرقاني، محمد عبد العظيم، **مناهل العرفان** في علوم القرآن، مطبعة عيسى البابي الحلبي، ط3، 1392هـ.

– الزركشي، بدر الدين بن محمد بن بهادر بن عبد الله (ت 794)، **البحر المحيط** في أصول الفقه، د.ت، دار الكتبي، القاهرة، ط1، 1414هـ/1994م.

- **البرهان** في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، ط1، 1377هـ/1958م.

– الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر (ت 538هـ)، **أساس البلاغة**، دار الكتب المصرية، القاهرة، د.ط، 1341هـ/1923م.

- **الكشاف** عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل، تحقيق عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط2، 1421هـ/2001م.
- **المفصل** في علم العربية، تحقيق فخر صالح قدارة، دار عمار، عمان، ط2، 1425هـ/2004م.
- **المستقصى** في أمثال العرب، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر أباد، ط1، 1381هـ/1962م.

– زهير بن أبي سلمى (ت 13هـ)، **ديوانه**، شرحه شرحه حمدو طماس، دار المعرفة، بيروت، ط2، 1426هـ/2005م.

– السامرائي، إبراهيم أحمد، **رحلة في المعجم التاريخي**، عالم الكتب، ط1، القاهرة، 1999م.

- **في الدرس النحوي واللغوي**، دار كنوز المعرفة، عمان، ط1، 1436هـ/2014م.
- **المدارس النحوية**، أسطورة وواقع، دار الفكر، عمان، 1987م.

– السامرائي، فاضل صالح، **الجملة العربية والمعنى**، دار ابن حزم، بيروت، ط1، 1421هـ/2000م.

– السبكي، أبو نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي (ت 727هـ)، **الإبهاج** في شرح منهاج البيضاوي، تحقيق شعبان محمد إسماعيل، دار ابن حزم، بيروت، 1425هـ/2004م.

– ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل (ت 316هـ)، **الأصول** في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1417هـ/1996م.

– السكاكي، يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي(ت 626هـ)، **مفتاح العلوم**، تحقيق أكرم عثمان يوسف، دار الرسالة، بغداد، ط1، 1402هـ/1982م.

– ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق الدروقي الأهوازي (ت 244هـ)، **إصلاح المنطق**، تحقيق أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، د.ط، 1368هـ/1949م.

– ابن سلام، أبو عبد الله محمد بن سلام الجمحي (ت 231هـ)، **طبقات فحول الشعراء**، تحقيق محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة، 1400هـ/1980م، د.ط.

– سوزان محمد فهمي، **الشواهد الشعرية النحوية** في لسان العرب لابن منظور دراسة وتحليل، رسالة علمية لنيل درجة الدكتوراه، جامعة القاهرة، كلية دار العلوم، 1991م.

– سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر (ت 180هـ)، **الكتاب**، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1425هـ/2004م.

– السيرافي، الحسن بن عبدالله (ت368هـ)، **أخبار النحويين البصريين** ومراتبهم وإخبار بعضهم عن بعض، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، القاهرة.

- **شرح كتاب سيبويه**، تحقيق رمضان عبد التواب، ومحمود حجازي، ومحمد عبد الدايم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1986م.

– السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد (ت 911هـ)، **بغية الوعاة في** طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، دمشق، ط2، 1399هـ/1979م.

- **الاقتراح** في علم أصول النحو، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 1432هـ/2011م.

- **الأشباه والنظائر**، تحقيق عبد العال سالم مكرّم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1406هـ/1985م.

- **المزهر** في علوم اللغة وأنواعها، تصحيح وتعليق محمد أحمد جاد المولى، وعلي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط3، د.ت.

- **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق عبد السلام محمد هارون، وعبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، د.ط، 1413هـ/1992م.

– السيد، يعقوب بكر، **نصوص في النحو العربي**– من القرن الثاني إلى الرابع، دار النهضة العربية، بيروت، ط1، 1970م.

– الشاوي، يحيى بن محمد بن أبي زكريا (ت1096هـ)، **ارتقاء السيادة** في علم أصول النحو العربي، تحقيق عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي، دار سعد الدين، دمشق، ط2، 1431هـ / 2010م.

- **المختصر في أصول النحو**، تحقيق أحمد طه سلطان، دار الكتاب العربي، دمشق، 1426هـ/2005م.

– شلبي، عبد الفتاح إسماعيل، أبو علي **الفارسي – حياته ومكانته** بين أئمة التفسير وآثاره في القراءات والنحو، دار المطبوعات الحديثة، جدة، ط3، 1409هـ/1989م.

– الشماخ، ابن ضرار بن حرملة بن سنان الذبياني (ت 22هـ)، **ديوانه**، تحقيق صلاح الدين الهادي، دار المعارف، القاهرة، 1388هـ/1968م.

- الصبان، أبو العرفان محمد بن علي (ت 1206هـ)، **حاشيته** على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، ط1، د.ت.

- ضيف، شوقي، **المدارس النحوية**، دار المعارف، القاهرة، ط7، د.ت.

- طه عبد الرحمن، **النحو والمنطق الصوري**، دار الطليعة، بيروت، ط1، 1983م.

- **نظرات في اللغة والنحو**، منشورات المكتبة الأهلية، بيروت، ط1، 1962م.

- الطرماح، ابن حكيم الطائي (ت 125هـ)، **ديوانه**، تحقيق عزّة حسن، دار الشرق العربي، بيروت، ط2، 1414هـ/1994م.

- الطنطاوي، محمد، **نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة**، دار المعارف، القاهرة، ط2، 1966م.

- ابن عادل النعماني، أبو حفص عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي (ت 775هـ)، **اللباب في علوم الكتاب**، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، 1419هـ / 1998م.

- عباس، إحسان، **تاريخ النقد الأدبي عند العرب**، نقد الشعر من القرن الثاني للهجرة إلى القرن الثامن للهجرة، دار الشروق، ط1، بيروت، 2006م.

- عبد العال سالم مكرم، وأحمد مختار عمر، **معجم القراءات القرآنية**، مطبوعات جامعة الكويت، ط2، 1408هـ/ 1988م.

- ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن الإشبيلي (ت 669هـ)، **شرح جمل الزجاجي**، تحقيق صاحب أبو جناح، مؤسسة دار الكتب، الموصل، جامعة الموصل، ط1، 1400هـ/1980م.

- **الممتع الكبير** في التصريف، تحقيق فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان، ط1، 1996م.

- العطار، أبو العلاء الحسن بن أحمد بن الحسين الهمذاني (ت 569هـ)، **غاية الاختصار في** قراءات العشرة أئمة الأمصار، تحقيق أشرف محمد فؤاد طلعت، نشر الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم، جدة، ط1، 1414 هـ/ 1994 م.

– ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني (ت 769هـ)، **شرحه** على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، د.ط، 1422هـ/2001م.

– العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (ت616هـ)، **التبيان** في إعراب القرآن، تحقيق علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، ط2، 1407هـ/1987م.

- **التبيين** عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1406هـ/1986م.

– علقمة الفحل، ابن عبدة بن ناشرة بن قيس (ت 20 ق.هـ)، **شرح ديوانه**، الأعلم الشنتمري، تحقيق حنا نصر الحتي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1414هـ/1993م.

– أبو عودة، عودة خليل، **بناء الجملة في الحديث النبوي الشريف**، مطبعة دار البشير، عمان، ط1، 1411هـ/1991م.

– الغندجاني، الأسود أبو محمد الحسن بن أحمد بن محمد الأعرابي (ت 430هـ)، **فُرحة الأديب** في الرد على ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه، تحقيق محمد علي سلطاني، دار النبراس، دمشق، ط1.

– الفارابي، أبو نصر محمد بن محمد(ت 339هـ)، **الألفاظ والحروف**، دار المشرق، بيروت، تحقيق محسن مهدي، د.ط.

– ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت 395هـ)، **الصاحبي في** فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، تصحيح ونشر المكتبة السلفية، مطبعة المؤيد، القاهرة، 1328هـ/1910م.

- **مقاييس اللغة**، تحقيق عبد السلام هارون، مطبعة مصطفى البابي، مصر، ط2، 1389هـ/1969م.

– الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (ت 377هـ):

- **الإغفال**، أو المسائلُ المصلَحَةُ من كتاب "معاني القرآن وإعرابه" لأبي إسحاق الزَّجَّاج ، تحقيق عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، منشورات جامعة الملك فهد، الظهران، 1420هـ.

- **الإيضاح** العضدي، تحقيق حسن شاذلي فرهود، دار التأليف، مصر، ط1، 1389هـ/1969م.
- **التكملة**، تحقيق حسن فرهود ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر.
- **الحجة للقراء السبعة** أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد، تحقيق بدر الدين قهوجي، وأحمد يوسف الدقاق، دار المأمون، دمشق، ط1، 1404هـ / 1984م.
- **المسائل البصريات**، تحقيق محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني، القاهرة، ط1، 1405هـ/1985م.
- **المسائل البغداديات أو المشكلة**، تحقيق صلاح السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد.
- **المسائل البغداديات أو المشكلة**، تعليق يحيى مراد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1424هـ/2003م.
- **المسائل العسكريات في النحو العربي**، دراسة وتحقيق علي جابر المنصوري، مطبعة جامعة بغداد، ط2، 1982م.
- **المسائل المنثورة**، تحقيق وتعليق شريف عبد الكريم النجار، دار عمار، عمان، ط1، 2004م.
- **المسائل الحلبيات**، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط1، 1407هـ/1987م.
- **المسائل الشيرازيات**، تحقيق حسن بن محمود هنداوي، دار كنوز إشبيليا، الرياض، ط1، 1424هـ/2004م.
- **المسائل العضديات**، تحقيق علي جابر المنصوري، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1406هـ/1986م.

– الفارقي، أبو نصر الحسن بن أسد (ت 487هـ)، **الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب**، تحقيق سعيد الأفغاني، جامعة بنغازي، ط 2، 1394هـ/1974م.

– الفراهيدي، الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الأزدي (ت 175هـ)، **العين**، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1421هـ/2001م.

– الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد (ت 207هـ)، **معاني القرآن**، تحقيق محمد علي النجار، دار السرور، بيروت، د.ط.

– الفرزدق، همام بن صعصعة الدارمي التميمي (ت 110هـ)، **ديوانه**، شرحه إيليا الحاوي، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط1، 1983م.

– الفيروزأبادي، محمد بن يعقوب بن محمد بن إبراهيم الشيرازي (ت 817هـ)، **البلغة في تراجم أئمة النحو**، تحقيق محمد المصري، تنقيح حسان أحمد المصري، دار سعد الدين، دمشق، ط1، 1421هـ/2000م.

– قباوة، فخر الدين، **الأخطل الكبير – حياته وشخصيته وقيمته الفنية**، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط1، 1399هـ/1979م.

- **تاريخ الاحتجاج النحوي بالحديث الشريف**، دار الملتقى، حلب، ط1، 1425هـ/ 2004م.

– ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن عبد المجيد بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت 276هـ)، **تأويل مشكل القرآن**، شرحه أحمد صقر، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط2، 1393هـ /1973م.

- **الشعر والشعراء**، دار الحديث، القاهرة، د.ط، 1423هـ.

- **المعاني الكبير**، تصحيح سالم الكرنكوى، دار النهضة لحديثة، بيروت، 1872هـ/1953م.

– القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر الأنصاري (ت 671هـ)، **الجامع لأحكام القرآن**، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1353هـ/1935م.

– القزويني، الخطيب محمد بن عبد الرحمن بن عمر(ت 739هـ)، **تلخيص المفتاح في المعاني والبيان والبديع**، تحقيق عزت عبد الواحد، مكتبة الإيمان، المنصورة، د.ط، 2008م.

– القفطي، أبو الحسن علي بن يوسف (ت 646هـ)، **إنباه الرواة** على أنباه النحاة، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 1424هـ.

- ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير بن زرع (ت 774هـ)، **البداية والنهاية**، مكتبة المعارف، بيروت، ط1، د.ت.

- كثير عزة، كُثيّر بن عبد الرحمن بن الأسود بن عامر الخزاعي (ت 105هـ)، **ديوانه**، جمعه إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، 1391هـ/ 1971م.

- الكميت، ابن زيد الأسدي (ت 126هـ)، **ديوانه**، تحقيق محمد نبيل طريفي، دار صادر، بيروت، ط1، 2000م.

- الكوفي، أبو البركات عمر بن إبراهيم (ت 539)، **البيان في شرح اللمع لابن جني**، تحقيق علاء الدين حموية، دار عمار، عمان، ط1، 1423هـ/2002م.

- لبيد، أبو عقيل لبيد بن ربيعة بن مالك (ت 41هـ)، **ديوانه**، تحقيق إحسان عباس، منشورات وزارة الإعلام، الكويت، ط1، 1962م.

- اللغوي، أبو الطيب عبد الواحد بن علي (ت 351هـ)، **مراتب النحويين**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، ط1، **١٣٧٥هـ/1955م**، ص48.

- مالك ومتمّم ابنا نويرة اليربوعي، **ديوانهما**، جمع ابتسام مرهون الصفار، مطبعة الإرشاد، بغداد، 1968م.

- ابن مالك، محمد بن عبد الله الطائي الأندلسي (ت 672هـ)، **شواهد التوضيح والتصحيح** لمشكلات الجامع الصحيح، تحقيق طه محسن، دار الآفاق العربية، القاهرة، 1405هـ/ 1985م.

- المبارك، مازن، **الرماني النحوي** في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، دار الفكر، دمشق، ط3، 1416هـ/1995م.

- **الزجاجي حياته ومذهبه** من خلال كتابه الإيضاح، دار الفكر، دمشق، ط2، 1404هـ/1984م.

- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر (ت 286هـ)، **الفاضل**، تحقيق عبد العزيز الميمني، دار الكتب المصرية، ط2، 1995م.

- **المقتضب**، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، 1415هـ / 1994م.

– المتنبي، أحمد بن الحسين بن الحسن بن عبد الصمد الجعفي (ت 354هـ)، **ديوانه**، دار بيروت، ط1، 1403هـ/1983م.

– المثقب العبدي، العائذ بن محصن بن ثعلبة (ت 36 ق.هـ)، **ديوانه**، تحقيق حسن كامل الصيرفي، منشورات معهد المخطوطات العربية، جامعة الدول العربية، ط1، 1319هـ/1971م.

– محمد عيد، **الاستشهاد والاحتجاج باللغة**، رواية اللغة والاحتجاج بها في ضوء علم اللغة الحديث، عالم الكتب، القاهرة، ط3، 1988م.

– المختار، محمد، **تاريخ النحو العربي** في المشرق والمغرب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1429هـ/2008م.

– المخزومي، مهدي، **الدرس النحوي في بغداد**، دار الرائد العربي، بيروت، ط2، 1407هـ/ 1987م.

– المرادي، ابن أم قاسم، الحسن بن قاسم بن عبد الله بن علي (ت 749هـ)، **توضيح المقاصد** والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1422هـ/2001م.

- **الجنى الداني** في حروف المعاني، تحقيق فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط2، 1403هـ/ 1983م.

– المرزباني، محمد بن عمران بن موسى (ت 348هـ)، **الموشح** في مآخذ العلماء على الشعراء، تحقيق محمد حسين شمس الدين ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1415هـ/1995م.

– مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج القُشيري النيسابوري (ت 261هـ)، **صحيح مسلم**، اعتنى به أبوو قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار طيبة، الرياض، ط1، 1427هـ/2006هـ.

– المعري، أبو العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان القضاعي (ت 449)، **رسالة الملائكة**، تحقيق محمد سليم الجندي، دار صادر، ط1، 1412هـ/1992م.

– ابن مقبل، تميم بن أُبَيّ بن مقبل بن عوف (ت 37هـ)، **ديوانه**، تحقيق عزّة حسن، دار الشرق العربي، بيروت، 1416هـ/1995م.

– أبو المكارم، علي، **التفكير النحوي**، دار غريب، القاهرة، د.ط، 2006م.

– الملخ، حسن خميس، **التفكير العلمي** في النحو العربي –الاستقراء، والتحليل، والتفسير، دار الشروق، عمان، ط1، 2002م.

– ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم بن علي (ت 711هـ)، **لسان العرب**، دار صادر، بيروت، ط2، 1412هـ/1992م.

– الموصلي، علي بن عدلان بن حماد الربعي (ت 666هـ)، **الانتخاب** لكشف الأبيات المشكلة للإعراب، تحقيق حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1405هـ/1985م.

– ابن ميادة، أبو شرحبيل الرماح بن أبرد بن ثوبان (ت 149هـ)، **ديوانه**، تحقيق حنا جميل حداد، مراجعة قدري الحكيم، مجمع اللغة العربية، دمشق، ط1، 1402هـ/1982م.

– النابغة الذبياني، زياد بن معاوية بن ضباب بن جابر (ت 18 ق.هـ)، **ديوانه**، جمعه حمدو طماس، دار المعرفة، بيروت، ط2، 1426هـ/2005م.

– النايلة، عبد الجبار علوان، **الشواهد والاستشهاد في النحو**، مطبعة الزهراء، بغداد، ط1، 1396هـ/1976م.

– أبو النجا، إبراهيم محمد، **المذهب النحوي البغدادي**، طبعة دار الحديث، القاهرة، 1429هـ/2008م.

– النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل (ت 338هـ)، **إعراب القرآن**، اعتنى به الشيخ خالد العلي، دار المعرفة، بيروت، ط2، 1429هـ/2008م.

- **شرح أبيات سيبويه**، تحقيق أحمد خطاب التكريتي، المكتبة العربية، دمشق، ط1، 1974م.

– ابن النديم، محمد بن إسحاق بن محمد الوراق (ت 438هـ)، **الفهرست**، تحقيق إبراهيم رمضان، دار المعرفة، بيروت، ط2، 1417هـ/1997م.

– أبو نواس، الحسن بن هانئ (ت 199هـ)، **ديوانه**، دار صادر، بيروت، ط1، د.ت.

– ابن هشام، أبو محمد عبد الله بن يوسف الأنصاري (ت 761هـ)، **أوضح المسالك** إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، د.ط.

- **شرح قطر الندى وبل الصدى**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، ط11، القاهرة، 1383هـ/1963م.
- **شرح شذور الذهب**، شرحه وحققه محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 1416هـ/1995م.
- **مغني اللبيب** عن كتب الأعاريب، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، د.ط، 1416هـ/1996م.

– ابن هرمة، إبراهيم بن علي بن سلمة بن عامر بن هرمة الكناني القرشي (ت 176هـ)، **ديوانه**، تحقيق محمد نفاع، وحسين عطوان، مجمع اللغة العربية، دمشق، د.ط، 1969م.

– الهروي، أبو سهل محمد بن علي بن محمد (ت 433 هـ)، **إسفار الفصيح**، دراسة وتحقيق أحمد بن سعيد بن محمد قشاش، مكتبة الملك فهد، الرياض، 1420هـ.

– الهذليون، **ديوانهم**، تحقيق أحمد الزين، ومحمود أبو الوفا، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط2، 1995م.

– يعقوب، إيميل بديع، **المعجم المفصل** في شواهد اللغة العربية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1417هـ/1996م.

– ابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش الموصلي (ت 643هـ)، **شرح المفصل**، مطبعة مكتبة المتنبي، القاهرة، ط1، 1956 م.

قائمة الدوريات والمجلات العلمية

- إبراهيم البب، وهند خير بك، مقالة بعنوان: **مسائل خلافية بين الفارسي وابن يعيش،** مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية، المجلد 28، العدد 1، 2006م.
- الحمزاوي، علاء إسماعيل، **الجملة الدنيا والجملة الموسعة في كتاب سيبويه،** دراسة وصفية تحليلية، بحث نشرته مجلة الكتاب التذكاري للدكتور محمود فهمي حجازي، مصر، 2001م.
- رسمية محمد المياح، مقالة بعنوان: " **الفصل والوصل** بين البلاغة والنحو"، مجلة كلية الآداب، العراق، العدد الرابع عشر، 1970م-1971م.
- رياض السواد، مقالة بعنوان:" **تعدد رواية الشاهد الشعري** وأثره على القاعدة النحوية"، مجلة علوم إنسانية، عمان، العدد الخامس والثلاثون، 2014م.
- الضبيب،أحمد بن محمد، مقالة بعنوان: " **الاستشهاد بشعر المولدين والمعاصرين**"، مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق، العدد الثامن والسبعون، الجزء الرابع.
- الشيباني، بلسم وحيد، **مآخذ أبي علي النحوي على من سبقه،** رسالة لنيل درجة الماجستير، جامعة بغداد، نوقشت عام 2002م.
- طارق الزيادات، مقالة بعنوان: " **الشواهد في كتاب نظم الفرائد للمهلبي**"، شبكة الفصيح لعلوم اللغة العربية، نشرت بتاريخ 2009م.
- محمد صالح عسكري، مقالة بعنوان: **الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف** عند اللغويين، مجلة آفاق الحضارة الإسلامية، السنة الثالثة عشرة، العدد الثاني، خريف وشتاء 1431هـ.
- مناهج جامعة المدينة العالمية، **أصول النحو،** الناشر جامعة المدينة العالمية.